٧٣٥٢

٨

الفـــن : ....

الرقـم : ......٣٥٤٨......

العنـــوان : حواشي على شرح الأزهرية في علم العربية

اسم المؤلف : أبو بكر بن إسماعيل الشنواني

مصـادره : ....

أولـــه : ....

آخـــره : ....

اسم الناسخ : ....

نوع الخط وتاريخ النسخ : ....

ملاحظـات : ....

عدد الأوراق : .... عدد الأسطر : ٢٥ المقاس : ٢٠،٦ × ١٥،٥ سم

المكتبة المصور عنها المخطوط ورقمه فيها : مشتراة من مكتبة رضوان دعبول (٧٠٨) قائمة (٢٠٩ - ٤٠٠)

ومن الاول قال الشاعر

سقط الحمار ولم يرد اسقاطه فتناولته [illegible]

ويقال النصيف الذي [illegible] في الحديث في صفة الحور العين ولنصيفها على راسها خير من الدنيا وما فيها

ابن عنين

طولت يا دولعي فقصر فانت في عذرا مقصر

خطابة كلها خطوب ووعظها للورى منفر

ظللت تهذي ولست تدري كانك المغربي المفسر

اميل الى شكل المليح اذا بدا

أنزه طرفي فيه ثم أردد

وما مذهبي فعل الفساد وانما [illegible]

صريع الغواني

ان ورد الخدود والحدق النجل وما في الثغور من اقحوان

واعوجاج الاصداغ في ظاهر الخد وما في الصدور من رمان

تركتني بين الغواني صريعا فلهذا ادعى صريع الغواني

ولابن حجاج

قال العواذل قلت منه اتحج هواها محكم

انا في حكم الهوى عبدها وهي في حكم هواها [illegible]

ولها نهد براس احمر ناهدا ابيض مثل السلحه

يشتهي الشيخ اذا ابصره كل يوم مص تلك الحلمه

حاشية على الازهرية للشنواني

توفي مؤلف هذه الحاشية ابو بكر بن اسماعيل الشنواني [illegible]

الكاتبكم يا اهل ودي وبيننا كما حكم البين المشت فراسخ

فاما اصطباري فهو ما زال نافرا واما في القلب منكم فراسخ

[illegible] فقلت ما لي بهذا الامر من قبل

المارديني

واعجب ما ابصرت في الحب انني احب العيون السود وهي قواتل

واعجب من ذا ان يطول قوامه ويا جار يوما ذفوه وهو صايل

واعجب من هذا يقتلني وما عليه ضمان وهو بالعمد قاتل

واعجب من هذا العجائب كلها اميل اليه وهو للغير مائل

[illegible]

انى لاستحيى من الله كلما علوت خطيبا فوق اعواد منبر

انى برى من ذنوبى ووزرها الا انما تجدى النصيحة من برى

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم صلى على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم
الحمد لله على كل حال، حمدا كثيرا طيبا كما يليق بالجلال ويستجلب
خواص الاقبال والشكر له على الافضال، بنعمه التي لا تضاع
بكل حال، واشهد ان لا اله الا الله الذي لا يبتدأ بالكلم
الطيب الا اياه ولا يقصد نحوه الامر صرف الهمة عما
سواه، واشهد ان محمدا عبده ورسوله الذي لم يزل من
مبتدأ خبره محفوظا عن التغير والتبديل المشرف على كل
نبيل بافضل التفضيل، صلى الله وسلم عليه وعلى اله واصحابه
الممدوحين في القران والاخبار صلاة وسلاما دائمين بدوام
الليل والنهار وبعد فان فقير عفو ربه، والغني به عما
سواه ابو بكر بن اسماعيل الشنواني، اسعده الله تعالى ببلوغ
الاماني وغفر له ولذريته ولوالديه، واحسن اليهم واليه
يقول هذه حواش وضعتها على شرح الازهرية في علم العربية
للشيخ الامام والحبر الهمام خالد بن عبد الله الازهري رحمه
الله تعالى تفتح منه مقفله وتبين مجمله وتبرز ما اهمله مع
بيان ما يرد عليه والجواب عنه ان امكن ومع فوايد لا يستغنى
عنها وقد الغرض فيها لكلام المتن لايضاح او غيره والله
اسال ان يجعلها خالصة لوجهه الكريم ووسيلة الى الفوز
بالرضوان الاكبر في جنات النعيم واذا وقفت فيها على هفوة
بل هفوات او صدرت فيها عني كبوة بل كبوات فعلى الاخوان
اولي الصلاح ان يغيروها بسد الاصلاح او يغضوا عنها
ويصفحوا صفحا جميلا لينالوا بذلك عند الغفور اجرا جزيلا
فان الصفح عن عثرات الضعاف من شيم الاشراف واما معترف
اني لست من فرسان هذا المضيق ولا السابحين في بحره العميق
ولكني ارغب الى الله عز وجل في التوفيق والهداية الى التحقيق

قوله

فايده ... استشكلت جملة البسملة بانها ان كانت خبريه ورد ان
من شان الخبر الصادق ان يتحقق مدلوله في الواقع بدونه ويكون الخبر حكاية
وما هنا بخلاف ذلك لان مصاحبة الاسم والاستعانة به وهما من تتمة
الخبر لا يتحققان الا بهذا اللفظ وان كانت انشائية ورد ان من
شان الانشا ان يتحقق مدلوله به واصل جملة البسملة بخلاف ذلك
غالبا اذ كل ما الشرع يقول كالاكل والشرب لا يحصل بالبسملة فكيف يصح
تقدير اكل او اسافر باسمه بقصد الانشا وان كانت لانشاء
المصاحبة او الاستعانة ورد انه يلزم ان تكون
الجملة لانشا متعلقها ويكون الاصل غير
مقصود وذلك في غاية النذور انتهى
شنواني

قوله بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله افتتح رحمه الله تعالى
كتابه بالبسملة وبالحمدلة اقتدا بالكتاب المجيد وعملا بقول
النبي صلى الله عليه وسلم كل امر ذي بال اي ذي حال وشان
يهتم به لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو اقطع وفي
رواية بحمد الله وفي رواية بالحمد لله وفي رواية بالحمد
وفي رواية بكلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو اجذم رواه
ابو داود وغيره وقال ابن الصلاح والنووي انه حسن
وفي مسند احمد بلفظ لا يفتتح بذكر الله فهو ابتر ومعنى
اجذم واقطع وابتر قليل البركة غير معتد به والاجذم
لغة وهو الذي ذهبت اصابع كفيه والابتر لغة ما كان
من ذوات الذنب ولا ذنب له والاقطع هو الذي قطعت
يداه او واحدة انما اطلق كل منها في الحديث على ما فقد
البركة تشبيها له بما فقد ذنبه الذي به تكمل خلقته
او من فقد يديه اللتين يعتمد بهما في البطش ومحاولة
التحصيل او من فقد اصابعه التي يتوصل بها الى تحصيل
ما يروم تحصيله فاطلاق كل منها عليه على وجه التشبيه
البليغ او الاستعارة على الوجهين فيما حذفت منه اداة
التشبيه وحمل المشبه به خبرا والمختار منهما الاول ولا
تعارض بين روايتي البسملة والحمدلة اذ الابتدا الحقيقي
واضافي فبالابتدا بالبسملة حصل الحقيقي وبالابتدا بالحمد
حصل الاضافي اي بالاضافة الى ما بعدهما او لان الابتداء
امر عرفي يعتبر ممتدا من حين الشروع في التاليف الى حين
الشروع في المقصود وقدم البسملة عملا بالكتاب والاجماع
وترك العاطف لئلا يشعر بالتبعية فيخل بالتسوية في الا
ثم تقديم الحمد على لفظ الله باعتبار ان المقام مقام الحمد وذلك

لة

بتدايه

المقام كما يقتضي الاهتمام جزيياته كذلك يوجب من بين اللفظين
الاهتمام بلفظ الحمد الدال على مفهوم الحمد الحاصل في ضمن تلك
الجزييات ولكن كثيرا ما يقدم اسم الله تعالى لملاحظة الاهتمام
الذاتي والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع
المحامد ولذلك لم يقل الحمد للخالق او الرازق او نحوهما
مما يوهم اختصاص استحقاق الحمد بوصف دون وصف
فوايد الاولى قال في الفتوحات المكية وعندي ان
البسملة متعلقة بالحمد لله فان الله تعالى لا يحمد الا باسمايه
وغير ذلك لا يكون ولا ينبغي ان يتكلف في القران بمحذوف
الا لضرورة ولا ضرورة هنا فاذا قال العارف بسم الله
الرحمن الرحيم الحمد لله علق البا بما في الحمد من معنى الفعل كما
قلت لا يثنى على الله تعالى الا باسمايه الحسنى فاما قولهم ان
المصادر لا تعمل عمل الفعل الا اذا تقدمت واما اذا تاخرت
فتضعف عن العمل فعندي غير مرضي في التعليل لانه تحكم
من النحوي انتهى **واعلم** ان امتناع عمل المصدر في متقدم
هو مذهب الجمهور واختار جمع من المحققين منهم الرضي
والسعد التفتازاني جواز عمله في الظرف المتقدم وهو
الاظهر لان الظرف مما يكفيه رايحة الفعل لان له
شانا ليس لغيره لتنزيله من الشي منزلة نفسه لوقوعه
فيه وعدم انفكاكه عنه فاتسع فيه ما لا يتسع في غيره لكن
قال بعضهم ان ذلك بعيد من جهة اللفظ والمعنى فان القصد
هاهنا الى نفس الحمد لا الى تعلقه كما لا يخفى **الثانية** من تفسير
النسفي قيل الكتب المنزلة من السما الى الدنيا مائة واربعة
صحف شيث ستون وصحف ابراهيم وهي ثلاثون وصحف
موسى قبل التوراة وهي عشرة والتوراة والانجيل والزبور

والفرقان

والفرقان ومعاني الكتب مجموعة في القران ومعاني كل القران
مجموعة في الفاتحة ومعاني الفاتحة مجموعة في البسملة ومعاني
البسملة مجموعة في بايها ومعناها بي كان وبي يكون ما يكون
زاد بعضهم ومعاني البا في نقطتها **الثالثة** عدد حروف
البسملة الرسمية تسعة عشر حرفا عدد ملايكة خزنة النار
عليها تسعة عشر وعن ابن مسعود رضي الله عنهما من اراد
ان ينجيه الله تعالى من الزبانية التسعة عشر فليقلها
ليجعل الله تعالى بكل حرف منها جنة من واحد فانهم يقولون
في كل افعالهم فيها قوتهم ولهذا استطاعوا **الرابعة** روى
الطبراني لا يدخل الجنة احد الا بجواز بسم الله الرحمن
الرحيم هذا كتاب من الله لفلان ابن فلان ادخلوه جنة
عالية قطوفها دانية وروى ايضا يعطى المومن جوازا على
الصراط بسم الله الرحمن الرحيم هذا كتاب من الله تعالى
العزيز الحكيم لفلان ادخلوه جنة عالية قطوفها دانية
الخامسة روى عن جابر انه قال لما نزلت بسم الله
الرحمن الرحيم هرب الغيم الى المشرق وسكنت الرياح
وهاج البحر واصغت البهايم باذانها ورجمت الشياطين
من السما واقسم الله عز وجل لا يسمى اسمي على شي الا شفا
ولا يسمى اسمي على شي الا بارك فيه وروي ان رجلا
كتب الى عمر ان بي صداعا لا يسكن فابعث لي دوا
فبعث اليه قلنسوة فكان اذا وضعها على راسه
سكن صداعه واذا رفعها عاده الصداع ففتحها
فاذا فيها كاغد فيه بسم الله الرحمن الرحيم **السادسة**
تتعلق برسمها روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لمعاوية الق الدواة وحرف القلم وانصب

البا وفرق السين ولا تغور الميم وحسن الله ومد الرحمن
وجود الرحيم وضع قلمك على اذنك اليسرى فانه اذكر
لك وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يكتب اولا
باسمك اللهم فلما نزلت سورة هود بسم الله مجراها ومرساها
كتب بسم الله فلما نزلت سورة سبحان قل ادعوا الله او
ادعوا الرحمن كتب بسم الله الرحمن فلما نزلت سورة النمل
انه من سليمان وانه بسم الله الرحمن الرحيم كتب بسم الله
الرحمن الرحيم **السابعة** الحكمة في ذكر الرحيم بعد الرحمن
الاعلى منه ولم يعكس كما هو العادة ان العظيم لا يطلب
منه الحقير فكانه تعالى يقول لو اقتصرت على ذكر الرحمن
لاحتشمت ولتعذر عليك سوال الامر اليسير ولكن
كما علمتني رحمانا تطلب مني الامور العظيمة فانا ايضا رحيم
فاطلب مني شراك نعلك **الثامنة** روي ان فتى اعتقل
لسانه عند وفاته عن الشهادة فاتي النبي صلى الله عليه
وسلم واخبر به فقام ودخل عليه وجعل يعرض عليه
الشهاده وهو يتحرك ويضطرب فقال النبي صلى الله عليه
وسلم اما كان يصلي اما كان يزكي اما كان يصوم قالوا بلى
فقال هل عق والديه قالوا بلى فطلب امه فجاءت عجوز
عورا فقال النبي صلى الله عليه وسلم هل عفوت عنه فقالت
لا انه لطمني ففقا عيني فقال النبي صلى الله عليه وسلم
هاتوا بالحطب والنار فقالت وما تصنع بالنار قال
احرقه بين يديك جزا لما فعل فقالت عفوت النار عنه
حملته تسعة اشهر النار ارضعته سنتين فانطلق لسانه
فذكر اشهد ان لا اله الا الله النكتة في ذلك انها رحيمة
ولاجل ذلك القدر القليل من الرحمة ما جوزت للاحراق

بالنار

بالنار فالرحمن الرحيم الذي لم يتضرر بجنايات كيف يحرق
المومن الذي داوم على شهادة ان لا اله الا هو سنين
التاسعة الحكمة في ان الله تعالى جعل افتتاح كتابه بحرف
البا واختارها على ساير الحروف لا سيما على الالف فانه
اسقط الالف من الاسم واثبت مكانه البا وقال بسم الله
عشرة معاني منها ان للالف ترفعا وتكبرا وتطاولا وفي البا
انكسارا وتواضعا وتساقطا فالالف لما تكبرت وضعها
الله والبا لما تواضعت رفعها الله تعالى كما ورد في الحديث
من تواضع لله رفعه الله ومن تكبر وضعه الله ومنها ان
البا حرف شفوي ينفتح الشفه به ما لم ينفتح بغيره من
الحروف لان الميم وان كان شفويا لا ينفتح الشفه به كما
ينفتح بالبا حسا وكان افتتاح فم الذرة الانسانيه في عهد
الست بربكم بالبا في جواب بلى فلما كان البا اول حرف
نطق به الانسان وفتح به فمه وكان مخصوصا بهذه المعاني
اقتضت الحكمة الالهيه اختيارها من ساير الحروف فاختارها
ورفع قدرها واعلى شانها واظهر برهانها واعز سلطانها
وجعل مفتتح كتابه ومبدا كلامه وخطابه واعطاها
رفعة الالف وقامته وتقدمه على الحروف وامامته
فحذف الالف في بسم الله وطول باءه لاظهار تعظيمها
وتفخيمها اي منحها رتبة الالف واثبتها مكانه وقرنها
باسم ذاته وصفاته وجعلها معدن كلامه ومنبع كراماته
مع رتبته كما ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال البا
بره باوليايه والسين سره مع اصفيايه والميم منته
على اهل ولايته وعن ابي سعيد الخدري قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان عيسى ابن مريم ارسلته

امه الى الكتاب ليتعلم فقال له المعلم قل بسم الله فقال عيسى
وما بسم الله فقال ما ادرى فقال عيسى الباء بهاء الله والسين
سناوه والميم ملكه وانه لا اله الا هو والرحمن رحمن الدنيا
والرحيم رحيم الاخرة وهو حديث غريب جدا **العاشر**
قال الفخر في تفسيره من قال الحمد لله فتحت له ابواب
الجنة الثمانية لان الحمد ثمانية احرف وابواب الجنة
ثمانية وقال ايضا التحميد اكمل من التسبيح واجاب
عن تقديم التسبيح على التحميد في قوله صلى الله عليه
وسلم سبحان الله والحمد لله بان الحمد يدل على التسبيح
لان معنى التسبيح التنزيه من النقايص والتحميد فيه
مع ذلك انه محسن الى خلقه فهو اكمل وقسم بعضهم
الحمد الى اربعة اقسام واجب كالحمد في خطبة الجمعة
ومندوب كالحمد في خطبة النكاح وفي ابتدا الدعا
وبعد الاكل والشرب ومكروه كالحمد في الاماكن المستقذرة
كالمزبلة والمجزرة وحرام كالحمد عند الفرح بوقوع
المعصية **قوله** على جميع الاحوال يجوز على ان
يكون بمعنى في على حد قوله تعالى ودخل المدينة على
حين غفلة والاحوال جمع حال بمعنى الكيفية وما
ما الانسان عليه من خير او شر ويجوز ايضا على احواله
ويجوز على هذا ان يراد بالاحوال الاوقات ويجوز
في على ان يكون تعليلية وان يكون للمصاحبة **قوله**
واشهد اي اعلم واذعن فلا يكفي العلم من غير اذعان
كما هو شان كثير من اهل الكتاب الذين كانوا في زمنه
صلى الله عليه وسلم ولما تاسى رحمه الله تعالى بالكتاب
العزيز وبما ورد مما سبق عنه صلى الله عليه وسلم في

الابتدا

الابتدا بالحمد اخذ ايضا في التاسي بالنبي صلى الله عليه وسلم في فعله
في خطبه وبحديث كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الجذما
رواه الترمذي وحسنه وقال النووي في دقايقه انه صحيح
قوله ان لا اله الا الله اي لا معبود بحق موجود في الوجود
الا الله قال صلى الله عليه وسلم مفتاح الجنة لا اله الا الله في
البخاري قيل لوهب اليس مفتاح الجنة لا اله الا الله قال بلى ولكن
ليس مفتاح الا وله اسنان فان جيت بمفتاح له اسنان فتح لك
وان لم يفتح لك اي مع السابقين فان من مات مسلما لابد من
دخوله الجنة وذكر لابن عباس قول وهب فقال صدق وانا
اخبركم عن الاسنان ما هي فذكر الصلاه والزكاه وشرايع الاسلام
والله مرفوع على البدلية من محل لا اله لان محل لا مع اسمها رفع
بالابتدا ويجوز نصبه على الاستثنا لا على البدل من اسمها
لان لا انما تعمل في نكرة منفية ولفظ الله معرفة مثبت **فايدة**
قال الترمذي في لا اله الا الله اسرار **منها** ان جميع حروفها جوفية
وليس فيها حرف شفهي اشارة الى الاتيان بها من خالص الجوف وهو
القلب ويدل لذلك قوله صلى الله عليه وسلم اسعد الناس بشفاعتي
يوم القيمة من قال لا اله الا الله خالصا مخلصا من قلبه **ومنها**
ان فيها اثني عشر حرفا كشهور السنة منها اربعة حرم وهي الجلالة
حرف فرد وثلاثة سرد وهي افضل كلماتها كما ان الاشهر الحرم
افضل شهور السنة فمن قالها مخلصا كفرت عنه ذنوب سنة
كما روي عن بعض السلف **ومنها** ان الليل والنهار اربعة وعشرون
ساعة وهي ومحمد رسول الله اربعة وعشرون حرفا فكل حرف منها
يكفر ذنوب ساعة **قوله** وحده منصوب على الحال بتاويله بمنفردا
وهو تاكيد لتوحيد الذات وما بعده تاكيد لتوحيد الافعال وقد
يقال هو تاكيد لاختصاص الالوهية بالله الذي افاده النفي والاثبات

قوله لا شريك له اي في شيء من ملكه وذاته وصفاته قوله
المنزه كلامه اعلم ان التحقيق ان كلام اسم مشترك بين الكلام
النفسي القديم ومعنى الاضافة كونه صفة لله تعالى وبين
اللفظي الحادث المؤلف من السور والايات ومعنى الاضافة
انه مخلوق لله تعالى ليس من تاليفات المخلوقين اذا علمت
ذلك علمت ان كلامه المنزه مما ذكره انما هو الكلام بالمعنى الاول
قوله عن الالفاظ التي احرفه اي عن التلفظات ليصح تعلق
قوله بالحروف به لان الالفاظ بمعنى الحروف لا تحمل شيئا
فلا يصح التعلق بها قوله واشهد ان محمدا عبده ورسوله
اي اعلم واذعن نبي بالشهادة على محمد صلى الله عليه وسلم
عملا بالحديث السابق ومحمد علم على نبينا صلى الله عليه وسلم
منقول من الوصف ومعناه البليغ في كونه محمودا الان هو
التفعيل للمبالغة سمي به لكثرة خصاله المحمودة الهم الله تعالى
اهله ان يسموه به لما علم من خصاله المحمودة وليكون على وفق
تسميته تعالى له به قبل الخلق بالفي عام على ما ورد عند
ابي نعيم وروى ابن عساكر عن كعب الاحبار ان ادم راه
مكتوبا على ساق العرش وفي السموات وعلى كل قصر وغرفة
في الجنة وعلى الحور العين وعلى ورق شجرة طوبى وسدرة
المنتهى واطراف الحجب وبين اعين الملائكة ولم يسم به احد
قبله لكن لما قرب زمنه ونشر اهل الكتاب نعته سمى قوم
اولادهم به رجاء النبوة لهم والله اعلم حيث يجعل رسالاته
عدتهم خمسة عشر كما بينه بعض المحققين والاضافة في عبده
ورسوله للتشريف قال سيبويه العبد في الاصل صفة
ثم استعمل استعمال الاسماء وقدمه امتثالا لما في الحديث
الصحيح ولكن قولوا عبد الله ورسوله ولانه احب الاسما

[illegible]

الى

الى الله تعالى وارفعها اليه وقال الشيخ ابو علي الدقاق ليس
للعبد صفة اتم ولا اشرف من العبودية ولذا اطلقها البارى
سبحانه على نبيه صلى الله عليه وسلم في اشرف المقامات
كمقام الاسرا وتنزيل الوحي قال تعالى سبحان الذي اسرى
بعبده الحمد لله الذي انزل على عبده الكتاب تبارك الذي ليلا
انزل الفرقان على عبده فاوحى الى عبده ما اوحى ومن نظم
القاضي عياض رضي الله عنه ورحمه
ومما زادني شرفا وتيها ۝ وكدت باخمصي اطا الثريا
دخولي تحت قولك يا عبادي ۝ وان صيرت احمد لي نبيا
فلو كان له وصف اشرف منه لذكره به في تلك المقامات
العلية ومن ثم خير صلى الله عليه وسلم بين ان يكون نبيا
ملكا او نبيا عبدا فاختار الثاني وسليمان صلى الله عليه وسلم
نال الاول فانظر بعد ما بين المرتبتين وسبب اشرفية
هذا الوصف ان الالوهية والسيادة والربوبية انما هي
بالحقيقة لله تعالى لا غير والعبودية بالحقيقة لمن دونه
ففي الوصف بها اشارة اي اشارة الى غاية كماله تعالى وتعاليه
واحتياج غيره اليه في سائر احواله والرسول لغة المرسل
ومن العرب من يثنيه ويجمعه ومنه انا رسولا ربك اي
موسى وهارون ولقد جاءت رسلنا ابراهيم ومنهم من
يوحده مطلقا ومنه انا رسول رب العالمين وحد لانه
في معنى الرسالة ومن يجعله بمعنى الرسالة قول الشاعر
الا ابلغ ابا عمرو رسولا ۝ باني عن فتاحتكم غني
ولانه فعولا يستوي فيه المذكر والمفرد وفرعهما وشرعا
انسان اوحي اليه بشرع وامر بتبليغه والنبي انسان اوحي
اليه بشرع وان لم يومر بتبليغه وقيل في العرف غيره لكن وقيل

اي حكمكم

يتراد فهما لقوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي فقد
اثبت لهما معنى الارسال وقد يطلق الرسول على اعم مما ذكر قال النووي
في شرح مسلم ان الرسول نبينا ولجميع رسل الله من الادميين والملا
قال تعالى الله يصطفي من الملايكة رسلا ومن الناس ولا يسمى الملك
نبيا انتهى فعلى هذا بينهما عموم من وجه وعلى الاول بينهما عموم
مطلق **قوله** المميز بين الضلال والهدى المراد بالهدى الاسلام
وبالضلال الكفر قال تعالى فماذا بعد الحق الا الضلال **قوله**
صلى الله عليه وسلم لما كانت سعادة الدارين منوطة بمعرفة
الاحكام الشرعية والعمل بها وكان اخذها من جهة النبي صلى الله عليه وسلم
ووصولها الينا من جهة اله واصحابه رضوان الله عليهم اجمعين طلبت
الصلاة عليه اصالة وعليهم وعلى تبعا من ورادف حمد تعالى فلا
جرم اردفه بها والصلاة من الله رحمة مقرونة بتعظيم ومن الملا
استغفار ومن غيرهما تضرع ودعا وجمع بين الصلاة والسلام عملا
بقوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وخروجا
من كراهة الاقتصار على احدهما وجملة الصلاة خبرية لفظا انشا
معنى وكذا جملة السلام لان الانشا ما قارن لفظه معناه او تعقب
الحرف الاخير منه على الخلاف في ذلك والقصد من هذه الجملة
انشا التحية من الجملة لمسلم على المسلم عليه بطلب ان تستقر عليه
السلامة كالبنا المحيط به من جميع جهاته بحيث لا يكون لشي من
ضده سبيل اليه مع اظهار الكرامة والتعظيم بذلك فكان المسلم
جعل سلامه كالبنا المحيط الثابت على المسلم عليه بحيث لا يكون
لشي من ضده سبيل اليه فالتعديه بعلى تفيد شمول تلك التحية
وعمومها مع ثبوتها واحاطتها بجميع جهاته حتى جهة علوه **فايدة**
كره سحنون المالكي الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم عند التعجب
وقال الحليمي من ايمتنا لا يكره ذلك كسبحان الله لا اله الا الله اي

لاياتي

لاياتي بالنادر وغيره الا الله فان صلى عليه عند ما يستغرب او
يضحك منه فاخشى على صاحبه فان عرف انه جعلها عجبا والهم
يجتنبه كفر انتهى ونظر فيه القونوي قال بعض المتاخرين من
ايمتنا والذي يتجه انه لا بد في الكفر من قيد زايد على ذلك
ربما يومي اليه فحوى كلامه وهو ان يذكرها عند المستقذر
او يكون المضحوك منه بقصد استقذارها او جعلها ضحكة فيكفر
حينيذ كما هو ظاهر وجزم البدر العيني من الحنفية بحرمتها
كالتسبيح والتكبير عند عمل محرم او عرض سلعة او فتح فقاع
ولا يومي بها احد عند الغضب خوفا من ان يحمله الغضب على
الكفر نقله النووي في اذكاره **قوله** وعلى اله الى اخره اله
صلى الله عليه وسلم المراد بهم هنا عند الشافعي والجمهور من
حرمت عليهم الزكاة وهم مومنوا بني هاشم وبني المطلب بدليل
قوله صلى الله عليه وسلم للحسن انا ال محمد لا تحل لنا الصدقة وقوله
وانها لا تحل لمحمد ولا لال محمد وقيل ازواجه وذريته للتعبير
بهما في رواية مكان اله ورد بانه صح الجمع بين الثلاثة فدل على
تغايرها وقد يطلق الال على الزوجات كما في خبر عايشة رضي
الله تعالى عنها ما شبع ال محمد من خبز مادوم ثلاثا وقيل ذريته
فاطمة خاصة وقيل ذرية علي والعباس وجعفر وعقيل وحمزة
وهم وارثه لو فرض انه يورث وبالغ بعضهم في الانتصار لهذا
القول فقال من فسر الال بغيرهم لا فقط غلط دليل كما زعم
وقيل جميع قريش وقيل جميع امة الاجابة ومال اليه الامام مالك
واختاره الازهري وبعض ايمتنا الشافعية ورجحه النووي
في شرح مسلم لكن قيده القاضي حسين وغيره بالاتقيا منهم
ويوبده قوله تعالى ان اولياوه الا المتقون قيل ويحمل كلام من اطلق
عليه وقيل يبنى على الطلاقة بان يراد بالصلاة الرحمة المطلقة

وخبر ال محمد كل تقي سنده واه جدا رواه و روي عن جابر من قوله
بسند ضعيف وافتي ابن عبد السلام بان الاولي الاقتصار علي
ما ورد من ذكر الال والازواج والذريه دون الاصحاب
وهو ظاهر بالنسبة لصلاة التشهد اما الصلاة خارج الصلا ة
فالاولي ذكر الصحب فيها لانها اذا طلبت علي جميع الال ومنهم
من ليس بصحابي فعلي الصحابي ولي وتختص بالاضافة الي معظم
كجملة القران ال الله وانما قيل ال فرعون لتصوره بصورة
العظما ويضاف للضمير علي الاصح كما استعمله المصنف ثم الاولي
اضافته الي مظهر ويدخل المضاف اليه فيه كعمل ال فلان كذا
الابقرينة ومنه قوله صلي الله عليه وسلم للحسن ما ذكروا الاصحا ب
جمع صحب كانتها دوشهد وليس جمعا لصاحب لان فاعلا لم يثبت
جمعه علي افعال كما ذكره الجوهري وغيره والصاحب لغة
من بينك وبينه مواصله ومداخلة وان قلت واصطلاحا لغة
التابع لغيره الاخذ بمذهبه كاصحاب الشافعي وغيره والصحابي
من اجتمع مومنا بمحمد صلي الله عليه وسلم وان لم يكن مميزا والمراد
الاجتماع المتعارف بالابدان واللحن مخالفه صواب الاعرا ب
وقد يطلق علي الخطا قال صاحب الكشاف فيه اللحن ان تلحن
بكلامك ان تميله الي نحو من الانحا ليفطن له صاحبك كالتعريض
والتوريه قال •
ولقد لحنت لكم لكيما تفقهوا • واللحن يفهمه ذووا الالباب
وقيل للمخطي لاحن لانه يعدل بالكلام عن الصواب وصلاه وسلا تا
اسما مصدرين منصوبان علي المفعوليه المطلقة لافادة
تقوية العامل وتقرير معناه ودا بين نعت صلاه وسلاما
اي مستمرين باقيين قوله وبعد اي بعد البسمله والحمد له
والتشهد والصلاة علي من ذكر واتي بها تاسيا به صلي الله

عليه

عليه وسلم فانه كان يقولها في خطبه واصلها اما بعد بدليل لزوم م
الفا في حيزها غالبا فان لزومها انما هو لتضمن اما معنى الشرط
ثم حذفت اما تخفيفا وبعد ظرف بني على الضم لافتقاره الي لفظ
المضاف اليه لنيه معناه دون لفظه والعامل فيه اما المقدرة
بعد الوا ولنيابتها عن فعل الشرط واسمه والاصل مهما يكن
من شي بعد ما تقدم ذكره ولما كان مهما مبتدا والاسميه لازمة
له ويكن شرطا والفا لازمة له غالبا ونابت عنهما اما لزمها
لصوق الاسم والفا القامة للازم مقام الملزوم وابقا لاثره
في الجمله كذا قاله السعد التفتازاني قوله الفقير اي المحتاج
كثيرا فيكون فعيل صيغة مبالغة او الدايم الفقر اي الحاجة الي
رحمة مولاه الغني فيكون صفة مشبهه كرفيع من فقر قوله
بن عبد الله بالرفع نعت خالد قوله بن ابي بكر بالجر نعت
عبد الله قوله الازهري بالرفع نعت خالد وهو نسبة
الي الازهر وهو الجامع الازهر الذي هو اول بيت وضع
للناس بالقاهرة بناه جوهر القايد لما اختط القاهرة وفرغ ع
من بنايه لسبع خلون من رمضان واقيمت فيه الجمعة في شهر
رمضان سنة احدى وستين وثلثمايه وكان بنا القاهرة سنة
ثمان وخمسين وثلثمايه ثم اتي العزيز بن المعز فجدد فيه اشيا
وعمر فيه عدة اماكن قال الشيخ شمس الدين الجزري في كتابه
للجان ويقال ان به طلسما لا يسكنه عصفور ولا يفرخ فيه
وعلق امنا رته في ايام قاضي القضاه صدر الدين موهوب
الجزري وكان به تنور انه فضه وسبعة وعشرون
قنديلا فضه وكانت له اوقات كثيره وفيه اشيا غريبه
فلما احترقت مصر في سنة اربع وستين وخمسمايه تغير ت
هذه المعالم وجهلت واستمرت الخطبة في الجامع الازهري

بني الجامع الحاكمي في سنة ثلاثة وتسعين وثلاثمايه فخطب به وا
نقطعت الخطبه بالجامع الازهر في ماية سنه لان الفرنج ملكوا
مصر واستولوا عليها في سنة اربع وستين وخمسمايه فلما
ملك الملك الظاهر وكان ذلك في سنة خمس وستين وستمايه
واصر قاضي القضاه تاج الدين ابن بنت الاعز على انه لا يجوز اقا مة
جمعتين وافتى قاضي القضاه شمس الدين الحنبلي بالجواز وتوقف
الناس في ذلك لاصرار القاضي تاج الدين ثم اقيمت فيه الجمعة
يوم الجمعة ثامن عشر ربيع الاول سنه خمس وستين وستمايه
وحضر الصلاة الصاحب بها الدين رحنا وجماعة من الفقها
والامرا وصلى السلطان في ذلك اليوم في جامع القلعة ومن عجايب
الاتفاقيات ان الحاكم قصد ببنا جامعه ان يخطب له ولولده
الظاهر من بعده ولذريته وقطع الخطبة بالجامع الازهر
فقدر الله سبحانه وتعالى ان هذا الجامع الحاكمي ما خطب فيه
الا للخليفه الحاكم ثم من بعده لم يخطب الا للملك الظاهر وهذه
شذرة من اخباره ذكرت لعزتها وهذا الجامع المذكور الذي
هو بذكر الله معمور قد اختص بكثرة العباده واكتساب
السياده واستعقاب السعاده فياله من جامع ما ازهره
وموضع ما انوره وقال فيه المقريزي في الخطط ان هذا
المسجد اذا جلست فيه تجد فيه راحة من جهة الله تعالى وقد
انتشر في الافاق علماوه ونفع المشرق والمغرب صلحاوه ولا
عبادة متيسره في مثله ولا اعلم اكثر مما بين اهله وهذه نبذة
يسيره والا ففضله شايع وفخره ذايع ولله الفضل والمنه
اذ جعل عمل اهله عمل اهل الجنة قوله صلاحه الصلاح هو
القيام بحقوق الله تعالى وحقوق العباد قوله ولا يسمى
عن الغنة يعني عادة قوله مقدمتي المقدمة بكسر الدال من قدم

عمي

ركن الدين بيبرس امر الديار المصريه باقامة الجمعه بالجامع الازهر صح

بن سعود الاسلامية
عمادة شئون المكتبات المكتبة المركزية
قسم المخطوطات
الرقم : ٣٥٤٨
الفن : ....

بمعنى تقدم او فتحها من قدمت الشيء جعلته متقدما وسماها مقدمة
نظرا الى انها ليست مقصوده لذاتها بل لضبط كلام الله تعالى وكلا م
رسوله صلى الله عليه وسلم قوله في علم العربيه علم العربية علم
يحترز به عن الخلل في كلام العرب لفظا او كتابه وينقسم على
ما صرح به الزمخشري في بعض كتبه الى اثني عشر قسما اللغة
والصرف والاشتقاق والنحو والمعاني والبيان والعروض والقا فيه
والخط وقرض الشعر وانشا الرسايل والخطب والمحاضرات
ومنه التواريخ واما البديع فقد جعلوه ذيلا لعلم البلاغة
لا قسما براسه والمراد بعلم العربيه هنا علم النحو لان هذه المقدمة
انما هي في علم النحو قوله لطيفا من اللطافه وهي في الاصطلاح
رقة القوام او كونه شفافا اي لا يحجب البصر عن ادراك ماورا ه
والمراد مختصر حسن قوله فاجبته الى ذلك اي بادرت الى اجابته
الى ذلك بالوعد به والعزم عليه او بالشروع فيه او به نفسه
واتى بالفا المفيده للتعقيب اشاره الى المبادرة الى ذلك لانه خير
قال الله تعالى فاستبقوا الخيرات قوله طالبا للثواب اي الجزا
عليه تفضلا لا حسانه النية فيه بل وعلى الاجابه اليه فانها
خير ايضا لا للعرض الدنيوي من ثنا وغيره ومعنى الثواب ايصال
النفع الى العبد على طريق الجزا ومنه قوله تعالى فاثابهم الله بما
قالوا اي جزاهم والاثابه على الطاعة مجمع عليها لكنها عند اهل
السنه فضل وعند المعتزله وجوب ومعنى العقاب ايصال
الالم الى المكلف على طريق الجزا وهو متحتم في الشرك ومتوقف
في غيره من المعاصي على انتفا العفو قال تعالى ان الله لا يغفر
ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشا قوله وترغيبا للطلاب
اي مرغبا لهم لانه معطوف على الحال ويصح ان يكون مفعولا له
لعامل محذوف اي وفعلت ذلك ترغيبا فيكون من عطف جملة

علي جله والطلاب بضم الطا وتشديد اللام جمع طالب ككتاب
جمع كاتب قوله جعله الله الي اخره جملة خبرية لفظا انشايه
معني لان المراد بها الدعا بالاخلاص وهو في الطاعة ترك الريا
فيها وهو سبب للخلاص من اهوال يوم القيمة لما روي عن انس
بن مالك رضي الله تعالي عنه عن النبي صلي الله عليه وسلم انه
قال من فارق الدنيا علي الاخلاص لله وحده لا شريك له واقام
الصلاة واتي الزكاة فارقها والله عنه راض رواه ابن ماجه
والحاكم وهو صحيح علي شرط الشيخين والاحاديث الواردة
في فضل الاخلاص كثيرة والمراد بوجهه ذاته والفوز الظفر
بالمقصود ولديه اي عنده وعند اسم لمكان حاضر او قريب
فالاول نحو فلما راه مستقرا عنده والثاني نحو ولقد راه
نزلة اخري عند سدرة المنتهي عندها جنة الماوي وقد
يكون للحضور والقرب معنويين نحو قال الذي عنده علم من
الكتاب ونحو رب ابن لي عندك بيتا قوله انه علي ذلك قدير
بكسر همزة ان علي انه تعليل مستانف ويجوز فتحها علي تقدير
لام الجر اي لانه اي فانما طلبت منه الثواب والاخلاص
لانه علي ذلك وغيره من الممكنات التي من الاثابة وجعله
خالصا تام القدرة التي يتوقف عليها الاثابة والاخلاص والقد(رة) اه
صفة ازلية يؤثر في المقدور عند تعلقها بها فيما لا يزال
قوله جدير بفتح الجيم وكسر الدال المهملة اي حقيق لسعة
كرمه وتفضله بوعده بذلك فلذا طلب منه الثواب
وجعله خالصا وتقديم المعمول للسجع والحصر قوله
ادعا نظرا الي ان الاجابة لغلبتها علي عدمها والتيقنها
بعظيم الكرم كان لا يقع الا هي وقد يشكل بتعليل المصنف
سوال حصول جعله خالصا لوجهه الكريم بقوله وبالاجا(بة) به

جدير

جدير فانه قد لا يجاب الداعي الي خصوص ما سال في الدنيا لكن
يؤخر الي الاخرة او يصرف عنه السوء بقدر ما دعا مع ان
مقصود المصنف خصوص ما ساله حال تاليف الكتاب
كما لا يخفي ويمكن الجواب بان المراد ان السوال مظنة الاجابة
لخصوص ما طلب وعلامة الاجابة الخشوع والبكا والقشعر(يرة)
وغير ذلك قوله الكلام ال فيه للحضور اي هذا اللفظ الحا(ضر)
الذي هو لفظ الكلام لقوله عبارة اي معبر به قوله عند
اللغويين عبارة عن القول وما كان مكتفيا بنفسه اي ما كا(ن)
مكتفيا به في ادا المرام ان قلت كما يطلق الكلام في اللغة علي
ما ذكر يطلق علي الحديث الذي هو التكلم تقول اعجبني
كلامك هندا اي تكليمك اياها واذا استعمل لهذا المعني
عمل عمل الافعال كما في المثال وكقوله
قالوا كلامك هندا وهي مصغية ٭ يشفيك قلت صحيح ذاك لو كان
اي تكليمك هندا وعلي ما في النفس مما يعبر عنه باللفظ المفيد
وذلك كان يقوم بنفسك معني قام زيد او قعد عمرو ونحو
ذلك فيسمي ذلك الذي تخيلته كلاما قال الاخطل
ان الكلام لفي الفواد وانما ٭ جعل اللسان علي الفواد دليلا
فما وجه الاقتصار علي ما ذكر قلت الجواب لعل وجه الاقتصار
انما ذكر انسب بالمعني الاصطلاحي فالاولي ان يجعل النقل عنه
اليه قوله وفي اصطلاح المتكلمين الي اخره اي المصطلح عليه اي
الالفاظ المصطلح عليها اي المتفق فيما بينهم علي استعمالها في
معان مخصوصة غير اللغوية وقس علي ذلك نظايره واعلم
ان كلام المتكلمين في كلام الله تعالي قال المولي سعد الدين
التفتازاني ان كلام الله تعالي اسم مشترك بين الكلام النفسي
القديم ومعني الاضافة كونه صفة لله تعالي وبين اللفظ

قوله حصول الاجابة فيه بحصول المسئول اه كون نفس الاجابة مظنة علي النعيم الاصل عن ... وهي اراد بالعبارة مع ... كما في الطاقة كلام ... فيه تعسف قوله عبارة عما

ضر

ن

التكلم اسم مصدر

الا انه مجاز

وعلي الخط والاشارة

وهو هذا الاحقيقة

كان

قوله وعلي ما في النفس اي من المعاني التي يعبر عنها وهل الاطلاق علي هذا حقيقة او مجاز خلاف للنحاة

قال الفخر الرازي وعليه المحققون وقال التفتازاني انه المحقق كما ذكر

الحادث الموان من السور والايات ومعنى الاضافة انه
مخلوق لله تعالى ليس من تاليفات المخلوقين وما وقع في عبارة
بعض المشايخ من انه مجاز فليس معناه انه غير موضوع للنظم
المولف بل معناه ان الكلام في التحقيق وبالذات اسم للمعنى القا يم
بالنفس وتسمية اللفظ به ووضعه لذلك انما هو باعتبار
دلالته على المعنى فلا نزاع لهم في الوضع والتسمية انتهى
قوله عبارة عما اشتمل على ثلاثة اشيا اي اجزاء ان قيل الثلاثة
المذكورة هي الكلام فيتحد المشتمل والمشتمل عليه فالجواب
الكلام هو مجموع الثلاثة والمجموع غير كل واحد من الثلا ثه
فلا اتحاد ويكفي فيه المشتمل والمشتمل عليه بكون
الاول المجموع من حيث هو مجموع وفي الثاني الاجزا مفصلة
ثلث الكلام جزا اخر صرح به نجم الائمة الرضي وهو الاسناد
الذي هو ربط احدى الكلمة بالاخرى بحيث يحسن السكوت
قلت يخشى ان المصنف يختار ما اختاره شيخنا سيد المحققين
وسند المدققين احمد بن قاسم العبادي تبعا لشيخه الشريف
المولى عيسى رحمهما الله تعالى من ان الاسناد شرط للجزء والا
لزم ان لا يوجد كلام يكون لفظا حقيقة وهو في غاية البعد
قوله وقيد التركيب لا حاجة اليه اي لا حاجة الى التصريح
به لما سيأتي من ان الافادة المذكورة تستلزم التركيب
قوله واللفظ في الاصل الخ اي اصل اللفظ اي في اللغة
ولا يلزم ان يراد بمثل ذلك اولوية وضعها والاصالة بالنسبة
الى المعنى الاصطلاحي والمراد بالاصل المعنى اللغوي لانه
الموضوع اولا واما غيره فيه منقول اليه من ذلك المعنى
فهو فرعه فان قلت قد جا اللفظ في اللغة بمعنى النطق
ولا يخفى ان مناسبته لما يتلفظ به اشد فلم لم يعتبروه

قوله اشيا اصله شيئا كحمرا فكرهوا اجتماع همزتين بينهما الف فقلبوا اللام وهي الهمزة الاولى الى موضع الفا فقالوا اشيا بوزن لفعا [illegible] وهو اسم جمع لشي ومنع صرفه لوجود الف التانيث الممدودة اهـ ط

اصلا

اصلا للمعنى الاصطلاحي قلت اجيب بان اللفظ بمعنى النطق
لا بد وان يتعدى بالبا قال في القاموس لفظ به اي نطق فالمنا سب
للمعنى الاصطلاحي هو اللفظ بالشي لا اللفظ لان اللفظ بدون
البا حينئذ صفة المتكلم دون الكلمة بخلاف اللفظ بمعنى الطرح
الطرح والرمي من الفم كما قاله بعضهم قال لا الرمي مطلقا كما
يتوهم من لفظت الرحى الدقيق لانه مجاز صرح به في
الاساس قوله اذا طرحته اي تقول ذلك اذا طرحته
بفتح التا قال في المغني وتفتح اي تفسير المحل ايضا كقوله
وترميني بالطرف اي انت مذنب وتقلينني لكن اياك لا اقلي
واذا وقعت بعد تقول وقبل فعل مسند لضمير حكي الضمير
نحو تقول استكتمته الحديث اي سالته كتمانه يقال
ذلك بضم التا ولو جئت باذا مكان اي فتحت فقلت اذا
سالته لان اذا ظرف لتقول وقد نظم ذلك بعضهم فقال
اذا كنيت باي فعلا تفسره ۰ فضم تاك فيه ضم معترف
امر ٣ تاح صح وان تكن باذا يوما تفسره ۰ ففتحة التا امر غير مختلف
قوله النحاة جمع ناح كغزاة وغاز من نحا ينحو اذا نظر
في علم النحو وتكلم فيه كما هو خلق بمعنى المخلوق اي فانه
قد يراد به المخلوق اذا اطلق على الموجودات مثلا
فانها اثر الخلق والخلق وقع عليها فهي مخلوقة قوله
ومن ثم بفتح الثا المثلثة اي من هنا اي من اجل ان اللفظ
ن بمعنى الملفوظ حقيقة عرفية قوله لان الحد ودنيا
عن المجاز وذلك لان المراد منه لا يكون معلوما ويستثنى
منه المجاز المشهور واذا وجدت القرينة الواضحة
وها هنا وان لم توجد القرينة لكنه مجاز مشهور لان
المراد معلوم منه في التعريف فهو اولى من الحقيقة الغير

المشهورة لان اللفظ اذا ذكر يفهم منه اهل العرف معنى
الملفوظ **قوله** مرتفعا من حروف الحلق واللسان والشفتين
التقييد بذلك بالنظر الى الغالب والواقع وهو ان آلة
التكلم المشهورة في الجملة هي الحلق واللسان والشفتان
ولو وضع الله القوة التي في اللسان والحلق والشفتين
في جارحة لحركت كما هو المنصوص يوم القيمة وقالوا
لجلودهم لم شهدتم علينا قالوا انطقنا الله الذي انطق
كل شي فالوجه ان ذلك لفظ وقد يقال ليس ذلك بلفظ
لان ذلك لفظ اهذا امر اصطلاحي ولا مشاحة في الا
صطلاح **قوله** من اطلاق الحال على المحل اي اسم
الحال على المحل اذ الحال هنا الحرف مع الحركة او الحرفان
اللذان ثانيهما ساكن واسم لفظ مقطع ولا يخفى ان الذي
الحلق انما هو الاسم الذي هو لفظ مقطع لا الحال نفسه
الذي هو حرف مع حركة او حرفان ثانيهما ساكن **قوله**
يحسن السكوت عليه معنى يحسن السكوت عليه انه
ان لا يصير السامع منتظرا لشي اخر انتظارا تاما كالا
نتظار الذي يبقى مع المسند كقام بدون المسند اليه
كزيد او يبقى مع المسند اليه بدون المسند وانما قيدنا
الانتظار بالتام ليدخل مجرد الفعل والفعل والفاعل
كضرب زيد مع انه يبقى انتظار المفعول به والحال
والظرف لان انه انتظار ناقص لانه دون الانتظار للمسند
والمسند اليه **قوله** والمركبات الاسنادية التي لا يفيد
ان قيل المركب الاسنادي لا يكون الا مفيدا لان الاسنا د
ضم كلمة الى اخرى على وجه يفيد **قلت** لم يرد بالمركبات
الاسنادية ما فيه اسناد في الحال وانما اراد بها ما يشمل

مافيه

ما فيه اسناد في الاصل ولا شك ان جملة الشرط كان فيها
اسناد وكانت مفيدة قبل دخول اداة الشرط عليها وقد
يقال المراد بالاثبات في تعريف الاسناد ما يشمل الغايلة
الناقصة **قوله** او لكون مضمونها معلوم الثبوت او الانتفا
بالضرورة الى اخره فيه نظر فان مثل السما فوقنا كلام لا نه
خبر وكل خبر كلام فمثل هذا الكلام **فان قلت** انما يكون
خبرا اذا افاد السامع وهذا ليس كذلك **اجيب** بان
المراد بالمفيد انه يكون بحيث يفهم منه معنى يصح السكوت ت
عليه وان كان حاصلا عند السامع ولئن سلم اشتراط
عدم حصوله عنده لكن في ظن المتكلم لا في نفس الامر
فان قلت لا يتصور ذلك في ظن المتكلم اذ هو من الامور
المعلومة لكل احد **قلت** لا يلزم ان يكون المتكلم متفتشا المدرك هي
بها دايما فيجوز ان يظن المتكلم بذلك حين كلامه عدم
حصوله عند السامع فيخبره به ولقايل ان يقول مثل
ذلك لا يرد به على المصنف لان تفسير الكلام فيه رايان
احدهما ما قاله المصنف وهو كلام الجمهور كما قاله الشاطبي
شارح الالفية والثاني راي الزمان وما تقدم مبني على
هذا الراي **قوله** ونحوهما اي كالجنون والسكران وما
جرى عليه المصنف من اشتراط القصد هو مذهب
الجمهور منهم سيبويه وابن مالك في التسهيل واختار
الشيخ ابو حيان عدم الاشتراط نعم تشترط في الكلام
ان يكون مقصودا لذاته ليخرج نحو جملة الصلة وجملة
الصفة وجملة الخبر وجملة الحال فلا يسمى شي من ذلك
كلاما فان قلت على المصنف ان يذكر في تعريف الكلام كان ح
ان يكون مقصودا لذاته كما ذكره في التسهيل قلت

الافادة تغني عن ذلك واما التسهيل فكانه اخذ المفيد في حد
الكلام بالمعنى الاعم لا بالمعنى الاصطلاحي فلذلك احتاج
الى ذكره او اراد ان ينص فيه على ما يفهم من قيد الافاده
بطريق الالتزام **قوله** الى ان القصد لا يشترط لعل المراد
لا يحتاج الى التصريح باشتراطه اخذا من التعليل المذكور
وقد يقال ان دلالة الافاده على القصد ان سلمت فهي
بالالتزام ودلالة الالتزام مهجورة في التعاريف ويمكن
الجواب بان اهل هذه الفنون يتسامحون كثيرا في امثال
ذلك **قوله** ولا حاجة الى ذكر التركيب لما سياتي اي
من ان الافاده المذكورة تستلزم التركيب اذ ليس لنا
لفظ يفيد وهو غير مركب وقد يجاب بان الغرض
التنبيه على ان هذا القيد ماخوذ في مفهوم الكلام
ولو لم يصرح بالتركيب لم يفهم اعتباره في مفهومه وان
كان كذلك في نفس الامر وخالف ابن طلحة فزعم انه
يكون بسيطا كنعم ولا وبلى في الجواب **قوله** لان الصحيح
الى قوله على الصحيح ما ذكره منه انه الصحيح اختصاص
الوضع بالمفردات ومن ان دلالة المركبات غير
وضعيه على الصحيح غير صحيح على الصحيح عند المحققين
لان الصحيح عندهم عدم اختصاص الوضع بالمفردات
وان دلالة الكلام وضعيه وقال الشاطبي لا بد من قيد
الوضع العربي ليلا يدخل الكلام العجمي فانه لفظ مفيد
بالقصد ولكن ليس بوضع العرب فليس بكلام اصطلاحا
فلا بد من اخراجه عن الحد اذ مراد علم العربية على
التفرقة بين الكلام العربي والعجمي **قوله** الهجائية
منسوب الى الهجا وهو والتهجي تقطيع الكلمة لبيان

الحروف

الحروف التي ركبت منها بذكر اسماء تلك الحروف وفي تهذيب
الازهري عن الليث تقول تهجات وتهجيت يهمز ويبدل
وفي المحكم تهجيت الحروف وتهجيته وقول الزمخشري
في الاساس تهجو الحروف وتهجيتها وتهجاها بعددها مرا
به انه يذكرها مقطعة كهيئة العاد للشيء لا انه يذكر
عددها **فايدة** عدد حروف الهجا وهي حروف المباني
تسعة وعشرون وروي عن ابي ذر الغفاري رضي
الله تعالى عنه انه قال سالت رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقلت يا رسول الله كل نبي مرسل بم يرسل قال بكتاب
منزل قلت يا رسول الله اي كتاب انزله الله تعالى على
ادم قال كتاب المعجم قال ا ب ت ث الى اخره قلت يا رسول
الله كم حرف قال تسعة وعشرون قلت يا رسول الله عددت
ثمانية وعشرين فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى
احمرت عيناه ثم قال يا ابا ذر والذي بعثني بالحق نبيا ما انزل
الله تعالى على ادم الا تسعة وعشرين حرفا قلت اليس فيها
الف ولام فقال صلى الله عليه وسلم لام الف حرف واحد
قال انزله الله تعالى على ادم في صحيفة واحدة ومعه سبعون
الف ملك من خالف لام الف فقد كفر بما انزل علي من كفر
بعدد لام الف فهو بريء مني وانا بريء منه ومن لم يؤمن
بالحروف وهي تسعة وعشرون لا يخرج من النار ابدا قال
الله تعالى الم ذلك الكتاب فكانه قال يا محمد هذه الحروف
ذلك الكتاب الذي انزلته على ابيك ادم **فان قلت** فهل
لام الف اسم كسائر اسماء حروف التهجي **قلت** نعم الا ان فيه
اعتبار تركيب لاجل حاجة بخلاف سائر الاسماء **فان قلت** فهل
مسماه مد وهي الف لينه **قلت** نعم **فان قلت** فهل يحتاج اليها

في تحصيل مواد الكلمات كما احتيج فيه الى مسميات ساير
اسما حروف التهجي قلت نعم فان قلت فلم عينت لام في
اعتبار تركيب اسميها مع ان الدلالة على تلك المدة تحصل
ايضا بنحو يا الف مثلا قلت لان اللام حرف سلس كثير
الدوران في اللسان فاعتبر اسمها فيه على ان اعتبار التنا سبة
في التسمية والوضع ليس بلازم كما في المرتجل كجعفر واعلم
ان الالف اسم مشترك بين المدة التي اوسط حروف حا
والهمزة التي اخوها بدليل الالف اما ساكنة او متحركة
والف الوصل تسقط في الدرج والمتحركة تسمى الفا وتسمى
همزة والهمزة اسم مستحدث تمييزا للمتحرك عن الساكن
ولذلك لم يذكروا الهمزة في التهجي بل اقتصروا على الالف
وذكرت في موضعين من التهجي تنبيها على معنييها وانما
عبروا عن الهمزة بالالف لان الهمزة اذا كانت اولا تكتب
على صورة الالف ولتقاربهما في المخرج ولذلك اذا احتاجوا
الى تحريك الالف قلبوها همزة قاله الجاربردي ولهذا
المعنى حكم الفقها زاد الله رفعة اعلامهم وتشييد الاسلام
باقلامهم بان الحروف ثمانية وعشرون حرفا ولا يظن
بهم خلاف هذا فانه لا يذهب عليهم الخفايا فما ظنك
بالجلايا انتهى واما عدد حروف الحساب فهو ثمانية
وعشرون حرفا ولا تتطرق بهم خلاف وقد نص على ذلك
في موضعه فان قلت فلم اقتصر على تلك قلت لحصول
الغرض به وهو ضبط مراتب الآحاد والعشرات
والميات والالوف فحصل الاستغنا بها هنا عن اعتبار
تلك المدة فظهرت فايدة التفاوت بين عدد حروف
التهجي وبين عدد حروف الحساب قوله بحيث لا يصير

السامع

السامع منتظر الشي الآخر يعني انتظارا تاما كما سبق قوله اذا
كان السامع يحصل ذلك مبني على انه يشترط في الكلام تجدد
الفايدة واختار الشيخ ابو حيان ان ذلك لا يشترط قال
والا لكان الشي الواحد كلاما وغير كلام اذا خوطب به
من يجهله فاستفاد مضمونه ثم خوطب به ثانيا قوله
من اجزا المراد للجنس فلا يرد ما تركب من جزئين فقط
قوله وهذا القول حدث بعد انعقاد الاجماع فلا
يعتد به القدح بخرق اجماع النحاة مبني على ان اجماعهم
في الامور اللغوية معتبر يتعين اتباعه وقد وقع لبعض العلما
تردد فيه والاجماع هنا بمعنى الاتفاق لا بالمعنى
المصطلح وهو اتفاق اهل الحل والعقد من الايمة في
عصر على حكم من احكام الدين قال المذكور ليس كذلك
قوله اشيا اعلم ان في اشيا مذاهب احدها ما ذهب اليه
المحققون ومنهم الخليل وسيبويه وهو ان اصلها شيئا
على وزن فعلا كحمرا كرهوا اجتماع همزتين بينهما الف
فقلبوا اللام وهي الهمزة الاولى الى موضع الفا فقالوا
اشيا بوزن لفعا فهو غير منصرف لالف التانيث وا ن
كان اسم جمع لا جمعا لشي وقال الكسائي وزنها افعا ل
لان فعلا يجمع على افعال كشيخ واشياخ وقول واقوال
وانما منعت الصرف بغير علة لكثرة استعمالهم لها
شبهت بفعلا ورد بانه يلزم منه منع الصرف ابنا
واسما بغير علة مع ان اشيا يجمع على اشاوى وافعال
لا يجمع على افاعل قال الجوهري واصل اشاوى اشايي
اي بالتشديد قلبت الهمزة يا فاجتمع ثلاث يا آت
فحذفت الوسطى وقلبت الاخيرة الفا وابدلت الاولى

واو اذ يجمع ايضا على اشيا واشياوات وكلها دليل على ان مفرده هـا
فعلا لكن قال صاحب القاموس اصل اشاوى اشايي بثلاث
يا ات قال وقول الجوهري اصله اشايي بالهمزه غلط لانه
لا يصح همز اليا الاولى لانها اصل غير زايده كما تقول في
ابيات اباييت فلا تهمز اليا التي بعد الالف وقال الفرا
اصلها اشيا على وزن افعلا وقال ان شيا في الاصل شيي
كبين ولين فخفف كهذين ثم جمع على افعلا كابينا والينا
فقالوا اشيا فحذفت الهمزة الاولى وهي لام الكلمة تخفيفا
كراهة اجتماع همزتين بينهما الف فوزنها افعا ورد بانه
لو كان اصل شي شيا لكان الاصل اكثر استعمالا كما ان بينا
سند داكثر استعمالا من بين مخففا وبان حذف الهمزة
في مثل اشيا غير ثابت وما علل به حذفها غير معروف
وبان تصغيرها على اشيا يمنع من ذلك لان جمع الكثرة
اذا اريد تصغيره ولو لم يكن لمفرده جمع قلة وجب
رده الى المفرد وتصغيره ثم جمعه جمع السلامه وبانها
تجمع على اشاوى وغيرها مما مر ولا يلزم المحققين شي
من ذلك لان منع صرفها لالف التانيث وتصغيرها على
اشيا لانها اسم جمع لا جمع كما مر وجمعها على اشاوى لانها
اسم على فعلا فتجمع على فعالى كصحرا وصحارى غايته
انه يلزمهم القلب وهو كثير هذا وللفرا ان يجيب عن
الاول بان شيا فرع وانما كثر استعماله لخفته **قوله**
ولا رابع لها **فان قيل** بقي رابع وهو كلا فان العزايقول
انها ليست بواحد منها بل هي من الاسم والفعل **فالجواب**
هذا قول بعدم الحكم بانها اسم او فعل لتعارض دليليهما عنده
والقول بعدم الحكم بانها احدهما ليس حكما بانها غيرهما

قوله

قوله وذهب ابو جعفر الى الخره يدل على خلاف ما قاله تسميتهم
له باسم الفعل وان خواص الاسما موجوده فيه **قوله** والمراد
ان الكلام يتركب من مجموعها لا من جميعها جواب عما يقال
جعل الاسم والفعل والحرف اجزا الكلام مودي الى ان
حقيقة الكلام تتوقف على الامور الثلاثه مع ان الكلام
قد يتركب من نوع الاسم وحده نحو زيد قايم وقد يتركب
من نوع الاسم ونوع الفعل وحاصل الجواب مع الايضاح
ان المراد الاجزا التي يتركب من مجموعها وتركيبه من مجموعها
وجملتها لا تقتضي تركيبه من كل منها **فان قيل** ما لا ينعدم الشي
بانعدامه كيف سماه جزا **قلت** المراد هنا الاجزا العرفيه
وهي لا يلزم من عدمها عدم ما هي جزء له الا ترى انه يعد
في العرف الشعر والظفر واليد والرجل جزا لزيد مثلا
ومع ذلك لا يقال بانعدام زيد بانعدام احد هذه الامور
الا ترى ان للاغصان تعد جزا من الشجره ولا يقال
بانعدام الشجرة بانعدام الاغصان وحقيقة الكلام
وان لم يتوقف على ما ورا المسند والمسند اليه لكن
اشتهر اطلاق الكلام عليهما وعلى متعلقاتهما فتامله
قوله والثاني تركيب حرف واسم يعني والحرف مقدم
بقرينة المثال **قوله** نحو قام زيد يرفع نحو على انه
خبر مبتدا محذوف اي وذلك نحو قام زيد وبنصبه
على تقدير فعل اي اعني مثلا وجوز بعضهم في مثله
ان يكون منصوبا على اسقاط الخافض اي في نحو
كذا لكن ليس بمقيس في مثل هذا الموضع فلا ينبغي
التخريج عليه **فان قيل** ظاهر العباره اخراج قام
زيد **قلت** قولهم نحو كذا كناية عن كذا ونحوه **قوله**

ذلك

قوله المحشي استعملت عالي في معنى الفعل مقتضية ذلك ان استعمالها في هذا المعناه مجازي فليتامل

يعني صح

قوله وبسمي جمله فعليه نحو قام زيد من كل جملة صدرها فعل
على وجه يكون لاحدهما خبرا عن الاخر فيه قصور لانه
لا يتناول التركيب الذي في الجمل الانشائية ولو قال
على وجه يكون احدهما مسندا الى الاخر لكان اولى لان
الاسناد الى الكلمة اعم من الاخبار عنها لصدق الاول
على النسب الواقعة في الجمل الانشائية دون الثاني
فالتعبير بما يخص بعض الاسنادات دون التعبير بما يعم جميعها
مع القدرة عليه قصور واعلم ان الاخبار عن الكلمة هو
تعليق شي بها على وجه يحتمل معه الكلام الصدق والكذب
والاسناد اليها تعليق شي بها على وجه يحتمل الكلام معه
ذلك او لا يحتمله وان اريد بالخبر خبر المبتدا لم يتناول
نحو اقائم الزيدان قوله وبسمي جملة اسمية اي نحو زيد
عدل من كل جملة صدرت باسم مسند اليه او مسند
قوله او فعلين نحو ان تضرب اضرب ان قيل في هذا
ربط بين جملتين فلم نسب الربط الى الفعلين فالجواب
لعله لظهور اثر الحرف فيهما قوله او فعل واسم نحو مررت
بزيد لما كان الفعل هو المقصود من الجملة نسب الربط
الى الفعل وان كان الحرف قد ربط الجملة والاسم ووجد
في بعض النسخ نحو مر بزيد بدون تا الضمير وعليه
فلا اشكال وبقي انه قد يربط بين جمله فعليه واسميه
نحو ان دخلت الدار فعبدي حر قوله وهي الكسرة التي
لخره اقتصر على الكسره لانها الاصل والا فتلحقها ما ناب
عنها من يا وفتحة واخذ الخفض في تعريف الخفض يفضي
الى الدور ففيه قصور ودور ويدفع الدور بان
المخاطب بهذه العلامة من علم ان الكسرة التي تحدث

بنحو

بنحو الباء تسمى جرا ولا يعلم الاسم ماذا يقال له هو ما
يقبل هذه الكسره على طريق ما قالوه في التعريف اللفظي
وهذا التعريف الذي ذكره مبني على القول بان الاعراب
ب لفظي واما على القول بان الاعراب معنوي فهو
تغيير مخصوص علامته الكسره وما ناب عنها قوله وهو
نون ساكنه الى اخره خرج بساكنة المحركة نحو النون
الاولى من ضيفن ورعشن وبتلحق الاخر النون اللاحقة
لغير الاخر نحو نون انكسر وينكسر وبتحقيقا خطا النون
اللاحقة للاخر لغير الاخر نحو نون لا اخو القوافي وترك
ما زاده غيره من قوله لغير توكيد احترازا عن نون نحو
لنسفعن لانها خارجة بقوله وتحذف خطا بنا على
مذهب البصريين انها تكتب نونا وزاد قوله غالبا فهن
لئلا يخرج التنوين اذا حرك لعارض او لحق الاول
لعارض او حذف وصلا لعارض كانه عليه ومعلوم
ان ما خرج بقيد السكون ولحوق الاخر يخرج بتحذف
خطا فالقيد ان لتحقق الماهية لا للاحتراز لكن لما
سبقا وامكن الاحتراز بهما اسند الاحتراز اليهما
قوله في غير الغالب ان التنوين قد حرك لالتقا
الساكنين نحو محظورا انظر ان قيل هلا حذفوا التنوين
في نحو محظورا انظر كما حذفوا نون التوكيد الخفيفة
في نحو اضرب القوم في ان وضعها ايضا على السكون
سم اجيب بانهم قصدوا ان يحملوا النون اللاحقة للا
مزيد على النون اللاحقة للفعل وبان التنوين لازم
للاسم الامكن اذا خلا عن اللام والاضافة واللازم
بجزء الكلمة فلا يحذف والخفيفة لم تلزم الفعل قوله

وقد حذف وصلا الى اخره لم يبين ان هذا الحذف
جايز او واجب وقد بينه ابن هشام في مغنيه فقال
فيه وتحذف التنوين لزوما لكون الاسم علما موصوفا
بما اتصل به واضيف الى علم من ابن او ابنة اتفاقا او
بنت عند قوم من العرب فاما قوله جارية من قيس
بن ثعلبة ؛ فضرورة وقيل ان سك اسهي حال الرضي
وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين وصفا فطلب
التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفة وخطا
بحذف الف ابن ولذلك من قولك هذا فلان بن فلان
لانه كناية عن العلم وان لم يكن بين علمين نحو جاني كريم
ابن كريم او زيد ابن اخينا لم يحذف التنوين لفظا ولا
الالف خطا لقلة الاستعمال وكذا اذا لم يقع صفة
نحو زيد بن عمرو على انه مبتدا او خبر لقلة استعماله
ايضا مع ان التنوين حذف في الموصوف لكونه مع الصفة
كاسم واحد والتنوين علامة التمام وليست هذه
العلة موجوده في المبتدا او خبره انتهى وفي امالي
ابن الحاجب وقياسه أن يكتب بالالف لان قياس الكتابة
ان يكتب كل كلمة بالحروف التي ينطق بها عند الابتدا
والوقف والدليل على ذلك كتابتهم في الله بابا نابا
في في وابنات الالف من الله ولذلك اذا كتبت قه
زيد اكتبت قافا وها لانك لو وقفت قلت قه فقد ل
على ان قياس ابن ان يكتب بالالف مطلقا لانك لو
ابتدات به قلت ابن وانما حذفت الالف اختصارا
لكثرتها ولذلك حذفت العرب التنوين من الاسم
الاول فالعله التي حذف التنوين لاجلها هي التي

حذف

فايده اشترط في الاب
الذي يضاف اليه ابن ابنة
ان يكون ابا حقيقة لا جدا
وكان وجهه ان هذا الحذف
منوط بالتناسب والاكثر ان نسب
الابن الى ابيه حقيقة لا
الى جده م ط

8
حذف الكتاب الالف لاجلها وانما اشترط ان يكون بين
علمين وصفة لانه انما يكثر اذا كان كذلك وانما اشترط
ان لا يكون اول سطر لانه اذا كان اول سطر كان
في محل يبتدا به غالبا لان القارى ينتهي الى اخر السطر
ثم يبتدي باول السطر الذي بعده فكرهوا ان
يكتبوه على غير ما يوجبه النطق به غالبا وحذفهم
الالف وان كان على خلاف القياس انما كان لكونه
اجري مجرى الوصل الغالب فيه فاذا فات ذلك
المعنى الموجب للحذف لم يكن للحذف وجه **قوله**
نحو زيد ورجل اي نحو تنوين زيد ورجل من التنوين
اللاحق للاسم المعرب ما عدا جمع المونث السالم وما
الحق به ومن توهم ان تنوين نحو رجل تنوين تنكير
فقد غلط لانه لو كان كذلك لزال بزوال التنكير
حيث سمي به مذكر واللازم باطل فالملزوم كذلك
ولقايل ان يمنع بطلان اللازم بان تنوين التنكير زال
وخلفه تنوين التمكين لا انه لو لم يكن تنوين نحو
رجل للتنكير لما زال بزوال التنكير حيث دخلت
عليه ال واللازم باطل فالملزوم كذلك لانا نقول
لا نسلم بطلان اللازم اذ زواله ليس لزوال التنكير بل لان
بينه وبين ال تضادا ولهذا لو سميت مذكرا بحسن
ثم ادخلت عليه ال لزال تنوينه وليس ذلك لانه
كان للتنكير فكذلك نحو رجل قال الرضي وانا لا ارى
منعا من ان يكون بتنوين واحد للتمكين والتنكير معا
فرب حرف يفيد فايدتين كالالف والواو في مسلما
ومسلمون فنقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا ن

فاذا سميت بالاسم تمحض التمكين وفايدة تنوين التمكين
الدلالة على تمكن الاسم في باب الاسمية حيث لم يشبه
الحرف فيبني ولا الفعل فيمنع من الصرف **قوله** سيبويه
وعمراي نحو تنوين سيبويه وصه من التنوين اللاحق لبعض
الاسما المبنية ويقع سماعا في باب اسم الفعل كصه وقياسا
في العلم المختوم بويه كسيبويه وفايدته الدلالة على
ان ما الحق اريد به غير معين وانما كان اسم الفعل معرفة
ونكرة مع انه بمعنى الفعل والفعل لا يصلح لذلك لانه
اذا قدر معرفة جعل علما لمعقوليته الفعل الذي هو
بمعناه كما في اسامة واذا قدر نكرة كان لواحد من احاد
الفعل الذي يتعدد اللفظ به فتعريفه من قبيل تعريف
علم الجنس وقال بعض المتاخرين الظاهر انه من قبيل
المعرف باللام الحضورية باعتبار المعنى فان معنى صه
السكوت عن هذا الحديث **فان قيل** لم لا يجري التعريف
والتنكير في الفعل كما جرى في اسم الفعل وبالطريق
المذكور **قلت** لما كان اسم الفعل من جملة الاسما فقد
ان يجروه مجراها فتعرف تارة وتنكر اخرى واما
الفعل فلا ضرورة تدعو الى مثل ذلك فيه على انهم
قد يقولون الجمل والافعال نكرات لكنه على التجوز
بمعنى انه يصح تاويلها بنكرة **قوله** نحو هندات
ومسلمات اي نحو تنوين هندات ومسلمات من التنوين
اللاحق لجمع المونث السالم وما الحق به ويسمى تنوين
مقابلة اما لما ذكره الرضي واما لان العرب جعلوه
في مقابلة النون الزايدة في جمع المذكر السالم لئلا يلزم
مزية الفرع الذي هو جمع المونث السالم على الاصل

الذي

الذي هو جمع المذكر السالم وما ذكره من ان تنوين نحو
هندات تنوين مقابلة هو الصحيح وقيل هو عوض
من الفتحة نصبا ولو كان كذلك لم يوجد في الرفع والجر
ثم الفتحة قد عوض عنها الكسرة فما هذا العوض الثاني
وقيل هو تنوين التمكين ويرده ثبوته مع التسمية كعرفات
كما تثبت نون مسلمين مسمى به وتنوين التمكين لا يجامع
العلتين ولهذا لو سمي بمسلمة وعرفة زال تنوينهما
قوله نحو جوار وغواش اي نحو تنوين جوار وغواش
واصل جوار مثلا جواري بتنوين الصرف نظرا الى
ان الاصل في الاسما الصرف والاعلال مقدم على منع
الصرف لان سببه ضعيف اذ هو مشابهة غير ظاهرة
بين الاسم والفعل على ما ستبينه بعد ذلك فحذفت
الحركة للاستثقال ثم حذفت اليا لالتقا الساكنين
ثم وجد بعد الاعلال صيغة منتهى الجموع حاصلة
تقديرا لان المحذوف للاعلال كالثابت بخلاف
المحذوف نسيا منسيا فانه كالمعدوم فالمحذوف
من بعد بحذف تنوين الصرف ثم خيف رجوع اليا
لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظا
بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين
من اليا لان نحو جوار بالتنوين اخف منه باليا
والخفة اللفظية مقصودة في غير المنصرف بقدر
ما يمكن تنبيها بذلك على ثقله المعنوي بكونه متصفا
بالفرعيتين الا ترى انك تقول رايت جواري
بلا تنوين اتفاقا لما انقلبت اليا الفا لانها بالالف
اخف منها بالتنوين وقال الزجاج ان تنوين نحو

لان سببه قوي وهو الاستثقال الظاهر المحسوس في اللفظ واما منع الصرف

جوار تنوين صرف وذلك لان الاعلال مقدم على منع
الصرف لما تقدم قال نسقط الاسم بعد الاعلال عن
وزان اقصى الجموع الذي هو الشرط فصار منصرفا
واعترض عليه بان اليا الساقطة في حكم الثابت
بدليل لسره الرا في جانتي جوار وكسر الراحكم لفظي
كمنع الصرف فاعتبار احدهما دون الاخر تحكم وكل
ما حذف للاعلال موجب فهو بمنزلة الباقي كم وتبح
والاكان كالمعدوم كيد ودم ومن ثم صرف جندل
وذلك مقصور جنادل وذلاذل وقال المبرد
التنوين فيه عوض من حركة اليا ومنع الصرف مقدم
على الاعلال واصله جواري بالتنوين جواري
حذفه ثم جواري بحذف الحركة ثم جوار بتعويض
التنوين من الحركة لخف الثقل بحذف اليا للساكنين
قوله ويومئذ اي ونحو تنوين يومئذ مما هو عوض
عن الجملة المضاف اليها نحو ويومئذ يفرح المومنون
اي ويوم اذا غلبت الروم فحذفت الجملة المضاف
اليها وعوض عنها التنوين فالتقى ساكنان ذال اذ
لتنوين فحركت الذال لالتقاء الساكنين **قوله**
فالاول الى اخره المراد بالاول تنوين نحو جواد
وكلا ضربنا له الامثال فضلنا بعضهم على بعض ان
تنوينها عوض عن المضاف اليه المحذوف **قوله**
واليقظان صفة مشبهة وهو الحذر **قوله** قد ان قيل
كان عليه ان يقيد بالحرفية للاحتراز عن قد الاسمية
وهي يراد فيه لحسب وتستعمل مبنية وهو الغالب
لشبهها بقد الحرفية في لفظها ولكثير من الحروف
في وضعها فيقال قد زيد درهم بالسكون وقدني بالنون حرصا
على بقا السكون لانه الاصل فيما يبنون وتستعمل معربة وهو
قليل فيقال قد زيد درهم بالرفع كما يقال حسبه درهم
بالرفع وقدي بغير نون كما يقال حسبي **فالجواب** ان قد
عند الاطلاق تنصرف الى الحرفية فاستغني عن التقييد
فان قلت قد الحرفية لا يخبر بها كساير الحروف فكيف اخبر
بها المصنف **فالجواب** ان معنى قولهم الحرف لا يخبر به انه لا يخبر
بمعناه معبرا عنه بمجرد لفظه كما ان معنى قولهم الفعل لا يخبر
عنه انه لا يخبر عن معناه معبرا عنه بمجرد لفظه والا فلفظ
الحرف يخبر به كقولنا الحرف في ولا ولفظ الفعل يخبر عنه
كقولنا ضرب فعل ماض وكذا المعنى اذا لم يعبر عنه بمجرد
لفظه كقولنا بعض ما لا يخبر به معنى في ومعنى ضرب
لا يخبر عنه كذا افاده السعد التفتازاني **قوله** مع الطلب
بالصيغة المعتبر من الطلب بالصيغة الطلب لها بحسب
الوضع بان تكون الصيغة موضوعة للطلب فلا يرد ان
المضارع قد يدل على الطلب بالصيغة نحو والوالدات
يرضعن اي ليرضعن والمطلقات يتربصن اي ليتربصن
لان ذلك عارض ولا يرد ايضا ان الامر قد لا يدل على
الطلب اصلا فان صيغته قد تستعمل في الاباحة او التهديد
او غيرهما مما لا طلب فيه لان هذا مجاز **قوله** وعلامة
الحرف ان لا يقبل شيا من ذلك يرد عليه انه اما ان يريد
بذلك ما ذكر من علامات الاسم والفعل او ما ذكره هنا
وما لم يذكره فان اراد الثاني كان حوالة على مجهول ولا
يقتضي ان المبتدي لا يعرف الحرف حتى يعرف جميع علامات
الاسم وجميع علامات الفعل ويعلم انتفا تلك العلامات

عن الكلمة وفيه من العسر مالاخفا فيه وان اراد الاول
ورد عليه ان نحو فقط في قولك ما فعلته لا يقبل شيئا من العلا مات
المذكورة وهو اسم بالاتفاق ولما راى بعض المحققين ورود
ذلك زاد في التعريف ما لم يدل على نفي الحرفية دليل
ولا يخفى ان محل ورود ذلك اذا لم ينقل المراد ما يقبل شيئا
او مرادفه فان قلنا ذلك فلا ورود لان قط مرادفه
للزمان الماضي والزمان الماضي يقبل الخفض ودخول
حرف الخفض فان قيل علامات الاسم والفعل حروف
فلا يكون عدمها علامة للحرف لانه لا يلزم منه الدور
اجيب بان الحرف له جهتان جهة كونه حرفا وجهة كونه
لفظا معلوما ومن الثانية يكون عدمه علامة للحرف لا من
الاولى فلا دور وبعبارة اخرى لا نسلم لزوم الدور لانه
يمكن معرفة الحروف التي يعرف بها الاسم والفعل ولا
يعرف بها حروف فان قيل الضمير في قوله ان لا يقبل عا يد
على الحرف ففيه اخذ الحرف في تعريف الحرف وذلك
يوجب الدور فالجواب لا نسلم ان الضمير عايد على الحرف
بل هو عايد عليه من جهة كونه لفظا معلوما لا من جهة
كونه حرفا فلا دور قوله ثم اللفظ المراد من ثم الترتيب
الذكري لا الزماني بقيد المهلة ولا بد منه ويحتمل ايضا
للاستيناف قوله لانه لا يخلو اي لان ما صدقه لا يخلو
بحسب الاستقرا لما وجد في الخارج من ذلك قوله اما
ان لا يدل جزؤه على جزء معناه او يدل الاول المفرد كزيد
والثاني المركب كغلام زيد ان قيل يصدق على غلام زيد
انه لم يدل جزؤه وهو الغين على جزء معناه فيدخل في
المفرد فالجواب اضافة جزء للعهد الذهني فالمعنى لم يدل

نعم على اللفظ باعتبار معناه
لكن الحرف له جهتان لا
وهو عايد ح

شي

شي من اجزائه فخرج المثال عن المفرد لانه دل غلام وان لم
يدل الغين وبقي داخلا في المركب اذ يكفي فيه ان يدل جزء
قوله لانه لا يخلو اي لان ما صدقه لا يخلو بحسب الاستقرا
لما وجد في الخارج من ذلك قوله اما ان يستقل بالمفهومية
اي بان يكون ملاحظا بذاته اما بجميع اجزائه او ببعضها
قوله اولا اي او لا يستقل بالمفهومية اي معناه اي لم يكن
ملاحظا لذاته بل بتبعية غيره ولاجله بان يتوجه الذهن
الى ملاحظة غيره ويكون ذلك وسيلة والة اليه فيلاحظ
ذلك ايضا في ضمن ملاحظة الاول ولا يلتفت اليه بخصوصه
وكل ما كان كذلك لا يحكم عليه ولا به وانما لم يصلح لهما الحكم
العقل بالبداهة بان الحكم على الشي او به يتوقف على انه يتو جه
اليه بخصوصه ولذاته فما دركه انه هو فالم يلاحظه
الا بتبعية الغير لا يكون محكوما عليه ولا به ولا في حكمهما
في الاحتياج الى الالتفات بالذات اعني الموصوف والمضا ف
والمنسوب وتوضيح ذلك ان الحرف كمن مثلا موضوع لنسب
وربطات مخصوصة كابتدا السير من البصرة وابتدا
الاكل من القصعة ونحوهما اي الحالة التي يجد عليها
هذه المفهومات اذ لم يكن ملاحظة بذاتها فان تلك الحالة
قد يتوجه اليها الذهن بخصوصها كما يقال هي حالة بين شيئين
ولما يتوقف تعلقها على الطرفين كالسير والبصرة لانها امر
بينهما يدركان بتبعيتها من غير توجه اليهما لذاتهما والحرف
لم يوضع لتلك الحالة اذا لوحظت كذلك وقد يتوجه الذهن
الى السير المربوط بالبصرة اي المبتدا منه وذلك يتوقف
على تلك الحالة في ضمن ملاحظتهما وبتبعيتهما لا لذاتها ولا
يلتفت اليها بخصوصها نظير ذلك انه يقصد تارة روية

المراة فينظر الصورة فيها ايضا لكن بالتبعيه وحينيذ لايمكنك
حكم على الصورة ولها ويقصد تارة روية الصورة فيها
فينظر المراة ايضا بالتبعيه لانها وسيلة اليها واله لها وحينيذ
لايمكنك الحكم على المراة ونحوها من انها وضعت للابتدا
ملاحظة على الوجه الثاني حتى لو لوحظت بالذات لم يكن
معنى من الاسم وضع للمفهوم الاعم فلذا صح الحكم على المراة
ابتدا اسير البصرة ولا يصح على معنى من من سرت من البصرة
وان اتحد معناهما في الجملة فافهم وقس عليه النظر فيه في
في والمثليه في الكاف والعلو في على وانما صح الحكم على الاسم
وبه بخلاف الفعل لانه وضع لمعنى يدرك بالذات فلم
يمنع مانع من الحكم عليه واما الفعل فانه وان لوحظ بالذات
لكن منع من الحكم عليه مانع وصح الحكم فيه فان المعنى
المصدري المعتبر في مفهوم الفعل ملاحظة بذاته لانه
ينسب الى الفاعل والمفعول الا ان الواضع قد اعتبره
على وجه يحكم العقل بالبداهة بانه حينيذ لايمكن الحكم
عليه فهو مستقل بالمفهوميه لكن عرض مانع من الحكم عليه
فاحفظ هذا فانه قلما يباع مع كثرة الاسماع ودع عنك
ماقيل او يقال فماذا بعد الحق الا الضلال واعلم ان الفعل
قد اعتبر في مفهومه نسبة الحدث فهي ملحوظة بالتبعيه
على مامر فلا يكون الملاحظة بالذات الا بعض مفهومه
فهو مستقل بالمفهوميه بمعنى ان في مفهومه ما يستقل
وقد اشرنا اليه فلا تغفل وليس في قوله اولاحرف
المعطوف وانما العاطف لان المحذوف جزء المعطوف
لانفسه وهو المحكوم عليه بالبطلان عند محققي النحاه
على ان احرف الجواب يحذف الجمل بعدها كثيرا وتقوم

هي

هي في اللفظ مقام تلك الجمل وكان الجمل هاهنا مذكورة اوجود
ما يغني عنها كذا في مغني اللبيب قوله الثاني الجزء الجزء
في التقسيم لكون مفهومه عدميا وقدمه في البيان
لبساطته بالنسبة الى الشق الاول لاشتماله على قسمين
قوله اما ان يدل بهيئته على احد الازمنة الثلاثة
احترز بهيئته عن الاسما الدالة بحسب الجواهر على
احد الازمنة الثلاثة كالامس والغد وليس المراد
ان الجوهر وحده دال على تلك الازمنة حتى يرد
انه يلزم من ذلك ان يكون بعض الاسما الدالة
جوهرها باسرها داله على مايدل عليه وهو باطل
قطعا بل المراد ان الجوهر له مدخل في الدلالة على
الزمان بخلاف الهيئه فان الهيئه هناك مستقله
بالدلالة ودلالة الفعل على الزمان بالهيئه انما هي
في لغة العرب واما في لغة العجم فالدلالة على الزمان
ليست بالهيئه اذ قد تتحقق الهيئه مع اختلاف الزمان
كقولنا آمد وايد فان اردنا التعميم قلنا الفعل ما يدل
بهيئته على الزمان او كان مرادا لذلك واعلم ان
الاول مبتدا خبره ان يدل الى آخره والمضاف محذوف
قبل المبتدا اي وحال الاول الدلالة واحسن
من ذلك حمله على تقدير مضاف قبل الخبر اي والاول
ذات دلالة لان الاول يحوج الى صرف قوله الثاني
الاسم والاول ذات دلالة الفعل عن ظاهره وبعضهم
جعل قوله ان يدل مبتدا خبره محذوف اي اما
من صفته ان يدل والجملة خبر الاول وبعضهم اول
اخر وهو جعل ان يدل بمعنى الدلاله والدلاله بمعنى

الدال اي والاول اما دال الى اخره وبقي تحقيق ذكره سيد
المحققين وسيد المدققين السيد الشريف وهو انه لاحا جه
الى تقدير للفرق بحسب المعنى بين صريح المصدر والفعل
المؤول به بدخول كلمة ان او ان لان من رجع الى
المعنى يعرف ان الاول لا يرتبط بالذات من غير تقدير
وتاويل والثاني يرتبط به من غير حاجة الى شي منهما
قوله وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة في الاقسام
الثلاثه قوله حد لكل واحد منها اي من تلك الاقسا در
وذلك لانه قد علم بوجه الحصر ان الحرف لفظ مفرد
لا يستقل بالمفهومية والاسم لفظ مفرد يستقل بالمفهو ميه
ولا يدل بهيئته على احد الازمنة الثلاثه والفعل لفظ
مفرد ويستقل بالمفهومية ويدل بهيئته على احد الازمنة
الثلاثه فاللفظ المفرد مشترك بين الاقسام الثلاثه
والحرف يمتاز عن اخويه بعدم الاستقلال بالمفهومية
والفعل يمتاز عن الحرف بالاستقلال بالمفهومية وعن
الاسم بالدلالة بهيئته على احد الازمنة الثلاثه والا سم
يمتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الدلالة
بهيئته على احد الازمنة الثلاثه فعلم لكل واحد منها
معرف جامع لافراده ومانع من دخول غيرها وليس
المراد بالحد عند الادبا الا المعرف الجامع المانع وقد
دل المصنف حيث اشار الى حدودها في ضمن دليل
الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ليكون كلا مه
مفيد للذكي وغيره بنا على تفاوت الطبايع قوله
لانه لا يخلو اي لان ما صدق الفعل لا يخلو بحسب
الاستقرا لما وجد في الخارج من ذلك قوله على الاستقبا ل

اي

اي على المستقبل قوله الثاني الماضي فان قيل يرد
عليه انه صادق على المضارع المجزوم بلم وعلى المضارع
في سياق لو وغير صادق على الماضي بعد اداة شرط
فالجواب عن الاول ان دلالته على الماضي امر عارض
نشا من لم ولو وعن الثاني ان دلالته على الاستقبال
امر عارض نشا من ارادة الشرط والاعتبار للاصل
الوضع قوله والاول الامر اعلم ان استقباليه زمن
الامر انما هي باعتبار الحدث المامور بايقاعه واما
باعتبار كون الامر انشا فظاهر قول ابن مالك الانشا
هو ايقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود ان كل انشا
له زمن حالي من حيث كونه انشا وان من الانشا ما
حدثه مستند الى المتكلم باللفظ الانشا اي كخو بعت
واشتريت وهذا حالي لا غير وليست فعليته بهذا
الاعتبار ومنها ما حدثه مستند الى غير المتكلم باللفظ
الانشاي وهو الامر وهذا له زمانان حالي من حيث
الانشا ومستقبل وهو من حيث الحدث المطلوب
به وفعليته بهذا الاعتبار لا بالاول قوله ولا
يعمل يعني ان هذا احقه وقاعدته فلا يرد النقض
بما ولا النافيتين فانهما يعملان عمل ليس مع اشتراكهما
بين الاسما والافعال قوله وانما يكون هل مشتركه
اذا لم يكن في خبرها فعل قد يقال لا حاجة لهذا
لان هل بالنظر الى ذاتها مشتركه والاختصاص
بالفعل فيما ذكر امر عارض قوله فان كان في خبر ها
فعل يختص به السر في ذلك ما قاله الرضي وغيره
ان اصل هل انه يكون بمعنى قد كما في هل اتي على

الانسان وقد تختص بالفعل تكد اهل لكنها لما تطفلت على
همزة الاستفهام انحطت رتبتها عن قد في اختصاصها
بالفعل فاختصت به فيما اذا كان في خبرها لانها اذا
رأته في خبرها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الا لف
المألوف وعانقته ولم ترض بافتراق الاسم بينهما واذا
لم تره في خبرها تسلت عنه ذاهلة قوله ويعمل فيهما
يعني ان هذا حقه وقاعدته اذا لم يكن كالجزء منها
فلا يرد النقض بلام التعريف لانها كالجزء ولا يلزم
الابتدا على القول بانها خاصة بالاسما بل بالمبتدا
كما عليه ابن الحاجب وجماعة لان لام الابتدا وان لم
تكن كالجزء اذ تمنع ما قبلها من العمل فيما بعدها جاءت
على خلاف القاعدة وحق ما يختص بالاسما ان يعمل
العمل الخاص بالاسما وهو الجر وقد لا يعمل ذلك كان
واخواتها قوله فيعمل فيها يعني ان هذا حقه وقا عدته
اذا لم يكن كالجزء منها فلا يرد النقض بالسين وسوف
وتا التانيث الساكنة وادوات التحقيق وحق المختص
بالافعال ان يعمل العمل الخاص بها وقد لا يعمل ذلك
كنواصب المضارع قوله وسمي الاسم لسموه على اخويه
هذا مذهب البصريين وقال الكوفيون انما سمي اسما
لانه سمة اي علامة على مسماه قوله وهو المصدر
اي اصله المصدر وسيبويه يسميه فعلا وحدثا
قوله لان المصدر الى اخره اي وانما سمي المصدر فعلا لا ن .
المصدر اي اللفظ المخصوص الذي مدلوله فعل الفاعل
فقوله هو فعل الفاعل لم يقصد به بيان المصدر الذي
هو اصل الفعل بل بيان مدلوله الذي بسببه سمي المصدر

فعلا

فعلا قوله وسمي الفعل فعلا الى اخره انما يأتي على قول البصريين
ان المصدر اصل للفعل ويجوز ان يكون قصد به بيان به
بيان المصدر لكن على تقدير مضاف اي هو اي مدلوله فعل
الفاعل فحذف المضاف فانفصل الضمير وارتفع قوله حالة
واحدة هي السكون بالنسبة الى التنوين والجر بالنسبة
الى المضاف اليه قوله نزلت ثانيتهما منزلة تا التانيث
مما قبلها وجه التنزيل والشبه بينهما ان عجزه يحذف في
الترخيم كما يحذف فيه تا التانيث ويصغر صدره كما يصغر
ما قبلها قوله وهو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تا التا نيث
مما قبلها اي في فتح ما قبلها وجريان حركات الاعراب عليها
ولا يخفى عليك ان هذا التعريف لا يتناول نحو معدي كرب
لان اخر الكلمة الاولى ليس مفتوحا ولا نحو سيبويه على
لغة من بناه لان اخر الكلمة الثانية لم تجر عليه اعراب
فتامل وفي ادخال المركب المزجي في المركب نظر لان
لان المركب هو الذي دل جزؤه على جزء معناه وليس
هذا كذلك لانه علم ولا شي من الاعلام كذلك لان العلم
من قسم الاسم الذي هو قسيم من المفرد ثم تنصف الاعلام
بذلك باعتبار اصلها المنقولة هي عنه مجازا قوله
ملازم حالة واحدة وهي الفتح يستثنى منه ما اذا كان
اخر الجزء الاول يا نحو معدي كرب فانها تسكن بل او
نونا نحو باذنجانه وانما بني على الفتح لتنزل عجزه منزلة
تا التانيث وانما لم تنفتح اليا وان كانت تنفتح قبل تا التانيث
لان للتركيب مزيد ثقل فخص بمزيد خفة قوله خلافا
للقوم اي اخالف خلافا للقوم واللام للتبيين كما في سقيا
لك فيكون خلافا مفعولا مطلقا او اقول ذلك مخالفا

اوذا خلاف فيكون حالا **قوله** ليس معربا اي لعدم ظهور
الاعراب فيه ولا مبنيا لعدم السبب وذهب قوم الى انه
مبني لاضافته الى مبني بنا على ان ذلك من اسباب البنا
والصحيح الذي عليه الجمهور انه معرب كغيره من المضافات
فان لم يظهر فيه الاعراب فهو مقدر كالمقصور ونحوه
وكان ينبغي له ان يقول وخلافا لقوم ذهبوا الى ان
الاسما قبل التركيب لا معربة ولا مبنية لعدم الموجب
لكل منهما وسكون اخرها وصلا بعد ساكن نحو قاف
سين وليس في المبنيات ما يكون كذلك واختاره الشيخ
ابو حيان وقيل انها مبنية واليه ذهب ابن الحاجب
لجعله عدم التركيب من اسباب البنا وعلل غيره بانها
شبه للحروف المهملة في كونها لا عاملة ولا معمولة
واختاره ابن مالك وقيل انها معربة بنا على ان عدم
التركيب ليس سببا والشبه المذكور ممنوع لانها صالحة
للعمل وكان ينبغي له ان يقول ايضا وخلافا لقوم ذهبوا
الى ان المتبع لا معرب ولا مبني نحو الحمد لله بكسر الدال
وقيل انه مبني وبه جزم ابن الصايغ والصحيح انه
معرب بحركات مقدرة على اخره منع من ظهورها
اشتغال المحل بحركة الاتباع وكان ينبغي له ان يقول
ايضا وخلافا لقوم ذهبوا الى ان المحكي من نحو من زيدا
من زيد لا معرب ولا مبني وان حركته حركة حكاية
لا حركة اعراب ولا بنا وقيل انه معرب وحركته
حركة اعراب وانه في الرفع خبر من وفي النصب
مفعوله فعل مقدر وفي الجر بدل والصحيح انه
معرب بحركات مقدرة على اخره منع من ظهورها

اشتغال

اشتغال المحل بحركة الحكاية وهو في الاحوال كلها اما
خبر من واما مبتدا خبره من **قوله** ما تغير اخره اي اسم
بقرينة ان الكلام في اقسام الاسم تغير اخره اي الحرف ف
الذي هو اخره ذاتا بان يبدل الحرف بحرف اخر
حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة **قوله** حقيقة
او مجازا تفصيل للاخر **قوله** فقال البصريون هم النحا ة
المنسوبون الى البصرة ويقال لها قبة الاسلام وخزا نه
العرب بناها عتبة ابن غزوان في خلافة عمر ابن
الخطاب رضي الله تعالى عنه وهي بفتح البا وكسرها
وضمها ثلاث لغات حكاهن الازهري قال النووي
رحمه الله تعالى افصحهن الفتح وهو المشهور وقال
والنسبة اليها بصري بكسر البا وفتحها وجهان مشهورا ن
ولم يقولوه بالضم وان ضمت البصرة على لغة كذا في تهذ يب
الاسما واللغات قال ابن هشام في شرح الشذور
وقول البصريين هو الصواب **قوله** وقال الكوفيون
هم النحاة المنسوبون الى الكوفة وهي بلد معروف
ويقال لها كوفة الجند لانها اختطت فيها خطط العرب
في خلافة عثمان رضي الله عنه **قوله** وهو ما لا يتغير
اخره يعني بعامل فلا يرد ان بعض المبنيات قد يتغير
اخره نحو حيث ولكن فان اخره قد يتغير بحركة النقل
نحو من ازدى **قوله** وما يقدر اي اعرابه فهي صلة
او صفة جرت على غير من هي له وكان يجب ابرازه
الضمير وقد يقال لعله جرى هنا على قول الكوفيين
ان الابراز انما يجب اذا خيف اللبس ويدعى ان اللبس
هنا مامون **قوله** فالذي يظهر اعرابه الى اخره يرد

عليه ان الصحيح الاخر وشبهه يقدر اعرابهما فيما اذا سكن الاخر
للوقف نحو جا زيد بسكون الدال او للادغام نحو وترى
الناس سكرى والعاديات ضبحا وللتخفيف نحو فتوبوا الى
بارئكم بسكون الهمزة وفي المحكي نحو من زيدا لمن قال ضربت
زيدا ومن زيد لمن قال جا زيد ومن زيد لمن قال مررت
بزيد بنا على راي البصريين وعلى الاصح عندهم في حالة
الرفع انها حركة حكاية وفيما اتبع اخره نحو الحمد لله بكسر
الدال اتباعا للام وقد يقال مراده ان لم يمنع مانع او يقال ل
ان كلامه مبني على الاعم الاغلب او يقال مراده ما يظهر
اعرابه في الجملة او ما يصح ان يظهر اعرابه قوله وهو
ما كان في اخره الاولى اسقاط لفظة في قوله فالذي
يقدر فيه حرف جمع المذكر السالم الى اخره كلامه يفهم
الحصر ويرد عليه ان جمع المذكر السالم يقدر رفعه لحروف ف
ان اضيف الى كلمة اولها ساكن في حال الرفع والنصب
والجر نحو جا صالحوا القوم ورايت صالحي القوم ومررت
بصالحي القوم وكذا الاسما الستة في الاحوال اذا اضيف
الى ما ذكر نحو جا ابو الحسن ورايت ابا الحسن ومررت
بابي الحسن وكذا المثنى المضاف لما ذكر في حال الرفع
فقط نحو جا صالحا القوم وقد يقال لعله لم يلتفت
الى ذلك لانه امر عارض بسبب كلمة مستقلة بخلاف
يا المتكلم فانه لعدم استقلاله بمنزلة العدم فتامل
قوله اصله مسلموي يعني قبل الاضافة قوله ما يقدر ل
للتعذر اي ما يقدر اعرابه للتعذر فائدة مما يقدر
فيه حركة للتعذر ما سكن اخره للادغام نحو
وقتل داود جالوت وترى الناس سكرى والعاديات

ضبحا

ضبحا ذكره ابو حيان في شرح التسهيل ومنه ايضا
المحكي نحو من زيدا لمن قال اكرمت زيدا او من زيد لمن
قال زيد قام زيد ومن زيد لمن قال مررت بزيد على
راي البصريين وعلى الاصح عندهم في حالة الرفع انها
حركة حكاية لا اعراب ومنه ايضا ما اشتغل اخره
بحركة الاتباع نحو الحمد لله بكسر الدال اتباعا للام
لان الحرف الواحد يتعذر تحريكه بحركتين في ان
واحد قوله كالفتى اي من كل اسم معرب اخره
الف لازمة ويسمى مقصورا قال الرضي لكونه ضد
الممدود ولكونه ممنوعا من مطلق الحركات والقصر
المنع والاول اولى لان نحو غلامي ممنوع من الحركات
ولا يسمى مقصورا قوله وغلامي وكغلامي
من كل اسم مضاف الى يا المتكلم وليس مثنى ولا مجموعا
جمع سلامة لمذكر ولا مقصورا ولا منقوصا قوله
وما قبل يا المتكلم اشتغل بحركة المناسبة يعني والحرف ن
الواحد لا يتحرك بحركتين في ان واحد قوله يتعذر
فيهما الحركات الثلاثة بحل يتعذر الحركات الثلاثة
في مثل الفتى اذا لم يكن ممنوعا من الصرف اما الممنوع
من الصرف كموسى فيتعذر فيه الضمة والفتحة قوله
كما قالوا في ضرب اذا بنوه للمفعول ان الكسرة فيه
غير الكسرة في المبني للفاعل فيه نظر فانهم لم يصرحوا
بذلك بل في كلام بعض المحققين ما يدل على خلاف ما نقل
عنهم ونصه فان كان يعني ما قبل اخر المضارع مفتوحا
في الاصل ابقي عليه والا فتح انتهى ولا يظهر فرق
بين الماضي والمضارع ثم رايت السيوطي في الاشباه

والنظائر وقال كسرة شرب اذا بني للمفعول وكسرة زيد ح
اذا اصغر هل تبقى ظاهر كلامهم نعم قال ابو حيان ولو قيل
انها زالت وجاءت كسرة الحركة لكان وجها كما قالوا
في من زيد في الحكاية على احد القولين وفي يا سف
رحمته بعضتورا على لغة من لا ينتظر فانهم زعموا انها
ضمة بناء غير الضمة التي هي من حركات الكلمة الاصلية
واذا صغرت فعلا على فعيل غير ضمة فعل وقيل هي
هي **قوله** وما نعني اعرابه للاستثقال كالقاضي
من الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة
وابهم قوله كالقاضي ان الذي يقدر اعرابه للاستثقال ل
لا ينحصر في مثل القاضي والآمر كذلك بل منه ما سكن
آخره من الصحيح الآخر للتخفيف نحو فتوبوا الى
بارئكم بسكون الهمزة **قوله** فانه تقدر فيه الضمة
والكسرة بحل تقدير الكسرة فيما ذكره اذا كان منونا
اما غير المنصرف نحو جوار فلا تقدر فيه الكسرة
بل الفتحة في حالة الجر **فان قلت** كيف قدرت
الفتحة في حالة الجر في غير المنصرف مع انها في نفسها
خفيفة **فالجواب** عن ذلك ان الفتحة هنا نائبة عن
الكسرة التي حق هذه الكلمة ان تعرب بها والكسرة
على الياء ثقيلة بلا شك فاعطي نائبها وهو الفتحة
حكمها في الاستثقال فحذفت **قوله** ونظهر فيه الفتحة
يعني اذا كان منصوبا لما سبق يستثنى منه ما اعرب
من مركب اعرابه منصا نسين واخرا ولهما يا نحو
رايت معدي كرب وثلث مائي تلاثا فانه تقدر في
آخر الاول الفتحة حالة النصب بلا خوف استصحابا

لحكمها

لحكمها حالة البنا وحالة منع الحرف **تنبيه** خلاف ما قا
له المصنف من تقدير الضمة والكسرة **قوله** من تقدير
الضمة والكسرة الى آخره بيان لما قاله المصنف والفتحة
ضرورة او شاذ يحفظ ولا يقاس عليه كقولهم في
تقدير الفتحة اعط القوس باريها بسكون اليا وقوله
ولو ان واش بالمدينة داره **وقوله** كان ايديهن
بالقاع القرق واجازه ابو حاتم السجستاني في
الاختيار وقال انه لغة فصيحة وخرج عليه قراءة
من قرأ من اوسط ما تطعمون اهاليكم بسكون اليا
ومن الضرورة ايضا ظهور الضمة والكسرة في يا
المنقوص كقوله حسب الشركاني الا ريد وقوله
لا بارك الله في الغواني هل وقوله ولم تختضب
سمر العوالي بالدم **قوله** وحركتها بزيد هانقلا
قال الرضي وذلك محسوس **قوله** والمبني قسمان
بني قسم ثالث وهو المبني على الحرف نحو يا زيدان
ويا زيدون ولا رجلين ولا مسلمين لك ولعل المص
يعرض لذلك لان بناه عارض **قوله** للخفة علة
لكون البنا على الفتح لا لمطلق البنا ولا لكون البنا على
حركة وعلة البنا شبهها بالحرف من حيث كونها
متضمنة لمعنى حرف الشرط والاستفهام وبنيت على
حركة لئلا يلتقي ساكنان وكانت الحركة فتحة للخفة
كما تقدم **قوله** تشبيها بالغايات علة لكون البنا
على الضم لا لمطلق البنا وعلة البنا شبهها بالحرف
في الافتقار المتاصل كانت شرطية اولا فانها تفتقر
بحسب الاصالة الى غيرها كما ان الحرف كذلك وان

كانت شرطيه فلك تعليل البنا بوجه اخر وهو شبهها
بالحرف من حيث كونها حينئذ متضمنة لمعنى حرف
الشرط وَالغايات هي ما قطع عن الاضافه وبني
من قبل وبعد وسائر اسما الجهات الست وسميت
بالغايات غاية في النطق بعد ان كانت وسطا **فان**
قلت اني تشبه حيث الغايات وهي مقطوعة عن
الاضافة وحيث مضافه **قلت** اجيب بانها انما هي
مضافة الى الجملة والاضافه اليها كلا اضافة لان
اثرها وهو الجر لا يظهر كما قرره غير واحد وفيه
نظر لاقتضايه ان الاضافه الى المفرد المبنى كلا الا
ضافه وعلل الرضي كون الاضافه الى الجمله كلا اضافه
بان الاضافه في المعنى ليست الى الجملة بل الى المصدر
الذي تضمنته وقال المارديني وجه الشبه انها
كانت مستحقه للاضافه الى المفرد كسائر اخواتها
فمنعت ذلك كما منعت قبل وبعد واما البنا على الكسر
فعلى اصل التقا الساكنين واما على الفتح فللتخفيف
وحكى ابن الدهان ان بني اسد يكسرونها جرا
وينصبونها نصبا وحكى الكسائي ان فقعس يعربونها
مطلقا فهذه احدى عشر لغة وقرا بعضهم من
بكسرها ومن يعربها جرا او من يعربها مطلقا
قوله نحو المنادي المفرد قبل الندا من نحو اسم
لا المفرد المبني قبل دخولها نحو لا سيبويه في
الدار بتنوين سيبويه **قوله** بخلاف العارضه
بسبب الندا ونحوه **ان قلت** ما السر في ذلك **قلت**
السر فيه ان حركة البنا العارضه تشبه حركه الاعراب

من

شاذا ستند رجم حيث لا يعلون لغا على لغتهم

٩

من جهة انها تحدث بحدوث حرف الندا او لا وتزول
بزوال ذلك كما ان الحركة الاعرابيه تحدث بحدوث
العامل وتزول بزواله **قوله** لانه الاصل في البنا
يصح ان يكون قوله في البنا متعلقا بالاصل والمعنى انه
متاصل في البنا ويحتمل تعلقه بمحذوف اذ المعنى لان
دخوله او وجوده في البنا الاصل فحذف المضاف واقيم
المضاف اليه مقامه فانتصب الضمير والاصل في اللغة
ما يبنى عليه غيره ويقال في الاصطلاح للراجح فيقال
الاصل الحقيقه وللقاعده الكليه ومنه قوله لانه
الاصل في البنا ويجوز ان يكون الاصل فيه بمعنى الراجح
والاولى وللمستصحب يقال تعارض الاصل والظاهر
وللدليل ومنه قولهم الاصل في هذه المسله قول
الشاعر وعللت اصاله البنا على السكون بامور منها
ان البنا ضد الاعراب واصله ان يكون بالحركه فضده
يكون بالسكون لتحقق المضادة ومنها ان السكون اخف
والبنا مستثقل للزومه هيئة واحده فكان اولى لان
الاخف لا يعدل عنه الا لمعارض ومنها ان الحركة
زيدت في المعرب للحاجة ولا حاجة في البنا اليها لانها
لا تدل على معنى **قوله** وذهب الكوفيون الى اجازته
منهم بان اضمار الجازم ضعيف كاضمار الجار
وما ذكروه خلاف الاصل فلا يرتكب ورد ايضا بانها
على راى الكسائي امامهم بان خلص من العوامل لان
حرف المضارعه هو علة الاعراب عنده وهو منتف
فيجب انتفا الاعراب على قياس الاسم بل هو احد
كما لا يخفى وفيه نظر لجواز الاعتماد على التقدير كما

جاز في أكثر العوامل **قوله** ثم أتى بهمزة الوصل توصلا الى
النطق بالساكنة ان قلت هذا احرك ما بعد حرف المضارعة
فانه ايسر من اجلاب همزة الوصل قلت للمحافظة على
صيغة المضارع ولذا ردوا الهمزة في اول الرباعي
نحو اكرم مع ان تغيير الاول قليل **قوله** تقدير الحال
من لام الامر أي حاله كون لام الامر مقدره **قوله**
خوف الالتباس بالمضارع يعني المرفوع **قوله** ما يظهر
اعرابه يعني ان لم يمنع مانع فلا يرد ان المضارع الصحيح
الاخر قد يقدر اعرابه اذا سكن اخره للوقف او
للادغام نحو يضرب بكرا او للتخفيف او لغير ذلك
وقد يقال ايضا ان كلام المصنف مبني على الاعم الاغلب
او اراد ما يظهر اعرابه في الجملة في الفصيح **قوله**
وما يقدر يعني اعرابه وكان ينبغي له ان يبرز الضمير
المستتر في يقدر لانه صلة او صفة جرت على غير
من هي له وقد يقال لم يبرز هذا الضمير جريا على
قول الكوفيين لظهور المراد هنا **قوله** والذي يقدر
اعرابه قسمان يعني قسم اخره وهو ما يقدر فيه السكون
نحو لم يكن الذين كفروا **قوله** فالذي يقدر فيه حرف
الى اخره كلامه يوهم الحصر وليس كذلك بل منه ايضا
ما حذف منه النون تخفيفا نحو قول الشاعر
ابيت اسري وتبيتي تدلكي • وجهك بالعنبر والمسك الذكي
قوله تحرك الواو الاولى وانفتح ما قبلها قلبت
الفا هذا غير متعين ولك ان تقول استثقلت
الضمة على الواو الاولى فحذفت فاجتمع ساكنان
الواو الاولى والواو الثانية حذفت الاولى لالتقاء

الساكنين

الساكنين **قوله** ثم حذفت نون الرفع لتوالي الامثال **ان قلت**
قد جمع بين ثلاث نونات نحو النساء يجنن في الماضي ويجنن في
المضارع **قلت** لما كان منها نونان من نفس الكلمة وواحده
زايده جاز ذلك بخلاف لتبلون ونحوه فان الاولى نون
الرفع وثنتان للتوكيد وهما زيدتان فالثلاث زوايد على
اصل الكلمة والثقل انما حصل بالزايد **قوله** ولتبلون **ان**
قلت هلا حذفت الالف من فعل الاثنين لالتقاء الساكنين
قلت لانها لو حذفت من فعل الاثنين لالتبس بفعل الواحد
ولو حذفت نون التوكيد لادى الى حذف ما زيد لغرض
قوله وهو ما في اخره الف الاولى اسقاط في **فان قلت**
ما يقدر فيه حركة للتعذر لا ينحصر فيما اخره الف بل منه
ما سكن اخره للادغام نحو يضرب بكر **قلت** لعل المصنف لم
يلتفت الى ذلك لانه امر عارض بواسطه كلمة مستقلة
فليتامل **قوله** فانه يقدر فيه الضمة فقط وتظهر الفتحة
على الواو والياء واما خلاف ذلك فهو ضرورة او شاذ نحو
ولا ينبايس عليه من ظهور الضمة قول القايل • اذا قلت عل
القلب يسلو قيضت • ومن تقدير الفتحة قول القايل •
ارجوا وامل ان تدنوا مودتها • **قوله** اذا لم يتصل به ضمير
رفع متحرك خرج بالضمير الاسم الظاهر فانه يبقى معه
على بنايه على الفتحة نحو ضرب زيد وبالرفع ضمير النصب
نحو ضربك فانه يبقى معه ايضا على البناء على الفتح وبالمتحرك
الساكن فاما الالف فيبقى معها على البناء على الفتح واما الواو
فيضم معها وانما سكن اخره مع الضمير المذكور لكراهة توالي
اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة في نحو ضربت وحمل
عليه نحو اكرمت واستخرجت والصحيح ان هذا السكون

ليس بينا وان الفعل مبني على فتحة مقدرة على اخره منع من
ظهورها اشتغال المحل بالسكون المذكور وانما ضم مع الواو
طلبا للمشاكلة وانما بني الفتح في نحو دعوا العدل على اللام
المحذوفة فقدم لكونه عرضا مبنوبا على العرض اللفظي
والصحيح ان هذا الضم ليس بينا وان الفعل مبني على فتحة
مقدره على اخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المنا سبه
قوله فانه مبني على السكون يعني لفظا كاضرب او تقديرا
كاضرب الرجل ومحل بنا مثل اضرب على السكون اذا لم
تباشره نون التوكيد فان باشرته بني على الفتح كاضربن
قوله والثاني كاغز واخش وارم محل بنايه على الحذف
اذا لم تتصل به نون النسوة ولم تباشره نون التوكيد
فان اتصلت به نون النسوة بني على السكون نحو اغزون
واخشين وارمين قال تعالى فتعالين امتعكن وان باشرته
نون التوكيد بني على الفتح نحو اغزون واخشين وارمين
فايده قد يدخل الامر الحذف فلا يبقى منه الا حرف واحد
او حركة فالاول نحو له وعه وقه وة بمعنى عد بالحرس
واي بمعنى وعد والهاء فيه هي ها السكت واذا امرت به
انثى قلت اي بالبنا على حذف النون واذا اكدته بالنون
الخفيفه الثقيله قلت ان بحذف اليا لالتقا الساكنين وعلى
ذلك يتخرج اللغز المشهور وهو قول القايل ان هند
المليحة الحسنا واي من اضمرت لخل وفاء فانه يقال
كيف رفع اسم ان وصفته الاولى وجوابه علم مما مر ان ان
فعل امر مسندا الى ضمير المونثه المخاطبه موكدا بالنون
الثقيله واما هند فنادي حذف منه حرف الندا مثل يوسف
اعرض عن هذا والمليحة نعت تابع على اللفظ والحسنا
نعت

نعت تابع على المحل لان المنادى مفعول به في فعل نصب والثاني
نحو قل بكسر اللام واصله قول فقلت فنقلت حركة الهمزة التي
هي فعل امر بمعنى عد الى الساكن الصحيح قبلها وحذفت
الهمزة فصار رءا ذكر قوله والحروف كلها مبنيه لا يعتر
عليه ببيت الكتاب. الامر على لو ولو كنت عالما. باذنا ض
لو لم تفتني اوايله. لان لو قد جردت عن معنى الحرفيه ت
وحدثت الى حيز الاسميه واريد بها لفظها لا معناها
قوله تشبيها بالغايات نحو منذ لعل وحتى شبهها
بالغايات شده الابهام والاحتياج الى ما يبين معناها
وكثرة الاستعمال فليتامل قوله علان الرافعه فانها
اسم اعلم ان لمنذ ومن ثلاثه احوال الاول ان يليهما
اسم مرفوع منفرد نحو ما رايته منذ يوم الجمعه او منذ
يومان وفي ذلك ثلاث مذاهب الاول انهما مبتدان
والمرفوع خبر واليه ذهب المبرد وكثير من البصريين
والتقدير في المعرفة امد انقطاع الرويه يوم الجمعه
وفي النكره امد انقطاع الرويه يومان والثاني انهما
ظرفان في موضع الخبر والمرفوع في موضع المبتدا والتقد
بيني وبين لقايه يومان واليه ذهب الاخفش وطايفة
من البصريين والثالث ان المرفوع بعدهما فاعل بفعل
مقدر اي منذ مضى يوم الجمعة او يومان وهما ظرفان
مضافان الى الجمله واليه ذهب محققوا اهل الكوفيون
واختاره السهيلي وابن مالك في التسهيل الثانيه ان
يليهما جملة والكثير كونها فعليه نحو ما زال مذ عقدت
يداه ازاره وقد تكون اسميه كقوله مذ انا يافع وفي
ذلك مذهبان احدهما ان منذ ومذ ظرفان مضافان

الى الجملة وهو المختار وصرح سيبويه والثاني انهما مبتدا ن
ونقد راسم زما في محذوف يكون خبرا عنهما والتقدير
منذ زمان عقدت ومذ زمان انا يافع وهو مذهب
الاخفش فلا يكونان عنده الا مبتدين واختاره ابن
عصفور اذا علم ذلك علمت ان كلام المصنف مبنى على
انهما مبتدان لانهما لا يرتفعان الا ان كانا مبتدين
قوله لانها لا ابتدا او الى اخره اى لانها لا يتوارد
عليها معان تركيبيه يحتاج في الدلالة عليها الى
اعراب فلو اعربت لكان اعرابها ضايعا بلا فايده
ومما ذكرناه ان المراد المعاني التركيبيه اي الطاريه
في التركيب يندفع اعتراض الشيخ ابن حيان بنحو من
فانها للابتدا او للتبعيض ولبيان الجنس مثلا واما جواب
ايضا عما قيل قد يحصل الالتباس في بعض الحروف الا ترى
ان لام الامر ولام كي **قوله** لزوم اخر الكلمه حالة واحده
لغير عامل المراد باللزوم المذكور ان لا يختلف اخر الكلمه
لاختلاف العوامل لان اخر المبني قد يختلف لا لاختلاف
العوامل نحو من ابن بنقل حركة الهمزة الى النون وزاد
بعضهم في التعريف الذي ذكره المصنف بعد قوله
لغير عامل ولا اعتلال ولا يخفى عليك انه لا حاجة
لزيادة قوله ولا اعتلال لان المعرب المعتل لم يلزم
حالة واحده لتغير اخره تقديرا كما تقدم بيانه **قوله**
من شبه الاعراب من بيانيه لبيان الجنس اتى به لرفع
الابهام عن ما وشبه بكسر الشين وسكون الباء وفتحهما
لغتان بمعنى التشبيه اي من الامر المشابه للاعراب
في كونه حركة ضم او فتح او كسر او سكون او ما ناب عنها

وكونه

وكونه في اخر الكلمة لا في اولها ولا في حشوها **قوله** وليس
حكاية الى اخره اي ما جي به لا لبيان مقتضى العامل من شبه
الاعراب واعلم ان تعريف البنا المذكور ينتقض بالسكون ت
للوقف او للتخفيف **قوله** الحمد لله بكسر الدال اتباعا
للام هي لغة تميم وبعض غطفان وقراءة الحسن
البصري وزيد ابن علي وقري بالعكس اي بضم لام
الجر اتباعا لضمة الدال وهي لغة بعض قيس
وقراءة ابراهيم بن ابي عبلة ويزيد المكي **فان قيل**
الاتباع انما يكون في كلمة واحده كقولهم منحدر الجبل
بضم الدال اتباعا للراء ومغيرة بكسر الميم اتباعا للغين
فكيف وقع الاتباع في كلمتين **فالجواب** منع اختصاص
الكلمه الواحدة بالاتباع عند تميم ومن ذكر معها بل يكون
في الكلمة وفيما هو بمنزلتها والكلمتان هنا تنزلت لكثرة
استعمالهما معا منزلة الكلمه الواحده فجرى فيهما الاتباع
قوله وانواع البنا اربعة قيل ينتقض هذا الحصر ببنا
الامر والمنادى واسم لا التبريه على ما سيذكر في
ابوابها من الحروف وحذفها **فان قيل** هذه فرعيه **قلت**
الاصالة والفرعيه لا تعقل في الانواع خلاف العلامات
انتهى واجاب شيخنا بان الانواع التي لا تعقل فيها الاصالة
والفرعيه هي الانواع المنطقيه وليس المراد هنا الانواع
المنطقيه وانما المراد ان بعضا من افراده يسمى بالضم
وبعضا منها يسمى بالفتح وهكذا ولو سلم فالممتنع تفرع
بعض افراد اكذلك على بعض من حيث كونها افرادا
كذلك النوع والمراد بالاصالة ان يكون بعض الافراد
اكثر استعمالا او اغلب او ادخل في نظر الواضع او نحو

ذلك ومثل هذا معتبر في الانواع وقد يقال كلامه ليس
مفيد للحصر بناء على ان العدد لا مفهوم له فان قلت
فما فايده ذكر العدد حينئذ قلت ضبط الاقسام حتى
لا تنتقلت قوله وبما تعتلان ان اثقل الحركات الضمة فانها
بعمل العضلتين الواصلتين الى طرف الشفه بخلاف الكسرة
اذ يكفي فيها العضله الواحدة الجاذبة ثم الفتحة ويكفي
فيها عمل ضعيف لهذه العضله وللامزجة تاثير في ذلك
قال الجوهري كل لحمة مجتمعة مكتنزة في عصبة فهي
عضلة قوله لم يدخلا فيه ظاهره على القول بان الضمة
في نحو ضربوا عارضه لمناسبة الواو ولا ضمة بناء واما
عند شارح الهادي للفعل المبني على الكسر بنحو ش
والمبني على الضم بنحو رد ففيه نظر قوله ما جي به اي
نطق به قوله من حركه او حرف او سكون او حذف
من بينه بيان الجنس الي به لرفع الابهام عن ما ولك
ان تقول ان التعريف المذكور لا يتناول اعراب الفعل
لانه لم يجاء به لبيان مقتضى العامل الذي هو الفاعليه
والمفعوليه والاضافة فليتامل وسمي كون السكون
والحذف لفظيا انه يتعلق بلفظ من حركة او حرف
فان قلت قد عرفوا العامل بما به يتقوم المعنى المقتضي
للاعراب فتعريف الاعراب بما العامل قد تحقق فيه
دور قلت اجيب بانه تعريف لفظي ليس المقصود
به الا بيان المعنى الذي وضع له اللفظ قوله تغيير ان
قلت المقصود تفسير الاعراب الذي يتصف به اللفظ
والتغيير فعل الشخص كيف يصح تفسير الاعراب المؤكد
به وحمله عليه قلت اراد به التغير والمصدر كثيرا

ما يطلق

ما يطلق ويراد به الحاصل بالمصدر فالمعنى تغير ولو
عبر به كما عبر به بعض المحققين لكان اولى قوله
اخر الاسم الى الجزء الى تغيير الحرف الذي هو لحر مما
ذاتا بان يتبدل حرف بحرف اخر حقيقه او حكما
اذا كان اعرابه بالحروف او صفة بان يتبدل
صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه
بالحركات قوله الاسم المتمكن قال الشيخ ابو حيان
في غاية الاحسان الاسم المتمكن نعني به الذي
ليس فيه علة تقتضي البنا نحو زيد وجعفر قوله
لفظا او تقديرا تفصيل لتغيير الاخر ويحتمل ان
بمعنى المفعول منصوبان على الحال اي حال كون
التغيير ملفوظا به او مقدرا والمراد بالتغيير اللفظي
ما تكون علامته ملفوظة وبالتغيير التقديري ما تكو ن
علامته مقدرة ويحتمل ان لا تكون بمعنى المفعول
فيكون العقد بتغيير لفظ او تغيير تقدير قوله
بعامل ملفوظ به او مقدر فيه تصور لانه لا يتنا ول
العامل المعنوي كالابتدا لانه ليس بملفوظ ولا
مقدر قوله فزيد والفتى في الاول مرفوعان
بفعل محذوف ان قيل السوال جملة اسميه
فالاولى ان يكون زيد والفتى في ذلك مبتدا ان
ليطابق الجواب السوال في الاسميه فالجواب
ان السوال وان كان اسميه لكنه فعليه معنى
اسميه صورة فاريد الجواب فعليه تنبيه على المطا بقه
المعنويه وانما كان السوال فعليه لان من قام
في معنى اقام زيدا وعمرا وخالدا وغير ذلك

ولارادة الاختصار وضع كلمة من الدالة على تلك الدوات
اجمالا المتضمنة للاستفهام وبهذا التضمن قد منت
فصارت الجمله اسميه صورة قوله تقديره قام اي
المقدر منه قام قوله تختص بالاسما الباقيه داخله
على المقصور عليه وكذا في قوله تختص بالافعال
قوله وفي الثالث مرفوعة فيه تسمح اذ المرفوع
هو الكلمة بتمامها وانما النون محل للاعراب يظهر
فيها قوله برفع تشرب على الاستيناف اي فتكون
قد نهي عن الاول واباح الثاني اي لا تاكل السمك
ولك شرب اللبن كذا في شرح التسهيل لابن مالك
وكذا قال في المعرب ويكون المعني وانت تشرب
لبنا ان شيت وقال بدر الدين ابن مالك معنى الرفع
كمعنى النصب ولكنه تقدير وانت تشرب اللبن فكان
قد ذا الواو للحال لا للعطف لا للاستيناف قوله نه
وبجزمه على النهي عن الشرب ايضا اي فتكون النهي
عن كل منهما قال الدماميني ولي فيه نظر اذ لا يجب
لتعين ان يكون النهي عن كل واحد منهما على كل حال
ولا مانع من ان يكون المراد النهي عن الجمع بينهما كما يحتمل مع
قالوا اذا قلت ما جاني زيد وعمرو وان يراد نفي
كل منهما على كل حال وان يراد نفي اجتماعهما في وقت
المجي فاذا اجي بلا صار الكلام نصا في المعنى الاول قال
الشمني ويرتفع هذا النظر بان مبنى قولهم والنهي
عن كل واحد منهما اي ظاهرا فلا ينافي ذلك احتمال
النهي عن الجمع بينهما قوله وشال اختصار الاسم
المخفوض الى اخره الباقي بالخفض داخله على المقصور

وكذا

وكذا ابي بالجزم قوله ومدلول الفعل مركب من الحدث
والزمان ان قلت الاسم ايضا يدل عليهما في نحو زيد
ضارب عمرا غدا قلت الفعل هو الاصل الاصيل في
الدلالة ودلالة اسم الفاعل بواسطة الحمل عليه
لفرعيته عنه كما حمل ايضا عليه في نصب المفعول
به ونحوه لموافقته اياه في لفظه ومعناه ومن ثم
اشترط كونه بمعنى الحال او الاستقبال لانه اذا كا ن
بمعنى احدهما فلفظ الفعل حينئذ مضارع فيكون
اسم الفاعل موازنا له في اللفظ وموافقا له في المعنى
فيقوي شبهه واذا كان للماضي كان صيغة الفعل
له ماضيه فلا يبقى في اسم الفاعل مشابهة لفظيه
به لتباين الصيغتين قوله ولهذه الانواع الاربعة
علامات اصول الى اخره يتجه على القول بان الاعراب ب
معنوي واما على القول بان الاعراب لفظي فغير
متجه لان العلامات المذكورة هي نفس الاعراب
على القول بانه لفظي والشي لا يكون علامه على نفسه
لان العلامة يجب ان تغاير صاحبها وعن ذلك اجوبة
اوضحها واحسنها ما قاله بعض المحققين من المشايخ
من ان هذه عبارة من يقول ان الاعراب معنوي
وصارت تجري على لسان من يقول ان الاعراب
لفظي قوله وزيد مفعول فيه حكاية المفرد وهي
شاذة بعد غير من قوله الاول في الاسم المفرد فيه
نظر لانه يوجب ان يكون الشي اما طرفا لنفسه ان كان
الاول هو الاسم المفرد واما كون الاول غير الاسم
المفرد وكل منهما باطل فكان الاحسن ان يقول بعد قوله

واجيب عنه بان محل كون حكاية
المفرد شاذة بعد غير من اذا
اريد به المعنى واما اذا اريد
به اللفظ فلا وما هنا من الثاني
فتامل

في الاسم المفرد وهو الاول او الطها ويمكن توجيه
كلامه بان يكون التقدير الاول يجيء في الاسم المفرد
من مجيء العام في الخاص بمعنى تحققه فيه بناء على ان
ماهية الاول الذهنية اعم من الاسم المفرد وان
كانت اياه بحسب الخارج فتامل واجر ذلك في نظا
قوله نحو جاء زيد اي نحو زيد من جاء زيد من كل
اسم ليس مثنى ولا مجموعا ولا من الاسما الجنسية
وان دل على جماعة نحو قوم ورهط ونسا ويستثنى
منه ما الحق بالمثنى من نحو كلا وكلتا وما الحق بجمع
المذكر السالم من نحو اولي وعشرين واخواته
ونحو مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف اي وذلك
نحو ويجوز نصبه بفعل محذوف تقديره اعني ويجوز
جره على انه بدل من الاسم المفرد **قوله** وهو ما تغير
فيه بنا واحده اي لغير اعلال لئلا يرد عليه ما تغير
لفظ واحده للاعلال مع انه ليس عليه جمع تكسير
بل هو جمع تصحيح نحو قاضون والاعلون **فان قيل**
يرد عليه نحو صنوان جمع صنو فانه سلم فيه لفظ
الواحد مع انه ليس بجمع تصحيح والا لاعرب بالحروف
قلت اجيب بانه ليس كل جمع تصحيح يعرب بالحروف
فقد يتخلف لعدم استيفائه شروط اعرابه بها
على انا لا نسلم انه سلم فيه لفظ الواحد حتى يكون جمع
تصحيح فان جمع التكسير ما تغير فيه لفظ الواحد،
تحقيقا او تقديرا بان يقدر حركة صنو وسكونه
مثلهما في نسلم وحركة صنوان وسكونه مثلهما في غلمان
قال في الصحاح اذا خرج نخلتان او ثلاث من اصل

واحد

واحد فكل واحدة منهن صنو والاثنان صنوان والجمع
صنوان برفع النون بخلاف زيدون فان الواو عوض
عن الضمة والنون عوض عن التنوين **قوله** مرفوعان على
الفاعلية اما رفع زيد على الفاعلية فواضح واما رفع
العمي على الفاعلية فوجهه انه معطوف على الفاعل
والمعطوف له حكم المعطوف عليه فالمراد بالفاعلية
ما يشمل الفاعلية **قوله** فان كان المونث علما فانه يجمع
هذا الجمع بلا شرط **فان قلت** قال ابن ابي الربيع شرطه
ان يكون لعاقل فلو سميت ناقة بعناق او شاة بعقرب
لم يجز جمعه بالالف والتا **قلت** قال في شرح التسهيل
ولم يره لغيره ثم استثنى منه باب قطام في لغة من بنا
واستثنى منه بعضهم ايضا شاه وشفه وامة اذا جعلت
علما استغنى بتكسيرها على شياه وشفاه واما **قوله**
فشرطه ان يكون مذكره قد جمع بالواو والنون احترز به
عن فعلى فعلان كسكرى فلا يقال سكريات وعن فعلا
افعل كحمرا فلا يقال حمراوات كما لا يجمع مذكرهما
واجازه الفرا وهو قياس قول الكوفيين في جمع احمر
واسود بالواو والنون اما فعلا التي لا افعل لها من
حيث الوضع كامراة عجزا اذا لم يقولوا رجل اعجز
ومن حيث الخلقة كامراة عذرا فقال ابن مالك يجوز
جمعها بالالف والتا لان المنع في حمرا ونحوه تابع لمنع
الواو والنون وذلك مفقود فيها ذكره ومنعه غيره
كما امتنع جمع اكر وادر بالواو والنون ولا افعلا لهما
قوله وان لم يكن له مذكر فشرطه ان لا يكون مونثه
مجردا من التا كحائض قال بدر الدين بن مالك وقد

لا يلحق التا صفة المونث استغنا عنها او اتساعا اما ما يستغني
عن التا فما كان من الصفات مختصا بالمونث ولم يقصد به
قصد فعله من افاده الحدوث نحو حائض وطامث
بمعني ذات اهليه للحيض والطمث دون تعريض
لوجود الفعل فلو قصد انه تجدد لها الحيض او الطمث
في احد الازمنه لحقت التا فقيل حائضه وطامثه انتهي
ما اردناه قوله الذي يجمع بالالف والتا قياسا خمسة
انواع الاول ذو التا مطلقا الا ما استثني من شاه
وشفه وامه استغنا بتكسيرها على شياه وشفاه واما
فلا يجمع بالالف والتا على الاصح ومن امراة ومراه وفله
في النداا الثاني علم المونث مطلقا الا ما استثني وتقد
يقدم الثالث صفه مذكر لا يعقل كجبال راسيات
وايام معدودات الرابع مصغر المذكر الذي لا يعقل
نحو فليسات ودريهمات ودنينيرات الخامس اسم جنس
مونث بالالف سواكان اسما نحو بهمي وهو نبت
وبهميات وصحرا وصحراوات او صفه نحو امراه حبلي
وحبليات وحلة سيرا وحلل سيرات الا ما استثني
من فعلا فعلان كسكري فلا يقال سكريات ومن
فعلا افعل كحمرا فلا يقال حمراوات وقد تقدم ذلك
اما اسم الجنس المونث بلا علامة كقدر وشمس وعنز
وعناق فلا يجمع بالالف والتا وشذ من ذلك ام حيث
جمعت بهما وما سوي الانواع المذكورة شاذ مقصور
على السماع نحو سماوات وارضات وحودات وثيبا ت
قال ابن مالك واشذ من ذلك جمع بعض المذكرات
الجامد المجرده كحسامات وحمامات وسرادقات

انتهي

انتهي قوله الاول في الاسم المفرد نحو رايت زيدا
يستثني منه ما الحق بالمثني وما الحق بجمع السلامه لمذكر
او مونث فانه لا ينصب بالفتحه بل باليا او الكسرة
في الفصيح قوله والثالث في الفعل المضارع المعرب
اي الذي لم يتصل به الف اثنين ولا واو جمع ولا يا
مخاطبه بقرينه المثال وما ياتي وكذا يقال فيما
تقدم في الرفع وما ياتي في الجر بالسكون قوله
الاول في الاسم المفرد المنصرف يستثني منه ما الحق
بالمثني من نحو اثنين وما الحق بجمع المذكر السالم من
نحو عشرين فانهما مجروران باليا ومراده بالمنصرف
هنا وفيما ياتي المنصرف حقيقة او حكما فيشمل غير
المنصرف مضافا او معرفا باللام قوله والثاني
في جمع التكسير المنصرف يستثني منه ما الحق منه بجمع
المذكر السالم من نحو ارضين وسنين فانه مخفوض باليا
قوله باقيا على جمعيته لا اضرون الي هذا القيد
لان الكلام في جمع المونث السالم وما جعل علما صار
مفردا نعم يصح ان يطلق عليه جمع باعتبار اصله
قوله فالزيدون المسلمون فاعل لا يخفى ان الفاعل انما
هو الزيدون واما المسلمون فنعت له فاطلاق الفا عل
عليه للتغليب وغلب الفاعل لشرفه لانه متبوع او
لمجاورة قوله هذا هو المشهور سياتي ما يعلم منه
مقابل المشهور قوله مرفوعة على الخبريه ان قلت
المرفوع على الخبريه انما هو ابوك واما ما بعده فمرفوع
على الخبرية حمل للخبر فهو خبر حكما قوله على المشهور
سياتي ايضا ما يعلم منه مقابل المشهور فيها وفي المثني

قوله فاماك وما عطف عليه تفصيل تحرى فيه مثل ما
تقدم سوالا وجوابا قوله ومى كل فعل مضارع اي الحز اورد
عليه ان لفظ كل زايد لان التعريف للماهيه وكل للافراد
والتعريف بالافراد غير جايز وايضا كل منهم ان كل واحد منها
هوا لامثله الخمسة فيحل بصدق الحد على المحدود الذي هو
الامثله الخمسة ولقايل ان يقول ان ما ذكر ليس تعريفا بل
تبيين لمعناها واتفاعلي اي شي تطلق لمن عرف معنى الامثله
ومعنى الفعل المضارع الذي اتصل به ما ذكر فلا باس
بايراد لفظ كل ولك ان تقول ايضا انه لحظ في التعريف
كونه ضابطا فادخل فيه لفظة كل والا فهي لا تدخل فيه
لانه للماهية لا للافراد واحسن منه ذلك ان يقال ادخل ل
كل على التعريف لغرض هو بيان اطراده قوله وهو ما جمع
بالف وتا مزيدتين اعلم ان المصنف قيد الالف والتا بالزيادة ده
ليخرج نحو سكنت ابياتا وحضرت اموانا قال الله تعالى
وكنتم امواتا فاحياكم وكذلك نحو قضاه وغزاه فان الالف
فيهما اصلية لانها منقلبة عن اصل كما سياتي وان كانت التا
زايده فينصبان بالفتحة على الاصل تقول رايت قضاه
وغزاه الا ترى ان الاصل قضيه وغزوه لانهما من قضيت
وغزوت فلما تحركت الواو واليا وانفتح ما قبلها قلبتا
الفين ولا يخفى عليك ان التقييد انما يحتاج اليه اذا
جعلت البا للمصاحبه والملابسة فان جعلت للسببيه
لم يحتج اليه لان المعنى على هذا ما جمع بسبب الف وتا على
معنى ان الجمعية حصلت بالف وتا ولا شك ان قضاة
واتيانا لم تحصل جمعيتها بالالف والتا انما حصلت بالصيغة
لانهما جمعا تكسير فان قيل الذي جمع بالف وتا هو المفرد

وهو

وهو لا ينصب بالكسرة لانه ليس جمع مونث سالم قلت
ما والتفت على الجمع اي الجمع الذي جمع بالالف والتا اي تحققت
جمعيته وحصلت بما ذكر فان قلت تعريف جمع المونث السا لم
بما ذكر تعريف بالاعم انه لا يتناول ما كان مفرده مذكرا
كحمامات وما تغير فيه بنا الواحد كسجدات وحبليات
قلت جمع المونث السالم في الاصطلاح اسم لما جمع بالف وتا
وان تغير بنا واحده وان كان لمذكر قوله في الاسم الذي
لا ينصرف قال الرضي مفردا كان او مجموعا مكسرا كاحمد
ومساجد ثم قال وانما لم يظهر اثر منع الصرف في المثنى وجمع
المذكر السالم مع اجتماع السببين نحو احمران ومسلمون علمين
للمونث لان النون فيهما ليست للتمكن كما ذكرنا حتى تحذف
فيتبعه الكسر وايضا فان النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع
الجر النصب بل ان سمي بهما واعربا اعراب المفرد اي جعل
النون معتقب الاعراب وجب منع صرفهما للعلتين
لان فيهما اذن تنوين التمكن ولا يتبع نصبها الجر وقال
ايضا وانما نقص الكسر واتبع الفتح لما تحكي في بابه وقال
في بابه ان اكثرهم قال ان الاسم لما شابه الفعل اي
بكونه فرعا لا اصلا كما ان الفرع الفعل فرع الاسم افا ده
لاحتياجه اليه في كونه كلاما واستغنا الاسم فيه عنه
واشتقاقا فاحذف لاجل مشابهته اياه علامة تمكنه التي
هي التنوين اذ اصل الفعل البنا وجعلوا ترك الصرف
عبارة عن حذف التنوين وقالوا اي اكثرهم ثم تبعه الكسر
بعد صيرورة الاسم غير منصرف وقووا هذا القول
بانه لما لم يكن مع اللام والاضافه تنوين حتى يحذف لمنع
الصرف لم يسقط الكسر فظهر ان سقوطه لتبعيه

التنوين لا بالامالة لعلى قول هو لا نحو الاحمر واحمركم
متصرف لان التنوين لم يوجد فيحذف كما في احمران واحمر ون
وقال بعضهم بحذف الكسر والتنوين مما لمنع الصرف ونحو
الاحمر واحمركم عندهم ايضا منصرف لان الكسر والتنوين
لم يحذفا ولا احد بتمام اللام والاضافة لمنع الصرف والاول
اقرب اعني ان الكسر يسقط تبعا للتنوين وذلك انه يعود
في حالة الضرورة مع التنوين تابعا له مع انه لا حاجة
داعية الى اعادة الكسر اذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده
فلو كان الكسر حذف ايضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد
لا ضرورة اليه اذ مع الضرورة لا يرتكب الا قدر الحا جه
وانما تبعه الكسر في الحذف لان التنوين يحذف لا لمنع
الصرف ايضا كما في الوقف ومع الالف واللام والاضا فة
والبنا فاراد النص من اول الامر على انه لم يسقط الا
لمشابهة الفعل لا للاضافة ولا لشي اخر لحذف فوامعه
صورة الكسر التي لا تدخل الفعل ولهذا يؤتى بنون
العماد في نحو ضربني ويضربني **قوله** وهو بما اشبه
الفعل في فرعيتين **فان قلت** هلا اكتفى في هذا
الحكم بكون الاسم فرعا من جهة واحدة **قلت** لان
المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية
اذ الفرعية ليست من خصايص الفعل الظاهرة
بل يحتاج في اثباتها فيه الى تكلف وكذا اثبات الفرعية
في الاسما التي لا تنصرف بسبب هذه العلل غير ظاهرة
فلم تكف واحدة منها الا اذا قامت مقام اثنتين **فان**
قلت لم كان اعطا الاسم هنا حكم الفعل اولى من العكس
مع ان الاسم لما شابه الفعل فقد شابهه الفعل ايضا

قلت

قلت لان الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل
وهو كونه فرعا من وجهين وليس ذلك لمطلق المشا سبه
بينهما **فان قلت** لم لم يسر بهذه المشابهة **قلت** لضعفها
اذ لم يشبه الفعل لفظا مع ضعف الفعل في البنا
فان قلت لم لم يعط الاسم بهذه المشابهة عمل
الفعل **قلت** لانه لم يتضمن معنى الفعل الطالب للفا عل
والمفعول والمراد بالفرعيتين شيئان مسميان
لعلو منع الصرف بعسر عنه فلا يشكل بهند اذا
صرف **قوله** او فرعية تقوم مقام الفرعيتين
اي تعتد بهما او تكون في حكمهما **قوله** وعند
الكوفيين التركيب اي شبه التركيب بقرينة التعليل
قوله وذلك ان في الفعل فرعية الى قوله لا يكو ن
الا اسما معنى فالاسم من هذا الوجه اصل للفعل
لاحتياجه اليه والفعل اذن من هذا الوجه فرع
علته فلا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه
في الحكم الا اذا كانت فيه الفرعية كما في الفعل ومن
ثم صرف من الاسما ما جا على الاصل كالمفرد الجامد
النكرة كرجل وفرس لانه خف فاحتمل زيادة
التنوين فالحق به ما فرعيته اللفظ والمعنى فيه من
جهة واحدة كدرهم وبما تعددت فرعيته من جهة
اللفظ كاحمالا او من جهة المعنى كحايض وطامث
لانه لم يصر بتلك الفرعية كامل الشبه بالفعل ولم
يصرف نحو احمد لان فيه فرعيتين مختلفتين مرجع
احداهما اللفظ وهو وزن الفعل ومرجع الاخرى
المعنى وهو التعريف فلما كمل شبهه بالفعل ثقل فيه

ماثقل في الفعل فلم يدخله التنوين وكان في موضع الجر
قوله وهو ما كان على وزن صيغة منتهى الجموع الظا سر
ان المراد بالوزن معناه الحقيقي وهو الموازنة ولما كمله
فهو بصدد يضاف لمفعوله والمعنى على مشاكلته ووا فقط
صيغة اي هيئة الجموع اذ هو مشتمل على المشاكلة
القايمة به التي بها شاكل صيغة منتهى الجموع اي
لا يمكن ان يجمع جمع تكسير مرة اخرى لا على مشاكلة
صيغة منتهى الجموع له حتى تكون الاضافة للفاعل
قوله كل جمع بعد الف تكسيره حرفان كمساجد وصوا مح
او ثلاثة اوسطها ساكن شرطه ان يكون اوله مفتوحا
وان يكون ثالثه الفا غير عوض يليها كسرة غير
عارضة ملفوظ بها او مقدرة كدواب ولقد
الالف حرفان او ثلاثة اوسطها ساكن غير منوي به
وبما بعده الانفصال فمتى وجدت هذه الشروط في
جمع امتنع من الصرف لوجود فرعيتين فرعية المعنى وهي
الدلالة على الجمع وفرعية اللفظ وهي الخروج عن صيغ
الاحاد العربية لان هذين الوزنين مختصان بالجمع
او بما نقل عنه كحضاجر للضبع ولا تجد مفردا ثالثه الف
بعدها حرفان او ثلاثة الا واوله مضموم كعذافر وهو
العظيم او الفه عوض من احدى يائي النسب كيمان
وشآم من يمني وشامي حذفت احدى اليائين وعوض عنها
الالف او ما يلي الالف ساكن كعبالد جمع عبالة وهي الثقل
يقال القى عليه عبالة اي ثقله فالساكن الذي يلي الالف
في عبالد لا حظ له في الحركة او مفتوح كبراكا او مضموم
كتدارك وتجادل او مكسور بكسرة عارضة نحو توان

وتدان

وتدان فان وزنهما تفاعل بالضم فجعل مكان الضمة كسرة لتصح
اليا او ثاني الثلاثة محرك لطواعية وكراهية ولهذا اصرف
نحو صياقلة وملائكة او هو والثلاث عارضان للنسب منوي
بهما الانفصال كحواري وهو الناصر وحوالي وهو المحتال
فان يا النسب في ذلك مقدرة الانفصال بخلاف الجمع واما
قماري وبخاتي جمع بختي فغير منصرف لان ما بعد الالف
ليس بعارض وضابط ذلك ان اليا ان تقدم وجودها
على وجود الالف منع الصرف والا صرف سوا سبق وجود
الالف كظفاري ودياجي او كانا غير منفكين عنها كحواري
وللاختصاص الزنتين بالجمع لم يشبهوا شيا مما جا عليهما بالا حاد
ولم يكسروه فان كسر واعبره من ابنية الجموع كقولهم في
كلب اكلب ثم كسروه على اكالب وقالوا آكمة ثم اكم ثم اكام ثم كسر
الجمع ثم اكم ككتاب وكتب ثم آكام كعنق واعناق واما
ثمان فمنعه من الصرف نادر كقوله • يحدو ثماني مولعا
بلقاحها • حتى هممن بزيغة الارتاج • منعه من الصرف
لشبهه به زاعما انه جمع في المعنى وليس على التسمية حقيقة
فكان الفه اصلية والمعروف فيه الصرف كقوله ،،
ولقد شربت ثمانيا وثمانيا • وثمان عشرة واثنين واربعا
لان الفه ليست اصلية بل هي عوض من احدى يائي النسب
قال الجوهري وهو في الاصل منسوب الى الثمن لانه الجزء
الذي صير السبعة ثمانية ثم فتحوا اوله لانهم يغيرون في
النسب قوله سوا كان في اوله ميم ام لا وذلك لان المقصود
موافقة مفاعل او مفاعيل في الهيئة لا في الوزن قوله
وانما استاثر هذا الجمع الى اخره وقال الرضي اعلم ان الاكثر ين
على ان قيام الاقصى مقام سببين وقوته لكونه لا نظير له

في الاحاد وقال بعضهم لكونه نهاية جمع التكسير اي يجمع الجمع
الي ان ينتهي الي هذا الوزن فيرتدع ولهذا سمي بالاقصي
نحو كلب واكلب واكالب ونعم وانعام واناعيم انتهي **قوله**
كذكري الي اخره ذكري مصدر ذكرت ورضوي مثل سكري اعلم
جبل بالمدينه والنسبه اليه رضوي قاله الجوهري **قوله**
وهي الف قبلها الف الي اخره ما ذكره من ان الهمزة بدل
من الف التانيث هو المنقول عن سيبويه وغيره واصل
حمرا مثلا حمري بوزن سكري فلما قصدوا مده زادوا قبلها
الفا اخري والجمع بينهما محال وحذف احديهما يناقض
الغرض المطلوب اذ لو حذف الاولي لفات المد او
الثانيه لفات الدلاله علي التانيث وقلب الاولي يخل
بالمد ايضا وعلي هذا فالممدود انما هو الالف الاولي
التي ليست للتانيث وقيل ان الاولي للتانيث والثانية
مزيده للفرق بين مونث افعل ومونث فعلان ورد
بانه يفضي الي وقوع علامة التانيث حشوا **قوله**
كصحرا الصحرا الفلاة والجمع الصحاري والصحاري بفتح
الراي وكسرها والصحراوات ولا يقال صحرات وفي
القاموس الصحرا الارض المستويه في لين وغلظ دون
القف او الفضا الواسع لا نبات به **قوله** وانما استاثر
ماقبله الف التانيث بالمنع الي اخره ايضاح ذلك ان
في الف التانيث فرعيتين فرعية في اللفظ وهي لزوم
الزيادة حتي صارت كانها من اصول الاسم لا تنفك
عنه وفرعية في المعني وهي الدلاله في التانيث الذي
هو فرع التذكير لاندراج كل مونث تحت مذكر من غير
عكس فلما اجتمع فيما اتصلت به فرعيتان استبد الفعل

فمنع

فمنع من الصرف وليست الهاء في نحو ضاربة بمثابة الالف
لان زيادة الهاء عارضة في تقدير الانفصال بدليل سقوطها
في الجمع نحو ضوارب بخلاف حبلي فتقول حبالي فتثبت **فايدة**
او سميت بكلتا من قولك جاءت كلتا امتيك منعت من الصرف
لكون الفها للتانيث وان سميت بها من كليتهما صرفت لا
وخروجها عن التانيث وعلي هذا فقس حتي لو سميت بعلي
مرخما من علوي علي لغة الاستقلال عند من اجازه صرفت
لما ذكرت في كلتا **قوله** او اجتمع فيه العلميه وزيادة الالف
والنون خرج به ما اذا كانت الالف والنون اصليين
او احداهما فانه مصروف نحو بيان ومستعان مسمي به
وان تجاذبه اصلان كان فيه وجهان نحو سان علما يحتمل
ان يكون فعالا من التبن ويحتمل ان يكون فعلان من التب
وهو الخسران وكذلك شيطان علما ان كان من شطن بمعني
بعد انصرف لاصالة النون وان كان من شاط يشيط اذا
هلك لم ينصرف واما رمان علما فانه لا ينصرف عند
الخليل وسيبويه لزيادتهما حملا علي الاكثر والاخفش يصرفه
لاصالتهما عنده لانه كثر في النبات فعال نحو سماق وحماض
وعناب وجمار واما حسان فان كان من الحس وهو الصحيح
فوزنه فعلان ممنوع من الصرف كقوله ●
فمن للقوافي بعد حسان وابنه ● ومن للمثاني بعد زيد بن ثابت
وان كان من الحسن فوزنه فعال ومنع من الصرف ضرورة
فايدة اذا ابدلت من النون الزايده لاما منع من الصرف
اعطا للبدل حكم المبدل كاصيلال اصله اصيلان فلو سمي به
منع الصرف ولو ابدلت من حرف اصلي نونا صرف عكس
اصيلال نحو حنان في حنا ابدلت همزته نونا **قوله** فان فيه

بتلاديها

العلمية الى اخره اعلم ان فرعية المعنى هي العلميه وفرعية اللفظ هي زيادة الالف والنون المضارعتين لالفي التانيث في نحو حمرا **قوله** فان فيه العلمية وذلك انه علم لبلدة تركب من بعل وهو اسم صنم وبك وهو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية او اسناديه او غيرهما **قوله** والتانيث لفظا المراد بالتانيث اللفظي كون الاسم مونثا ملحقا باخره علامة التانيث اما بالالف وقدم حكم المونث بها واما بالتا التي لم تحمل جز اللاسم فان جعلت جزا منه كبنت واخت ان كانت مع العلميه لمونث فهو كالمعنوي والا لم يعتبر وقطعا عند الجمهور كذا قيل **قوله** الزياده على الثلاثة اي زياده حروف الكلمة على ثلاثه يستثنى منه ما كان زايدا بها التصغير كحريب فانه ينصرف ولو صغرت هند على هنيد لحكم منع صرفه لظهور التا فان صغر بعنيرتا ضرب وانما شرطوا فيه الزياده على الثلاثه لان التا المقدر ضعيف فان سد مسده الحرف في اللفظ حرف احواتر وجوبا والا ففيه خلاف باتي وما يسد مسد الحرف الاخير في الزايد على الثلاثة لان موضع الثاني كلاهم فوق الثلاثه ولا تنا ثالثه واما نحو ثبه وشاه فخلوف اللام ودليل سد التا التصغير بهم عقربا على عقيرب من دون التا خلاف تدر فان تصغيره قديره فالمونث بالتا المقدره حقيقيا كان اولا اذا زاد على الثلاثه وسميت به لم ينصرف سوا سميت به مذكرا حقيقيا او مونثا حقيقيا اولا هذا ولا ذاك لان فيه تا

مقدره

مقدره وحرف سادا مسده فهو بمنزله حرف فتولده للاسما ليست بقيد فان قلت ما معنى التانيث المعنوي في نحو زينب اذا سميت به غير مونث قلت معناه كون اللفظ المجرد عن التا والالف موضوعا في الاصل لمونث **قوله** او تحرك الوسط كسقر لا فرق في المونث المعنوي المحرك الوسط بين ان يكون المونث المسمى به مونثا حقيقيا كما تقدم في اسم امراه او غير حقيقي كسقر لجهنم وانما كان تحرك الوسط متنضيا لتحتم منع الصرف عند جميع النحويين للتا المقدره ولقيام تحرك الوسط مقام الحرف الرابع القايم مقام التا والدليل على قيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع انك تقول في جمزى جمزي وجمزوي ولا تقول في جمزى الاجمزى كما لا تقول في حبارى الاحبارى وخالفهم ابن الانباري فجعل سقر كهند في جواز الامرين نظرا الى ضعف السادس مسد التا وان سميت به مذكرا حقيقيا او غير حقيقي فلا خلاف عندهم في وجوب صرفه لعدم تقدير تا التانيث وذلك كرجل سميته بسقر وكتاب سميته بقدم وانما لم تقدر لظهور ان التذكير في الموضع الثاني على ما ضعفه تانيته في الموضع الاول فعلى هذا القول في تصغير سقر اسم رجل سقير واما اذنه وعيينة الرجلين فسميا بهما بعد التصغير **قوله** او العجمه انما كانت العجمة مقتضية لتحتم منع صرف المونث المذكور لانها ان لم تكن سببا في الثلاثي الساكن الوسط كما هي لكن مع سقوطها عن السببيه لا تقصر عن تقوية

السببين حتى يصير الاسم بهما متحتم المنع والسر في تحتم
المنع مع احد الامور الثلاثة ان الكلمة تخرج بثقل احد
الامور الثلاثة عن الخفة التي من شانها ان تعارض ثقل
احد السببين فتزاحم تاثيره وثقل الاولين ظاهر وكذلك
العجمة لان لسان العجم ثقيل على العرب **قوله** او النقل
من المذكر الى المونث كزيد لامراة وذلك لانه حصل
بنقله الى التانيث ثقل عادل خفة اللفظ فتحتم
المنع كما قاله سيبويه والجمهور وقال عيسى بن عمر وا
وابو زيد والجرمي والمبرد يجوز فيه الوجهان **قوله**
فان تخلف شرط من هذه الشروط الى اخره يعني لم
يوجد واحد منها ولا فرق في جواز الوجهين في ذلك
بين ما سكونه اصلي كهند وما سكونه عارض بعد
التسمية كجحد وما تسكينه بالاعلال كدار وقد جا
بالوجهين قوله الا حبذا هند وارض بها هند
وهند اتى من دونها الناي والبعد ودخل في كلام المص
الثلاثي كيد فيه الوجهان كما قاله سيبويه وظاهر
كلام السهيلي ان المنع اجود كما في هند **قوله** ووزن
الفعل هو كون الاسم على وزن يعد من اوزان
الفعل ولما كان هذا القدر غير كاف في نسبة منع
الصرف قال وشرط الوزن اختصاصه بالفعل
يعني انه لا يوجد في الاسم الا منقولا عن الفعل
كشمر على صيغة الفعل الماضي المفعول لمعلوم من
التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما لفرس
وكذلك بذر لما وعثر لموضع وخضم لرجل افعال
نقلت الى الاسمية واما نحو بقم اسما لصبغ معروف

وهو

وهو العندم وشلم علما لموضع بالشام فهو من الاسما العجمية
المنقوله الى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص
فايدة انما يمتنع وزن الفعل بشرطين الاول ان يكون
لازما احترازا من امرئ اذا سمي به فانه ينصرف
لان عينه تتبع حركة لامه والفعل لا اتباع فيه وما
الافعال من كون عينه لا يلزم حركة واحدة فهي
في النصب شبيهة بالامر من علم وفي الجر شبيهة
بالامر من ضرب وفي الرفع شبيهة بالامر من خرج
الثاني انه لا يخرج بالتغيير الى مثال خاص بالاسم
نحو رد وقيل فان اصلهما ردد وقول ولكن الادغام
والاعلال اخرجاهما الى مشابهة برد وديك فلم
يعتبر فيهما الوزن الاصلي فلو دخل الاعلال ولم
يخرجه الى وزن الاسم نحو يزيد امتنع صرفه
والتغيير العارض كاللازم عند سيبويه وابن مالك
خلافا للمبرد والمازني ومن وافقهما فلو سميت بضرب
ثم خففته بسكون الراء بعد التسمية به صرفته
على راى سيبويه ومنعته على راى المبرد ولو
كان مخففا قبل التسمية انصرف قولا واحدا **فرع**
لو سميت بالب بالضم جمع لب على علام ينصرف عند
سيبويه لانه لم يخرج بالفك الى وزن ليس للفعل
فيجب الاعتداد به وصرفه الاخفش لمباينته
الفعل بالفك ولو سميت بيربوع ونظايره صرفته
لانه لا يطرد في الافعال ولذلك ما كان كثيرا في الاسما
كما بر ود لاسم للدرع البراقة وعكاش للبيل
المظلم وعلابط للقطيع من الغنم ولو سميت بنحو ضرب

ودحرج على زنه الماضي صرفته لانه وزن الختص
بالفعل ولهذا اجمعوا على صرف كعسب اسم رجل مع
انه منقول من كعسب بمعنى اسرع ومنعه من
الصرف عيسى ابن عمر مستدلا بقول الحجاج بن
يوسف على المنبر لما ولي العراق •
انا ابن جلا وطلاع الثنايا • متى اضع العمامة تعرفوني
ولا حجة فيه لاحتمال كونه صفة لموصوف محذوف
اي ان رجل جلا الامور وجربها فليس بعلم ويحتمل
ان يكون سمي بجلا من قولك زيد جلا الامور وجربها
ففيه ضمير وهو من باب المحكيات كقوله • نبيت
اخوالي بني يزيد • ولو سميت بفعل اوله همزة وصل
كانطلق واستخرج صرفته وقطعت همزته سالكا
بها مسلك همزات الاسما ولو سميت بمصدر هذا
الفعل لم تقطع همزته قوله كما هو في الاصل
صفة نقل علما له صلى الله عليه وسلم قال اسم الا سلام
زكوريا ولم يسم به احد قبله فيما اعلم خلاف محمد
فقد سمي به جماعة غايتهم فيما سلف اربعة عشر او
خمسة عشر قوله والعدل التقديري اي الخروج
عن اصل مقدر مفروض يكون الداعي الى تقديره •
وفرضه منع الصرف لا غير قوله كعمر فانه معدول
عن عامر وذلك لانه لما وجد غير منصرف ولم يوجد
فيه سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيه العدل ولما
توقف اعتبار العدل على وجود اصل ولم يكن فيه
دليل على وجوده غير منع الصرف قدر ان
اصله عامر عدل عنه الى عمر قوله حوف الالتبا س

بالصفة

بالصفة يعني انه عدل عن عامر علما الى عمر خوف التباس
عامر علما بعامر وصفا قوله والعجمة المراد بالعجمة كلما
كان خارجا عن لسان العرب كالسرياني واليوناني
والفارسي ونحو ذلك وتعرف العجمة بعلامات منها خروج جها
ابنيته العرب نحو اسماعيل باللام والنون وابراهيم ومنها
مجيئه في كلامهم غير مصروف نحو ابليس لو كان عربيا
لانصرف اذ العلمية وحدها لا تمنع الصرف ومنها نقل
الايمة ومنها ان الجيم والقاف لا تجتمعان في كلمة عربية
نحو جق وجلق علم على دمشق وكذلك الجيم والصاد
كالجص والكاف والجيم كاسكرجه وليس في اصول العرب
اسم فيه نون بعدها را نحو نرجس ولا زاي بعد دال
نحو هنداز ومنها ما نص عليه ابن جني وغيره ان كل
رباعي الاصول او خماسيها متى خلا من بعض حروف الذ
الستة فهو اعجمي وهي الرا والنون والفا واللام والبا
والميم ويجمعها قولك مر بنفل وهذه علامة فلا يرد نحو
يوسف من حيث انه اعجمي مع انه لم يخل عما ذكر لان
العلامة لا يشترط انعكاسها فايده اسما الانبيا عليهم
الصلاة والسلام كلها اعجمية الا اربعة محمد صلى الله
عليه وسلم وصالحا وشعيبا وهودا وعن ابن منصور
اللغوي ان كل اسما الانبيا عليهم الصلاة والسلام اعجمية
الا اربعة ادم وصالح وشعيب ومحمد وعن غيره ان اسما
الملايكة كلها اعجمية الا اربعة منكر بفتح الكاف ونكير
ومالك ورضوان والخلاف في وقوع العلم الاعجمي في
القران كابراهيم لان النزاع في اسما الاجناس المنسوبة
الى لغة اخرى المتصرف فيها عند العرب بدخول اللام

لاقد والحق ان هذا الصرف نحو نوح ولوط
وشعيب وهي من السبعة منصرف

والاضافة ونحو ذلك والاعلامة ليست بحسب وضعها
العلمي مما ينسب الي لغة دون لغة فلا هي ايضا مما تعرف فيها
العرب فاستعملتها في كلامهم والاتفاق علي وقوع العلم
الاعجمي في القران لا يقتضي كونه معربا لجواز اتفاق
اللغتين فيه وانما اعتبرت عجميته حتي منع من الصرف
لاصالة وضعها **قوله** والزيادة علي الثلاثة يستثني
منه ما كان زائدا بيا التصغير فانه ينصرف ولا يعتد
باليا **قوله** كابراهيم فيه ست لغات ابراهيم ابراهام
ابراهوم بلا يا مثلث الها **قوله** بخلاف نحو نوح ولوط ط
وسترته لهذه الامثلة علي ان محل صرف الثلاثي المذكور
في المذكر اذ المونث كحمص وماه وجور ممنوع الصرف
كامر والفرق زيادة التانيث في المونث وشتر اسم
حصن بديار بكر وفي القاموس قلعة نار ان **قوله**
فالها مصروفة لفقد الشرط الثاني وذلك لان العجمة
سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها
مع سكون الاوسط واما التانيث فلان له علامة
مقدرة تظهر في بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز
ان يعتبر مع سكون الاوسط وان لا يعتبر **فان قلت** قد
اعتبرت العجمة في حمص وماه وجور مع سكون الاوسط
فيما سبق فلم لم تعتبرها هنا **قلت** اعتبارها فيما سبق
انما هو لتقويته بسببين اخرين لئلا يقاوم سكون الوسط
احدهما ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب اخر اعتبا د
سببيها بالاستقلال **قوله** مقابل اخرين اي من حيث
انه جمع اخر مذكر اخري واحترز به عن اخر جمع اخري
بمعني اخرة فانه منصرف لانتفا العدل تقول مررت

بنسوة

بنسوة اخر والفرق بين اخري انثي اخر بالفتح واخري ٢٢٢
بمعني اخرة ان تلك لا تدل علي الانتها ويعطف عليها
مثلها من صنف واحد نحو جات امراة واخري واخري
وهذه تدل علي الانتها ولا يعطف عليها مثلها من صنف
واحد وهي المقابلة للاولي في قوله تعالي قالت اوليهم
لاخراهم **قوله** نفعة من ايام اخر **فان قلت** اخر جمع اخر
لانه للوم واخر لا يجمع علي فعل وانما يجمع عليه اخري فما
وجهه **قلت** لما كان اليوم مما لا يعقل اجري مجري المونث
لمكان التناسب بين ما لا يعقل وبين الاناث مما يعقل لانهن
ناقصات العقل فكان اخر اخري مجمع علي اخر كذا في الاقليد
قوله معدولة عن اخر بفتح الخا اي مرادا به جمع المونث
وما ذكره من انها معدولة عن اخر قبل التحقيق وقيل
انها معدولة عن اخريات وهو الصحيح لان اخر جمع اخري
واخري مونث اخر وقد جمع بالواو والنون فحق اخري
ان يجمع بالالف والتا لان ما جمع مذكره بهما جمع مونثه
بالالف والتا فعدل عن اخريات الي اخر وقيل انها معدولة
عن الاخر لانه من باب افعل التفضيل فاصله ان يعرف بال
اذا جمع كالكبري والكبر والصغري والصغر فعدل
به عما فيه ال الي المجرد منها واعطي ما لا يعطي غيره الا
معرونا بال وايضاح ذلك ان افعل التفضيل حقه ان
يكون بصيغة واحدة في حال تجرده من ال والاضافة
مفردا مذكرا كقوله تعالي ليوسف واخوه احب قل ان
كان اباوكم وابناكم الي قوله تعالي احب وكان القياس ان
يقال مررت بزيد ورجل اخر وامراة اخر ونسا
اخر ورجلين اخر فعدلوا عن ذلك وقالوا اخري واخر

واخرين كقوله تعالى فعدة من ايام اخر واخرون اعترفوا
واخران يقومان نحو هذه الامثلة كلها ان لا تنصرف لما
فيها من الصفة والعدل عن اخر لكن النحاة لم يتعرضوا
لشي منها الا لاخر لانه معرب بالحركات ولم يتعرضوا
لتثنيتها لان منها ما لا يدخل في باب الصرف لاعرابه
بالحروف وهو اخرون واخران ومنها ما لا ينصرف
لعلة اقوى من العدل وهي اخرى فيها الصفة والف
التانيث والحق فيه الصفة ووزن الفعل **فايدة**
لو سميت بشي من هذه الانواع منعته من الصرف
لما فيه من العلمية والعدل من مثال الى مثال
فلو نكر صرف عند الاخفش ولم يصرف عند سيبويه
للعدل واصالة الصفة **قوله** الا في فعلان بالفتح
اي فتح الفا واحترز به عن مضمومها كخمصان
ومكسورها كظربان فانهما مصروفان لان الزيادة
فيهما لا تشبه الفي التانيث واختلف في علة زيادتي
فعلان فقيل لشبههما بالفي التانيث وهو مذهب
سيبويه وقيل لان النون بعد الالف مبدلة من الف
التانيث قاله المبرد وقيل لكونهما زايدتين لا تقبلان
الها قاله الكوفيون **تنبيه** ما كان صفة على فعلان
ثلاثة اقسام قسم ممنوع الصرف بلا خلاف وهو ما كان
مونثه على فعلى وقسم مصروف بلا خلاف وهو ما كان
مونثه على فعلانة وقسم لا مونث له البتة كرحمان وريان
للمكان الندي ولحيان للكبير اللحية وليس منه
ريان لان مونثه ريا قاله الجوهري فهذا القسم محله
نصرفه فمن جعل العلة وجود فعلى صرفه ومن جعلها

انتفا

انتفا فعلانة وهو الصحيح منعه من الصرف لانه وان لم يكن
له مونث موجود فله مونث مقدر منزل منزلة الموجود
بدليل اجماعهم على منع صرف اكبر فما ادري انه لا مونث
له وايضا فان فعلان فعلى كثير فالحاقه به اولى وفعلان
فعلانة قليل ولهذا قيل ان كل وصف على فعلان مونثه
على فعلى الا اثني عشر موضعا مونثها فعلانة **قوله** بخلاف
الزيادة المانعة مع العلمية اي فانها تكون في فعلان وغير
نحو حمدان وعثمان وعمران وغطفان واصبهان بفتح
الهمزة وكسرها **قوله** ووزن الفعل اي كونه على
وزن الفعل به اولى لان افعل اوله زيادة تدل
على معنى في الفعل دون الاسم وما زيادته لمعنى اصل
لما زيادته لغير معنى ودخل في قوله وزن الفعل
ثلاثة انواع ما مونثه على فعلاء نحو حمراء وشهلاء او على
فعلى بضم الفا كفضلى او لا مونث له كاكبر لمعظم الكمرة
وللعظيم الانثيين فهذه الثلاثة ممنوعة الصرف للصفة
ووزن الفعل **قوله** ولا يكون الوزن المانع مع الصفة
الا في افعل يرد عليه نحو اجيمر واصيفر وافيضل فانه
لا ينصرف للوصف على وزن الفعل كما يظهر وان لم يكن
حال التصغير على وزن افعل **قوله** كونها اصلية
يعني ان المعتبر انما هو باصل الوضع فالطاري بعده
من الوصفية او الاسمية لا يعتد به واقسام ذلك
ثلاثة صفة اصلية باقية كاشهل فيمنع الصرف بلا نزاع
وصفة عارضة نحو مررت برجل ارنب بمعنى ذليل
قوله • خلتك الليث اذا امت ما لقيتك في الروع ارنبا
بل اذلا • وبنسوة اربع فهذا مصروف لعروض الوصفية

بل اربع اولي بالصرف من ارمل لان فيه مع عروض
الوصفيه فتول تا النا بنث وصفه اصليه لكن عرض
لها علبة الاسميه نحو ادهم وابطح وابرق واجرع
واسود دارقم للحية اولحيته فيها نقطه كالرقم فهذه
كلها لا ينصرف نظرا الى اصلها قال سيبويه ولم يختلف
العرب في منع صرفها وقال ابن جني وقد تصرف
نظرا الى علبة الاسميه **قوله** فيجب صرف ندمان
اي الماخوذ من المنادمه في الشراب بمعني النديم وفعله
نادم لا ندم ومونثه ندمانه واما الماخوذ من ندم
بمعني النادم فغير منصرف كسكران ومونثه ندمي
كسكري **قوله** وارمل بمعني فقير وقال ابو عبيد
هو الذي لا امراة له فان مونثه ارمله فهو مصروف
خلافا للاخفش فانه اجراه مجري احمر واما قولهم عام
ارمل فغير مصروف لان يعقوب حكي فيه سنه رملا
قوله الاول في الفعل المضارع لو اسقط الاول
كان اظهر وكان الاحسن ان يذكر بدله بعد قوله
في المضارع وهو الادل واما خارج حذف الاخر
في المضارع المذكور وليس علامة الرفع لما قاله المرادي
من ان الجازم عندهم يحذف الرفع في الاخر والرفع
في المعتل محذوف للاستثقال اي اوالتعذر قبل
دخول الجازم فلما دخل لم يجد في اخر الكلمه الاحرف
علة مشابهة للحركة فحذفها انتهي **فان قلت** لم لم يلحق
النصب بالجزم في المعتل كما الحق به في الافعال الخمسة
قلت انما الحق به ثم لتعذر الاعراب بالحركة بخلافه
هنا فاعرب نصبا بالحركة علي الاصل **قوله** المعتل الاخر

باضافة

باضافة المعتل الي الاخر اضافة لفظيه اي الذي اعتل
اخره والمعتل اسم فاعل من اعتل اي مرض وسمي
هذا القسم معتلا لما فيه من الاعلال **قوله** اماله
سياتي ما يعلم منه مقابله **قوله** في اخره الف يعني
باعتبار اللفظ ولو اسقط في لكان اخصر واظهر **قوله**
تجانس الالف اي تناسبها **قوله** هذا هو المشهور
قد علمت مما تقدم عن الرضي وجهه **قوله** وذهب
سيبويه الي اخره فيه نظر فان سيبويه لم يذكر
ما نقله عنه وانما ذكر ابن هشام الانصاري بحثا
تفريعا علي ما ذهب اليه سيبويه من تقدير الاعراب
في الافعال المعتله لا نقلا عن سيبويه ثم نقله بعضهم
عن مقتضي كلام سيبويه وعباره المصنف في شرح
التوضيح كغيره ثم القول بان علامة الجزم فيها حذف
حرف العلة انما يتمشي علي قول ابن السراج ومن تابعه
بان هذه الافعال لا يقدر فيها الاعراب بالضمه
في حاله الرفع والفتحه في الالف في حاله النصب وعلل
ذلك بان الاعراب في الفعل فرع ولا حاجه الي
تقديره فيه بخلاف الاسم وجعل الجازم كالدوا
المسهل ان وجد فضله ازالها والا اخذ من قوي
البدن وذهب سيبويه الي تقدير الاعراب فيها
فعلي قول سيبويه لما دخل الجازم حذف الحركة
المقدره واكتفي بها ثم صارت صورة المجزوم
والمرفوع واحده فرقوا بينهما بحذف حرف العلة
فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به وعلي قول
ابن السراج الجازم حذف حرف العلة بنفسه انتهي

وقد علمت من كلام الرضي وجه حذف الحرف على القول
بتقدير الاعراب **قوله** ومن العرب من يجري المعتل
مجرى الصحيح نحو ما قاله ابن مالك وطائفة ذهبوا
الى انه لغة قليلة والجمهور على انه مختص بالضرورة
واختلف حينئذ ما الذي حذفه الجازم فقيل الضمة
الظاهرة لورودها وقيل حذف المقدرة قال ابو حيان
وفائدة الخلاف تظهر في الالف فمن قال حذف الظاهرة
لم يجز اقرارها الالف لانه لا ضمة فيها ظاهرة ومن قال
المقدرة اجاز اقرارها ويشهد له ولا ترضاها والاولى
تاوله على الحال او الاستيناف وذهب اخرون الى ان
الجازم حذف الحرف التي هي لامات وان الحروف الموجودة جوده
ليست لامات الكلمة بل حروف اشباع تولدت عن الحركة
التي قبلها **قوله** بحذف الضمة المقدرة هو احد الاقوال
الثلاثة التي ذكرناها **قوله** اذا العجوز غضبت فطلق
ولا ترضاها ولا تملق قاله رؤبة وبعده واعمد لاخرى
ذات دل مونق لينة الملمس كمس الخرنق هو بكسر
الخاء المعجمة وسكون الراء وكسر النون ولد الارنب
والشاهد في لا ترضاها حيث اثبت فيه الالف وقيل
ان لا نافية وليست جازمة والواو للحال والتقدير
فطلقها حال كونك غير مترض عنها وقال ابن جني
وقد روي على الوجه الاعرف ولا ترضها **قوله** هجوت
زبان هو بزاي معجمة اسم رجل وقوله لم تهجو ولم
تدع اي لانك اعتذرت ولانك هجوت واصل الجملتين
لم تهجه ولم تدعه وانا راد لهذا الانكار عليه في نحو
م اعتذاره عنه حيث لم يستمر على حاله وكذا فلا

هو

هو استمر على هجوه ولا هو تركه من الاول فصار امره
بين الامرين فلا دوم في هجوه لاعتذاره ولا تشكر عليه
لسبق هجوه والجملتان كالشقتان فلذلك ترك العاطف
والشاهد في لم تهجوا حيث اثبت الواو مع الجازم
ده **قوله** الم ياتيك والانباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد
في الصحاح نما المال وغيره ينمي نما انتهى فالظاهر ان
قوله بما لاقت متعلق بقوله ياتيك وفاعل ياتيك
ضمير يعود على متحدث عنه قبل ذلك يعني الم
ياتك فلان بما لاقت لبون بني زياد والحال ان
الانباء تنمي اي الاخبار بذلك تكثر والباء في بما لاقت
على هذا للتعدية والانباء جمع نبا تنمي اي الاخبار
بذلك وهو الخبر وتنمي بفتح التاء فوق من نميت
ح الحديث انميه بالتخفيف اذا بلغته على وجه الاصلاح
وطلب الخير واذا بلغته على وجه الافساد والنميمة
قلت نميته بالتشديد واللبون هي الناقة ذات
اللبن ويروى القلوص بفتح القاف وضم اللام وهي
الناقة الشابة وبنو زياد هم الربيع ابن زياد
واخوته الذين اغار قيس على ابلهم ويحتمل ان فاعل
ياتيك مستتر عائد على الخبر بتقديره قوله والانباء
تنمي ويحتمل ان يكون لبون بني زياد على حذف
مضاف اي خبرها والفاعل في لاقت ضمير عائد على
متقدم الرتبة ويحتمل ان يكون ما لاقت والباء زائدة
نباج والانباء تنمي على الثلاثة بحجة ويحتمل ان يكون ما لاقت
والباء زائدة والانباء تنمي جملة معترضة ويحتمل التنازع
بياتي وتنمي في ما لاقت واعمل الثاني واضمر الفاعل في

وبكى المعنى على ما قبله اوجه اد الابنا ونعيه من بنت ما عما ان تمهى نعو او نحوه

الاول وحينئذ لا اعتراض ولا زيادة للبا وارتفاع
لبوت او تلوص بما لاقت والشاهد في يا تيك حيث
اثبت اليا مع الجازم وعن بعضهم الم يأتيك بالجزم فلا
شاهد **قوله** ولو ضوء من وضوء عمي نظف **قوله**
ثم دخل الجازم احترز به عما اذا كان الابدال بعد
دخول الجازم فانه لا يجوز حينئذ حذف حرف العلة
لان الجازم قد استوفى مقتضاه من حذف الحركة
قوله وتركه اي ترك حذف حرف العلة وعليه
فيكون الجزم بسكون مقدر **قوله** بنا على الاعتداد
بالابدال وعدمه هو من باب لف ونشر مرتب لان
الاعتداد بالابدال علة للحذف وعدم الاعتداد
به علة لعدم الحذف فعلى الاعتداد بالابدال يحذف
علة حرف العلة للجازم لان حرف العلة على هذا
معتد به ومنزل منزلة الحرف الاصلي وعلى عدم
الاعتداد يثبت حرف العلة لانه لا يحذف الجازم
الا الحرف الاصلي **فان قلت** على ما انتصب قوله
بنا **قلت** على المصدر بفعل محذوف في موضع الحال
والتقدير سواء ذلك بنا او بني ذلك بنا او على المفعول
له اي لاجل البنا وهذا اولى لسلامته من التقدير **قوله**
وتقدم انها كل فعل الى اخره فيه تسمح لان الذي تقدم
كل فعل الى اخره **قوله** وحذف النون يكون علامة
لنصبها **ان قلت** يرد عليه قول الشاعر
ان تقران على اسما ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا
قلت اجيب بانه شاذ فلا يرد نقضا ويحتمل ان يكون
ان غير عاملة تشبيها لها بما المصدرية كما في قراءة مجاهد

ان

ان يتم الرضاعة برفع يتم **قوله** فتسمى معرب بالحركات
يعني وجودا او عدما فلا يرد المعرب بالسكون **قوله**
يعرب بالحروف يعني وجودا او عدما فلا يرد المعرب
بحذف الحرف **قوله** الاسم المفرد يستثنى منه ما الحق
بالمثنى نحو كلا وما الحق بجمع المذكر السالم نحو اولو وعشرون
واخواته وكان ينبغي له ان ينبه على ذلك كما فعل دن
في جمع التكسير **قوله** وما حمل عليه اي على جمع المؤنث
السالم ومنه اولات وما سمي به من جمع المؤنث السالم
قوله وضابط هذه الاربعة ما كانت الضمة علامة
لرفعه يرد عليه الفعل المضارع المعتل الاخر المجزوم
على القول بان جزمه بحذف حرف العلة فان الضمة
علامة لرفعه وهو غير معرب بالحركات على المشهور كما
تقدم **قوله** ايضا هو مصدر آض اذا رجع وهو مفعول
مطلق حذف عامله كما رجع الى الاخبار بهذا رجوعا
او حال حذف عاملها وصاحبها كاخبر بكذا راجعا
الى الاخبار به وانما تستعمل مع شيئين بينهما توافق
ويغني كل منهما عن الاخر فلا يجوز جاء زيد ايضا
ولا جاء زيد او مضى عمرو ايضا ولا اختصم زيد وعمرو
ايضا **قوله** وما الحق به اي بالمثنى منه اثنان
واثنتان وثنتان مطلقا وكلا وكلتا بشرط ان يضافا
الى مضمر فان اضيفا الى مظهر كانا بالالف في الاحوال
كلها هذه اللغة المشهورة ومن العرب من يجريهما مع
الظاهر مجراهما مع الضمير في الاعراب بالالف والياء
وعزاها الفراء الى كنانة ومن العرب من يلزمهما مع
الظاهر والضمير الالف في الاحوال كلها ومنه ما يراد

به التكثير نحو رجع البصر كرتين لان المعنى كرات لان البصر
لا ينقلب خاسيا وهو حسير من كرتين بل كرات ومثله
قولهم سبحان الله وحنانيه ومنه ما هو في المعنى جمع
كقوله واصلحوا بين اخويكم وقوله صلى الله عليه وسلم
البيعان بالخيار كذا ذكر هذا وما قبله ابن مالك وهو نزع
فيهما بامكان كونهما مثنيين حقيقة ومنه ما هو اسم
جنس كالكلبتين لالة الحداد ومنه ثنايا ان لطرفي
العقال ومذروان لطرفي الالية والقوس وجانبي
الراس وقيل طرفا كل شي ومنه نحو الابوين للاب
والام والقمرين للشمس والقمر والعمرين لابي بكر وعمر وهذا
النوع مسموع يحفظ ولا يقاس عليه ثم تارة يغلب
الاشرف كالمثال الاول قال الله تعالى ورفع ابويه
على العرش وتارة للمذكر كالثاني وتارة الاخف كالثالث لت
وتارة الاعظم نحو مرج البحرين وما يستوي البحرين
وما يستوي الحوان ومنه ما سمي به وفيه لغة اخرى
وهي اجراوه مجرى عمران في لزوم الالف والاعراب
بالحركات الظاهرة على النون **تنبيه** قال ابن مالك
هذه الكلمات يعني الملحقة بالمثنى لا تسمى مثناه فان
الحلق عليها ذلك فبمقتضى اللغة لا الاصطلاح كما
يقال لاسم الجمع جمع انتهى فافاد انه يقال لها اسما
تثنية كما يقال اسماء جمع **قوله** وما الحق به اي بجمع
المذكر السالم منه صفات للباري سبحانه وتعالى
وهي قوله تعالى نحن الوارثون والقادرون والماهدون ون
وانا لمبعوثون ولا يقاس عليه الرحيمون ولا الحكيمون
لان اسماه تعالى توقيفيه ومنه عشرون واخوانه

الي

الي التسعين وهي اسما مفرده وزعم بعضهم انها جموع وهو
مردود ومنه اهلون وهو جمع اهل وهو ليس بعلم ولا صفه
ومنه ارضون بفتح الراء جمع ارض بسكونها وهي مونثه
واسم جنس لا يعقل ومنه بنون وابون واخون وهنون
وذو ولانها غير اعلام ولا مشتقات قال ابن مالك ولو
قيل في حم حمون لم يمتنع لكن لا اعلم انه سميع وقال ابو حيان ب
ينبغي ان يمتنع لان القياس اباه وجمع اب واخواته شاذ
فلا يقاس عليه وعن ثعلب انه يقال في فم فون وفمون قال
ابو حيان وهو في غاية الغرابة ومنه عالمون وهو اسم جمع
لا جمع لان العالم عام لما سوى الله تعالى والعالمين خاص
بالعقلا وليس من شان الجمع اقل دلالة من مفرده وذهب
جمع المحققين الي انه جمع عالم ثم قيل انه جمع عالم مرادا به العقلا
خاصه وقيل انه جمع مرادا به العموم للعقلا وغيرهم وعليهما
فوجه شذوذه ان عالما اسم جنس لا علم ولا صفة وقيل
ان عالمون مبني على فتح النون لا معرب لانه لم يقع الا ملا دم
اليا ورد بقوله وما ادراك ما عليون كتاب مرقوم ... عليا لاومنه سنون
وبابه من كل جمع ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها ها
التانيث ولم يجمع جمع تكسير **قوله** المعتله اي التي اخرها
في اللفظ حرف علة فلا يرد ان فو لامه ها واصله فوه بفتح
الفا واسكان الواو بوزن فعل بفتح الفا وهو ما عليه
سيبويه والخليل وذهب الفرا الى ان وزنه فعل بضم
الفا **قوله** على المشهور في جميع ذلك سياتي ما يعلم منه
مقابل المشهور في جميع ذلك **قوله** ان المثنى يرفع بالالف لت
الي اخره ما ذكره من ان المثنى يرفع بالالف ويجر وينصب
باليا هو المشهور كما تقدم وكذا ما ذكره في الجمع وهو مذهب

الجمهور من المتاخرين منهم ابن مالك ونسبه الشيخ ابو حيان
للكوفيين وقطرب والزجاج والزجاجي وقيل انهما
معربان بحركات مقدرة فيما قبل الالف والواو والياء
كما لدال من الزيدان والزيدين والزيدون
وهو راي الاخفش ورد بانه تقدير في غير الاخر
والاعراب لا يكون الا اخرا وبانه لم يكن يحتج الى تغيير
الالف والواو كما لم يحتج الى تغيير بعد الاعراب المقدر
قبل يا المتكلم وقيل انهما معربان بحركات مقدرة في
الالف والواو والياء وهو راي الخليل وسيبويه
واختاره الاعلم والسهيلي كالمقصور ونحوه ورده
ابن مالك بلزوم ظهور النصب في الياء وبلزوم تشبيه
المنصوب والمجرور بالالف لتحركها وانفتاح ما
قبلها واجاب الشيخ ابو حيان عن الاول بانهم لما
حملوا حالة النصب على حالة الجر اجروا الحكم على
الياء حكما واحدا وكما قدروا الكسرة قدروا الفتحة
تحقيقا للحمل وعن الثاني بان الموجب للقلب الزف
وان كان القياس ما ذكر ولذلك لا اخذه من العرب
من يجري المثنى بالالف مطلقا وقيل الحروف دلائل
اعراب عمي اذ اراتها فكانك رايت الاعراب وبه
قال ابو علي مذهب الاخفش وقيل ان الاعراب بقا
الالف والواو رفعا وانقلابها نصبا وجرا وعليه
الجرمي والمازني وابن عصفور وهذا مبني على
ان الاعراب معنوي لا لفظي قال ابن عصفور كان
الاصل قبل دخول العامل زايدان وزيدون
كما ثان وثلاثون فلما دخل العامل لم يحدث شيا

وكان

وكان ترك العلامة يقوم مقام العلامة فلما دخل عامل
النصب والجر قلب الالف والواو ياء فكان التغيير
والانقلاب وعدمه هو الاعراب ولا اعراب ظاهر
ولا مقدر ورده ابن مالك باستلزامه مخالفة النظائر
اذ ليس له في المعربات ما ترك العلامة له علامة
واجابه الشيخ ابو حيان بان الاسما الستة كذلك
عند الجرمي وقد ثبت وجود الواو فيها قبل العامل
في قولهم ابو جاد وذهب الزجاج ان المثنى والمجموع
مبنيان لتضمنهما واو العطف كخمسة عشر ولتنزلا
عنده اعرابا بل كل واحد صيغة مستانفة كما قيل في
اللذان وهذان ليس بشي لانه لم يحذف المعطوف
في نحو خمسة عشر بل حذف حرف العطف فتضمنه
المعطوف فبني واما في المثنى والمجموع فقد حذف
المعطوف مع حرف العطف لو سلم انه كان تكرار الحروف
الط العطف فلم يبق المتضمن لمعنى حرف العطف ومما
يبطل مذهب الزجاج اعراب نحو مسلمات ورجال
اتفاقا مع اطرادها ذكر فيهما تنبيه لزوم الالف في
المثنى في الاحوال الثلاثة لغة معروفة عزيت
لقبايل منها كنانة وبني الحارث ابن كعب قال احب
منك الانف والعينانا وقال
ان اباها وابا اباها ۝ قد بلغا في المجد غايتاها ۝
وقال ۝ تزود منا بين اذناه طعنة ۝ وخرج عليها
قوله صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة وقيل ان
قوله تعالى ان هذان لساحران على هذه اللغة
قوله حاصله الذي يظهر ان حاصله من المصادر

خلاف

التي جاءت على فاعله كالعافية بمعنى خصوصا منصوبة
على انها مفعول مطلق محذوف تقديره اخص التثنية
بنيابة الالف عن الضمة خصوصا على انها هو المقصود
من جواز حذف عامل المؤكد ولا يجوز ان يكون
حالا الا انك تقول جاني الرجال او الزيد ونحوه
قوله لان النصب محمول عليه او لكونهما علامتي
الفضلات بخلاف الرفع ولقوة الاختصاص ولانهما
يشتركان في المعنى في كثير من المواضع نحو قلت لزيد
وخاطبت زيدا وفي اللفظ نحو له وانه ولك واياك
تنبيه من المثنى المرفوع بالالف قول القايل
لقد قال عبد الله قولا عرفته • اتانا اخي داود في مربع
وذلك لان عبد الله فاعل قال ومضاف اليه وعبدا
مثنى عبد ونونه محذوفة للاضافة والفه محذوفة
لالتقا الساكنين ومنها الالف المحذوفة ولام الله واما
اتانا فهو مثنى اتان وهي الانثى من الحمر الاهلية
مرفوع على الابتدا بالالف ونونه محذوفة للاضافة
واخي مضاف اليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لانه
اسم لا ينصرف للعلمية والعجمة ولو رفع داود على انه
بدل من اخي وجعل اخي فاعل اتانا على انه فعل ماض
من الاتيان لكان جايزا والمعنى اتانا والذي داود
ويصح جعل اتانا مثنى اتانا واخي مضاف اليه وداود
منادي مبني على الضم حذف منه حرف الندا مثل
يوسف اعرض عن هذا ومنه ايضا •
لقد قال عبد الله شر مقالة • كفى بك يا عبد العزيز حسيبها
وذلك لان عبد الله فاعل قال مرفوع بالالف

المحذوفة

المحذوفة لالتقا الساكنين واصله عبدا ان حذفت نونه
للاضافة والف التثنية من اللفظ لما تقدم وشر
مقالة منصوب على المصدرية لاضافته الى المصدر
واما عبد فهو منادى مرخم بحذف تا التانيث مثل
يا طلح والعزيز مرفوع بالابتدا وخبره حسيبها والمعنى
لقد قال عبدا الله شر مقالة كفى بك يا عبد العزيز
حسيبها ومنه ايضا قول القايل
اتانا عبد الله في ارض قومنا • ولم ياتنا ذاك الكذوب
وذلك لان اتانا مثنى اتان مرفوع بالالف نيابة عن
الضمة وهو مضاف وعبد مضاف اليه مجرور بالكسرة
الظاهرة في اخره وهو مضاف والله مضاف اليه واما
المؤكا فهو منصوب على الذم بفعل محذوف قوله
وجمع المذكر السالم يرفع بالواو الى اخره فايده يجوز فيما
سمي به من المسمى والجمع المذكوران يبقى على ما كان عليه
قبل التسمية من الاعراب بالالف والواو رفعا والياء
نصبا وجرا وفي المثنى لغة اخرى وهي اجراوه كعمران
وسلمان في لزوم الالف واعرابه على النون اعراب
ما لا ينصرف وفي الجمع لغات اخرى احدها ان يجعل
كغسلين في لزوم اليا وجعل الاعراب في النون
منصرفا الثانية ان يجعل كهارون في لزوم الواو
وجعل الاعراب على النون غير منصرف للعلمية
وشبه العجمة الثالثة لزوم الواو وفتح النون
مطلقا واعلم ان جعل المثنى كسلمان والجمع كغسلين
او هارون مشروط بان لا يجاوزا سبعة احرف
فان جاوزاها لم يعربا بالحركات فايدة اخرى اعا

رفع المثنى بالالف والجمع بالواو وجرا ونصبا باليا
لانهم لما جعلوا اعرابهما بالحروف وكان حروف اعرا ب
الاسم ثلاثة اعني الواو والالف واليا جعلوا رفع المثنى
بالالف لخفتها والمثنى مقدم لان التثنية اعم من
الجمع لشمولها العاقل ورفع الجمع بالواو لمناسبة
الضمة التي هي اصل في الرفع ولان الالف والواو لما
جليا قبل الاعراب علامة للتثنية والجمع لمناسبة
الالف لخفته لقلة عدد المثنى والواو لثقله لكثرة ه
عدد الجمع وهو حكم مطرد في جمع المثنى والمجموع نحو
ضربا وضربوا وانتما وانتموا ناسب عند ارادة
الاعراب جعلهما علامة للرفع لتقدمه لانه علامة
العمدة ثم جعلوا جر المثنى والجمع باليا لمناسبة الكسر ه
وفتحوا ما قبل اليا في المثنى وكسروه في الجمع فرقا
بينهما ولم يعكسوا لان الفتح اخف والمثنى احق به
لتقدمه ولان الفتح ثابت في المثنى قبل الاعراب
فابقي بعده ايضا لعدم المعارض بخلاف المجموع
ثم جعلوا النصب فيهما تابعا للجر لما تقدم قوله
والاسما الستة ترفع بالواو الى اخره ما ذكره من
ان الاسما الستة معربة بالحروف وانها نائبة
عن الحركات هو المشهور كما تقدم وهو مذهب
قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين وهشام
من الكوفيين واتيد بان الاعراب انما جي به لبيان ن
مقتضى العامل ولا فايدة في جعل مقدر متنازع
فيه دليلا والفا ظاهر واف بالدلالة المطلوبة
ورد بثبوت الواو قبل العامل وبان الاعراب

زايد

زايد على الكلمة فتودي الى بقا فيك وذي مال على
حرف واحد وصلا وابتدا وبانهما معربان وذلك لانو
الاشد ودا وقيل انها معربة بحركات مقدرة في جد
الحروف وانها اتبع فيها ما قبل الاخر للاخر فاذا
قلت قام ابوك فاصله ابوك فاتبعت حركة البا
لحركة الواو فقيل ابوك ثم استثقلت الضمة على
الواو فحذفت واذا قلت رايت اباك فاصله ابوك ك
تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الفا واذا
قلت مررت بابيك فاصله بابوك ثم اتبعت حركة
اليا لحركة الواو فصار بابوك فاستثقلت الكسرة
على الواو فحذفت فسكنت اثر كسرة فانقلبت يا
وهذا قول سيبويه والفارسي وجمهور البصريين
وصححه ابن مالك وابو حيان وابن هشام وغيرهم
من المتاخرين واستدل لهذا القول بان اصل
الاعراب ان يكون بحركات ظاهرة او مقدرة فاذا دا
امكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه
وقيل انها معربة بالحركات التي قبل الحروف
وهي منقولة من الحروف ورد بان شرط النقل
الوقف وصحة المنقول اليه وسكونه وصحة المنقو ل
منه وبانه يلزم جعل حرف الاعراب غير اخر مع
بقا الاخر وقيل انها معربة بالحركات التي قبل الحرو ف
وليست منقولة بل هي الحركات التي كانت فيها
قبل ان تضاف فثبتت الواو في الرفع لاجل الضمة
وانقلبت يا لاجل الكسرة والفا لاجل الفتحة ورد
بان هذه الحروف ان كانت زايدة فهو القول

الثالث وقد تبين فساده وان كانت لامات لزم
جعل الاعراب في العين مع وجود اللام وقيل انها
معربة من مكانين بالحركات والحروف معا واليه
ذهب الكسائي والفرا ورد بانه لا نظير له وقيل
انها معربة بالتغيير والانقلاب حالة النصب والجر
وبعدم ذلك حالة الرفع ورد بانه لا نظير له وبان
عامل الرفع لا يكون مؤثرا شيئا وبان العدم لا يكون
علامة وقيل ان اباك واخاك وحماك معربان بحركات كـ
مقدره في الحروف وان اباك واخاك وحماك وهنا
معربه بالحروف وقيل عكسه وقيل ان الحروف
دلايل الاعراب قاله الاخفش واختلف في معناه
فقال الزجاج والسيرافي المعنى انها معربة بحركات
مقدره في الحروف التي قبل حروف العله ومنع من
ظهورها كون حروف العله تطلب حركات من جنسها
وقال ابن السراج معناه انها حروف العله تطلب
حركات من جنسها اعراب والاعراب فيها لا ظاهر
ولا مقدر فهي دلايل اعراب بهذا التقدير وقيل
انها معربة في الرفع بالنقل وفي النصب بالبدل
وفي الجر بالنقل والبدل فاما الاصل في جا اخوك
جا اخوك نقلت حركة الواو الى الخا والاصل في
رايت اخاك رايت اخوك فابدلت الواو الفا
والاصل في مررت باخيك باخوك نقلت حركة
الواو الى الخا فانقلبت الواو بانكسار ما قبلها
حكاه ابن ابي الربيع وغيره وهو موافق للمذهب
الرابع الا في النصب قوله والافعال الخمسة الى اخر

ماذكره

ما ذكر من الافعال معربه بالحروف وانها نائبة عن الحركة
وعن حذفها هو المشهور كما تقدم وقول الجمهور فان قلت
لم كان رفع هذه الافعال بثبوت النون قلت قال
الرضي لما اشتغل محل الاعراب وهو اللام بالحركة المناسبة
لحروف العلة لم يمكن دوران الاعراب عليه ولم يكن فيه
علة البنا حتى يمنع الاعراب بالكليه جعل النون بدل
الرفع لمشابهتها في الغنه للواو وحذفها لا الابدال
بهذا النوع دون يدعو ويرمي ويخشى والقاضي
وغلامي ليكون هذا النوع كالاسم المثنى والمجموع بالواو و
والنون وحمل اليا في تفعلين وهل ان الاعراب بالالف
والواو واليا كما انها في المثنى والجمع السالم كذلك ورده
صاحب البسيط بانه لو كان كذلك لثبتت النون في
الاحوال الثلاثه وقيل الاعراب بحركات مقدره
قبل الثلاثه والنون دليل عليها واليه ذهب الا
خفش والسهيلي ورده ابن مالك بعدم الحاجة الى
ذلك مع صلاحية النون له وقيل انها معربه ولا حرف
اعراب فيها وعليه الفارسي قال لانه لا جايز ان
يكون حرف الاعراب النون لسقوطها للعامل وهي
حرف صحيح ولا الضمير لانه الفاعل ولانه ليس في
اخر الكلمة ولا ما قبله من اللامات لملازمتها الحركة
ما بعدها من الضماير من ضم وفتح وكسر وحرف الاعراب
لا يلزم الحركة فلم يبق الا ان يكون معربه ولا حرف
اعراب فيها قال الشيخ ابو حيان وبين هذا القول
وقول الاخفش مناسبه الا ان الاخفش يقول ان
الاعراب فيها مقدر فهو اشبه نايب ورد حذف

نون الافعال الخمسة نثرا ونظما قرى ساحران تظاهرا
بتشديد الظا اي انتما ساحران تتظاهران لحذف
المبتدا وهو ضمير المخاطبين وادغمت التا في الظا وفي
الصحيح لا تدخلوا الجنة حتي تومنوا ولا تومنوا حتي
تحابوا وقال الشاعر
ابيت اسري وتبيتي تدلكي وجهك بالعنبر والمسك الذكي
ولا يقاس على شي من ذلك في الاختيار وذلك ان النون
المذكورة لما كانت نايبة عن الضمة في الدلالة على الرفع
وكانت الضمة قد تحذف على سبيل التخفيف كقراه
ابي عمرو وما يشعركم انها بتسكين الواو وقراه
بعض السلف ورسلنا لديهم يكتبون بسكون اللام
ارادوا ان يعاملوا النون المذكورة بهذه المعامله
لئلا يكون الفرع امنا من حذف لم يامن منه الاصل
فحذفوها في بعض المواضع لغير ناصب ولا جازم

باب علامات الافعال واحكامها قوله

وتدل على تانيث فاعل ذلك الفعل لحقته الي اخره
وقال الرضي اعلم انه انما جاز الحاق علامة التانيث
بالمسند مع ان المونث هو المسند اليه لا المسند للا
تصال الذي بين الفعل وهو الاصل في الاسناد وبين
الفاعل وذلك الاتصال من جهة احتياجه الي الفاعل
وكون الفاعل كجزء من اجزا الفعل حتي سكن اللام
في نحو ضربت لئلا يتوالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة
الواحدة الا تري الي وقوع الفاعل بين الفعل واعرابه
نحو يضربان ويضربون وتضربين فناسب الفعل
لتانيث فاعل مثل تثنية الفاعل وجمعه لاجل تكرير

الفعل مرتين او اكثر كقوله يا حرسي اضربا عنقه اي اضرب
الضرب وقوله رب ارجعوني اي ارجعني ارجعني
ارجعني انتهى وقد عبر بدليل الفاعل بما اسند اليه
ذلك الفعل الذي لحقته ليشمل نايب الفاعل واسم
كان واخواتها واعلم ان التا المذكوره تلحق الماضي
متصرفا كان او غير متصرف ما لم يلزم تذكير فاعله
نحو افعل في التعجب وما عدا وما خلا وحاشا وليس
في الاستثنا ولا ترد هذه المذكورات لانها تقبل
التا في الاصل والعبره بالاصل لا بالعارض قوله
ان يفتح اخره اي ان يبنى على فتح اخره لفظا نحو ضرب
او تقديرا نحو دعي قوله للتخفيف علة لكون البنا
على الفتح واما البنا فلانه الاصل في الافعال لان الاعراب
انما جي لبيان المعاني المتعاقبه على الكلمة بصفة واحدة
وتعاقب المعاني في الافعال يوجب اختلاف صيغها
فان قلت مقتضى ما ذكر ان الاعراب اصل في المضارع
من الافعال لجريانه فيه لعروض لا تاكل السمك وتشرب
اللبن قلت اجيب بان الاعراب في المضارع غير متعين
لبيان المعاني لامكان الاستغنا بظهورها او ان يخالفه
في الاسم قوله ودحرج بالجيم اي ذلك وبان وسهل
قوله ما لم يتصل به ضمير رفع متحرك فانه يسكن ظاهر
انه في هذه الحالة مبني على السكون وذهب بعضهم الي
انه مبني على فتح مقدر قوله وما لم يتصل به واو
الجماعة فانه يضم ظاهر ايضا انه مع الواو مبني على
الضم وذهب بعضهم الي انه مبني على فتح مقدر منع من
ظهوره اشتغال المحل بضمة المناسبه قوله استثقلت

الضمة علي الواو واليا الي الحزه غير متعين بل لك ان تقول
تحركت الواو واليا وانفتح ما قبلهما فقلبتا الفا وحذفت
لالتقا الساكنين وهذا اولي وانما ابقي الفتح في نحو غزوا
ورموا اليدل علي اللام المحذوفه فقدم لكونه غرضا
معنويا علي الغرض اللفظي **قوله** حملا علي ضربن اي علي الماضي
الذي اتصل به نون النسوه لاستوايهما في اصالة السكون
وعروض الحركة كذا علله ابن مالك وفيه نظر لانه ان
اريد تعليل نفس البنا فلا نسلم ان بنا الماضي لاجل اتصال
النون به بدليل انه مبني قبلها ومع غيرها وان اراد
تعليل كون البنا علي السكون فهو غير محتاج الي التعليل
لانه الاصل وايضا فالماضي مع النون ليس مبنيا علي السكو ن
بل علي الفتح علي ما تقدم وانما علل بنا المضارع المتصل به
احدي النونين لان الاعراب قد صار له اصلا اما **قوله**
فان لم تباشر كان معربا علي الاصح وذلك لان علة البنا
تركيبه مع النون تركيب خمسة عشر وهم لا يركبون ثلاثه
اشيا ويدل علي اعرابه عند عدم المباشره رجوع علامه
الرفع عند الوقف علي الموكد بالخفيفة تقول هل تفعلن
يا زيدون فاذا وقفت علي الفعل حذفت النون ورددت
واو الجمع ونون الرفع وقلت هل تفعلون فلو كان مبنيا
لم يختلف حاله وصلا ووقفا قال الرضي اعلم انه اختلف
في المضارع المتصل به نونا التوكيد فقال جمهورهم انه مبني
لتركبه مع النون ولا اعراب في الوسط واما النون فحرف
ولاحظ له في الاعراب ثم قال وقال بعضهم المضارع مع النو يَن
مبني للتركيب الا اذا اسند الي الالف نحو هل تضربان او الوا د
نحو هل ترضون او اليا نحو هل ترضين لان الضماير البارزه

تمنع

تمنع التركيب لفصلها بينهما والمحذوف للساكنين في حكم
الثابت فنحو ترضون كتخشون وتخشين فالمبدا
الي احدي الاحرف الثلاثه معرب مقدر الاعراب
لاشتغال محله بحركة الفرق **فان قلت** فاذا كانت معربه
فلم لم يعوض النون من الحركه كما عوض في نحو تضربان
ويضربون وتضربين لما اشتغل محل الاعراب اي لام
الكلمة بالحركات المناسبه للحروف التي هي ضماير
قلت كراهة لاجتماع النونات وانما لم يقدر الاعراب
عند هولا علي نون التوكيد كما دار علي يا النسب
وتا التانيث لمشابهتها للتنوين والاعراب قبل التنوين
لا عليها ولتشابهها نقلب الفا نحو لنسفعا انتهى **قوله**
نحو لتبلون تقدم الكلام عليه **قوله** ولا تتبعان اصله
قبل التوكيد والنهي تتبعان بتخفيف نون الرفع دخل
الجازم وهو لا الناهيه فحذف نون الرفع ثم اكد بالنو ن
الثقيلة فالتقي ساكنان الالف والنون المدغمة ولم
يجز حذف الالف لئلا يلتبس بفعل الواحد ولا النون
لفوات المقصود منها فحركت النون بالكسر تشبيها
بنون التثنية الواقعة بعد الالف **قوله** فاما ترين اصله
قبل التوكيد ترايين بوزن تمنعين نقلت حركة الهمزه
الي ما قبلها ثم حذفت الهمزه فصار ترين ثم دخل فتح
الرا وكسر اليا الاولي واسكان الثانيه تحركت اليا
الاولي وانفتح ما قبلها فقلبت الفا ثم حذفت الالف
لالتقا الساكنين فصار ترين ثم دخل الجازم فحذف
نون الرفع ثم اكد بالنون الثقيلة فالتقي ساكنان يا
المخاطبه والنون المدغمه فحركت اليا بحركه مجانسه

لها فصار تزين على وزن تغبين قوله ويدل على الطلب
اي يدل بحت الوضع بصيغته على الطلب لحدتذ قوله
فان دل اللفظ على الطلب ولم يقبل با المخاطبه فهو اسم فعل
او رد عليه افعل في التعجب فانه دل على الطلب ولا
يقبل با المخاطبه وليس باسم فعل والجواب عن ذلك ان
افعل في التعجب ليس دالا على الطلب وانما هو ماض جي به
على صورة الامر واورد عليه ايضا كلا فانها مفيدة
للامر الذي هو ارتدع وانزجر ولا شك يقبل با المخا طه
وليست باتفاق واجيب بمنع دلالتها على الامر بل على
الردع والزجر وهو ليس بامر واورد عليه ايضا
المصدر في نحو ضربا زيدا اعني اضرب زيدا فانه
دال على الطلب ولا يقبل با المخاطبه وليس باسم فعل
امر ويرد عليه ايضا لام الامر لانها داله على الطلب
وليست باسم فعل امر نعم الدال على الطلب بالوضع
منحصر في اسم الفعل ان صح ما تقدم من ان كلا
لا تدل بالوضع على الطلب قوله وحكمه ان يبنى على
السكون ان كان صحيح الاخر محل بنا الصحيح الاخر على
السكون ان لم تباشره نون التوكيد فان باشرته بني
على الفتح ولك ان تقول كلامه مبني على الاعم الاغلب
وان تقول لعله لم يتعرض لذلك لانه امر عارض
او يبني على حذف الاخر اصاله ان كان معتل الاخر محل
بنائه على حذف الاخر ان لم يتصل به نون النسوه
ولم تباشره نون التوكيد فان اتصلت به نون النسوه
بني على السكون نحو اغزون واخشين وارمين قال
تعالى فنعما لبنا متعكن وان باشرته نون التوكيد بني

على

على الفتح نحو اغزون واخشين وارمين وقد يقال ان
كلام المصنف مبني على الاعم الاغلب او ان هذا امر عارض . ض
قوله وضابط ذلك الى اخره يرد عليه المعتل الاخر فانه
مبني على حذف الاخر وليس بمضارعه مجزوما بحذف
الاخر بنا على ما نقله المصنف عن سيبويه فيما تقدم من
ان الجزم بحذف الحركة المقدره وان حروف العلة تحذف ف
عند الجازم لا به فليتامل ويرد عليه ايضا انه لا يظهر
في امر جمع المونث فانه مبني على السكون صحيحا كان او
معتلا ومضارعه ليس مجزوما لبنائه على السكون وكو ته
في محل جزم بعيد خصوصا في المعتل وملاحظته مجردا
من نون النسوه مع تعلقه لا يصح في المعتل فليتامل
باب المرفوعات قوله باب بالتنوين ترجمه وهو خبر
مبتدا محذوف اي هذا باب قوله المرفوعات سبعه .
المرفوعات جمع المرفوع لان موصوفه اللفظ وهو مذكر
لا يعقل ويجمع هذا الجمع مطردا صفه مذكر لا يعقل
كالصافنات للذكور من الخيل وكالايام الخاليات وكا
لجبال الراسيات وليس جمعا لمرفوعه اي كلمه مرفوعه
لقوله سبعه فان قيل بقي من المرفوعات اسم افعال
المقاربه واسم ما ولا ولات وان المشبهات بليس وخبر
لا النافيه للجنس فانها مرفوعه وليست من السبعه
فما الحكمة في اقتصاره على ما ذكره فالجواب لا نسلم انها
ليست من السبعه لان المراد باخوات كان الكلمات
التي ترفع المبتدا وتنصب الخبر فتدخل في اسم كان واخوا تها
اسم افعال المقاربه واسم ما ولا ولات وان المشبهات
بليس ولا ينافي ذلك ما ياتي من قوله وهي ثلاثه عشر فعلا

لانه اقتصار على المشهور والمراد باخوات ان الكلمات التي تنصب
المبتدا وترفع الخبر فتدخل في خبر ان واخواتها خبر لا النافيه
للجنس **قوله** لان المبتدا فاعل يعني لا يأتي في المبتدا الذي
مرفوع يغني عن الخبر نحو اقائم الزيدان **قوله** واذا اجتمعت
التوابع قدم النعت وذلك لان النعت مع المنعوت
كالشي الواحد فيكون بمنزلة الجزء **قوله** ثم التوكيد
وذلك لكونه ارسخ في التبعيه من البدل اذ هو مقصود
بالنسبه دون متبوعه فانه في حكم المنحي والطرح وبعضه
وقال بعض المتاخرين ينبغي تقدم عطف البيان لانه
اشد في التبيين من النعت اذ لا يكون لغيره والنعت يكون
مدحا وذما وتوكيدا او غير ذلك وقال في التسهيل يبدا
عند اجتماعها بالنعت ثم بعطف البيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل
ثم بالنسق انتهى وانما بدي بالنعت لان النعت كجزء من
متبوعه كما تقدم ثم بالبيان لانه جار مجراه ثم بالتوكيد
لانه شبه بالبيان في جريانه مجرى النعت ثم بالبدل
لانه تابع كلا تابع ثم بالنسق لانه تابع بواسطه واجاز
بعضهم تقديم التوكيد على النعت فيقال قام زيد نفسه
الكاتب ورد بان التاكيد لا يكون الا بعد تمام البيان ولا
يحصل ذلك الا بالنعت **قوله** ثم بالبيان جعله ابن مالك
كما تقدم بعد النعت **قوله** ثم النسق ان قيل لم يبق شي من
التوابع حتى يتقدم عليه فكيف يصح فقد يقال لعله بني
ذلك على المشاكلة فتامل **باب الفاعل** **قوله** المسند
اليه فعل او شبهه اي بالاصالة لا بالتبعيه ليخرج عن الحد
توابع الفاعل والمتبادر من الاسناد بالاصالة ويجب حمل
العبارات في التعاريف على ما هو المتبادر والمراد باخراج

التوابع اخراج بعضها وهو المعطوف بالحرف والبدل اذ الاسناد
الى التابع الاول فيهما بخلاف النعت والتاكيد وعطف البيان واعلم
ان المراد بالاسناد مجرد ثبوت شي لشي سوا التعلق به ادبا
وقوعه او ادراك عدم وقوعه او طلب او انشا وفي ما قام
سلب الوقوع لا سلب الاسناد وفي ان قام فرض الوقوع
لا فرض الاسناد فلا حاجة في شمول التعريف لفاعل الشرط
والنفي الى ما اشتهر من تكلف ان المراد بالاسناد اعم من الاسناد
ايجابا او نفيا محققا او مفروضا **قوله** او شبهه اي ما يشبهه
في العمل **قوله** وهو اسم الفاعل الى اخره كلامه يفهم الحصر
ويرد عليه ان شبه الفعل لا ينحصر فيما ذكره بل منه اسم
الفعل نحو هيهات وصه واوه ومنه المصدر واسم المصدر
نحو ولولا دفع الله الناس الاية وقوله صلى الله عليه وسلم
من قبلة الرجل امراته الوضو ومنه الظرف والجار
والمجرور نحو زيد عندك او في الدار ابوه اذا قدر ابوه
فاعلا بالظرف او الجار والمجرور المتقدم لا مبتدا ولا فاعل
بالمتعلق المحذوف ومنه ايضا عند ابي حيان الاسم الموضوع
موضع الفعل نحو اياك انت وزيدا فجعل في اياك ضمير
مستتر مرفوع على الفاعليه ولذلك اكد بالمنفصل المرفوع
وعطف عليه المرفوع واياك وضع موضع احذر **قوله**
متقدم عليه فلا يخرج به نحو زيد من قولك زيد قام فليس
بفاعل لان الفعل المسند اليه ليس متقدما عليه بل هو مؤخر
عنه وانما هو مبتدا والفعل خبره وفيه نظر لانا لا نسلم ان
الفعل مسند الى زيد فيما مثل به بل الفعل مسند الى ضمير
مستتر فيه وهو وضميره مسندان الى زيد الا انه اتفق
ان الضمير هو زيد فتوهم انه وارد وليس بوارد لان هذه

دلالة عقلية والتعريف انما هو باعتبار الدلالة اللغوية وكذا
القول في شبه الفعل نحو زيد قايم فلا حاجة الى القيد
والقول بانه ذكر لرفع ايهام من يتوهم دخول مثل ذلك
كلام ظاهري والتحقيق ما ذكره **فان قلت** قد قيد بعضهم
التقديم بالاصالة فقال مقدم عليه بالاصالة ليخرج نحو زيد
من قولك قايم زيد فانه وان اسند اليه شي يشبه الفعل
وهو مقدم عليه لكن تقديمه ليس بالاصالة لانه خبر فهو
في رتبة التاخير فهل يحتاج اليه **قلت** هذا القيد لاغ لان
المقدم لم يسند الى الظاهر وانما اسند الى ضمير فخرج بقوله
اولا اسند اليه فعل او شبهه **قوله** اي على الفاعل لا يخفى
عليك انه يلزم من تفسير الضمير بالفاعل حصول دور في
التعريف لاخذ المعرف جزا منه فكان الاولى تفسيره
بالاسم المسند اليه فعل او شبهه فتامل وقد يمنع لزوم
الدور على تفسير الضمير بالفاعل بانه ليس تفسيرا بل بيان لما
صدق عليه اي المراد بالاسم المسند اليه فعل او شبهه
الاسم الذي يسمى فاعلا فالمراد به ذات الفاعل والموقوف
انما هو وصف الفاعلية فيمكن تعقله بدون ذلك العنوان
فلا يلزم الدور **قوله** على جهة قيامه به او وقوعه منه
اي على طريقته تقول عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى
جهته اي على طرزه وطريقته يعني ان يكون على طريقة
فعل او يفعل نحو ضرب يضرب ودحرج يدحرج واحترز
به عن الاسم الذي اسند اليه فعل او شبهه على طريقة
فعل او يفعل وهو الاسم الذي اسند اليه فعل المفعول
نحو ضرب زيد ويكرم عمرو وزيد حسن وجهه ،
قوله وهو اسناد الفعل الى الفاعل على جهة قيامه به ظاهر

من

من ذلك ان يقول وهو الاسم المسند اليه فعل او شبهه مقدم
على جهة قيامه به لانه على ما ذكر يكون قوله نحو علم زيد مثالا
للاسناد لا للفاعل اي نحو اسناد علم زيد وياتي نظير ذلك
في قوله الاتي وهو اسناد الفعل الى الفاعل على جهة وقوعه
منه **قوله** ومجازا كالمثال الاول فيه نظر اذ اسناد
الفعل الى الفاعل في المثال الاول حقيقة لا مجاز واعلم
ان مذهب اهل السنة انه لا تاثير ولا قدرة للعبد اصلا
في الواقع لا صدوره عنه الا انه غير مضر في الاسناد اللغوي
قال في شرح المقاصد الاتفاق واقع على ان الفعل يسند
الى العبد وان كان مخلوقا لله تعالى فان الفعل يسند حقيقة
الى من قام به لا الى من اوجده **قوله** ما رايت رجلا احسن
في عينه الكحل منه في عين زيد في عينه حال من الكحل
والهاء فيه عايد على رجل ومنه متعلق باحسن والهاء
فيه عايدة على الكحل وفي عين زيد حال من الضمير في
منه **قوله** وهو على قسمين لو حذف على وقال وهو
قسمان لكان احصر واظهر فان قلت فما معنى كلامه
قلت معناه وهو مشتمل على قسمين من اشتمال الكلي على
جزئيه بمعنى صدقه عليه فتامل **قوله** ظاهر ومضمر
يجوز فيه الجر على انه بدل من قسمين بدل مفصل من مجمل
ويجوز فيه الرفع على انه خبر مبتدا محذوف اي احدهما
ظاهر والاخر مضمر ويجوز فيه النصب بفعل مضمر والتقدير
اعني ظاهرا ومضمرا وقس على ذلك نظايره **قوله** برفع
السالم صفة لجمع غير متعين بل يجوز جره صفة للمذكر لان
المراد به المفرد المذكر بل جعله صفة للمذكر اولى من جعله
صفة للجمع لان المتصف بالسلامة في الحقيقة انما هو المفرد

لاالجمع فتامل قوله فان قيل الي اخره لايخفي عليك ان الدال
علي التعدد غير الدال علي الواحد انما هو المفردات والدال
علي التعدد وهو المثني والجمع فلا يتوهم ورود السوال
حتي يحتاج الي الجواب ثم رايت بعض مشايخ شيخنا قال
اعتراضا علي الجواب وما قاله مسلم الا انه لايخفي شيا
في الجواب عن السوال لان النكره عرفها ابن الحاجب وغيره
بما يدل علي الوحدة الشايعه وحينيذ فازايل بالتثنية
والجمع هو الوحدة المعينه وقد خلفتها الوحدة الشايعه
وهي تنافي التثنية والجمعيه فالسوال باق والله تعالي اعلم
قوله قلت اذا اريد تثنيه العلم او جمعه قصد تنكيره
ثم يثني ويجمع ولذلك لاتثني الكنايات عن الاعلام نحو فلان
وفلانه ولاتجمع لانها لاتقبل التنكير قوله دخول ال عليه
اي علي ماثني او جمع ماذكر من دخول ال علي المثني والجمع
عوضا عما ذكر هو الاجود ويقابل الاجود ما حكاه الربيع
انهم من لايدخلها عليه ويبقيه علي حاله فتقول زيدا ن
وزيدون قال الشيخ ابو حيان وهذا القول الثاني
غريب جدا لم اقف عليه الا في هذا الكتاب ويستثني
نحو جمادين اسمي الشهرين وعمايتين اسمي جبلين واذرعات
وعرفات فان التثنية والجمع فيها لم يسلبها العلميه ولذا
لم يدخل عليها الالف واللام ولم تضف قوله اكرمت
اكرمنا ان قيل كان ينبغي ان يقول اكرمت واكرمنا فياتي
بحرف العطف وليس حذف حرف العطف من ذلك بغير
حتي يرتكبه فالجواب لما كان الغرض هنا مجرد التعداد
ترك العاطف كما يقول المملي علي الكاتب اسما ليرفع حسا نها
فيقول مثلا دار كتاب درس من غير عطف قوله محلها

رفع

رفع ان قلت كيف ساغ الاخبار عن المحل بقوله رفع قلت لانه
علي حذف مضاف اما من المبتدا اي اعراب محلها رفع واما
من الخبر اي محلها محل رفع او ذو رفع وهذا امر سهل
وان استصعبه بعض ضعفه الطلبه باب نايب
الفاعل قوله باب نايب الفاعل قال الشيخ ابو حيان
ولم ار هذه الترجمه لغير ابن مالك والمعروف باب
المفعول الذي لم يسم فاعله ولامشاحة في الاصطلاح
قوله اسم يرد عليه الجار والمجرور قوله حذف فاعله
اي ترك ولم يقصد والمراد فاعل فعله وانما اضيف الفاعل
الي المفعول لملابسته كونه فاعلا لفعل متعلق به والمراد
بفاعله النحوي فلا يرد نحو انبت الربيع البقل قوله
لغرض من الاغراض من ذلك تعظيمه فتصونه عن لسانك
ومنه ايضا تحقيره فتصون لسانك عنه نحو ضرب الامير
اذا احتقرت ضاربه لخسته ومنه ايضا قصد صدور
الفعل عن اي فاعل كان قوله قصد صدور الفعل الي
اخره اي قصد الاخبار بصدور الفعل عن اي فاعل كان
منه اذ لاغرض في الفاعل نحو قتل الخارجي فان الغرض
المهم قتله لا قاتله ومنه ايضا الابهام لغرض كالخوف
منه او عليه او لئلا يعلمه غير مخاطبك لغرضه عنك
ومنه ايضا التوافق اما في فواصل الاي كقوله تعالي
وما لاحد عنده من نعمة تجزى بني للمفعول لتنقلب لام
الفعل الفا للفتحه قبلها فتوافق ساير الالفات واما
في قوافي الشعر كقوله
وما المال والاهلون الا ودايع ولابد يوما ان ترد الودا يع
فلو بني للفاعل لانتصب حرف الروي وهو في باقي القوا يي

مرفوع وذلك عيب يسمى الاصراف واما في السجع نحو كثر
الطعان وجدلت الفرسان فلو سمي الفاعل لزادت كلمات
السجعة الثانيه ونحو من طابت سريرته حمدت سيرته
ومنه ايضا الايجاز كقوله تعالى فاصدع بما تؤمر ولا يكون
الاحث تعلم الفاعل لاشتراط العلم بالمحذوف في باب
الايجاز مطلقا بطريق ما من العقل او العادة او الاقترا ن
او غيرها كما هو مبسوط في محله قوله اي نايب الفاعل
لا يخفى عليك انه يلزم من تفسير الضمير بنايب الفاعل
حصول دور في التعريف لاخذ المعرف جزاسه فالاو بي
ان يقول اي الاسم الذي حذف فاعله فليتامل وقد منع
لزوم الدور بدليل ما تقدم في الفاعل فلا تغفل قوله
وغير عامله الي اخره ليس من التعريف قوله الي صنعة
اي البنا والصيغة كيفيه تعرض لحروف الكلمه
باعتبار كما نها حركاتها وسكناتها وتقدم بعضها على
بعض قوله نفل او يفعل اي نفل او يفعل ونظايرهما
مما يضم اوله في الماضي ويكسر ما قبل اخره حتى يعم نحو
افعل وافتعل واستفعل وفعل وفوعل وتفعلك
وتفعلك وامثالها ويضم اوله في المضارع ويفتح ما قبل
اخره حتى يعم نحو يفتعل ويستفعل ويفعلك وامثالها
لكنه اقتصر على الثلاثي المجرد لكونه اصلا للرباعي وذي
الزيادة ويحتمل انه اراد بفعل الماضي المجهول وبيفعل
المضارع المجهول فيتناول مثل استفعل وافتعل ويفتعل
ويستفعل وغيرها من الافعال المبنيه للمفعول فهو
تاويل لعلم الوزن المشتهر بصفته المشتهر هو فيها على
حد قولهم لكل فرعون موسى اي لكل جبار قهار والاو بي

ماتقدم

ما تقدم من انه مذكور بطريق التمثيل لان الصيغة المشتهر
بها فعل الماضي المجهول من الثلاثي المجرد قوله او الي صيغة
مفعول اي اسم مفعول سواء كان على وزن مفعول نحو
مضروب او على وزن غير مفعول نحو مكرم ومختار
قوله في الاسم اي اسم الفاعل فلا يرد ان العامل اذا
كان مصدرا لا يغير قوله فان كان عامله ماضيا ضم اوله
وكسر ما قبل الاخر لانه لا بد من تغيير ليفصل من المبني للفاعل
والاصل فعل فغيروه الى فعل بضم الاول وكسر الثاني دون
ساير الاوزان ليبعد عن اوزان الاسم ولو كسر الاول
وضم الثاني لحصل هذا الغرض لكن الخروج من الضمة الى
الكسرة اولى من العكس لانه طلب خفه بعد الثقل ثم حمل
غير الثلاثي المجرد عليه في ضم الاول وكسر ما قبل الاخر
وما يقال ان ضم الاول عوض عن المرفوع المحذوف ليس
بشي لان المرفوع المفعول عوض عنه وهو كاف قوله
والاصل ضرب الى اخره ما ذكره من ان المبني للفاعل اصل
للمبني للمفعول بمعنى ان الاولى والاليق اسناد الفعل الى
الفاعل هو الاصح وذهب قوم الى ان المبني للمفعول اصل
براسه اذ لنا افعال لم تبن لفاعل نحو جن وحم والدليل
على انه متغير عن اصل صحة الواو في بويع زيد وسوير مع
وجود المقتضي للانقلاب يا وادغامه فانه انما صح ليدل
على انه منقلب عما لا يدغم في اليا وهو الف بايع وساير وحرك ه
للاصل اذ المشتق مما صح صحيح بدليل صحة عاور المشتق من
عور قوله متصلا بالفعل اي مستحقا للاتصال به قوله
منفصلا عنه اي مستحقا للانفصال عنه قوله واثبت
الفعل لتانيثه ان كان مونثا لم يستتر الجرور نحو مر

قوله
تعهد لان النايب للجار والمجرور وهو غير مونث قوله
فكسرالبا مقدر اي وكذا ضم الكاف يعني بعد حذف حركتها
قوله ضم اوله اي حملا على الماضي قوله وفتح ماقبل الخ
اعلم انه ان كان ماقبل اخره مفتوحا في الاصل ابقي عليه
والا فتح ليعتدل الضم بالفتح في المضارع الذي هو انقل
من الماضي قوله لتحركها الاصلي اي قبل النقل قوله
وحده حال من المتكلم على تاويله بالنكره عند سيبويه اي
منفردا وذهب الاصفهاني الي ان التعريف فيه وفي نظا يرم
للعهد الذهني لا الخارجي والمعهود الذهني نكره في المعني
ولهذا يعامل معاملتها فلا يحتاج الي التاويل وقال ابو
علي الفارسي انه منصوب على انه مفعول مطلق للحال
المقدرة اي يتوحد المتكلم بكونه مغني للتا توحدا وعند
الكوفيين منصوب على الظرفيه بمعني في حال وحدته
قوله اكرمنا ان قيل كان ينبغي ان ياتي بحرف العطف في
ذلك ويقول واكرمنا وليس حذف العاطف من مثل هذا
بمقيس حتي يرتكبه فالجواب نحو خبر مبتدا محذوف
تقديره وذلك نحو كذا نحو كذا امثلة اخبار متعدده كل منها
خبر مستقل نحو زيد قايم وقاعد فيجوز العطف وتركه
قياسا وغايته انه حذف هنا مضاف من بعض الامثله
لدلالة ما تقدم عليه وايضا لما كان الغرض هنا مجردا
التعداد ترك العاطف كما يتركه المصلي على الكاتب اسما
ليرفع حسابها فيقول مثلا دار كتاب فرس من غير عطف
قوله ومعه غيره اي مصاحب اي مشارك له في مدلول
الفعل الذي اتصل به نا او قدرا انه مشارك له في التكلم
كما قيل قوله او المعظم نفسه يعني حقيقته او ادعا

وتوجيه

وتوجيه استعمال نا في المعظم نفسه ان العظيم يتكلم عن
نفسه وغيره غالبا لان اتباعه يشاركونه في غالب
اموره والاستعمال المذكور مجاز من الجمع لعدهم المعظم
كالجماعة قوله مبني لما يسم فاعله اي للاسناد للمفعول ل
لم يسم فاعله اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف
الي المفعول لملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق به باب
المبتدا او الخبر قوله باب المبتدا او الخبر جمعهما في باب
واحد لتلازمهما غالبا فايده من المبتدا او الخبر قول
العرب ناهيك بزيد فان بعض النحاه اعرب ناهيك
خبرا وزيد مبتدا وزيدت فيه البا وهو ظاهر
لان المعني ان زيدا ناهيك عن تطلب غيره لما فيه
من الكفايه ويحتمل عكسه وهو ان يكون ناهيك مبتدا
وزيد خبره والبا زايده ويحتمل ان البا متعلقه بمحذوف
وهي مع مدخولها خبر ناهيك بمعني كافيك حاصل بزيد
ومثل ناهيك بزيد ناهيك من رجل وحسبك منه ولها ك
منه وتاويله انه بجده وغنايه ينهاك عن تطلب غيره
انتهي قوله الاسم يعني صريحا او تاويلا ليتناول نحو وان
تصوموا خير لكم ومن الاسم الاعلام المنقوله كشمر قايم
وزيد قايم قام وعبد الله قايم ومنه لا حول ولا قوة الا
بالله كنز من كنوز الجنه ولا اله الا الله كلمة الشهاده والنقض ينف
المذكور منقوض بغير في نحو قوله غير ماسوف على زمن
ينقضي بالهم والحزن فانه مبتدا مع انه لم يتجرد للاسناد
ويرد عليه ايضا نحو قولك رجل يقول ذلك فان اقل
مبتدا الا خبر له ثابتا ولا محذوفا فانهم اجروه مجري
قل رجل يقول ذلك مع انه لم يتجرد للاسناد ويقول

ذلك نعت لرجل وليس بخبر بدليل جريه على رجل في تثنيته
وجمعه نحو اقل رجلين يقولان ذلك واقل رجال يقولون
ذلك قوله غير الزايد قيد للادخال فان قيل كان
عليه ان يقول غير الزايد وشبهها ليدخل نحو لعل
ابي المغوار منك قريب فالجواب شبه الزايد لها حكم
الزايد فهي زايد حكما قوله اللفظيه قيد به لان
المبتدا لم يتجرد عن العامل مطلقا وانما يتجرد عن العامل
اللفظي واما العامل المعنوي فثابت له قوله للاسناد
اي لاسناد غيره اليه نحو زيد قايم او اسناده الى غيره
نحو قايم الزيدان قوله تخرج الفاعل الى اخره لو قال
تخرج الاسم الذي لم يجرد عن العوامل اللفظيه غير
الزايد لكان اعم ليتناول نايب الفاعل واسم ان واخوا تها
وغير ذلك قوله والاعداد المسرودة اي التي تنسج
وتساق منتظمة بعضها مع بعض يقال فلان يسرد الحد يث
سردا اذا كان جيد السياق له واصله من سرد
الدرع نسجها قوله كلا وجود كلمة لا فيه قوله كلا
وجود لصارت مع ما تبعها كلمة واحدة واجري
الاعراب على اخرها وعرفت باللام في مثل اللاحجر
وقيل هو بمعنى غير الا ان اعرابها ظهر فيما بعدها
لكونها على صورة الحرف كما في بمعنى غير قوله والخبر
هو الاسم المسند الى المبتدا ان قلت التعريف المذكور
لايتناول الخبر اذا كان جملة او جارا ومجرورا فالجوا ب
بل يتناوله لان المراد بالاسم ما يشمل الاسم حقيقة
او تاويلا والجملة الواقعة خبرا مؤوله بالاسم والجار
والمجرور الواقع خبرا يتعلق بمحذوف هو الخبر في

الحقيقه

الحقيقه وهو اما اسم حقيقه او تاويلا قوله وقايم خبر
لانه مسند الى المبتدا القايل ان يقول لا نسلم ان قايم
مسند الى زيد فيما مثل به بل قايم مسند الى الضمير
المستتر فيه وهو وضميره مسندان الى زيد الا
انه اتفق ان الضمير هو زيد فتوهم انه مسند الى زيد
وليس كذلك لان هذه دلالة عقلية والتعريف
انما هو باعتبار الدلالة اللغويه فليتامل قوله وقايم
خبره واقسام الظاهر كثيرة ان قلت هذا ينافيه
ماسبق من ان اقسام الظاهر ثمانيه قلت لا منافاة
اما الان ما تقدم لا يفيد الحصر بناء على ان العدد لا
مفهوم له واما لان هذا بالنظر لافراد الاقسام وذ لكن
بالنظر لنفس الاقسام واعلم ان جدا مصدر تاكيد لمحذوف معنى
كثيرة جدا اكثر كثرة بليغة قوله الغبي بموحدة تحتيه
وهو قليل الفطنة وكان الانسب ان يذكر مع الغبي الفطن
لان الذكاء شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الاراء وتسمى
هذه القوة الذهن وجوده تهيؤها لتصور ما يرد عليها
من الغير الفطنه والغباوة عدم الفطنة عما من شانه
الفطنه فمقابل الغبي هو الفطن وقد يجاب عما ذكره المص
بان ما ذكر انما هو بحسب اللغة واما بحسب الاصطلاح
فقد تستعمل الذكاوة في الفطنه يقال رجل ذكي
وفلان من الاذكيا يريدون المبالغة في فطانته
مع ان فيما اختاره رحمه الله تعالى رعاية حسن
السجع ثم هذا ليس من مبتدعاته بل تبع فيه بعض
المحققين قوله بالف شاهد عدل عن المثال
الى الشاهد رعاية السجع وهو تواطؤ الفاصلتين

ح

من الشعر على حرف واحد والمثال حربي بذكر لا بضا
الفاعل والشاهد حربي مذكر لا بنات الفاعل ولا
يكون الامن كلام الله تعالى او كلام رسوله صلى الله عليه
وسلم او كلام من يوثق بعربيته **قوله** فالثاني متكلم
ومعه غيره او يعظم نفسه **فان قلت** اذا كان نحن للمعظم
نفسه فهل يجوز افراد خبره مثل نحن قايم **قلت** قد
يكلف بعضهم في قول القايل ٭ نحن بما عندنا وانت بما
عندك راض والراي مختلف ٭ فزعم ان نحن للمعظم
نفسه وان راض خبر عنه ورده ابن هشام في المغني
بقوله ولا يجوز مثل نحن قايم بل يجب في الخبر المطابقة
نحو وانا لنحن الصافون وانا لنحن المسبحون واما
قال رب ارجعون فافرد ثم جمع فلان غير المبتدا
والخبر لا يجب لهما من التطابق ما يجب لهما انتهى ٭
واعترض قوله ولا يجوز مثل نحن قايم بان مثله
محفوظ بدليل قول الشاعر ٭ والمسجدان وبيت نحن
عامره ٭ لنا وزمزم والاركان والستر ٭ واجيب بان
هذا محمول على الحذف والاصل نحن عامروه فحذف
الواو واجتزا عنها بالضمة كما في قوله ٭ اذا اشاصروا
من سوائهم ولا يا لوهم احد ضرارا ٭ وقوله بل يجب
في الخبر المطابقة الى اخره ليس مما الكلام فيه فان
الخبر هنا واجب جمعه ليطابق ما قبله فان نحن للجماعة
لا للمعظم نفسه اذ المراد بهم الملايكة وكان اللايق
به التمثيل بقوله وانا لنحن نحيي ونميت ونحن الوارثون
واما قوله واما قال رب ارجعون الى اخره فاستشكل
بان التطابق ليس مخصوصا بالمبتدا والخبر بل يجري

في

في الصفة والحال ونحوهما نحو جا الرجلان الفاضلان وذهب
الزيدان راكبين واقبل الزيدان اكرمتهما او في قوله متكلم ومخا طب
وغايب الى اخر ما ذكره استعمال المتكلم والمخاطب والغايب
في اللفظ والغالب استعمالها في المعنى كما في قولهم الاول للمتكلم
وقد يقال ان اسناد متكلم ومخاطب وغايب الى الضمير اسناد
مجازي من اسناد ما للمعنى الى اللفظ او ان في الكلام مضافا
مقدرا اي ضمير متكلم الى اخره **قوله** هنا اي في باب الخبر
وفهم من التقييد بالظرف انه في غير هذا الموضع قد يراد
به غير ذلك **قوله** الاول الجملة قال الرضي وانما جاز ان
يكون جملة لتضمنها للحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له
قوله وهي اي الجملة الاسمية لا تعد كونها خبرا **قوله**
ما صدرت اي في الاصل نحو ان زيدا قايم او في الحال نحو زيد
قايم **قوله** باسم اي مسند اليه نحو زيد قايم او مسند نحو اقايم رم
الزيدان ملفوظا به او مقدر **قوله** وكانت غير المبتدا في
المعنى خرج به ما اذا كانت نفس المبتدا في المعنى فلا يحتاج
الى رابط مثل نطقي الله حسبي فنطقي مبتدا والله حسبي
جملة اخبر بها عنه ولا رابط فيها لانها نفس المبتدا في المعنى
واعترض بان الذي يظهر في هذا ونحوه انه ليس من الاخبار
بالجملة وانما هو من الاخبار بالمفرد لان الجملة في نحو ذلك
انما قصد لفظها كما قصد حين اخبر عنها في نحو لا حول ولا
قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة والمراد بكون الجملة نفس المبتدا
في المعنى ان تكون خبرا عن مفرد مدلوله جملة ولهذا يندفع
ما اورد عليه من انه ان اريد التفسير باعتبار الماصدق
فكل جملة وقعت خبرا كذلك او باعتبار المفهوم فكل جملة
وقعت خبرا مغايرة في المفهوم **قوله** فلا بد فيها من رابط قال

في الصحاح وقولهم لابد من كذا اي لا فراق منه انتهى
وانما احتاجت الجملة الواقعة خبرا الى رابط لانها في
الاصل كلام مستقل فاذا قصد جعلها جزء كلام فلا بد
من رابطة تربطها بالجزء الاخر **فايده** قال في المغني
روابط الجملة بما هي خبر عنه عشرة احدها الضمير
وهو الاصل ولهذا يربط به مذكورا كزيد ضربته
ومحذوفا ومرفوعا نحو ان هذان لساحران اذا قدر
لهما ساحران ومنصوبا كقراة ابن عامر في سورة الحديد
وكل وعد الله الحسنى الثاني الاشارة نحو والذين كذبوا
باياتنا واستكبروا عنها اولئك اصحاب النار الثالث اعادة
المبتدا بلفظه واكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم
نحو الحاقة ما الحاقة واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين
الرابع اعادته بمعناه نحو زيد جاني ابو عبد الله اذا
كان ابو عبد الله كنية له اجازه ابو الحسن مستدلا
بنحو قوله تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا
الصلاة انا لا نضيع اجر المصلحين وايجب بمنع كون الذين
مبتدا بل هو مجرور بالعطف على الذين يتقون وبان
سلم فالرابط العموم لان المصلحين اعم من المذكورين
او ضمير محذوف اي منهم وقال الحوفي الخبر محذوف
اي ماجورون والجملة دليله الخامس عموم يشمل
المبتدا نحو زيد نعم الرجل وقوله • فاما الصبر عنها
فلا صبرا • كذا قالوا ويلزمهم ان يجيزوا زيد مات
الناس وعمرو كل الناس يموتون وخالد لا رجل في
الدار واما المثال فقيل الرابط اعادة المبتدا بمعناه
بنا على قول ابي الحسن في صحة تلك المسئلة وعلى القول

بان

بان ال في نعم وبئس للعهد لا للجنس واما البيت •
فالرابط فيه اعادة المبتدا بلفظه وليس العموم فيه مرادا
اذ المراد انه لا صبر له عنها لا انه لا صبر له عن شي اصلا السادس
ان يعطف بفا السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية عنه
او بالعكس نحو الم تر ان الله انزل من السما ما فتصبح الارض
مخضرة وقوله • وانسان عيني يحسر الماء تارة • فيبدو دا
وتارات يجم فيغرق • كذا قالوا والبيت يحتمل لان يكون
اصله يحسر الماء عنه اي ينكشف عنه السابع العطف
بالواو واجازه هشام وحده نحو زيد قامت هند
واكرمها ونحو زيد قام وقعدت هند بناء على ان الواو
للجمع فالجملتان كالجملة كمسئلة الفاء وانما الواو للجمع في
المفردات لا في الجمل بدليل جواز هذان قائم وقاعد
دون هذان يقوم ويقعد الثامن شرط يشتمل على
ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان
قام التاسع ال النائبة عن الضمير وهو قول الكوفيين
وطائفة من البصريين ومنه واما من خاف مقام ربه
ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي الماوى الاصل
ماواه وقال المانعون التقدير هي الماوى له العاشر
كون الجملة نفس المبتدا في المعنى نحو هجيري ابي بكر لا اله
الا الله ومن هذا اخبار ضمير الشان والقصة نحو قل هو
الله احد ونحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا
انتهى ما اردناه منه **قوله** وهي اي الجملة الفعلية
لا بقيد كونها خبرا فلا يرد ان التعريف اعم من المعرف
قوله صدرت اي في الحال او في الاصل بفعل اي ملفوظ
او مقدر فالجملة من نحو اقام زيد وان قام زيد وقد

قام زيد وهلا قمت نعليه والمعتبر ما هو صدر في الاصل
فالجملة من نحو كيف جا زيد ومن نحو فاي ايات الله تنكرون
ومن نحو فريقا كذبتم وفريقا تقتلون وخاشعا ابصارهم
يخرجون فعلية لان هذه الاسما في نية التاخير وكذا
الجملة في نحو يا عبد الله ونحو وان احد من المشركين
استجارك والانعام خلقها لكم والليل اذا يغشى لان صدرها
في الاصل افعال والتقدير ادعو زيدا وان استجارك
احد وخلق الانعام واقسم بالليل **قوله** محذوف وجوبا
انما وجب حذف المتعلق لقيام القرينة على تعيينه وسد
الظرف مسده فلا يقال زيد مستقر في الدار وقال
ابن جني بجوازه ولا شاهد له ومحل وجوب الحذف اذا
كان المتعلق من الافعال العامة اي مما لا تخلو منه فعل
نحو كاين وحاصل ليكون الظرف دالا عليه فان كان
المتعلق كونا خاصا نحو قايم وجالس لم يجز حذفه
الا لدليل ويكون الحذف حينئذ جايزا لا واجبا ولا
ينتقل الضمير من المحذوف الى الجار والمجرور وسياتي
لذلك تتمة **قوله** تقديره مستقرا اي على المذهب احد
المذهبين فانه يقدر المحذوف اسما **قوله** او استقر
اي على المذهب الاخر والخلاف في الراجح لا في الجواز
كما هو مقتضى صنيعه وتعبيره بمستقرا واستقر للتمثيل
لا للتقييد فيصح تقدير ما كان عاما نحو حاصل وثابت
ومستقر في الاول وحصل وثبت ووجد في الثاني
قال في المغني ان اريد المضي قدر كان او استقر
او وصفهما وان اريد الحال او الاستقبال نحو الصوم
في اليوم والجزاء في غد قدر صاير او يصير هذا هو الصواب

وقد

وقد اغفلوه انتهى ثم وجه الشيخ في المغني كلا من المذهبين
فقال من قدر في الخبر والصفة والحال الفعل وهم الاكثرون
فلانه الاصل في العمل ومن قدر الوصف فلان الاصل في الخبر
والحال والنعت الافراد ولان الفعل في ذلك لا بد من تقد بره
بالوصف **قوله** وذلك المحذوف خبر المبتدا على الصحيح
هو ما قاله ابن هشام تبعا لجماعة وقال جماعة الصحيح انه
معمول المحذوف وقال اخرون الصحيح انه مجموعهما لان
المقصود الاخبار بوجود الشي في الظرف الا انهم حذفوا
بعضه لزوما وسموا الباقي باسم الخبر مجازا وقد يقال
الخلاف لفظي لان القايل بانه المحذوف نظر الى العامل
الذي هو الاصل وهو معتمد بقيد لا بد من اعتباره والقا بل
بانه المذكور نظر الى الظاهر الملفوظ به وهو معمول العامل
لا بد من اعتباره والقايل بانه مجموعهما نظر الى المقصود
واختاره الرضي **قوله** متعلق بمحذوف وجوبا الى اخره
ياتي فيه نظير ما سبق في الظرف **باب** اسم كان واخوا تها
قوله واخواتها اي نظايرها يعني الكلمات التي تناظرها
وتشابهها في رفع المبتدا ونصب الخبر **قوله** اعلم خطاب
عام لكل من يتاتى منه العلم على حد قوله تعالى ولو ترى
اذ وقفوا على النار اي يا من تتاتى منه الروية **قوله**
وفقك الله للعمل الصالح لفظه خبر والمقصود به انشا
الدعا بالتوفيق للعمل الصالح قيل التوفيق عند الاشعري
واكثر اصحابه خلق القدرة على الطاعة وقال امام
الحرمين رحمه الله تعالى هو خلق الطاعة قال الجلال
الدواني رحمه الله تعالى والظاهر ما قاله الامام رحمه
الله تعالى فان القدرة على الطاعة متحقق في كل مكلف اللهم الا انه

يكون المراد القدرة المؤثرة القريبة في الطاعة التي مع
الفعل كما هو مذهبه من ان القدرة مع الفعل انتهى قوله
ترفع الاسم وتنصب الخبر اعلم ان دخول هذه الافعال
على المبتدا والخبر على خلاف القياس لان الافعال حقها
ان تنسب معانيها الى المفردات لا الى الجمل فان ذلك
للحروف نحو هل جا زيد ولكنهم توسعوا فيها ونسبوا
معانيها الى الجمل ورفعوا لها المبتدا تشبيها بالفاعل ونصبوا
لها الخبر تشبيها بالمفعول وما ذكر من نسبة الرفع الى
هذه الافعال هو مذهب البصريين وقال الكوفيون انه
لا عمل لها الا في الخبر لان الاسم لم يتغير عما كان عليه والصحيح
الاول بدليل اتصال الاسم بها اذا كان ضميرا نحو وكانوا
هم الظالمين والضمير بالاستقرا انما يتصل بعامله ويلزم
على قول الكوفيين ان تكون هذه الافعال ناصبة
لا رافعة وهذا غير معهود في الافعال واعلم ان
تسمية المرفوع باسمها والمنصوب بخبرها تسمية
اصطلاحية خالية عن المعنى لان المرفوع ليس اسما لها
حقيقة وانما هو اسم للمعنى الذي وضع له وكذا المنصوب
ليس خبرا لها حقيقة وانما هو خبر لاسمها فاذا كانت
التسمية اصطلاحية فلا حاجة الى تقدير مضاف اي
خبر اسمها ولا يرد الاعتراض بان المرفوع ليس اسمها
والمنصوب ليس خبرها فايدة قد يقع بعد كان المبتدا
والخبر مرفوعين فيكون اسمها ضمير شان والجملة بعده
خبرا كقوله • اذا مت كان الناس نصفان • شامت
وآخر مثن بالذي كنت اصنع • قوله ثلثة عشر فعلا اي
افرادها المشهورات او التي اراد ذكرها في هذا الكتاب

قوله

قوله وصار وفي معناها وهي آض،
ورجع وعاد وقعد واستحال وحار وارتد وتحول وغدا
وراح ذكرها ابن مالك في الكافية قوله وهي لنفي الحال عند
الاطلاق والتجرد عن القرينة اي لنفي الحدث في الزمان
الحال عطف التجرد على ما قبله تفسيري وما ذكره من
انها لنفي الحال عند الاطلاق هو قول الاكثرين وقال
غيرهم هي للنفي مطلقا وهو مذهب سيبويه قال الرضي
قال سيبويه وتبعه ابن السراج ليس للنفي مطلقا تقول
ليس خلق الله مثله في الماضي وقال تعالى الا يوم ياتيهم
ليس مصروفا عنهم في المستقبل وجمهور النحاة على انها لنفي
الحال قال الاندلسي واحسب ليس بين القولين تناقضا
لانه خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما حمل الا يجاب
عليه في نحو زيد قايم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو
على ما قيد به انتهى واحترز بقوله عند الاطلاق الى اخره
عما اذا كان ثمه قرينة تدل على نفي غير الحال كقول
حسان رضي الله عنه يمدح به الزبير بن العوام رضي الله
تعالى عنه • وما مثله فيهم ولا كان قبله • وليس يكون الدهر
ما دام يذبل • وضمير فيهم للصحابة رضي الله تعالى عنهم
اجمعين والشاهد في عجزه حيث نفت ليس المستقبل ثم ان
وضعها نفي الحال واسمها ضمير الشان او ضمير يعود على مثله
وخبرها يكون اي يوجد والدهر منصوب على الظرفية
وما بعده بدل ويذبل بالمعجمة وضم الموحدة اسم جبل
معروف يقال له يذبل الجوع لانه مجدب دايما قوله
نفي باي اداة كانت يعني لفظا او تقديرا مثال النفي لفظا
ما سياتي في كلامه ومنه • ليس ينفك ذا غنى واعتزاز •

كالذي عفة نمل قنوع • ومثال النفي تقديرًا قالوا تالله
تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ ولا يحذف النافي معها لله
قياسًا الا بعد القسم كالاية الكريمة وشذ الحذف بد
كقوله • تنفك تسمع ما حييت بهالك حتى تكونه • اي ونه
لا تنفك قوله وهو النهي والدعا مثال النهي لا تزل
قائما ومنه • صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت • فنسيانه
ضلال مبين • ومثال الدعا لا يزال الله محسنا اليك
ومنه • الا يا اسلمي يا دارمي على البلا • ولا زال
منهلا بجرعائك القطر • ولا هذه دعائيه قوله
ونفي النفي اثبات اي يتضمنه لانه عينه قوله
وكذا الفعول فيما تصرف منها التصرف والتصريف
هنا وفي قولهم المصدر ما يجي ثالثا في تصريف الفعل
عبارة عن تحويل الفعل او تحويله الى امثلة اخرى
من المصدر وغيره اما على طريقة الكوفيين او بطريق بق
الاشتراك بين ذلك وبين تحويل المصدر الى امثلة
مختلفة فائدة افعال هذا الباب في التصرف ثلاثة
اقسام ما لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق ودام
عند الفرا وكثير من المتاخرين وصحح المرادي
وجهه بان المعرض ما يتصرف منها كاملها نحو
اكرمك ما دمت محسنا وبانها صلة ما الظرفية
وكل فعل وقع صلة لما التزم مضيه واما يدوم ودم
ودايم ودوام فمن تصرفات التامة وما تصرف تصرفا
ناقصا وهو زال واخواتها فانها لا تستعمل منها امر فا
ولا مصدر ودام عند الاقدمين فانهم اثبتوا لها
مضارعا فقط وما يتصرف تصرفا تاما وهو الباقي

قوله

قوله وكذا المصدر على راي الكوفيين اي وهو ان الفعل
اصل للمصدر قوله بكون زيد قائما مثله ولما كان نبيا
ويكون الرسول شهيدا عليكم قوله كن قائما مثله كونوا
حجارة كونوا قردة قوله كان زيد قائما مثله قوله
وما كل من يبدي البشاشة كائنا • اخاك اذا لم تلفه لك منجدا
وقوله • قضى الله يا اسماء ان لست زائلا • احبك حتى
تغمض العين مغمض • قوله وفي اسم المفعول على راي
اي وهو جواز بناء كان واخواتها للمفعول وهو مذهب
الجمهور وعليه فالاصح انه لا يقام خبرها مقام اسمها
لانه مسند الى اسمها فلو انيب لبقي المسند بغير المسند
اليه وهو ممتنع خلافا للفرا بل على القول بانها تعمل في
في الظرف وهو الصحيح يقام مقام اسمها وعلى مقابله
يتعين نيابة المصدر مما ذكره المصنف من نيابته للخبر
في مكون قائم مبني على قول الفرا وسمع من كلام سيبويه
مكون فيه قوله عجبت من كون زيد قائما مثله قول
القائل • ببذل وحلم ساد في قومه الفتى • وكونك
اياه عليك يسير • قوله وبكون اتفا لا ناقصة
ومعانيها مختلفة الى اخره فيه نظر لان هذه المعاني
التي ذكرها المصنف لهذه الافعال انما هي معانيها اذا كانت
تامة لا اذا كانت ناقصة فليتامل ثم رايت في اكثر
النسخ ويكون اتفا لا قاصر يعني لازمه وعليه فلا
اشكال قوله وبرح وانفك انفصل عبارة البدر ابن
مالك ومعنى زال انفصل وكذا برح وفتي وانفك باب
خبر ان واخواتها قوله اعلم ان واخواتها تنصب
الاسم وترفع الخبر وهو المشهور وقول الجمهور وقيل

وقد تنصب ان المبتدا والخبر في لغه كقوله • •
اذا اسود جنح الليل فلتات ولتكن • خطاك خفافا ان حراسنا
اسدا وفي الحديث ان قعر جهنم سبعين خريفا وخرج البيت على
الحاليه وان الخبر محذوف اي تلقاهم اسدا والحديث على
ان القعر مصدر قعرت البير بلغت قعرها وسبعين ظرف
اي بلوغ قعرها يكون في سبعين عاما وقد يرفع بعدها
المبتدا فيكون اسمها ضمير شان محذوفا كقوله عليه
الصلاه والسلام ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة
المصورون الاصل انه اي ان الشان كما كان قال
ان من يدخل الكنيسه يوما يلق فيها جازرا وظبا
وانما لم يجعل من اسمها لانها شرطيه بدليل جزمها
الفعلين والشرط له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله وخرج
الكسائي الحديث على زيادة من في اسم ان بأباه غير
الاخفش من البصريين لان الكلام ايجاب والجرور معرفة
على الاصح والمعنى ايضا يأباه لانهم ليسوا اشد عذابا من
سائر الناس كذا في المغني وزعم قوم ان كان تنصب
الجزئين وانشدوا • ان كان اذنيه اذا انشوفا • قادمة
او قلما محرفا • فقيل الخبر محذوف اي تحكيان وقيل
انما الرواية تخال اذنيه وقيل الرواية قادمتا او قلما
محرفا بالتثنية من غير تنوين على ان الاسما مثناه وحذفت
النون للضرورة وقيل اخطأ قايله وهو ابو نخله وقد
انشد بحضره الرشيد فلحنه ابو عمرو في قبل الرشيد
وقال الفرا وبعض اصحابه وقد تنصب ليت الجزئين كقوله
ياليت ايام الصبا رواجعا • وبنى على ذلك ابن المعتز قوله
مرت بنا سحرا طير فقلت لها • طوباك يا ليتني اياك

والاصح وهذا ثم قال انا عمرو

طوباك

طوباك • قال في المغني والاول عندنا محمول على حذف
الخبر وتقديره اقبلت لا يكون خلافا للكسائي لعدم تقدم
ان ولو الشرطيتين ويصح بيت ابن المعتز على انابة ضمير
ضمير النصب عن الرفع انتهى وقال بعض اصحاب الفرا
وقد تنصب لعل الجزئين وزعم يونس ان ذلك لغة لبعض
العرب وحكى لعل اباك منطلقا قال في المغني
وتاويله عندنا على اضمار يوجد وعند الكسائي على
اضمار يكون انتهى قوله ولكن قال في المغني والنحويون
على انها بسيطة وقال الفرا اصلها لكن ان فطرحت
الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين كقوله • ولاك
اسقني ان كان ماؤك ذا فضل • وقال باقي الكوفيين
مركبة من لا وان والكاف زايدة لا التشبيه وحذفت
الهمزة تخفيفا وقد يحذف اسمها كقوله فلو كنت
ضبيا عرفت قرابتي • ولكن زنجي عظيم المشافر • اي
ولكنك وعليه بيت المتنبي • وما كنت ممن يدخل العشق
قلبه • ولكن من يبصر جفونك يعشق • وبيت الكتاب
ولكن من لا يلق امرا ينوبه بعدته ينزل به وهو اعزل
ولا يكون الاسم فيهما من لان الشرط لا يعمل فيه ما قبله
قوله لتوكيد النسبة اي ايجابا كانت او سلبا قوله
ورفع الشك عنها الاوفق ان يقول الشك فيها كما قال
الانكار لها او الانكار عنها كما قال رفع الشك عنها
والحاصل انه اما ان يعلق الجار بالرفع فيهما فيعديه
بعن او بالمصدر الذي هو الشك والانكار فيعديه
بفي او اللام فايدة قال العلامه الثاني السعد التفتازاني
في المطول وها هنا بحث لابد من التنبيه عليه وهو

رأي

انه لا ينحصر فايدة في تاكيد الحكم نفيا الشك او ردا الانكار
ولا يجب في كل كلام موكد ان يكون الغرض منه رد انكار
محقق او مقدر وكذا المجرد عن التاكيد قال الشيخ عبد
القاهر قد تدخل كلمة ان للدلالة على ان الظن كان من
المتكلم في الذي كان انه لا يكون كقولك للشي وهو مرئي
ومسمع من المخاطب انه كان من الامر ما ترى وعليه
رب اني وضعتها انثى ورب ان قومي كذبوني قوله
وكان للتشبيه اي لانشا تشبيه اسمها بخبرها قوله
وهو الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى اعلم ان الامر
الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى هو
وجه التشبيه وهو المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين
فيه وهو في زيد كالاسد الجراة لا الشجاعة لانتفائها
في الاسد اذ هي الاقدام عن روية وذلك يختص بالنفس
العاقلة وانما اعتبرنا في وجه التشبيه القصد لان
زيدا والاسد يشتركان في كثير من الذاتيات وغيرها
كالحيوانية والجسمية والوجود وغير ذلك مع ان شيا
منها ليس وجه التشبيه وما ذكره تفسير للتشبيه اللغوي ي
وهو شامل لمثل قولنا قاتل زيد عمرا وجاني زيد
وعمرو والظاهر ان التشبيه الذي يدل عليه كان
او الكاف التشبيه بمعنى المشابهة والمشاركة لا التشبيه
بالمعنى الذي ذكره فان قلت التشبيه فعل المتكلم والد لاله
صفة اللفظ فكيف يحمل عليه ويجعل تفسيرا له قلت
الدلالة مصدر قولك دللت فلانا على كذا اذا هديته
له بمعنى ان يدل المتكلم والدلالة صفة اللفظ وهي
لهذا المعنى فعل المتكلم فليتامل قوله وهو طلب ما لا طمع
فيه

فيه او ما فيه عسر المراد بالطلب هنا ميلان الطبع الى
حصول المقصود سوا كان الامتثال مقصودا او لا
وسوا امكن الحصول او لا فلا يرد ان المتمني قد يكون
محالا معلوما لاستحالته والعاقل لا يطلب ما علم استحالته
والتحقيق ان التمني لا يدل بالوضع على الطلب وانما هو لعله
موضوع لانشا حالة مخصوصة يتبعها ميلان الطبع
الى حصول التمني ولاظهارها وهي محبة حصول التمني
المخصوص اعني محبة مخصوصة على وجه يكون الة
لتعريف حال المتمني والمتمنى كما هو شان معاني ساير
الحروف وكذلك الترجي وانما هو موضوع لانشا حالة
مخصوصة ولاظهارها يتبعها ميلان الطبع الى حصول
المترجي وهو الطماعية المخصوصة في حصول المترجي على
قياس ما عرف من معنى المتمني قوله ولعل للترجي اي
او الاشفاق قال المولى سعد الدين التفتازاني لعل
موضوع لتوقع محبوب وهو الترجي او مكروه وهو
الاشفاق والتوقع على الوجهين قد يكون من المتكلم
وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما يشهد
به موارد الاستعمال ولو اخذ من كلامه ان الترجي
ليس بطلب بل هو توقع وهو التحقيق كما سبق وفي الرضي
وماهية المتمني غير ماهية الترجي الا ان الفرق بينهما
من جهة واحدة فقط وهي ان التمني يستعمل في
الممكن والمحال والترجي لا يستعمل الا في الممكن وذلك
وذلك ان ماهية التمني محبة حصول الشي سوا كنت
تنتظره وترتقب حصوله او لا والترجي ارتقاب شي
لا يوثق بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب وتدخل

في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب المحبوب
والاشفاق ارتقاب المكروه **قوله** حرف توكيد ونصب
الاولى حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر وكانه انما
اقتصر على النصب لانه متفق عليه **قوله** خلاف الكسور
اي فانه لا يجب انه يطلبها عامل بل قد يطلبها عامل وذلك
اذا كانت محكية بالقول نحو قال اني عبد الله او وقعت
خبرا عن اسم عين نحو زيد انه قائم او حالا وقد لا يطلبها
عامل وذلك اذا لم تكن محكية بالقول ولا وقعت خبرا
عدما ذكر ولا والا **باب** تتميم النواسخ **قوله** النواسخ جمع
ناسخ من النسخ وهو لغة الازالة يقال نسخت الشمس الظل
اذا ازالته ورفعته بانبساط ضوءها ويقال النسخ النقل
اخذا من قولهم نسخت ما في الكتاب اذا نقلته باشكال
كتابته وسميت نواسخ لانها ازالت حكم المبتدا والخبر وهو
رفع المبتدا بالابتدا او رفع الخبر بالمبتدا **قوله** تفيد ترجيح
وقوع المفعول الثاني اي تدل على ترجيح وقوع المفعول
الثاني **قوله** تفيد تحقيق وقوعه اي تدل على تحقق
وقوعه وكلامه مبني على الاعم الاغلب فلا يرد ان ظن
نحو اشتريته عشرين تحتمل **قوله** وهو التابع المشتق بالفعل
او بالقوة الموضح لمتبوعه او المخصص له **قلت** هذا التعريف
انما يشمل ما جي به من النعوت لتوضيح او تخصيص واما
ما جي به لمدح او ذم او توكيد او ترحم فلا **قلت** اجيب بانه
لما كان اصل النعت ان يوتى به للتوضيح او التخصيص اقتصر
عليه **قوله** مثال المشتق بالفعل نحو جاني زيد العالم
اي نحو العالم من جاني زيد العالم **فان قلت** عالم اسم فاعل
واللام في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول لا حرف

تعريف

تعريف عند غير المازني فكان التمثيل على مذهبه واما على
مذهب الجمهور فالنعت انما هو ال وليس بمشتق بالفعل
قلت الخلاف انما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى
الحدوث لانهم يقولون انه فعل في صورة الاسم ولهذا
يعمل وان كان بمعنى الماضي واما ما ليس في معنى الحدث
من نحو المومن والكافر والحايك والصايغ والعالم
منه فكالصفة المشبهة واللام فيها حرف تعريف **قوله**
ونحوه اي نريد الى اخره اشاره الى دفع ما اعترض به
من ان المشتق ما اخذ من لفظ المصدر للدلالة على
معنى منسوب اليه فيشمل اسما الزمان والمكان والالة
ولا نعت بشي منها انما ينعت بما كان صفة او متضمنا
معناها فاجاب المصنف بان المراد بالمشتق بالفعل
المشتق الصريح وهو اسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة واسم التفضيل وقد نوقش في هذا الجواب
بان المراد لا يدفع الايراد فالاحسن الجواب بان
المشتق بالفعل الموصوف به ما دل على فاعل او مفعول
به متضمنا معنى فعل وحروفه وحينئذ فالمشتق له
اطلاقان **قوله** وهو اسم الفاعل والمفعول اورد
عليه انه انما يحسن العطف على المضاف اليه اذا كان
التركيب باقيا على معناه الاضافي كغلام زيد وعمرو
اما اذا اخرج الى معنى التسمية الجنسية كما هنا او العلمية
الشخصية كعبد الله علما او الجنسية كام عريط فلا
فلا يحسن بل لا يجوز لان المضاف اليه جزء الاسم والعطف
على الجزء ممتنع **قوله** كاسم الاشارة محله كما سياتي اذا
لم يكن مكانيا لانه لازم النصب على الظرفية فلا

يتصرف فلا ينعت به قوله وذي بمعنى صاحب اي
او بمعنى الذي في لغة من اعرب د والموصوله تقول
مررت بالرجال ذي قام بمعنى الذي قام وسياتي في
كلامه ان سائر الموصولات ينعت بها قوله
والمنسوب اي ما يصدق عليه المنسوب لا اللفظ للنسر
لانه مشتق بالفعل قوله والمراد بالتخصيص تقليل
الاشتراك في النكرات اي الحاصل في النكرات نحو رجل
فاضل فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من
افراد الرجال فلما قلت فاضل قللت ذلك الاشتراك
والاحتمال وخصصته بفرد من الافراد المتصفة
بالفضل قال السيد الشريف المستغني بشهرته
ولقبه عن التوصيف الظاهر انهم ارادوا الاشتراك
المعنوي لان التقليل انما يتصور فيه بلا تمحل كما في
رجل عالم فلا يكون جاريه في قولنا عين جاريه صفة
مخصصه وقد يتمحل فيحمل الاشتراك على ما هو اعم
من المعنوي واللفظي ويجعل جاريه مخصصه لانها
قللت الاشتراك اللفظي وعينت معنى واحدا فلم يبق
في عين جاريه الا الاشتراك المعنوي بين افراد
ذلك المعنى قوله لانه لا يخلو الى اخره اي لا واحد ه
بحسب الاستقرا لما وجد منه في الخارج لا يخلو اما
ان يرفع ~~الضمير~~ ضمير المنعوت المستتر اولا قوله
الاول الحقيقي المراد بالاول الرافع لضمير المنعوت
المستتر وهو شامل لنحو زيد القايم الاب نحو الاب
قوله والثاني السببي يدخل فيه نحو جا زيد الحسن
ذاته او نفسه قوله هو الجاري على من هو له في المعنى

نحو

نحو زيد القايم الاب ومثل النعت الحقيقي في وجوب
موافقته للمنعوت في الاربعة المذكوره النعت السببي
الرافع لضمير المنعوت المستتر تقول جاتني امراة كريمة
الاب او كريمة ابا وجاني رجلان كريما الاب او كريمان
ابا وجاني رجال كرام الابا او كرام ابا وحكي الفرا مررت
برجل حسنة العين كما يقال حسنه عينه وما حكاه
الفرا وجه ضعيف ومذهب كثير منهم الجري منعه كما
تقدم قوله ويتبع منعوته في اربعه من عشره مشروط
بان لا يمنع من ذلك مانع كما اذا كان النعت صفه يستوي
فيها المذكر والمونث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور
وامراة صبورا وفعيل بمعنى مفعول كرجل جريح
وامراه جريح او افعل من او كان صفة يونثه تجري
على المذكر كعلامة وربعة وهمزه كرجل علامة وربعه
وهمزه وامراة علامة وربعه وهمزه فان قلت ما ذكره
منتقض بقولهم هذا جحر ضب خرب نوضعوا المرفوع
وهو الجحر بالمخفوض وهو خرب وبقوله تعالى ويل لكل
همزه لمزه الذي جمع وبقوله تعالى حم تنزيل الكتاب
من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب شد يد
العقاب فوصف المعرفة وهو اسم الله تعالى بالنكره
وهو شديد العقاب وانما قلنا انه نكره لانه من باب
الصفة المشبهة ولا تكون اضافتها الا في تقدير الانفصا ل
لانها اضافة لفظية الا ترى ان المعنى شديد عقابه
لا انفكاك في المعنى عن ذلك قلت اما قولهم هذا جحر
ضب خرب فاكثر العرب يرفع خربا وعليه لا اشكا ل
ومنهم من خفضه لمجاورته المخفوض ومرادهم

بذلك ان يناسبوا بين المجاورين في اللفظ وان كان المعنى
على خلاف ذلك وعلى هذا الوجه فجر حرب جحر مرتبة
منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة وليست
حركة اعراب وليس ذلك بمخرج له عما ذكرنا من انه
تابع لمنعوته في اعرابه كما انا نقول المبتدا والخبر
مرفوعان ولا يمنع من ذلك قراءة الحسن البصري
الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام واجاب
الشيخ عز الدين بن جماعة بان الاصل خرب جحره
فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فارتفع
الضمير واستتر وفيه بحث لان البصري يلتزم ابراز ه
عند جري الصفة على غير من هي له واما قوله
تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا فالذي جمع
مالا بدل لا نعت او انه نعت مقطوع والنعت
المقطوع يجوز مخالفته للمنعوت تعريفا وتنكيرا كما
قاله الرضي واما قوله تعالى حم تنزيل الكتاب الاية
شديد العقاب فيه جعل الزمخشري على تقديرا ن
وجعل شديد حذفا اراده الازدواج واجاز
وصفيته ايضا ابو البقا بالتاويل من باب الصفة
المشبهة الى باب اسم الفاعل والذي قدمه الزمخشري ي
انه وجميع ما قبله ابدال اما انه بدل فلتنكيره
وكذا المضافاة قبله وان كانا من باب اسم الفاعل
لان المراد بهما المستقبل واما البواقي فللتناسب
ورد على الزجاج في جعله شديد العقاب بدلا
وما قبله صفات وقال في جعله بدلا وحده من بين
الصفات نبو ظاهر وقد تبين لك صحة قوله ويتبع

منعوته

منعوته في اربعة من عشرة **قوله** مكسورا اي مكسور
الاخر **قوله** ساكنا اي ساكن الاخر **قوله** تابط شرا
الظريف يرد النقض به ايضا من حيث ان المنعوت
مفتوح الاخر والنعت مضموم الاخر يقال تابط اذا
اخذ شيا تحت ابطه سمي به رجل لانه جا يوما الى قبيلة
وقد اخذ تحت ابطه حية فقيل له تابط شرا
قوله ان يكون اي الاعراب **قوله** على لغة متعلق بتو
يطابق وهي لغة اكلوني البراغيث التي يلحق العامل له
علامة التثنية وعلامة الجمع فيقول برجلين حسنين
غلاماهما وبرجال حسنين غلمانهم **قوله** والاحسن
في جمع التكسير الجمع هو ما نص عليه سيبويه في بعض
نسخ الكتاب وهو مذهب المبرد وحكى عليه في التسهيل
وانما كان الاحسن فيه الجمع لان اسم الفاعل المشابه للفعل
اذا جمع جمع تكسير خرج لفظا عن موازنة الفعل ومنا
لان الفعل لا يكسر ولم يلزم فيه ايضا شبه اجتماع فاعلين سبته
نحو قعود غلمانه كما لزم في قاعدون وقيل الافراد
الاحسن ونسب الى الجمهور وفصل بعضهم فقال الجمع
اولى ان يتبع جمعا والافراد اولى ان يتبع مفردا او مثنى
قوله والمعارف ستة زاد بعضهم سابعا وهو النكرة
المخصصة ان تخصص المعرفة وصفي وهو المراد بالنعر
عندهم وليس المراد به مطلق التخصيص الا ترى انك يف
قد تخصص النكرة بوصف لا يشاركها فيه شي اخر ح
انها لا تسمى بذلك معرفة لكونه غير وصفي كما تقول
رايت اليوم رجلا سلم عليك وحده قبل كل احد وكذلك
اني اعبد الها خلق السموات والارض ونحو ذلك **قوله**

وهو ما دل على متكلم او مخاطب او غايب اي وضعا فيخرج
الاسم الظاهر في نحو قول من اسمه زيد زيد فعل كذا او قو لك
لزيد يا زيد افعل كذا او قولك لزيد الغايب زيد فعل
كذا فانه لم يوضع على شي من ذلك بل ليدل على معنى
حاضرا كان او غايبا وكذا اسم الاشارة فانه لم يوضع
للدلاله على حضور بل ليدل على معنى اعم منه وهو
الدلالة على مشار اليه وانما جاه الحضور من جهة ان
المشار اليه لا بد من حضوره ولا يرد ايضا احرف المضارعه
لانها ليست دالت على متكلم ولا مخاطب ولا غايب وانما
هي داله على التكلم والخطاب والغيبة فان قلت يرد على
التعريف المذكور لفظ متكلم ومخاطب وغايب قلت عن
الجواب بحمل قوله نحو انا وانت وهو قيد اي في التعريف
اي حال كون ما دل على متكلم او مخاطب او غايب مثل
انا في انه دل على متكلم به ومثل انت في كونه دالا على
مخاطب به ومثل هو في كونه دالا على غايب تقدم له
ذكر فان قلت يرد على التعريف الذي ذكره الضمير الكا ف
من ذلك نانها دالة على المخاطب وليست ضميرا باتفاق
البصريين وانما هي حرف لا محل له من الاعراب قلت
اجيب بانا لا نسلم انها داله على المخاطب وانما هي دالة
على الخطاب مثل حرف دال على معنى ودلالته على
الذات البته ولذلك ايضا اليا في اياي والها في اياه
والكاف في اياك ليست مضمرات وانما هي على الصحيح
حروف داله على مجرد التكلم والخطاب والغيبة والدال ل
على المتكلم والمخاطب والغايب انما هو ايا ولكنه لما وضع
مشتركا بينهما واراد وا بيان من عنوا به احتاج الى
قرينة

الى قرينة تتصل به تبين المعنى المراد منه **قوله** انما سمي ضميرا ومضمرا
من قولهم اضمرت الشي اذا سترته واخفيته ومنه قولهم اضمرت الشي في نفسي
او من الضمور وهو الهزال لانه في الغالب قليل الحروف ثم تلك الحروف
الموضوعة له غالبا مهموسة وهي التا والكاف والها والهمس هو الصوت
الخفي والكوفيون يسمونه الكناية والمكني وانما بدا المصنف به لانه اعرف
الانواع الست على الصحيح **قوله** اسم جنس يشمل المعارف والنكرات **قوله**
يعين مسماه بخلاف المعارف فانها كلها مسماها اعني انها تبين حقيقته
وتجعله كانه مشاهد حاضر للعيان **قوله** بلا قيد فصل مخرج لما عدا
العلم من بقية المعارف فانها انما تعين مسماها بقيد كقولك
الرجل فانه مسماه بقيد الالف واللام وكقولك غلامي فانه
يعين بقيد الاضافة بخلاف التعبير عنه بانت وهو وسائر
المعارف فان افادتها للجزئيات المرادة في الكلام انما يكون بواسطة
قرينة معينة لها في الكلام كتقدم الذكر في الضمير والاشارة في
اسمها والعلم في الصلة في الموصول والنسبة في الاضافة ونحو
ذلك **قوله** ما وضع لمسمى جنس يشمل النكرة والمعرفة **قوله** واشارة
اليه فصل اخرج ما عدا اسم الاشارة والاعتراض بان المضمرات
وجميع المظهرات داخلة في هذا الحد فلا يكون مطردا لان المضمر يشار
به الى المعول عليه والمظهر ان كان نكرة يشار به الى واحد من الجنس غير
معين وان كان معرفة فالى واحد معين مدفوع بان المراد بالاشارة
الاشارة الحسية وما ذكر من الاسما المنقوض بها ليس كذلك وانما لم
يقل في الحد واشارة اليه اشارة حسية لان المطلق الاشارة حقيقة

فى الحسية دون الذهنية واما الاعتراض بلزوم الدور من حيث لفظ
الاشارة فى كل من الحد والمحدود فدفع بان الاشارة فى قوله الاسم الاشارة
جز المحدود ولا يلزم من توقف المحدود على الحد توقف جز المحدود ايضا
اذ ربما يكون معرفة ذلك الجز ضرورية او مكتسبة بغير ذلك الحد وبان
الاشارة التى فى التعريف لغوية والتى فى التسمية اصطلاحية وكون
اسم الاشارة اعرف من الموصول لكون المخاطب يعرف مدلوله بالقلب
والعين بخلاف ما قدمه عليه **قوله** كهذا تقول مشيرا الى زيد مثلا هذا
فيدل لفظه هذا على ذات زيد وعلى الاشارة لتلك الذات **قوله** ما
افتقر الى الوصل بجملة خبرية او ظرف او مجرور تامين جنس يشمل الموصول
وغيرها ما يفتقر وعبر بالمجرور عن الجار والمجرور تعبيرا باسم البعض
عن الكل واحترز بالتامين اى اللذين تتم بهما الفائدة نحو جا الذى عندك
والذى فى الدار عن غير التامين نحو جا الذى اليوم او بك وحكى
الكسائى نزلنا المنزل الذى البارحة اى الذى نزلناه البارحة وهو
شاذ وسياتى انه يجب ان يكون متعلقهما فعلا محذوفا كاستقر **قوله**
والى عائد فصل يخرج الموصول الحرفى واذ واذا وحيث وضمير الشان
واورد على طرده هذا التعريف من الواقعة صفة نكرة لكونها مفتقرة
ابدا الى العائد والصفة وليس بشى لانا لا نسلم افتقار من النكرة
دائما الى ذلك لجواز وقوعها تامة غير موصوفة بشى كما صرح به الفارسى
ولو سلم افتقارها حالة كونها موصوفة الى العائد والصفة فلا
نسلم انه يلزم كون الصفة جملة لجواز وصفها بمفرد نحو مررت
بمن معجب لك ومثل العائد الذى هو الضمير خلفه نحو قولهم ابو سعيد

الذى

الذى رويت عن الخدرى اى عنه لكنه قليل قال ابو على فى
التذكرة ومن الناس من لا يميز هذا **فائدة** يعرف الموصول
بالعهد الذى فى صلته على معنى ان وضعها ان يطلقها المتكلم على
ما يقدم علمه عند المخاطب وهذه خاصية المعارف ومن حيث
وجب كون الصلة جملة خبرية ليكون مضمونها حكما معلوم
الوقوع للمخاطب قبل حال الخطاب والجمل الانشائية طلبية كانت
او غير طلبية لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد صيغها بخلاف النكرة
الموصوفة المختصة بواحد فان تخصيصها ليس بحسب الوضع فقولك
لقيت من ضربته اذا كانت من موصولة معناه لقيت الانسان
المعهود بكونه مضروبا لك وان جعلتها موصوفة فكانك
قلت لقيت انسانا مضروبا لك فهو وان تخصص بكونه مضروبا لكنه
ليس بحسب الوضع لانه موضوع لانسان لا يختص فيه بخلاف
الموصولة فان وضعها على ان تتخصص بمضمون الصلة وتكون معرفة
بها وهذا هو المقام الصالح للموصول **قوله** والمضاف اضافة محضة
الى واحد من هذه الخمسة مشروط بان لا يكون المضاف متوغلا
فى الابهام كغير ومثل اذا اريد بهما مطلق المغايرة والمماثلة قال الرضى
وكل ما هو بمعناهما من نظيرك وشبهها وانما لم تتعرف لان مغايرة
المخاطب ليست صفة تخصص ذاتا دون اخرى اذ كل ما فى الوجود
الا ذاته موصوفة بهذه الصفة وكذا مماثلة زيد لا تخصص ذاتا
بل نحو مثلك اخص من غيرك لان المثلية ايضا يمكن ان تكون من وجوه
من الطول والقصر والشباب والشيب والسواد والعلم وغير ذلك مما

ن مايقدم

لا يحصى قال ابن السراج اذا اضيفت غير الى معرف له ضد واحد فقط
تعرف غير لانحصار الغير كقولك عليك بالحركة غير السكون فلذلك كان
قوله تعالى غير المغضوب عليهم صفة للذين انعمت عليهم اذ ليس لمن رضى
الله عنهم ضد غير المغضوب عليهم وكذا اذا اشتهر شخص بمماثلتك شى
فى شى من الاشيا كالعلم فقيل جا مثلك كان معرفة اذا قصد الذى
يماثلك فى الشى الفلانى وقدح ابن السراج فى قوله هذا بقوله
تعالى نعمل صالحا غير الذى كنا نعمل مع ان معنى غير الذى كنا نعمل اي
الصلاح لان عملهم كان فسادا والجواب انه على البدل لا الصفة
وقالوا فى حسبك وشرعك وكفيك ونهيك ونهاك انها مما لم يتصرف
لانها بمعنى الفعل لان معنى حسبك زيد ليكفيك زيد وكذا اخواته وقد
استعمل ناهيك على اصله من التصرف فقيل برجلين ناهييك من رجلين
وبعض يجعل واحدامه وعبد بطنه نكرتين وكذا ينبغي ان يكون
صد بلده ورئيس قبيلة وابن ابيه ونادرة دهر لان الضمير فى
مثله لا يعود الى المضاف الاول الى ما تقدم عليه من صاحب
ذلك المضاف نحو رجل واحدابيه فالها عائد على رجل والضمير
الراجع الى نكرة غير محضة نكرة كقولك رب شاه وسخلتها فان كان
ذلك الصاحب معرفة تعرف المضاف لكون الضمير معرفة نحو زيد واحد
امه انتهى باختصار واما اذا اريد بغير ومثل كمال المغايرة والمماثلة
فانهما تعرفان لان صفات المخاطب المستهل هو عليها معلومة فاذا
اريد كمالها التخصص وثبوت اضدادها كمالها التخصص فقد تعين قوله
بخلاف اضافة الوصف الى معموله الى اخره تعالى ذكر الكشاف فى الكلام

على قوله تعالى مالك يوم الدين ان اسم الفاعل على اريد به زمان
مستمر كانت اضافته حقيقية واعترض عليه بانه ذكر فى الكلام على
قوله تعالى جاعل الليل سكنا والشمس حسبانا حاصله ان اسم الفاعل اذا
اريد به زمان مستمر كانت اضافته لفظية فقد تناقض كلامه قال
السيد كالسعد واجيب بان الزمان المستمر يشمل الماضى والحال
والاستقبال فجاز ان يعتبر جانب الماضى فلا يكون الاسم عاملا
وتكون اضافته حقيقية وان يعتبر جانب الحال او الاستقبال فيكون
الاسم عاملا واضافته غير حقيقية وكل واحد من الاعتبارين يتعلق
باقتضاء المقام وقراين الاحوال انتهى وفى هذا الجواب الذي اقره
السيد كالسعد تصريح بجواز الامرين بالاعتبار قال الرضى واما
اسما الفاعل والمفعول فعملهما فى مرفوع هو سبب جايز مطلقا
سواكانا بمعنى الماضى او بمعنى الحال او بمعنى الاستقبال او لم يكونا
لاحد الازمنة الثلاثة بل كانا للاطلاق المستفاد منه الاستمرار
نحو زيد ضامر بطنه ومسود وجهه ومودب خدامه واذا كانا كذا
فاضافتهما الى سبب هو فاعلهما معنى لفظية دايما ويعمل اسم الفاعل
والمفعول الرفع فيه غير السبب بمعنى الاطلاق كان كان باحد الازمنة
الثلاثة نحو مررت برجل نايم فى داره عمرو ومضروب على بابه
بكر لكن لا يضافان الى مثل هذا المرفوع اذ لا ضمير فيه يصح انتقاله
الى الصفة وارتفاعه بها فتبقى بلا مرفوع فى الظاهر واما عمل
اسم الفاعل والمفعول فى المفعول به وغيره من المعمولات اللفظية
فيحتاج الى شرط لكونها اجنبية وهو مشابهتهما الفعل معنى

و وزنا ويحصل هذا الشرط لهما اذا كانا بمعنى الحال والاستقبال
او الاطلاق المقيد للاستمرار فاذا ثبت ان اسم الفاعل والمفعول
يعملان في الاجنبي اذا كانا باحد هذه المعاني الثلاثة فاضافتهما
اذا الى ذلك الاجنبي لفظية لان ذلك مبني على العمل كما تقدم اي في
قوله كغيره كون اضافته اضافة لفظية مبني على كونها عاملة في
محل المضاف اليه اما رفعا او نصبا انتهى المقصود نقله مفرقا في كلامه
الطويل وفيه تصريح بان اضافة الوصف الى فاعله المقصود لفظية وان
كان بمعنى الماضي بخلاف اضافته الى غير فاعله اذا كان بمعنى الماضي وفيه
ايضا التصريح باطلاق ان اضافة الوصف المراد به الاستمرار لفظية
بخلاف ما تقدم عن الكشاف واتباعه لكنه قال بعد ذلك واسم
الفاعل والمفعول المستمر يصح ان تكون اضافته محضة كما يصح ان لا يكون
كذلك وذلك لانه وان كان بمعنى المضارع الا ان الاستمرار ملابسته
المضاف للمضاف اليه يصح تعيينه به او تخصيصه قال سيبويه يقول
مررت بعبد الله ضاربك كما تقول مررت بعبد الله صاحبك اي المعروف
بضربك كما تقول مررت برجل شبهك اي المعروف بشبهك فاذا قصدت
هذا المعنى لم يعمل الفاعل في محل المجرور به نصبا كما في صاحبك وان كان
اصله اسم فاعل من صحب يصحب بل تقدره كانه جامد انتهى فقد فصل
في اضافة الوصف المراد به الاستمرار لكن مدرك تفصيله غير مدرك
تفصيل الكشاف واتباعه المستفاد من الجواب السابق كما هو ظاهر
فهو موافق لهم في التفصيل مخالف لهم في المدرك واما ابن هشام فكلامه
في مغنيه صريح في اعتماده ان اضافة الوصف المراد به الاستمرار حقيقية

ابدا من غير تفصيل فانه نقل العسا والكشاف الاول واستحسنه ثم رد
كلامه السابق بعد ادعائه مناقضته للاول ويتحصل من ذلك كله
ان الكشاف واتباعه كالسعد والسيد والموضح على التفصيل في اضافة
الوصف المراد به الاستمرار وكذا الرضي لكنه يخالفهم في مدرك التفصيل
كما تقرر وان ابن هشام على الاطلاق فيهما قال السيد بعد ما تقدم عنه
ما نصه اي ويمكن ان يقال الاستمرار في مالك يوم الدين ثبوتي وفي
وجاعل تجددي بتعاقب افراده فكان الثاني عاملا واضافته
لفظية لورود المضارع بمعناه دون الاول انتهى ويستفاد منه
امور الاول ان الاستمرار اعم من الثبوت والدوام لانه يكون
تجدديا بتعاقب افراده وثبوتيا بدوام الثابت الثاني ان اسم
الفاعل اذا كان للثبوت كان غير عامل وكانت اضافته حقيقية
وحينئذ يستشكل ذلك بالصفة المشبهة فانها للثبوت ومع ذلك
هي عاملة واضافتها لفظية وجوابه ان مدرك كون الاضافة
لفظية او حقيقية على عمل الوصف وعدم عمله كما صرح بذلك الا
وتقدم في كلام الرضي والصفة تعمل وان كانت للثبوت لان عملها
بسبب مشابهتها لاسم الفاعل في انها تؤنث وتثنى وتجمع وهذه
المشابهة متحققة فيها وانما عملت دائما وان كانت اضافتها لفظية
دائما لوجود سبب العمل دائما بخلاف اسم الفاعل فان عمله لمشابهته الفعل
المضارع فاذا كان بمعنى الثبوت فاتت المشابهة لان المضارع لا
يكون للثبوت فلم يعمل لانتفاء سبب العمل وكانت اضافته حقيقية
والثالث انه لا يصح اطلاق ان اضافة الصفة المشبهة لفظية ان

جعلنا اسم الفاعل المراد به الثبوت صفة مشبهة حقيقية على ما سيأتي
وقد اختلف تعبيرهم فيه فمنهم من يعبر بانه صفة مشبهة ومنهم من
يعبر بنحو ان له حكم الصفة المشبهة او انه يعامل معاملتها فيحتمل ان اختلاف
هذا التعبير مبني على الاختلاف في اسم الفاعل المذكور هل هو صفة
مشبهة حقيقية او لا ويحتمل ان المراد منهما واحد وان في احدهما مسامحة
اما بان يراد بالاول انه صفة مشبهة حكما واما بان يراد بالثاني انه
صفة مشبهة حقيقية والتعبير بان له حكمها او انه يعامل معاملتها
لا ينافي انه منها حقيقة وانما عبر بذلك لان ادخاله فيها امر طاري
على اصل وضعه وقد قال المرادي قلت ولقائل ان ضامرا ومنطلقا
ونحوهما مما يجري على المضارع اسما فاعلين قصد بهما الثبوت فعومل
معاملة الصفة المشبهة وليست بصفة مشبهة فان قلت قد ردها
ذهب اليه من قال انها لا تكون جارية لكونهم متفقين على ان شاحطا
في قوله من صديق او اخي ثقة او عدو شاحط دارا صفة مشبهة
قلت ان صح الاتفاق فهو محمول على ان حكمه حكم الصفة المشبهة
لانه قصد به الثبوت فلذلك اطلق عليه صفة مشبهة انتهى كذا افاد
شيخنا سيد المحققين وسند المدققين احمد بن قاسم العبادي رحمه الله
قوله اما انه لا ينعت فلانه غني عن الايضاح يعني وحمل النعت
المادح او الذام وغيرهما على الموضح طرد للباب وقد يشكل هذا باسم الله
تعالى فانه غني عن الايضاح لانه اعرف المعارف ومع ذلك ينعت للمدح وقال
الرضي اما انه لا يوصف فلان المتكلم والمخاطب منه اعرف المعارف
والاصل في وصف المعارف ان يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل

الحاصل

للحاصل واما الوصف المفيد للمدح والذم فلم يستعمل فيه لانه امتنع
ما هو الاصل في وصف المعارف ولم يوصف الغايب املا لان مفسره
في الاغلب فصار بسببه واضحا غير محتاج الى التوضيح المطلوب في وصف
المعارف في الاغلب واما حمله على المتكلم والمخاطب لانه من جنسهما قوله
لكونه نصا في مسماه ظاهر في ضمير المتكلم وكذا في ضمير المخاطب ان لم يكن
الا مخاطب واحد وفي ضمير الغايب ان تعين مرجعه وفي الرضي واعلم
ان المقصود من وضع المضمر رفع الالتباس فان انا وانت لا يصلحان الا
لمعينين وكذا ضمير الغايب نص في ان المراد هو المذكور بعينه في نحو جاني
زيد واياه ضربت قوله واما انه لا ينعت به فلانه ليس مشتقا ولا مؤولا
بالمشتق قال الرضي اما انه لا يوصف به فلما يجي من ان الموصوف في
المعارف ينبغي ان يكون اخص او مساويا ولا اخص من المضمر ولا مساوي
له حتى يقع صفة له وقول بعضهم لم يقع صفة لانه لا يدل على معنى فيه نظر
اذ هو يدل على ما يدل عليه مفسره ولو رجع الى دال على معنى كاسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة لدل عليه ايضا كقولك زيد كريم وانت هو
واجاز الكسائي وصف ضمير الغايب نحو قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم
وقولك مررت به المسكين والجمهور يحملون مثله على البدل انتهى قوله في
والمشتق يدل على التعدد اي يصلح لان يدل على التعدد قوله وهو البا
من المعارف اي من انواع المعارف السابقة فلا يرد ان النكرة المقصودة
في النداء نحو يا رجل لمعين تنعت ولا ينعت بها قوله وهو الاشارة محل
النعت باسم الاشارة اذا لم يكن مكانيا لان المكاني لازم النصب على الظرفية
فلا يتصرف فيه ولا ينعت به وقال الرضي والعلم لا يوصف به لانه لم يوضع

الا للذات المعينة لا لمعنى في ذات وكذلك اذا نقل الى العلمية عن الجنسية
اسم دل على معنى الجنس فذلك المعنى بالتسمية نحو اسامة واشقر اذا سميت بهما
قوله والموصول قال الرضى ولا يقع من الموصولات وصفا معينا وله
اللام نحو الذى والتى واللاتى وبابها المشابهة لفظا للصفة فى كونه
على ثلاثة فصاعدا بخلاف من التى وما واما اي الموصول فلم يقع
وصفا لان الاغلب فيه الشرط والاستفهام ووقوعه موصولا
قليل فروعي الاكثر وانما يوصف بذو الطائية وان كانت على حرفين
كما فى قوله فقولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا هلم فان المشرفى الفرائض لمشابهته
لذو الموضوع للوصف باسم الاجناس نحو ذو مال قوله ما شاع فى
جنس موجود اى اسم شاع فى افراد مفهوم كلى موجودة اي حاصلة
فى الخارج لوضعه لذلك المفهوم الصادق على كل تلك الافراد قوله كرجل
اى كهذا الاسم فانه شايع فى زيد وعمرو وبكر وغيرهما من الافراد الموجودة
لمفهوم الادمى الذكر الموضوع له هذا اللفظ فانه يطلق على كل منها اطلاقا
حقيقيا من حيث كونه فرد ذلك المفهوم لا من حيث خصوصه قوله او
شاع فى جنس مقدر اى او شاع فى افراد مفهوم كلى غير موجودة اي غير
حاصلة فى الخارج لكنها بحيث كل ما فرض منها صدق عليه ذلك المفهوم
الموضوع له ذلك الاسم بان لا يختص بواحد منها دون غيره بل يستعمل
استعمالا حقيقيا فى كل منها قوله كشمس اى كهذا الاسم فانه شايع فى افراد
مفهوم الكوكب النهاري لا يختص به واحد منها دون غيره وهى غير حاصلة
فى نفس الامر لكنها بحيث كل ما فرض منها اطلق عليه هذا الاسم اطلاقا
حقيقيا من حيث كونه فرد ذلك المفهوم من حيث خصوصه فعلم انه لم برد

بالجنس

بالجنس ما هو مصطلح الميزان بدليل تمثيله بل ما يسم النوع والصنف
وغيرهما وانه اراد بالجنس الموجود افراد المفهوم الحاصلة فى نفس
الامر سواء كانت مما لها تحقق فى الاعيان اولا وبالجنس المقدر افراد
المفهوم التى لا حصول لها فى نفس الامر مهما فرض صدق عليها
واما الجنس فلا يتصور فيه شياع لانه شى واحد ولا حصول له
فى الخارج الا فى ضمن افراده على نزاع كبير فى محله واما الحصول
الذهنى فهو ثابت كذا افاده شيخنا الشيخ احمد بن قاسم العبادى
رحمه الله قوله وانما هى موضوعة وضع اسماء الاجناس التى
افراد موجودة وحاصلة فى الخارج فى الموضع لمفهوم كلى
فجميع اسما الاجناس النكرات الجامدة كرجل ينعت ولا ينعت بها ويستثنى
منه اسما الافعال النكرات فانها لا تنعت ولا ينعت بها ويستثنى
منه ايضا اي فانه ينعت به ولا ينعت كمررت برجل اي رجل وجاز
الاخفش نعتها ايضا فى مررت باي معجب لك قال ابن فى
مغنيه وهو قوى فى القياس لانه يعرفه قوله اذا لم يؤول
بالمشتق احترز به عما اول منها بالمشتق نحو عرفج وبرجل اسد
بمعنى خشن واسد بمعنى شجاع فانه ينعت به ايضا نحو مررت
بقاع عرفج وبرجل اسد قوله والمضاف الى واحد منها اي بلا
واسطة مثل جاء زيد صاحب عمرو والفرس او بواسطة مثل
جا زيد صاحب لجام الفرس قوله واسم الاشارة لا ينعت لانها
فيه الالف واللام مثل اسم الاشارة ذلك اذا جعلت وصله كذا
لما فيه ال نحو يا ايها الرجل وذلك استكره هو اجتماع التى للتعريف

نحاولوا ان يفصلوا بينهما باسم يحتاج الى ما يزيل ابهامه فيصير
المنادي في الظاهر ذلك المبهم وفي الحقيقة ذلك المخصوص الذي
يزيل الابهام ويعين الماهية فوجد واذلك لاسم ايا اذا اقتطع
عن الاضافة واسم الاشارة حيث وضعا مبهمين وشروط ازالة
ابهامها الا ان اسم الاشارة قد يزال ابهامه بالاشارة الحسية
فلا يحتاج الى الوصف بخلاف اي فكان ادخل في الابهام فلهذا
جاز يا هذا ولم يجز يا اي ابل لزم ان يردفه ما يزيل ابهامه وذلك
اسم الجنس لانه الدال على تعيين الماهية ويجري مجراه الذي
ومجموعهما ومونثهما وقد يجري مجراه اسم الاشارة الموضوع
بذي السلام نحو يا ايها هذا الرجل ومن اجل ان اسم الاشارة لا ينعت
الا بما فيه الالف واللام لرفع الابهام لبيان الجنس ضعف مررت
بهذا الابيض لانه لا يتبين به جنس المبهم لان الابيض عام لا
يختص بجنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار
اليه انسان بل رجل **قوله** لان الجنس اي اسم الجنس المعرف بالالف
واللام يزيل الابهام لو قال لانه لا يزيل الابهام ~~المذكور الا الجنس~~
~~المعرف بالالف واللام لكان اولى~~ يزيل الابهام الحاصل في اسم
الاشارة يعني بحسب الوضع وذلك لان الابهام مقتض لبيان
الجنس فاذا اريد نعته لا يتصور بمثله لابهام ولا يليق بالمضاف
المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعارة من المستعير
والسوال من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام لتعيينه في نفسه
وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذي اللام مثل مررت

بهذا الذي كرم جاء زيد هذا اي الحاضر **قوله** ما ذكره من ان هذا نعت
قول غير الكوفيين واما الكوفيون وتبعهم السهيلي فذهبوا
الى ان اسما الاشارة لا ينعت بها لجمودها **قوله** وفي نعته
بالمضاف الى الضمير جاء زيد صاحبك اعلم ان ابن هشام استدل
بهذا المثال على بطلان القول بان ما اضيف الى معرفة فهو في
رتبتها مطلقا فوصف العلم بالمضاف الى الضمير والصفة لا يكون
اعرف من الموصوف وقد يمنع هذا الدليل بجواز ان صاحبك بدل
لا نعت **قوله** بالجنس اي باسم الجنس المقرون بالالف واللام
نحو جا هذا الرجل اي الحاضر ما ذكره من ان الرجل فيه نعت هو
قول كثير من النحويين قال ابن هشام في المغني ومن الخطا قول
كثير من النحويين في نحو مررت بهذا الرجل ان الرجل نعت قال ابن
مالك اكثر النحويين تقلد بعضهم بعضا في ذلك والحامل لهم
عليه توهمهم ان عطف البيان لا يكون الا اخص من متبوعه وليس
كذلك لكن غاية في الجوامد بمنزلة النعت في المشتق ولا يمتنع كون
المنعوت اخص من النعت وقد هدى ابن السيد الى الحق في المسئلة
فجعل ذلك عطفا لا نعتا وكذا ابن جني قلت وكذا الزجاج
والسهيلي قال السهيلي واما تسمية سيبويه له نعتا فتسامح كما
سمى التوكيد وعطف البيان صفة وزعم ابن عصفور ان النحويين
اجازوا في ذلك الصفة والبيان ثم استشكله بان البيان اعرف
من المبين وهو جامد والنعت دون المنعوت او مساويه وهو
مشتق او في تاويله فكيف يجتمع في الشي ان يكون بيانا ونعتا

واجاب بانه اذا قدر نعتا فاللام فيه للعهد والاسم مؤول بقولك
الحاضر او المشار اليه واذا قدر بيانا فاللام للتعريف الحضوري
فيساوي الاشارة بذلك ويزيد عليها بافادته الجنس المعين فكان
اخص قال وهذا معنى قول سيبويه انتهى وفيه قاله نظر لان الذي
مؤوله النحويون بالحاضر والمشار اليه هو اسم الاشارة نفسه اذا وقع
نعتا كمررت بزيد هذا واما نعت اسم الاشارة فليس ذلك معناه وانما
هو معنى ما قبله فكيف يجعل معنى ما قبله تفسيرا له وقال الزمخشري
في ذلكم الله ربكم يجوز من كون اسم الله صفة للاشارة او بيانا
وربكم الخبر يجوز في الشئ الواحد البيان والصفة وجوز كون
العلم نعتا وانما العلم ينعت به وجوز نعت الاشارة بما ليس معرفا
باللام للجنس وذلك مما اجمعوا على بطلانه قوله وبالموصول نحو
جا الرجل الذي قام ابوه وباسم الاشارة نحو جا الرجل هذا ان قلت
النعت لا يكون اخص من المنعوت بل يكون دونه او مساويا له وكل
من الموصول والاسم الاشارة اخص من المعروف بالالف واللام
قلت ما ذكرت مذهب البصريين في المعارف وقال الشلوبين
والفرا ينعت الاعم بالاخص قال ابن مالك وهو لبعض المتاخرين
يوصف كل معرفة بكل معرفة كما يوصف كل نكرة بكل نكرة وقال الرضي
ينبغي اولا ان يعرف انه ليس مرادهم بهذا انه ينبغي ان يكون
ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد اقل مما يطلق عليه لفظ الصفة
او مساويا له فان هذا لا يطرد لا في المعارف ولا في النكرات اما في
المعارف قلت تقول جاني الرجل العاقل وهذا الرجل ولقيت الرجل

العجيب

العجيب واما النكرات فانت تقول رايت شيا ابيض وهذه ذات
قديمة او واجبة الوجود بل مرادهم ان المعارف الخمس اعني المضمرات
والاعلام والمبهمات وذو اللام والمضاف الى واحد منها لا يوصف ما
يصح وصفه منها بما يصح الوصف به منها الا ان يكون الموصوف اخص
اي اعرف من صفته او مثلها في التعريف فقولك الرجل العاقل الثاني
فيه وان كان اخص من الاول من جهة مدلول اللفظ الا انهما من جهة
التعريف الطاري على مدلولهما الوضعيين متساويان وفي قولك
هذا الرجل لفظ اعم من هذا الرجل من حيث انه يصح ان يشار به بوضع
واحد الى اي مشار اليه كان لكن التعريف الاشاري اقوى من التعريف
اللامي فعلى هذا يخص قولهم الموصوف اخص او مساويا للمعرفة
فينبغي ان يعرف مراتب المعارف في كون بعضها اقوى من بعض
حتى يبنى عليه الامر في قولهم الموصوف اخص او مساويا فالمنقول
عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام
ثم اسم الاشارة ثم المعرف بالالف واللام والموصولات وكون المتكلم
والمخاطب اعرف المعارف ظاهر واما الغايب فلان احتياجه الى
لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع اليد وانما كان العلم اخص واعرف
من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الواضع
كما عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع
اي ذات معينة كانت وتعينها الى المستعمل بان يقرن به الاشارة
الحسية فكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه حسيه فلذلك كان
اكثر اسما الاشارة موصوفا في كلامهم ولذا لم يفصل بين

اسم الاشارة ووضعه لشدة احتياجه وانما كان اسم
الاشارة اخص واعرف من المعرف باللام لان
المخاطب يعرف مدلول ذي اسم الاشارة بالعين والقلب
معا ومدلول ذى اللام يعرف بالقلب دون العين
ولضعف تعريف ذى اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو
قوله تعالى لئن اكله الذيب واما المضاف الى
احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سوا
لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه واما عند
المبرد فان تعريف المضاف اليه لانه يكتسي منه
ولذا وصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر
فعنده نحو الظريف فى قولك رايت غلام الرجل
الظريف بدلا لا صفه وعند سيبويه هو صفة
لغلام ومذهب الكوفيين ان الاعرف
العلم ثم المبهم ثم ذا اللام ولعلهم نظروا الى

ان العلم

بياض صحيح

بان العلم حين وضعه لم يقصد به الا مدلول واحد من
بين لا يشاركه فى اسمه ما يماثله وان اتفق مشاركه فوضع
ثان خلاف ساير المعارف وعند ابن كيسان الاول المضمر
ثم العلم ثم اسم الاشاره ثم ذو اللام ثم الموصول وعند
ابن السراج اعرفها اسم الاشاره لان تعريفه بالعين
والقلب ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك
اعرفها ضمير المتكلم والعلم الخاص اي الذي لم يتفق له
مشاركه خاص وضمير المخاطب جعلهما فى درجه ثم ضمير
الغايب السالم من ابهام اي الذي لا يشتبه مفسره ثم
المشار به والمنادى ثم الموصول وذو الاداة والمضاف
بحسب المضاف اليه فاذا تقرر ذلك فان وجدت
الاخص فى مذهب تابعا لغير الاخص فهو بدل عند
صاحب ذلك المذهب لا صفه فاسم الاشاره فى قولك
بزيد هذا بدل عند ابن السراج صفة عند غيره وعليه
فقس وانما لم يجز ان يكون النعت اخص من المنعوت
لان الحكمه يقتضى ان يبتدا المتكلم بما هو اخص فان
اكتفى به المخاطب فذاك ولم يحتج الى نعت والا زاد
عليه من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة انتهى
فان قلت لم ترك التمثيل لنعت الموصول بغيره قلت
لعله لم يعرف له مثالا قطعيا قال الرضى واما وقوع
الموصول موصوفا فلم اعرف له مثالا قطعيا بلى قال
الزجاج ان الموصول صفه لمن امن كالحى والظاهر
مستغن بالصله عن الصفه قوله والرافع للنعت فى
هذه الامثلة ما رفع المنعوت لفظا او محلا ما ذكره
من ان العامل فى النعت هو العامل فى المنعوت هو قول

سيبويه فانه ذهب الى ان العامل في النعت والتوكيد
وعطف البيان هو العامل في متبوعها وقال الاخفش
العامل فيها معنوي كما في المبتدا والخبر وهو كونها تابعة
وقال بعضهم ان عامل الثاني مقدر من جنس الاول
ومذهب سيبويه اولى لان المنسوب الى المتبوع في قصد
المتكلم منسوب اليه مع تابعه فان المجي في جاني زيد
الظريف ليس في قصده منسوبا الى زيد مطلقا بل الى
زيد المقيد بقيد الظرافة وكذا جاني العالم زيد وجاني
زيد نفسه فلما انسحب على التابع حكم العامل المنسوب
معنى حتى صار التابع مع المفرد منسوب اليه وكان الثا ني
هو الاول في المعنى كان الاولى انسحاب عمل المنسوب
عليهما معا تطبيقا للفظ بالمعنى اما اذا قلت جاني غلام
زيد فالمنسوب اليه وان كان الغلام مع زيد الا ان
الثاني ليس هو الاول معنى فلم يعمل العامل فيهما معا
واما جعل العامل معنويا كما ذهب اليه الاخفش فلا ف
الظاهر اذ العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة
الى اللفظي كالشاذ النادر فلا يحمل عليه للمتنازع
فيه وتقدير العامل خلاف الاصل ايضا فلا يصار
الى الامر الخفي اذا امكن العمل بالظاهر الجلي واما
البدل فالاخفش والرماني والفارسي واكثر المتا خرين
على ان العامل فيه مقدر من جنس الاول استدلا ل
بالقياس والسماع اما السماع فنحو قوله تعالى لجعلنا
لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم وغير ذلك من الشعر والاشعا ر
واما القياس فلكونه مستقلا ومقصودا بالذكر ولذا
لم يشترط مطابقته للمبدل منه تعريفا وتنكيرا

ومذهب

ومذهب سيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري وابن
الحاجب واختاره ابن مالك ان العامل في البدل هو العامل
في المبدل منه اذ المتبوع في حكم الطرح فكان عامل الاول
باشر الثاني **باب التوكيد قوله** التوكيد يقال
فيه ايضا التاكيد بالهمزة وبابدالها الفا على القياس
في نحو فاس وراس والاول افصح قال تعالى ولا
تنقضوا الايمان بعد توكيدها والتوكيد مصدر سمي به
التابع لانه يفيده ويقال اكد تاكيدا ووكد توكيدا
قوله لفظي اي منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير
اللفظ **قوله** ومعنوي اي منسوب الى المعنى لحصوله
من ملاحظة المعنى **قوله** اعادة الاول بلفظه اي
مما دل الاول اي الذي اعيد به الاول وكرر به كاينا
ملتبسا بلفظه ويحتمل ان يكون على تقدير مضاف اي
ذو اعادة الاول بلفظه **قوله** ويكون في الاسم والفعل
والحرف لا ينافيه انه يكون في غيرها كالجملة لانه لم يدع
الحصر **قوله** او اعادة الاول بمرادفه اي مما دل الاول
بمرادفه اي الذي اعيد به الاول وكرر به كاينا مرا دفه
ذو اعادة الاول بمرادفه والسبب في الثاني وبل
المذكور مباينة الاعادة للتوكيد الذي هو احد
التوابع مع امتناع حمل احد المتباينين على الاخر **قوله**
لقصد التقرير اي تقرير المؤكد بفتح الكاف اي تحقيق
مفهومه ومدلوله اعني جعله مستقرا محققا بحيث
لا يظن به غيره نحو جا زيد زيد اذ ظن المتكلم غفلة السا مع
عن سماع لفظه لو اكدا او غفلة السامع عن حمله على معناه
اي عن [illegible]
[illegible] ومجازا اقرب

ح لفظ دال وضعا على معنى حقيقة فيه ظن المتكلم بالسا
انه لم يحمله على مدلوله اما لغفلته او لظنه بالمتكلم الغلط
او لظنه به التجوز فالغرض الذي وضع له التاكيد
احد ثلاثة اشيا احدها ان يدفع المتكلم ضرر غفلة
السامع وثانيها ان يدفع ظنه بالمتكلم الغلط فاذا قصد المتكلم
احد هذين الامرين فلا بد ان يكرر اللفظ الذي ظن
غفلة السامع عنه او ظن ان السامع ظن به الغلط
فيه تكريرا لفظيا نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب
زيد ولا ينجع هاهنا التكرير المعنوي لانك لو قلت
ضرب زيد نفسه فربما ظن بك انك اردت ضرب عمرو
فقلت نفسه بنا على ان المذكور عمرو ولكن ان ظننت
به الغفلة عن سماع لفظ زيد فقولك نفسه لا ينفعك
قوله تقديرا اضافة اي مضاف قوله بما ظاهره العموم
اي بلفظ ظاهره العموم قوله ونحو التوكيد اي بالمعنى
المقدر او بمعنى الموكد بكسر الكاف اي يعمل في الغرض
الاول بلفظ النفس او العين قوله وهو اي الغرض
الاول الرافع احتمال تقدير الاضافة اي المضاف الى
المتبوع ظاهره تفسير الغرض الاول بالرافع المذكور
لا ان هذا الظاهر غير مراد اذ الرافع المذكور يحصل
به الغرض لا انه هو فظهر ان في عبارته تجوزا ايما لا
الرافع على الرفع او بحذف المضاف اي رفع الرافع المذكور
او بحذف الحيثية اي الرافع من حيث انه رافع اي من
حيث ثبوت الرفع له ولعله اكتفى بالقرينه بوضوح
المراد قوله او العين يفهم انه لا يجوز الجمع بينهما وليس
كذلك فيصح التوكيد بكل منهما وبهما معا كما ستذكره

ويجب عند اجتماعهما البداءة بالنفس لانها عبارة عن جملة
الشي والعين مستعارة في التعبير عن الجملة وقيل بداءتها
استحسانا قوله بمعنى النفس احترز به عما اذا اريد
بالعين الخارجة المخصوصة فانها بدل لا توكيد وظاهر
انه اذا اريد بالنفس الدم يكون بدل بعض ايضا لا توكيدا
فظاهر انه انما يوكد بالنفس والعين اذا اريد بهما الحقيقة
ومنفردا عن غيرهما وجواز جرهما بالباء زائدة وفي شرح
الخاصية للرضي وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة فيوكد
به لكن بالباء زائدة تقول جاني القوم باجمعهم خلافا عنه
فانه يوكد بها مع البا وبدونه عفى الله عنه وبينه
انتهى ومثل العين فيما قاله النفس ثم رايت ابن هشام قال
في المغني بعد ان ذكر انه يجب تجريد اجمع من ضمير المؤكد
في باب التوكيد واما قولهم جا القوم باجمعهم فهو بضم الميم
لا بفتحها وهو جمع لقولك جمع على حد قولهم فرخ وافرخ
والمعنى جاوا بجمعهم بجماعتهم ولو كان توكيدا لكانت البا
زائدة مثلها في قوله هذا وجدكم الصغار بعينه
وكان يصح اسقاطها انتهى ثم رايت النووي في البيان
قال قوله باجمعهم بضم الميم ويجوز فتحها لغتان مشهورتان
اي جميعهم انتهى قوله بالنص اي بسبب نص المضاف
او نسبته قوله رفع المجاز رفع احتمال المجاز بدليل قوله فيما
بان فيقع بذكر النفس والعين احتمال الى اخره وظاهر
كلامه ان احتمال المجاز يرتفع وهو ظاهر كلامهم وذهب
جمع منهم ابن عصفور الى ان الاحتمال لم يرتفع وانما
ضعف وهو وجيه جدا ونسب الى سيبويه انه لا يرتفع
المجاز عن المؤكد حتى ياتي بجميع الفاظ التوكيد واعلم ان المجاز

المرفوع يحتمل انه الحقيقة بحذف مضاف ويحتمل انه المجاز
في استعمال اللفظ في غير ما وضع له ويحتمل انه العقلي وهو
الاسناد الى غير ما هو له فتعيين بعض هذه الاحتمالات
لا يعول عليه لعدم دليل عليه فهو اما قصور او تقصير
قوله جمع قلة على افعل احترز به عن جمع الكثرة كنفوس
وعيون وعن جمع القلة على غير افعل نحو اعيان فانه
لا يؤكد بشي من ذلك **قوله** وهو افصح من التثنية انما
كان الافراد افصح من التثنية كراهة اجتماع تثنيتين
وانما كان الجمع افصح من الافراد لان التثنية جمع في المعنى
فايدة كل مثنى في المعنى مضاف الى متضمنه يختار فيه
لفظ الجمع على الافراد والافراد على التثنية فالاول
كقوله تعالى ان تتوبا الى الله فقد صغت قلوبكما
والثاني كقوله "حمامة بطن الواديين ترنمي
سقاك من الغر الغوادي مطيرها" والثالث كقوله
ظهراهما مثل ظهور الترسين "هذا والاصل
في كلام العرب دلالة كل لفظ على ما وضع له فيدل المفرد
على الواحد والمثنى على اثنين والجمع على جماعة وقد
يخرج عن هذا الاصل وذلك قسمان مسموع ومقيس
فالاول ما ليس جزا مما اضيف اليه سمع ضع رحالهم
يريدون اثنين وردينا رثم مختلفة واخوانه فانه
لفظ وضع موضع الجمع وقالوا شابت مفارقه وليس له
الا مفرق واحد وعظيم المناكب وغليظ الحواجب
والوجنات والمرافق وعظيم الاوراك فكل هذا
مسموع لا يقاس عليه وقاسه الكوفيون وابن مالك اذا
امن اللبس وهو ماش على قاعدة الكوفيين من القياس

على

على الشاذ والنادر قال ابو حيان ولو قيس شي من هذا
لالتبست الدلالات واختلطت الموضوعات والثاني
ما اضيف الى متضمنه وهو مثنى لفظا نحو قطعت روس
الكبشين اي راسيهما او معنى نحو كفا عرك الافراه عند
عزبر اي كاسدين ماعر من افواههما عند عرسيهما فان
مثل ذلك يورد فيه الجمع والافراد والتثنية من الاول
ما تقدم من قوله تعالى فقد صغت قلوبكما والسارق
والسارقة فاقطعوا ايمانهما في قراءة ابن مسعود ومن
الثاني ما تقدم من قوله حمامة بطن الواديين ومن الثالث
قراءة الحسن بدت لهما سواتهما فطرد ابن مالك قياس
الجمع والافراد ايضا لفهم المعنى وخص الجمهور القياس
بالجمع وقصروا الافراد على ما ورد وانما وافق الجمهور
كراهة اجتماع تثنيتين مع فهم المعنى ولذلك شرط ان
لا يكون لكل واحد من المضاف اليه الا شي واحد لانه
اذا كان له اكثر التبس فلا يجوز في قطعت اذني الزيدين
الاتيان بالجمع ولا الافراد للالتباس فان فرق متضمناهما
كقوله تعالى على لسان داود وعيسى ابن مريم فقال ابن
مالك ايضا بقياس الجمع والافراد وخالفه ابو حيان
لان الجمع انما قيس هناك كراهة اجتماع تثنيتين وقد
زالت بتفريق المتضمنين قال فالذي يقتضيه النظر
الاقتصار على التثنية وان ورد جمع او افراد اقتصر فيه
على مورد السماع قال واما الاية فليس المراد فيها باللسان
الجارحة بل الكلام او الرسالة فليس جزا من داود ولا
من عيسى **قوله** ارادة الخصوص اي احتمال ارادة الخصوص
عما ظاهره العموم اي بلفظ ظاهره العموم **قوله** في توكيد

المثنى المذكر بكلا وللمونث بكلتا قد يستغنى بكلا عن كلتا كقوله
لت تفرقي الزينبين كلهما وخرجه ابن عصفور على تاكيد
المعنى اي تفرقي الشخصين كليهما وقد يغني كلها عن كليهما
وكليتهما كقولك جا الزيدان او الهندان كلهما **فايده**
اشترط جمع منهم ابن هشام لصحة توكيد المثنى صحة وقوع
مفرد موقعه ليمكن توهم ارادة البعض باسم الكل كجا
الزيدان كلاهما والمرتان كلتاهما اذ يصح حلول المفرد محل
المؤكد بهما اذ يحتمل انه اطلق المثنى واريد به واحد فلا
يقال اختصم الزيدان كلاهما لان الاختصام لا يكون الا
بين اثنين حتى يحتاج الى التاكيد لرفعه ولانه لم يسمع من
العرب قط ويدل لهم انهم لا يوكدون فعل التعجب
بالمصدر لان التاكيد به لرفع توهم المجاز في الفعل وانما تد
حاصل بكونه حقيقة اذ لا يتعجب من وصف شي الا وذلك
الوصف ثابت له فلما رفضوا تاكيده بالمصدر رفضوا
تاكيد ما ذكر لما كان المجاز لا يدخله ويدل على المنع ايضا
اجماعهم على منع جا زيد كله لعدم الفايده والمنقول عن و
الجمهور والجواز عليه ابن مالك محتجين بان التوكيد قد
ياتي للتقوية لا لرفع الاحتمال كاتوا اجمع واكتع بعد كل
ولا احتمال يرفع بهما لرفعه بكل والجواب كما قاله ابو حيان
ان المعنى اذا كان يسنده اللفظ حقيقة فلا يحتاج للفظ اخر
يوكده الا اذا اتى برواية عن العرب وقد ذكرنا ان ذلك
لم يسمع **قوله** ويجي في توكيد ما له اجزا يصح وقوع بعضها
موقعه بكل اي مفردا كان او جمعا وذلك لان الكل والا
جماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان
الكلي ما لم تلاحظ افراده بجملته ولم يصر جزا لا يصح تاكيده

بكل

بكل واجمع فلا يجوز جا زيد كله لعدم اجزا له يصح ان يقع
بعضها موقعه في حكم المجي بخلاف اشتريت العبد كله لان
العبد قد يتجزى في الاشترا فيصح تاكيده بكل ليفيد الشمول
قوله حال كونها مضافة الى ضمير المؤكد فيه اشارة الى
وجوب الى اضافة كل الى ضمير المؤكد ومنع حذفه استغنا
بنية خلافا لمن اجازه والى منع اضافته الى ظاهر مثل المؤكد
خلافا لابن مالك حيث اجاز اضافة كل الى الظاهر المذكور
مستدلا بقوله ، يا اشبه الناس كل الناس بالقمر ، وخرجه
ولده كغيره على ان كلا نعت اي اشبه الناس كل الناس بالمعنى
الكاملين وليس منه قوله تعالى انا كلا فيها في قراءة بعضهم خلافا
للفرا والزمخشري والكوفيين كما نقله عنهم بعضهم في زعمهم
ان اصله انا كلنا فحذف الضمير استغناء بنيته بل كلا بدل
من اسم ان او حال من الضمير المرفوع في فيها **قوله** وفي اسم الجمع
المذكر جا القوم كلهم ظاهر كلامه ان الجنس ليس باسم جمع
وليس كذلك ويدل على اختصاص القوم بالذكور قوله تعالى
لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا نسا من
نسا عسى ان يكن خيرا منهن وقول زهير وما ادري وسوف
اخال ادري ، اقوم ال حصن ام نسا ، قال الزمخشري ان اختصاص
القوم بالرجال صريح في الاية وفي البيت المذكور انتهى واما
قولهم في قوم فرعون وقوم عاد هم الذكور والاناث فليس
لفظ القوم بمتعاط يعني بمتناول للفريقين ولكن قصد ذكر
الذكور وترك الاناث لانهن توابع لرجالهن قال وهو في
الاصل جمع قايم كصوم وزور ويجوز ان يكون تسمية بالمصدر
قال بعض العرب اذا اكلت لحما وجبنت قوما وبعضت قوما اي
قياما هذا كله **قوله** اما لانك لم تعتد بالمختلف اي اطلقت

فلم ينفصل الا على الناس الكاملين

ص

الجيش واردت به من عدا ذلك البعض كانهم هم القوم فالتاكيد
يدفع توهم عدم الشمول في لفظ القوم **قوله** اولان الفعل
الواقع من البعض كالواقع من الكل مبالغة بناء على انهم في
حكم شخص واحد وذلك لتعاونهم واشتراكهم في مصالحهم
واشتراك مضارهم ورضى كلهم بما فعل بعضهم وعلى هذا
الوجه لا يكون توهم عدم الشمول في لفظ القوم اذا
علم انه اريد به الكل لكن توهم ان الفعل المنسوب الى
الكل لم يصدر عنهم بل عن بعضهم وانما نسب الى كلهم لما ذكر
فالظاهر ان في الكلام حينئذ مجازا اسناديا وفي كون
التاكيد بكل واخواته دفعا لتوهم هذا المجاز بحث فانك
اذا قلت جاءني القوم كلهم تفهم منه الاحاطة والشمول في
احاد القوم قطعا ولا يلزم من ذلك احاطة النسبة وشمولها
لتلك الاحاد الا ترى ان قولك كل القوم تعلوا كذا يفيد شمول
الاحاد ومع ذلك يحتمل ان يكون الفعل المنسوب الى جميع
الاحاد صادرا عن بعضهم واعلم ان نسبة الفعل الواقع من
البعض الى الكل وجها اخر وهو ان يراد وقوعه فيما
بينهم وحينئذ يكون المجاز لغويا اما في الهيئة التركيبية
واما في لفظ الفعل فالتاكيد بكل لا يدفع هذا التجوز
ايضا فتامل **قوله** بناء على انهم في حكم شخص واحد الاظهر
ان يقال بناء على ان البعض في حكم الكل لكنه نظر الى انه
قد ينسب في العرف الفعل الصادر عن البعض الى الكل
لكمال الاتحاد ثم **قوله** ويخلف كلا في هذا الغرض اجمع وجمعا
واجمعون وجمع افهم انه لا يجوز تثنية اجمع ولا جمعا وهو كذلك
استغناء بكلا وكلتا كما استغني بتثنية سي عن تثنية سواء ونظر
فيه بعض المشايخ بانه انما يصح الاستغناء بذلك اذا قصد

شمول

شمول الافراد كما في جاء الزيدان والمرأتان اما اذا قصد
شمول اجزاء الافراد كما في اشتريت العبدين او الاثنين فان
كلا وكلتا لا يفيد وفرق بين سواء وبينهما بان سواء تطلق
حالها على المثنى كقولك زيد وعمرو سواء ولا كذلك اجمع
وجمعا فليتامل وبعضهم علل امتناع تثنية اجمع وجمعا
بان ذلك لم يسمع وما ذكر من امتناع التثنية هو مذهب
جمهور البصريين **قوله** وان شئت جمعت بين كل واجمع
قد يراد زيادة التقوية فيتبع اجمع وفروعه بالكل
واخواته وترك المصنف ذلك هنا لقلة استعماله
ويجب فيها هذا الترتيب الموصوف على الصحيح والحكم
عليها اذا اجتمعت بانها كلها تاكيد للاول **قوله**
بشرط تقدم كل على اجمع الى اخره قال الرضي اعلم انك
لو اردت الجمع بين الفاظ التوكيد المعنوي قدمت النفس
ثم العين ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته من اكتع الى ابتع
اما تقديم النفس والعين على الكل فلان الاحاطة صفة للشيء
ومعنى قولها فتقديم النفس على صفتها اولى واما تقديم النفس
على العين فلان النفس لفظ موضوع لماهيتها حقيقة ولفظ
العين مستعار لها مجازا من الجارحة المخصوصة كالوجه
في تعالى كل شيء هالك الا وجهه اي ذاته واما تقديم الكل على
اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق للجامد اولى ولا سيما
اذا كان المشتق على وزن الصفة وهو افعل وايضا فان
كلا قد يقع مبتدا دون اجمع فانه لا يقع الا تاكيدا واما
تقديم اجمع على اخواته فلكونه ادل على معنى الجمع
المراد لمن جمعها واما تقديم اكتع في الصحيح على اخواته فلكونه
اظهر في افادة معنى الجمع منها لانه من قولهم حول كتيع اي

تام وهذا المعنى خاف منهما انتهى **قوله** فسجد الملائكة كلهم
اجمعون قال بعض العلما فائدة ذكر كل فيه رفع وهم من يتوهم
ان الساجد البعض وفائدة ذكر اجمعون رفع وهم من يتوهم
انهم لم يسجدوا في وقت واحد بل سجدوا في وقتين مختلفين
والاول صحيح والثاني باطل بدليل قوله تعالى لاغوينهم
اجمعين لان اغوا الشيطان لهم ليس في وقت واحد فدل
على ان اجمعين لا تعرض فيه لاتحاد الوقت وانما معناه
كمعنى كل سوا وهو قول جمهور النحويين وانما ذكر في الاية
تاكيدا على تاكيد كما قال تعالى فمهل الكافرين امهلهم رويدا
قوله وللتوكيد يخالف النعت في امور الى اخره مراده
التاكيد المعنوي ففي الرضي وقد يكون مع التاكيد اللفظي
عاطف نحو والله ثم والله وقوله تعالى فلا تحسبنهم بعد
قوله فلا تحسبن بخلاف التاكيد المعنوي فانه لا يعطف
بعض الفاظه على بعض ولا يقطع كما جاز العطف والقطع
في الوصف فلا يقال جاني القوم كلهم واجمعون ولا جاني
القوم كلهم اجمعين لانه انما جاز العطف في الوصف لكون
الوصف المعطوف مستقلا بنفسه مستغنيا عما تقدم عليه
والفاظ التوكيد ليست مستقلة مستغنية عما تقدم عليها
فيعطف بعضها على بعض ولا فيها معنى المدح والذم والترحم
فيقطع فلو عطفت او قطعت لكان كعطف الشي على نفسه
وقطع الشي عن نفسه واما جواز العطف في بعض التاكيد اللفظي
بالفا او ثم فلما يجي في حروف العطف انتهى ومن الامور التي
خالف التوكيد فيها النعت ان جميع الفاظه معارف بعضها
بالاضافة كالنفس والعين وكل وبعضها بنية الاضافة الى
الضمير كاجمع اذ اصل رايت النساء جمع جميعهن بحذف الضمير للعلم

به وعزا هذا القول لسيبويه وقيل بالعلمية لانها اعلام
للتوكيد علقت على معنى الاحاطة بما يتبعه كاسامة ونحوه
من اعلام الاجناس وهذا قول صاحب البديع واختاره
ابن الحاجب وصححه ابو حيان قال ويوبده انه لم يعرف
وليس بصفة ولا شبهها وما منع وليس كذلك لو هو
معرفة فالمانع هو تعريف العلمية وانه جمع بالواو
والنون ولا يجمع من المعارف بهما الا العلم خاصة ولاجل
انها معرفة لم تصرف اما على العلمية فواضح اذ منعها
في اجمع الوزن وفي جمع العدل عن فعلاوات الذي
يستحقه فعلا مونث افعل المجموع بالواو والنون
واما على نية الاضافة فلشبه هذا التعريف بالعلمية
من حيث انه لا اداة لفظا كمنع صرف سحر المعين للتعد
وشبه العلمية اذ لا اداة لتعريفه لفظا وان كان
على نية ال **باب العطف** **قوله** العطف هو لغة
الرجوع والالتفات والاصطلاح ما يقال لمحل التكلم
هذا العمل الخاص وللمعطوف عطف بيان او عطفا
نسق وسياتي تعريف كل من المعطوفين في كلام المص
قوله فعطف البيان اي المبين ان قلت فيه تفسير
لجزء العلم مع انه لا معنى له قلت تفسيره باعتبار المعنى
الاصلي الاضافي والمراد انه نقل عن البيان بمعنى المبين
قوله الجامد اي او المنزل منزلته بان كان صفة
تقلبت عليها الاسمية قال في المغني ومن الوهم
قول الزمخشري في ملك الناس اله الناس انهما
عطفا بيان والصواب انهما نعتان وقد يجاب بانهما
جريا مجرى الجوامد اذ يستعملان غير جاريين على

موصوف ويجري عليهما الصفات نحو قولنا الله واحد
وملك عظيم اسمي وسيتقا دمن جوابه ان عطف البيان
كما يكون جامدا يكون مشتقا خلافا لجراه ولا يرد ذلك
على المصنف لان مراده بالجامد ما يشمل الجامد حكما
قوله الذي جي به لايضاح متبوعه الى اخره ظاهره
يوهم ان عطف البيان لا يجي لغير ذلك وليس كذلك فقد
ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت
الحرام ان البيت الحرام عطف بيان للكعبة جي به للمدح لا
للايضاح كما تجي الصفة لذلك وقد يقال ان كلام المصنف
مبني على الاعم الاغلب قوله كاقسم بالله ابو حفص عمر
تمامه ما مسها من نقب ولا دبر والمراد بعمر عمر ابن
الخطاب رضي الله تعالى عنه وابو حفص كنيته وقصته
انه اتى اعرابي عمر ابن الخطاب فقال ان اهلي بعيد واني
على ناقة دبرا عجفا نقبا واستحمله فظنه كاذبا فلم
يحمله فانطلق الاعرابي فحل بعيره ثم استقبل البطحا
وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص
عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر اللهم له ان كان فجر
وعمر مقبل من اعلا الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم
ان كان فجر قال اللهم صدق صدق حتى التقيا فاخذ
بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبا
عجفا فحمله على بعير وكساه قوله في الجمود المحض
المراد به جمود الجامد الذي لم يوول بمشتق واحترز
به عما وقع من النعوت جامدا نحو مررت بزيد هذا
او بقاع عرفج فانه في تاويل المشتق الا ترى ان المعنى
مررت بزيد المشار اليه وبقاع خشن قوله وعطف

النسق

النسق التابع الى اخره قال ابو حيان وكونه بادوات محصورة
لا يحتاج الى حد ومن حده كابن مالك بكونه تابعا باحد حروف
العطف لم يصب مع ما فيه من الدور لتوقف معرفة المعطوف
على حروفه ومعرفته للحرف على العطف انتهى وينتقض
التعريف الذي ذكره المصنف بالمؤكد الذي توسط
بينه وبين متبوعه حرف عطف كما تقدم قوله اخرج
ما عدا المحدود من التوابع اي التوابع التي عدا المحدود
وفي عمومه نظر اذ لا يخرج من التاكيد الا ما لفظيا توسط
بينه وبين متبوعه الفا او ثم نحو والله فو والله وكلا اولى
لك فاولى ومن في قوله من التوابع تبعيضية ولا يجوز
ان تكون بيانية لاقتضائها ان المحدود ليس من التوابع
او ان البيان اعم من المبين ثم يجوز ان تكون بيانية
بحذف مضاف اي من بقية التوابع ويجوز ان تكون ابتدا
في موضع الحال اي حالة كونه كاينا وناشيا من التوابع
فليتامل قوله ونسقه لتقدمه على نظم ما قبله لتقع
تفسيرا له لكونه اوضح اولى قوله وحروف العطف على
الاصح تسعة عدها في التسهيل ثمانية ثم قال وليس منها
لكن وفاقا ليونس ولا اما وفاقا له ولابن كيسان ولا
الا خلافا للاخفش والفرا ولا ليس خلافا للكوفيين
ونقله ابن عصفور عن البغداديين ولا اي خلافا
لصاحب المستوفي وعدها في الخلاصة تسعة وابن
الحاجب عشرة قوله باسقاط اما اي بسبب اسقاط
اما او مع اسقاطه والذي يمنع من عدها عاطفة
اقتران الواو لها قوله لمطلق الجمع اي الاجتماع في
الحكم من غير تقييد ذلك الاجتماع بكون زمان الجمع واحدا

عدل الىه عن قول ابن الحاجب وعن الجمع المطلق
لما قيل من ايهامه تقييد الجمع بالاطلاق والغرض نفي
التقييد والحق ان مؤدى العبارتين واحد لان المطلق
هنا لنفي التقييد بعدم التقييد لا لبيان الاطلاق كما
يقال الماهية من حيث هي والماهية لا بشرط والاسم
تصدق بترتيب ولا معية وسبب توهم الفرق بينهما
الفرق بين الما المطلق ومطلق الما فمع الغفلة عن ان
ذلك اصطلاح شرعي في بعض انواع المياه وما نحن فيه
اصطلاح لغوي وما ذكره المص من ان الواو لمطلق
الجمع هو مذهب البصريين فيصح ان يعطف بها اللاحق
اي متاخر عن المتبوع في حصول ما نسب له فيه لد
قال تعالى ولقد ارسلنا نوحا وابراهيم وان يعطف
بها سابق اي متقدم على المتبوع قال تعالى كذلك
يوحي اليك والى الذين من قبلك الله وان تعطف بها
مصاحب اي موافق للمتبوع قال تعالى فانجيناه
واصحاب السفينة وذهب بعض الكوفيين الى ان الواو
للترتيب وحكي ايضا عن قطرب وثعلب والربعي
وغيرهم ووهم من ادعى اجماع النحاة على انها ليست
للترتيب كالسيرافي والسهيلي احتج القايل بعدم الترتيب
بقوله تعالى ان هي الا حياتنا الدنيا نموت ونحيى وما نحن
بمبعوثين كذبت قبلهم قوم نوح واصحاب الرس وثمود
وعاد وفرعون واخوان لوط واوحينا الى ابراهيم
واسمعيل واسحق ويعقوب والاسباط وعيسى وايوب
وقال الشاعر
حتى اذا رجب تولى وانقضى وجماديين وشهر مقبل

واحتج

واحتج القايل بالترتيب بان الترتيب في اللفظ يستدعي
سببا والترتيب في الوجود صالح له فوجب الحمل عليه
قوله والفا للترتيب والتعقيب معنى الترتيب كون
ما بعدها واقعا بعد ما قبلها ومعنى التعقيب كون ما بعد
الفا واقعا بعقب ما قبلها من غير مهلة وتراخ فان
التعقيب مشتمل على الترتيب ومستلزم له فلم صرح المص
به قلت لبيان انه معتبر في الوضع لانه لا يلزم من استلزم
التعقيب له انه معتبر في الوضع معه وفي الرضي الفا
تفيد الترتيب سوا كانت حرف عطف اولا فان عطفت
مفردا غير صفة فمعناها ان ملابسة المعطوف لمعنى
الفعل بعد ملابسة المعطوف عليه بلا مهلة وان دخلت
على الصفات المتتالية فان كان الموصوف واحدا فالترتيب
ليس في ملابستها لمدلول عاملها بل في مصادر تلك
الصفات كقولك جاني زيد الاكل فالنايم اي الذي
ياكل فينام وان كان الموصوف غير واحد فالترتيب
في تعلق مدلول العامل بموصوفاتها كما في الحواميم نحو
تقدم الافراد الافقه فالاقدم هجرة فالاسن وان
عطف جملة على جملة افاده كون مضمون الجملة التي بعدها
عقب مضمون الجملة التي قبلها بلا فصل نحو قام زيد
فقعد عمرو قوله بحسب الحال يشير الى ما قاله
ابن الحاجب من ان المعتبر ما يعد في العاده مترتبا من
غير مهلة فقد يطول الزمان والعاده تقضي في
مثله بانتفا المهلة وقد يقصر والعاده تقضي بالعكس
فان الزمان الطويل قد يستقل بالنسبة الى عظم
الامر فيستعمل الفا وقد يستبعد الزمان القريب

بالنسبة الى طول امر يقتضى السياده لحصوله فى زمان اقل
منه وفى الرضى اعلم ان افاده الفا للترتيب بلا مهلة لا ينافيها
كون الثانى فى المرتبة يحصل تمامه فى زمان طويل اذا كان اول
اجزائه متعقبا لما تقدم كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من
السما ما فتصبح الارض مخضرة فان اخضرار الارض يبتدى
بعد نزول المطر لكن يتم فى مدة ومهلة فجى بالفا ولو قيل
ثم تصبح نظرا الى تمام الاخضرار جاز وكذا قوله تعالى
جعلناه نطفة فى قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقة نظرا الى
تمام صيرورتها علقة ثم قال فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا
المضغة عظاما فكسونا العظام لحما نظرا الى ابتدا كل طور
ثم قال ثم انشاناه خلقا اخر نظرا الى تمام التطور الاخير
او استبعادا لمرتبة هذا الطور الذى فيه كمال الانسانية
من الاطوار المتقدمة **قوله** الاولة الحمل الظاهر ان
المراد اقل مدة الحمل او غالبها مع لحظة الوطى **قوله**
والاعتراض المعنى الاول اى الترتيب بقوله تعالى
اهلكناها فجاءها باسنا وذلك لان الفا فى الاية لعكس
الترتيب لان مجى الباس سبب للاهلاك فيتقدم عليه
قوله واجيب بانه على تقدير الاراده اى على تقدير
معنى الاراده يعنى ان الاهلاك استعمل فى معنى الاراده
وبعضهم حمل الاية من باب القلب ثم العذر فى تعلق الاهلاك
بهم حتى كانهم اهلكوا قبل مجى الباس اى العذاب اليهم وبدر
الدين بن مالك جعل ذلك من الترتيب الذكرى فى عطف
المفصل على المجمل **قوله** غثا احوى الغثا بضم الثا
وتشديدها ما يقذف به السيل على جانب الوادى من
الحشيش والنبات والغثاء وهو بضم الثاء النبت المجموع

س

من امكنه والحوه سواد يضرب الى الخضرة وقيل خضرة عليها
سواد والاحوى الظبى الذى فى ظهره خطان من سواد
وبياض وفى الصحاح الحوه سمرة وقال الاعلم لون يضرب
الى السواد وقال ايضا الشديد الخضرة التى تضرب
الى السواد فان قلت ما اعراب احوى فالجواب ان فسر
بالاخضر كان حالا من المرعى او بالاسود كان صفة
لغثا وهذا ليس بصحيح على الاطلاق بل اذا فسر الاحوى
بالاسود من الجفاف واليبس واما اذا فسر بالاسود
من شدة الخضرة لكثرة الرى كما فسر به هاهنا فان جعله
صفة لغثا يجعل فيما صفة لعوحا وانما الواجب ان
يكون حالا من المرعى واخر لتناسب الفواصل **قوله**
واجيب بانه على تقدير فمضت مدة فجعله غثا اعتر
بان هذا التقدير لا يدفع الاعتراض لان مضى المدة
لا يعقب ما قبله وبعضهم اجاب عن الاية بان الفا
نائبة عن ثم **قوله** والتراخى معنى التراخى كون ما بعد
ثم واقعا بعد ما قبلها بمهلة وتراخ ولهذا قال
سيبويه ان المرور فى نحو مررت برجل ثم امراة
لاجل تراخى احد المرورين عن الاخر انتهى وايضا
لا يكون ثم للسببية لانه لا يتراخى المسبب عن السبب
التام وقد تجى ثم لمجرد التعقيب فى الذكر والتدرج
فى درج الارتقا سوا كان بينهما تراخ ومهلة ام لا
وسوا كان الثانى بعد الاول فى الزمان اولا كقوله
ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده
فتقدم سياده الابن وان كانت متاخره عن سياده
ابيه لان سياده نفسه اخص وكذا سياده الاب بالنسبة

قوله فيجعل فيما صفة لعوحا اى ليس بصحيح على
الاطلاق بل اذا اريد بعضها مستعارا ومعنو
من الغرز وله ادرى ان الكثار او معنو
نفعل ... ان اريد تاكيا
العباد وحرا ... ان صفه
لم ... حل ...

ص

الى سيادة الجد **فايدة** قال المرادي في ثم اربع
لغات ثم وفم وثمت وثمت **قوله** كهز الرديني الى
اخره يقال رمح رديني وقناة ردينية نسبة الى
ردينة وهي امراة كانت تقوم القنا بخط هجر
واراد بالهز الاهتزاز والعجاج الغبار والانابيب
جمع انبوبة وهي ما بين كل عقدتين من القصب وانثنا هد
في نحو اضطرات اي فاضطرب فان الهز اذا جرى
في انابيب الرمح اضطرب الرمح بغير تراخ ثم ان
ثم في الاصل للتراخي وما ذكره من ان الاضطراب يعقب
الجري بلا تراخ اعترض بان الظاهر انه ليس
كذلك بل الاضطراب والجري في زمن واحد وعليه
فينبغي ان يعترض به على ما قاله من افادتها الترتيب
فان قيل ان الاول علة للاضطراب فهو متقدم عليه
بالذات والاضطراب متاخر عنه فيحصل به الترتيب
قيل هذا يتوقف على انهم يكتفون بمثل هذا الترتيب المتنافا د
منها **فان قلت** كان على المصنف ان يقول في العادم
للتشريك في الحكم فانها تفيد انه ايضا **قلت** لم ينبه
على ذلك لوضوحه **قوله** وحتى للتدريج والغاية بمعنى
الغاية اخر الشي ومعنى التدريج ان ينقضي ما قبلها
شيئا فشيئا الى ان يبلغ الى الغاية وهو الاسم المعطوف
ولذلك وجب ان يكون المعطوف بها جزءا من المعطوف
عليه اما تحقيقا نحو اكلت السمكة حتى راسها او تقديرا
كقوله ۞ القى الصحيفة كي يخفف رحله ۞ والزاد حتى نعله
القاها ۞ فعطف نعله بحتى وليس جزءا مما قبلها تحقيقا
لكنه جزء تقديرا لان معنى الكلام القى ما يثقله حتى نعله

قال

قال في المغني ولا تاتي في ذلك بمعنى كون المعطوف جزءا مما
قبله او كجزء الا في المفردات انتهى واعترضه الدماميني
بانه لم لا يجوز في بعض الجمل ان يكون مضمون احداها بعضا
من مضمون اخرى كما تقول اكرمت زيدا بما اقدر عليه
حتى المت نفسي خادما له وحمل زيد علي بكل شي حتى
بقي دائنا وقد نص علما المعاني على ان الجمل الثانية
قد تنزل منزلة البعض من الاولى كقوله تعالى امدكم بما بدل ح
تعلمون امدكم بانعام وبنين **قوله** فالكماة جمع كمي
الكمي الشجاع وفي الصحاح كانهم جمعوا كاميا على كماة مثل
قاض وقضاة **قوله** معطوف على الكاف والهم سيذكر
في باب المفعول معه ان الضمير هو الكاف وحدها وسياتي
الجمع بين الموضعين **قوله** وبحسب الشرف والخسة
ومفهوم كلامه ان القوة ليست من الشرف ولعل وجهه
ان القوة بذاتها غير الشرف الا انها قد تكون سببا
لشرف فليتامل ويفهم ايضا ان الضعف ليس
من الخسة ولعل وجهه ان الضعف بذاته غير الخسة
الا انه قد يكون سببها لخسة فقد يرى باعتبارهما
قوله وهم في غاية الخسة لقايل ان يقول ادنى منهم
مقدارا من يباشر ازالة النجاسات والقاذورات
الا ان يريد انهم من غاية الناس فيما ذكر **قوله** وهي
قسمان متصلة ومنقطعة اعلم ان حصرام في القسمين
المذكورين هو مذهب الجمهور وذهب بعضهم الى انها
يكون زايدة وقال في قوله تعالى افلا تبصرون ام انا
خير ان التقدير افلا تبصرون انا خير **قوله** فالمتصلة
الى اخره انما سميت في النوعين الاتيين متصلة لان ما قبلها

وما بعدها لا يستغني باحدهما عن الاخر وعلى هذا فالا
نصال بين السابق واللاحق فاطلق عليها انها متصله باعتبار
تقاطعهما المتصلين فتسميتها بذلك انما هو لامر خارج
عنها وقال بعضهم سميت متصله لانها اتصلت بالهمزه
حتى صارتا في افادة الاستفهام بمثابة كلمه واحده الا ترى
انهما جميعا بمعنى اي فيكون اعتبار هذا المعنى في تسميتها
اولى من الوجه الاول لان الاتصال على هذا الوجه
راجع اليها نفسها لا لامر خارج عنها لكن هذا انما ياتي
في المسبوقة بهمزة الاستفهام لا بهمزة التسويه فيترجح
الوجه الاول لشموله للنوعين وتسمى ايضا المعادله
لمعادلتها الهمزه في افادة الاستفهام في النوع الاول
والتسويه في النوع الثاني **قوله** وهي الواقعه بعد
همزه التسويه قال في المغني وربما توهم ان المراد بها
يعني بهمزة التسويه الهمزه الواقعه بعد كلمة سوا
بخصوصها وليس كذلك بل كما تقع بعدها تقع بعد بط
ما ابالي ولا ما ادري وليت شعري ونحوهن والضا
بطها الهمزه الداخله على جمله يصح حلول المصدر محلها
نحو سوا عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم ونحو ما
ابالي اقمت ام قعدت الا ترى انه يصح سوا عليهم الاستغفا د
وعدمه وما ابالي بقيامك ام قعودك انتهى والحامل على التوهم
الذي ذكره ان التسويه ماخوذة من كلمة سوا والذي
يظهر كما قاله الدماميني ان الجمله الواقعه بعدها نحو ما ابا ي
اقمت ام قعدت في محل نصب والفعل معلق قال الجوهري
وقولهم لا اباليه اي لا اكترث به انتهى فهو فعل متعد
بنفسه ويقرب من معنى الفعل القلبي لان معنى لا اكترث به

لا افكر

لا افكر فيه ان دريا به فجا التعليق من هذه الجهة واستعمل
في المغني ابالي متعديا بالباء حيث قال وما ابالي بقيامك
وعدمه وقد تقدم عن الجوهري ما يقتضي انه متعد بنفسه
وكذا في القاموس ولم يذكر التعدية بالبا لجوزه قال
النووي في تهذيب الاسما واللغات وقولهم لا ابالي به
قد استعمله في غير الكتب وغيرها وهو صحيح وقد
انكره بعض المحدثين من اهل زماننا وزعم ان الفقها
يلحنون في هذا وان الصواب لا اباليه وانه لم يسمع
من العرب الا هكذا وغلط هذا الزاعم بل اخبر عن
جهالته وقلة بضاعته بل يقال لا ابالي به وهو صحيح
مسموع من العرب وقد روى الخطيب الحافظ ابو بكر
البغدادي الامام في اول كتابه ادب الفقيه والمتفقه
باسناده عن معاويه رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى
الله عليه وسلم قال من يرد الله به خيرا يفقهه في
الدين ومن لم يبال به لم يفقهه وروينا هكذا
في حليه الاوليا وثبت في الصحيحين عن ابي برده
رضي الله تعالى عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا يبالي بتاخير العشا هكذا في الصحيحين بتاخير
بالبا وثبت في صحيح البخاري عن ابي هريره رضي الله
تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليأتين
على الناس زمان لا يبالي المرء بما اخذ المال امن حلال
ام من حرام ذكره في باب قوله تعالى لا تاكلوا الربا
اضعافا مضاعفه في اول كتاب البيوع وثبت في
صحيح مسلم وابي داود في كتاب الجنائز انهما ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم مر على امراة تبكي على صبي لها

فقال اتقي الله واصبري فقالت وما تبالي بمصيبتي
والظاهر ان الهمزة الواقعة بعد ما ادري وليت
شعري ونحوهما للاستفهام لا للتسوية كما ستراه وقد
قال الرضي واما همزة التسوية وام التسوية فهما اللتان
تليان قولهم سوا وقولهم ما ابالي وليس ما بعده نحو سوا
علي اقمت ام قعدت ولا ابالي اقام ام قعد ويقصر بهما
على ما ذكره دون ما ادري وليت شعري ونحوهما
قوله نحو سوا علي اقام زيد ام عمرو وقال السيرافي
في شرح الكتاب اذا دخلت بعدها الف الاستفهام
لزمت ام بعدها كقولك سوا علي اقمت ام قعدت
واذا كان بعد سوا وفلان بغير استفهام كان العطف
احدهما على الاخر باو كقولك سوا علي قمت او قعدت
انتهى كلامه وهو نص صريح يقتضي صحة قول الفقها
وغيرهم سوا كان كذا او كذا وصحة التركيب الواقع
في الصحاح اعني سوا علي قمت او قعدت وقراة ابن محيصن
التي لا مرية فيها بعد سوا بجميع ذلك مرجح لا خطا فيه
ولا شذوذ في العربية فان قلت ما وجه العطف باو
وبالتسوية تاباه لانها تقتضي شيئين فصاعدا واو
لاحد الشيئين او الاشيا قلت وجه السيرافي بان الكلام
محمول على معنى المجازاة قال فاذا قلت سوا علي قمت
او قعدت فتقديره ان قمت او قعدت فهما علي سوا
وعليه فلا يكون سوا علي قيامك او قعودك بل سوا
خبر مبتدا محذوف اي الامران سوا وهذه الجملة
دالة على جواب الشرط المقدر وصرح الرضي بمثل ذلك
فقال ويجوز بعد سوا ولا ابالي ان ياتي باو مجردا عن الهمزة

نحو سوا

نحو سوا علي قمت او قعدت ولا ابالي قمت او قعدت
بتقدير حرف الشرط وانشد قول الشاعر ٭
ولست ابالي بعد المطرف ٭ حتوف المنايا اكثرت او اقلت ٭
وحكي الرضي ايضا ان ابا علي الفارسي قال لا يجوز او
بعد سوا فلا يقال سوا علي قمت او قعدت قال
لانه يكون المعنى سوا علي احدهما انتهى ومثل هذا
السوال والجواب ياتي في العطف بام لانها لاحد المتعدد
والتسوية انما تكون بين المتعدد لا بين احد تنبيها ن
الاول ذهب ابن كيسان الى ان ميم ام بدل من واو
اصلها او ولا دليل يدل له على ذلك الثاني قد
تحذف همزة التسوية والهمزة التي يطلب بها وبام
التعيين وذلك عند امن اللبس وفهم المراد وتكون
ام متصلة على حالها قرا ابن محيصن سوا عليهم انذرتهم
ام لم تنذرهم باسقاط الهمزة وحذفها حينئذ مطرد
قوله وقد لا يقتضيه صادق بامرين ان لا تقتضي
استفهاما اصلا نحو ام هل تستوي الظلمات والنور
او استفهاما انكاريا كقوله تعالى ام له البنات اي
بل اله البنات ونحو ام اتخذ مما يخلق بنات اي بل اتخذ
بهمزة مسنوخة موطوءة للاستفهام الانكاري
ولا يصح ان تكون في التقدير مجردة عن معنى الاستفهام
المذكور والا لزم اثبات الاتخاذ المذكور وهو محال
قوله انها لابل ام شا الابل اسم جمع والشا بهمزة
بعد الالف هي الشياه الكثيرة وليس جمع شاه في اللفظ
ولكنه جمع لا واحد له من لفظه قال ابو عثمان قوله
بل اهي شا انما قدر بعد ام مبتدا لانها لا تدخل

على مفرد لانها بمعنى بل الابتدائية وحرف الابتدا
لا يدخل الا على جملة فمن ثم كانت غير عاطفة عند الجمهور
خلافا لابن جني وادعى ابن انها قد تدخل على المفرد
وحمل قولهم انها لابل ام شا بالنصب واعترض بانه
هذا على ظاهره دون تقدير مبتدا واستدل بانه
قد سمع انها لابل ام شا بالنصب واعترض بان هذا الامر
الامن حصته وان سلم فالتاويل ممكن بان يكون متصلة
وحذفت الهمزة او منقطعة وانتصب شا بمحذوف
اي ام اذكر شا **قوله** فاذا وقعت بعد الطلب اي بعد
صيغة الطلب لانه لا طلب في التخيير والاباحة
والظاهر ان المراد بالطلب الامر اذ الاستفهام
لا ياتي فيه تخيير ولا اباحة والظاهر ان المراد بالطلب
ولكن اما في انواع الطلب فالتامل ثم رايت
الرضي قال واما في ساير اقسام الطلب والاستفهام
نحو ازيد عندك او عمرو لا يعرض فيه شي من المعاني
المذكورة واما التمني نحو ليت لي فرسا او حمارا فالظاهر
فيه جواز الجمع اذ في الاغلب من العادات ان من
يتمنى احدهما لا ينكر حصولهما معا واما التحضيض
نحو هلا تعلم الفقه او النحو وهلا تضرب زيدا
او عمرا والعرض نحو الا تعلم النحو او الفقه والا تضرب
زيدا او عمرا فكالامر في الاباحة والتخيير بحسب القرينة
قوله او الاباحة ليس المراد بها الاباحة الشرعية
لان الكلام في معنى او قبل ظهور الشرع بل المراد الاباحة
بحسب العقل او العرف في اي وقت كان وعند اي
قوم كانوا واعلم ان من معاني صيغة افعل الاباحة فقوله

في تمثيل الاباحة جالس الحسن او ابن سيرين يحتمل ان يكون
الاباحة فيه مستفادة من صيغة افعل قال المولى
سعد الدين في التلويح الاباحة والتخيير قد يضافان
الى صيغة الامر وقد يضافان الى كلمة او والتحقيق
ان كلمة او لاحد الامرين او الامور وان جواز الجمع
وامتناعه انما هو بحسب محل الكلام ودلالة القراين
انتهى **قوله** فهي للشك قال المولى سعد الدين ايضا
عند قوله تعالى او كصيب من السما التحقيق ان او لاحد
الامرين والشك هو المتبادر الى الفهم من اطلاقها
في الخبر مثل جاني زيد او عمرو وان كان يحتمل
التشكيك والابهام على السامع والمبالغة في تخييره
كقوله تعالى وما امر الساعة الا كلمح البصر او هو
اقرب **قوله** والثاني نحو وانا او اياكم لعلى هدى
او في ضلال مبين قال ابن هشام الشاهد في او
الاولى قال الدماميني لا ادري لم امتنع كون
الشاهد في او الثانية ايضا والمعنى وان احد الفريقين
منا ومنكم لثابت له احد الامرين كونه على هدى او
كونه في ضلال مبين قال الشمني واقول لا يخفى ان
معنى الابهام فيه زيادة على احد الشيئين والاشيا
وان معنى احد الشيئين او الاشيا في جميع معاني او ما عدا
معنى بل ومعنى الواو كما سيقوله المصنف تبعا لابن هشام
في تنبيه الحق ولا يلزم من كون معنى الاية ان احد
الامرين ثابت لاحد الفريقين ان تكون او فيها للابهام
بل لا بد من زيادة اعتبار وهو قصد المتكلم الى الابهام
وقد اعتبر ذلك في او الاولى فلا حاجة الى اعتباره في

الثانيه لان اعتباره في احد امثا لعى عن اعتباره في الاخرى
فان قلت فهلا اعتبر الابهام في الثانيه دون الاولى قلت
اعتبر في الاولى لتقدمها ولان لعرض ابهام محل الهداية والضلال
في الاولى من الواقفه من لطلبها الاترى انه لو لم يقل
او في ضلال لظن للابهام وفي الكشاف والمعنى وان احد
الفريقين من الذين يوحدون الرازق من السموات والارض
بالعبادة ومن الذين يشركون به الجماد الذي لا يوصف
بالقدرة لعلى احد الامرين من الهدى والضلالات وهذا
من الكلام المنصف الذي كل من سمعه قال لمن خوطب به قد
انصفك صاحبك وفي درجة بعد تقدمه ما قدم من التقرير
البليغ دلالة خفية على من هو من الفريقين على الهدى
ومن هو في الضلال المبين ولكن التعرض اوصل بالمجادل
الى الغرض واهجم به على الغلبة وانما خولف بين حرفي
الجر الداخلين على الحق والضلال لان صاحب الحق كانه
مستعل على فرس جواد يركضه حيث شا والضال
كانه منغمس في ظلام مرتبك لا يدري اين يتوجه انتهى
وقال ابو حيان او على موضوعها لكونها لاحد الشيئين
او الاشيا وخبر انا او اياكم هو لعلى هدى او في ضلال
مبين ولا يحتاج الى تقدير اذ المعنى ان احدنا لعلى احد
هذين الامرين كقولك زيد او عمرو في القصر او في المسجد
وقيل خبر انا محذوف لدلالة لعلى هدى وهو خبر
اياكم عليه وقيل خبر اياكم محذوف لدلالة المذكور
وهو خبر انا عليه ولا حاجة الى هذا التقدير مع ما يلزم
ان يكون خبرا انتهى **قوله** وتكون او لاحد الاشيا
على التخيير او الاباحة باعتبارين الى نحوه اشاره الى

الجواب

الجواب مما يقال قد مثل العلما للتخيير باتي الكفاره
والفدية مع امكان الجمع واوضح من ذلك قول بعضهم
لا يجتمع الاطعام والكسوة وغيرهما اللاتي كل منها كفاره
بل يقع واحد منها كفاره والباقي قربة مستقلة خارج
عن ذلك وكذا الكلام في اية الفدية **قوله** الاية منصوب
على المفعولية والعامل فعل محذوف وهو اقرا مثل
قولك البيت والحديث احتيج الى مثل ذلك لتتميم
الكلام وتصحيح المرام فكانه قال اقرا اية في الكلام
وهو قوله من اوسط ما تطعمون اهليكم او كسوتهم
او تحرير رقبة مومنة **قوله** فانه لا يجوز الجمع بين
الجميع على اعتقاد ان الجميع هو الواجب في الكفاره
فيه نظر وما المانع في جواز الجمع وغاية الامر انه
اذا جمع بينها مع الاعتقاد المذكور او مع عدمه وقع
واحد منها كفاره فقط قال الاسنوي في التمهيد
لو اتى بخصال الكفاره كلها اثيب على كل واحد منها
لكن ثواب الواجب اكثر من ثواب التطوع ولا يحصل
الا على واحد فقط وهو على اعلاها ان تفاوتت لانه
لو اقتصر عليه لحصل له ذلك فاضافة غيره اليه لا
تنقصه وان تساوت فعلى احدها وان ترك الجميع عوقب
على اقلها لانه لو اقتصر عليه لاجزا ذكره ابن التلمساني
في شرح المعالم وهو حسن **قوله** فان دخلت على جملة
او وقعت بعد الواو فهي حرف ابتدا اي حرف تبتدا
بعده الجمل اي تستانف وتقطع عما قبلها من جهة الاعرا
وسكت عن محترز الشرط الثاني ونحن نذكره فنقول
وان سبقت بايجاب فهي حرف ابتدا نحو قام زيد

لكن عمرو لم يقم ولا يجوز لكن عمرو على انه معطوف خلافا
للكوفيين بل تجوز على انها حرف ابتدا او هو مبتدا حذف
خبره للقرينة قال المرادي ولا يشترط فيما اذا تليها
جملة تقدم النفي او النهي فيكون بعد ايجاب او نفي او نهي
او امر لا استفهام فلا يجوز هل زيد قايم لكن عمرو ولم يقم
قوله ان ابن ورقا لا تخشى بوادره • لكن وقايعه
في الحرب تنتظر • قايله زهير بن ابي سلمى من قصيدة من
البسيط وابن ورقا هو الحرث بن ورقا الصيداوي
والبوادر جمع بادرة وهي الحدة وفي ديوانه عوايله
جمع غايلة وهي ما يكون من شر وفساد والوقايع جمع
وقيعة وهي القتال والشاهد في لكن فانها حرف ابتدا
لانه يليها جملة وهي وقايعه تنتظر اي ولكن كانت وقا يعه
كما في ولكن رسول الله ولكن كان رسول الله **قوله**
اي ولكن كان رسول الله يعني ان المنصوب بعد لكن
خبر لكان محذوفة وليس المنصوب معطوفا بالواو
لان متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالسلب
والايجاب **قوله** وبل للاضراب اعلم ان حالها في الاضراب
مختلف فان كانت بعد نفي او نهي فهي لتقرير حكم ما قبلها
وجعل ضده لما بعدها فالنفي نحو لا تضرب زيدا بل
عمرا فتقرر نهي المخاطب عن ضرب زيد وتامره بضرب
عمرو واجاز المبرد مع ذلك كونها ناقلة معنى النفي والنهي
لما بعدها فيجوز على قوله ما زيد قايما بل قاعدا واستعمال
العرب على خلاف ما قاله وان كانت بعد ايجاب او امر
فهي لازالة الحكم عما قبلها حتى كانه مسكوت عنه وجعله
لما بعدها نحو قام زيد بل عمرو وخذ درهما بل دينارا

فايدة

فايدة تزاد لا قبل بل لتوكيد الاضراب بعد الايجاب
كقوله • وجهك البدر لا بل الشمس لو لم • يقض للشمس كسفة
او افول • ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي ومنع ابن
درستويه زيادتها بعد النفي وليس بشي كقوله
وما هجرتك لا بل زادني شغفا • وبعد تراخ لا الى اجل
وقال ابن عصفور لا ينبغي ان يقال بزيادتها مع بل
في النفي والنهي الا ان يشهد له سماع قبل وقد سمع
ذلك من كلام العرب **قوله** وان يسبق بايجاب او امر
هذا عجيب فانه يعطف بها بعد النفي والنهي كما يعطف
بها بعد الايجاب والامر بل منع الكوفيون العطف بها
بعد غير النفي وما جرى مجراه قال هشام محال ضربت
زيدا بل اياك انتهى قال في المغني وسعهم ذلك مع سعة
روايتهم دليل على قلته انتهى ولا يعطف بها بعد الاستفهام
ونحوه لا يقال هل ضربت زيدا بل عمرا **قوله** فان دخلت م
على جملة فهي حرف ابتدا اي حرف تبتدا بعده الجمل
اي تستانف وتقطع عما قبلها وما ذكره من انها حرف
ابتدا اذا دخلت على جملة هو الصحيح وقد صرح بانها
عاطفة بدر الدين بن مالك في قوله فان كان المعطوف
بها جملة **فايده** قد تكرر بل في الجمل رجوعا عما في
المتقدمة نحو بل قالوا اضغاث احلام بل افتراه بل
هو شاعر وتنبيها على رجحان ما ولي المتاخرة نحو بل
ادرك علمهم في الاخرة بل هم في شك منها بل هم منها
عمون **قوله** ويعطف بها اي بلا بشرطين يشترطهما
للعطف بها مع ما قاله ان لا تقترن بالواو نحو جاء ني
زيد ولا عمرو فلا تكون عاطفة حينيذ وان لا يصدق

يصح تعاطفهما على الآخر ولا يجوز جاءني رجل لا زيد ولا
لمنافاته على العطف ويجوز جاءني رجل لا امرأة وعكسه
وقد يحذف المعطوف عليه بلا نحو اعطيتك لا لتظلم
اي لتعدل لا لتظلم الناس **قوله** افراد
معطوفها جوّز ابن الخباز في النهاية اي يعطف بلا
الجملة نحو زيد قائم لا عمرو قاعد ولقيت زيدا لا
عمرو **قوله** وان تسبق بايجاب او امر اي اتفاقا
ومثلهما النداء خلافا لابن سعدان نحو يا ابن اخي لا
ابن عمي وفي معنى الامر الدعاء نحو غفر الله لزيد لا لبكر
والتحضيض نحو هلا تضرب زيدا لا عمرا واجاز الفراء
العطف بها على اسم لعل كما يعطف بها على اسم ان نحو
لعل زيدا لا عمرا منطلق ولا يعطف بها بعد الاستفهام
لا يقال اضرب زيدا لا عمرا **قوله** وعطف الفعل
على الفعل يشترط لجواز عطف الفعل على الفعل
اتحادهما في الزمان ولا يضر اختلافهما في اللفظ فلا يعطف
ماض على مستقبل وعكسه ويجوز عطف الماضي على المضارع
وعكسه كقوله تعالى يقدم قومه يوم القيمة فاوردهم
النار وقوله تعالى تبارك الذي ان شاء جعل لك خيرا من
ذلك جنات تجري من تحتها الانهار ويجعل لك قصورا
ومن عطف الفعل على الفعل عند الاتحاد في اللفظ قوله
تعالى لنحيي به بلدة ميتا ونسقيه وان تؤمنوا وتتقوا
يؤتكم اجوركم ولا يسألكم ويقول جاء زيد وركب واضرب
زيدا وعمرا قال بعضهم عطف الفعل على الفعل مجاز
لكونه من عطف الجمل واجيب بان الفعل هو المقصود
بالعطف لاتحاد فاعل الفعلين ويجوز عطف الفعل على

الاسم

الاسم المشبه له في المعنى كاسم الفاعل ونحوه قال تعالى
ان المصدقين والمصدقات واقرضوا الله قرضا اولم يروا
الى الطير فوقهم صافات ويقبضن قال المرادي فان قلت
كيف جاز ذلك وحرف العطف لا يربط بين مختلفي
الجنس قلت انما جاز ذلك لان احدهما مؤول بالآخر
فاتحد الجنس بالتأويل فان قلت فايهما المؤول قلت
الذي يؤول هو الحال محل الآخر فتارة يكون الاول
كالمثال الاول لان المصدقين صلة وحق الصلة ان
تكون جملة مؤولة بالذين تصدقوا وتارة يكون الثاني
كالمثال الثاني لان صافات فيه حال واصل الحال ان
تكون اسما فيقبضن مؤول بقابضات ويجوز العطف
الاسم المشبه للفعل على الفعل لتقارب معناهما قال
تعالى يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي وجعل
الزمخشري مخرج معطوفا على فالق **باب** البدل
قوله البدل هو اصطلاح البصريين واما الكوفيون
فقال الاخفش يسمونه بالترجمة والتبيين وقال ابن
كيسان يسمونه بالتكرار وهو لغة العوض ومنه عسى
ربنا ان يبدلنا خيرا منها واصطلاحا ما ذكره المصنف
قوله المقصود بالنسبة اي الذي قصد وجعل لان
تعريف الطرفين يفيد الحصر والمراد المقصود بالذات والا
فالمتبوع مقصود ايضا لكن بالتبع وقولهم المبدل منه
في نية الطرح لا يريدون به الغاءه قال وانما مرادهم ان
البدل قائم بنفسه ليس تبيينا للاول كتبيين النعت الذي
هو تمام المنعوت ومعه كالشيء الواحد وقال الرضي لا بد
ان يكون في ذكر المبدل منه فائدة لا تحصل لو لم يذكر صونا

كلام الفصحا عن اللغو ثم ذكر ان من فوايده ان يكون يعني
المبدل منه اشهر والبدل متصفا بصفة وكما ذكره يظهر
وجه التخصيص بالبدل **قوله** بغير واسطة المراد
بالواسطة حرف العطف والا فالبدل والمبدل منه
قد يكون بينهما واسطة نحو لقد كان لكم في رسول الله
اسوة حسنة لمن كان يرجوا الله **قوله** والمقصود دخل
خرج به الى اخره اوضح من ذلك قول ابن هشام
خرج به النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق
الذي ليس بمقصود بالحكم كجا زيد لا عمرو وما جا زيد
بل عمرو والذي هو مقصود بالحكم هو وما قبله نحو جا
زيد وعمرو وما جا زيد ولا عمرو اذ يصدق عليه
انه مقصود بالحكم فالبدل وخرج بلا واسطة المعطوف
ببل بعد الاثبات كجا زيد بل عمرو **قوله** وهو اربعة
اقسام اي طبيعة البدل من حيث هي تنقسم الى اربعة
اقسام وبذلك يندفع ايراد ان المقسم البدل وكل
بدل اما بدل كل من كل واما بدل بعض من كل واما
بدل اشتمال واما بدل غلط فيلزم انقسام الشي الى
نفسه والى غيره وذلك لان المقسم طبيعة البدل من
حيث هي من غير ملاحظة كونها بدل كل او بدل بعض
او بدل اشتمال وان لم تخل في الخارج عن احدها
وزاد بعضهم قسما اخر وهو بدل كل من بعض نحو
نظرت القمر فلكه واجيب بانا لا نسلم صحة هذا التركيب
وبتقدير صحته لا نسلم ان الفلك كل والمراد القمر ليس
جزا منه بل من لوازمه كالبعض في الخاتم فالفلك ظرف
له وهو مظروف والمظروف ليس جزء الظرف

فيكون

فيكون بدل اشتمال لما بينهما من الملابسة بغير البعضية
والكلية ومنهم من حمله على بدل الغلط **قوله** بدل كل
اي بدل هو كل المبدل منه وهو الذي يكون ذاته عين
ذات المبدل منه وان كان مفهوماهما متغايرين **قوله**
وبدل بعض اي بدل هو البعض المبدل منه وان لم
يكن مفهومه بعضا من مفهومه **قوله** من استطاع بدل
من الناس الى اخره يلزم عليه الفصل بين البدل والمبدل
منه باجنبي وهو المبتدا **قوله** وليست من فاعله للحج
ولا شرطية على الاصح فيهما وذلك لان القول بانها فاعل
يقتضي انه يجب على جميع الناس ان مستطيعهم يحج اذ
التقدير اذ ذاك ولله على ان يحج المستطيع فعلى هذا
اذا لم يحج المستطيع اثم الناس كلهم وذلك باطل بالاتفاق
واعترض بان هذا مبني على ان الالف واللام للاستغراق
وهو ممنوع لجواز كونها للعهد الذكري والمراد حينئذ
بالناس من جرى ذكرهم وهم المستطيعون وبيانه ان حج
البيت مبتدا والخبر قوله لله على الناس والمبتدا وان تاخر
لفظا فهو مقدم رتبة لان رتبته التقدم فاذا قدمت
المبتدا وما هو من متعلقاته كان التقدير حج البيت المستطيعون
حق ثابت لله على الناس اي هولا الناس المذكورون ويرد
عليه انك لو اتيت بالضمير في هذا التركيب فقلت حق ثابت
لله عليهم فقد سد الضمير مسد ال ومصحوبها وهو علامة
الاداة التي للعهد الذكري بل جعلها لذلك مقدم على
جعلها للعموم فقد صرح كثيرون بانه متى دارت الاداة
بين العهد وغيره كالجنس وغيره فانها تحمل على العهد
نظرا للقرينة المرشدة الى ذلك واما قول الكسائي انها

تمرط مبتدا او الجواب محذوف فقد رد بانه لا حاجة لدعوى
الحذف مع امكان تمام الكلام **قوله** وبدل اشتمال هو
الذي لا يكون غير المبدل له منه ولا بعضه ويكون المبدل
منه مشتملا على البدل لا كاشتمال الظرف على المظروف
الى اخره كما قاله المصنف قال المصنف في شرح التوضيح
واختلف في المشتمل في بدل الاشتمال فقال الرماني هو
الاول واختاره في التسهيل وعلله الجزولي بان الثاني اما
صفة للاول كاعجبتني الجارية حسنها او مكتسب منه
صفة نحو سلب زيد ماله فان الاول اكتسب من الثاني
كونه مالكا ورد بانه يلزم منه انه نحو ضربت زيدا
عبده على الاشتمال ولم يقولوا ذلك قاله ابو حيان في
التذكرة وقال الفارسي في الحجة المشتمل هو الثاني فالدليل
سرق زيد ثوبه ورد بسرق زيد فرسه وقيل لا اشتمال
لاحدهما على الاخر وانما المشتمل المسند الى الاول على معنى
ان الاسناد الى الاول لا يكتفى به من جهة المعنى وانما اسند
اليه على قصد غيره مما يتعلق به ويكون المعنى مختصا بغير
الاول وهذا القول افصح عند السيرافي وابو العباس وهذا
لا يجوز ضرب زيد عبده على الاشتمال لاكتفاء المسند
بالاول وهذا المذهب قيل انه التحقيق وانه الذي ينصره
الاستاذ ابو اسحق بن ملكون وقال ان النحويين يعني المتقدم
لم يفصحوا عنه كل الافصاح ولم يوضحوه كل الايضاح فلذلك
لخناه الموضح وقال وهو بدل شي من شي يشتمل عامله على
معناه اشتمالا بطريق الاجمال وقال في الحواشي هذا هو
الذي يظهر وبه قال المبرد والسيرافي وابن جني وابن
البادش وابن [illegible] فيه وابن ملكون و[illegible]

كاعجبني زيد علمه او حسنه او كلامه بطريق الحقيقة وكذلك
سرق زيد ثوبه او فرسه فان زيدا مسروق مجازا والثوب
والفرس مسروقان حقيقة وهذا مطرد فان قلت ما تصنع
بقوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه قلت
كلمة عن دالة على المجاورة والسؤال متجاوز فاعله الى
الشهر والى القتال بطريقي الحقيقة والمجاز كما بينا فلا
اشكال فيها انتهى ومع ذلك يرد عليه زيد ماله كثير اذا
اعرب ماله بدلا من زيد الا ان يقول ان الاسناد اشتمل
على زيد مجازا وعلى ماله حقيقة **قوله** مشتملا بطريق
الاجمال خرج به نحو قولك قتل الامير سيافه وبنى الوزير
وكلاؤه فانه يفهم منه المبدل منه معينا فلا اجمال فيه الاول
هنا اذ يفهم عرفا من قولك قتل الامير سيافه ان القاتل
سيافه وكذا حال نظايره فلا يجوز فيها الا بدال مطلقا
قوله لا كاشتمال الظرف على المظروف اي لا يشترط فيه
ان يكون كاشتمال الظرف على المظروف وليس المراد ان ذلك
يضر **قوله** مشعرا به اي دالا عليه **قوله** ومقتضيا له
اي مقتضيا له وطالبا له لكون الحكم لا يناسب المسند اليه
بحسب الظاهر **باب المنصوبات** **قوله** المنصوبات
ستة عشر المنصوبات جمع المنصوب لا المنصوبة لقوله
ستة عشر والدليل على انحصارها في ستة عشر الاستقرا
والتتبع وانما بدا بها بالمفاعيل لانها الاصل وغيرها
محمول عليها ومشبه بها وبدا من المفاعيل بالمفعول
به كما فعل الفارسي وجماعة منهم صاحب المقرب والتسهيل
لا بالمفعول المطلق كما فعل الزمخشري وابن الحاجب ووجه
ما اختاره ان المفعول به احوج الى الاعراب لانه الذي يقع منه

وبين الفاعل الالتباس ووجه ما اختاره الزمخشري وابن الحاجب
ان المفعول المطلق هو المفعول حقيقة **قوله** نحو ضربت
زيدا اي نحو زيد امر ضربت زيدا والمصنف كثيرا ما يتسمح
اتكالا على ظهور المراد ومثل ذلك ما سياتي **قوله** والمنادى
ان قيل المنادي مفعول به فلم اورده بالذكر قلت لان له
احكاما ليست لغيره مما هو مفعول به ايضا **قوله**
المضاف وشبهه لا وجه لهذا التقييد لان الكلام في المنصو
الشاملة للمنصوبات محلا بدليل انه قسم المفعول به الي
ظاهر والي مضمر والمضمر منصوب محلا اوجب قيد المنادي
بما ذكر وكان ينبغي ان يقيد اسم لا به ايضا ومثل المضاف
وشبهه النكرة غير المقصودة **باب** المفعول به قوله
المفعول به ينبغي ان يكون الباء في به للالصاق اي الذي
الصق الفعل به او للمقابلة كما قال الرضي والضمير في قولهم
المفعول به يرجع الي ال اي الذي يفعل به فعل اي يقابل
بالفعل ويوقع عليه يقال فعلت به فعلا قال تعالى وما
ادري ما يفعل بي ولا بكم وكذا الضمير في المفعول فيه وله ومعه
قوله وهو الاسم الذي وقع عليه فعل الفاعل المراد بوقوع
فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون
في ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت
بزيد ان المرور واقع عليه بل متلبس به فخرج به المفعول فيه
او معه او له فانه لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه
بل فيه او معه او له وخرج به ايضا المفعول المطلق لما
بينهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين
فعله وجعل المفعول الحقيقي الذي هو الاثر عن الفعل الذي
هو التاثير بناء على ان ... ولذلك حكموا بان المفعول

المطلق هو المصدر وشمل قوله الاسم الذي وقع عليه فعل الفاعل
المفعول به في نحو ما ضربت زيدا او لا تضرب زيدا ولا حاجة
في دخوله في التعريف المذكور الي قوله الاتي ويصح نفيه
عنه وكان المصنف اراد بوقوع فعل الفاعل عليه مباشرته
له حتى احتاج الي قوله الاتي مع انه يرد عليه نحو اردت
السفر فانه لم يباشره فعل الفاعل ولا ينتفي عنه ذلك والمراد
بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الي ما هو فاعل حقيقة
او حكما فخرج به مثل زيد في نحو ضرب زيد بالبنا للمفعول
فانه لم يعتبر اسناده الي فاعله ولا يشكل بمثل اعطي زيد درهما
فانه يصدق على درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي
المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله في حكم
الفاعل **قوله** ويصح نفيه عنه ليدخل الي اخره اي زدت
ذلك او قلت ذلك ليدخل وقد علمت انه داخل بدون ذلك
ولو عبر بدل قوله ويصح نفيه عنه كقوله او نفي عنه لكان
لكان اخصر واظهر فان ما ذكره لم يظهر لي وجهه **قوله**
وهو على قسمين اي ما يطلق عليه لفظ المفعول به اصطلا
ولو اسقط كلمة على وقال وهو قسمان لكان اخصر واظهر
قوله فالمتصل ما لا يتقدم على عامله ولا يلي الا في الاختيار
اي ما لا يصح فيه لغة ذلك فالضمير في ضربتهم مثلا لا يصح
فيه لغة ذلك بخلاف الضمير في فهم ضربوا مثلا يصح فيه لغة
ذلك لا يقال لا فايدة في الجمع بين قوله ما لا يتقدم على عامله
وقوله ولا يلي الا في الاختيار الا زيادة الايضاح لانه لا يلزم
من احدهما الاخر لانا نقول بل له فايدة وهي بيان حكم المتصل ولو
اقتصر على احدهما لم يعلم منه الاخر واحترز بالاختيار عن
الضرورة فان الضمير المتصل قد يلي الا نحو قوله

ونيا علينا اذا ما كنت جارتنا الا تجاورنا الا ديار
قوله ستبعه للحاضر المراد بالحاضر المتكلم والمخاطب قوله
وحسنة للغايب المراد بالغايب غير المتكلم والمخاطب قوله
للمخاطب المذكر الغالب استعمال المذكر والمونث والمفرد والمثنى
والجمع في اللفظ كزيد وهند والزيدين والزيدين لا في المعنى
كما هنا فان الغالب فيه الواحد والاثنان والجماعة والمذكر
والانثى واعترض بان الكاف مستعمل في الله تعالى وليس
بمذكر ولا مونث تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا لان التذكير
والتانيث من صفات الاجسام فالاولى ان يقال للمخاطب غير
المونث قوله للمثنى المخاطب مطلقا اي مذكرا كان او مونثا
واذا اجتمع مخاطب وغايب فالقياس تغليب المخاطب واذا
اجتمع مذكر ومونث غلب المذكر وان كان اقل قوله
للمفرد المذكر الغايب يرد عليه ان الها تستعمل في الله
تعالى وليس بغايب ولا مذكر ولا مونث تعالى الله عن ذلك
علوا كبيرا اما تعاليه عن التذكير والتانيث فلما سبق واما
تعاليه عن الغيبة فلان الغايب ما خلا المكان والزمان عنه
ذاتا وعلما والله ليس كذلك لانه في كل مكان وزمان بعلمه
فلا يتصور الغيبة ووجه تعاليه عن الغيبة فلان الغايب
ايضا لحصا يستلزم الاختصاص بحدوث اخر فيستحيل على
من هو في كل مكان فالاولى ان يقال للواحد الذي ليس بمونث
ولا مخاطب واجيب بان المراد اللفظ فاذا قيل الله عبدته
فالله لفظ مذكر لا مونث لانه ليس فيه علامة تانيث غايب
لانه ليس بمتكلم ولا مخاطب واللفظ الذي ليس بمتكلم ولا
مخاطب يقال عليه غايب وهو المراد بالغايب على انه
يوخذ مما تقدم من ان المراد بالغايب غير المتكلم والمخاطب الجواب

عن ايراد الغايب قوله والكاف والها فهي بني الضمير وحدها فقط
مخالف لما سبق في باب العطف من ان الكاف والميم في ضربكم
حتى الكاف معطوف عليه وقد يقال لعله هناك جرى على قول
غيره من ان الضمير المجموع وهنا مختاره او تسمح فيما تقدم
فليتامل وقضية كلامه ان ضمير المونث في نحو اكرمتها هو الها
فقط والصحيح انه مجموع الها والالف قوله للمتكلم ومعه
غيره يعني ان غيره مصاحب اي مشارك له في مدلول الفعل
الواقع عليه او قدر انه مشارك له في التكلم بمعنى انه صادق
بكون الموضوع له المتكلم وحده لكن بشرط مصاحبة غيره
فالكون معه غيره شرط للموضوع له خارج وكذا المصاحب
خارج والظاهر ان المراد ان الموضوع له مجموع المتكلم وغيره
قوله او المعظم نفسه يعني حقيقة او ادعا باب
المفعول المطلق قوله اي الذي يصدق عليه قولنا مفعول
صدقا غير مقيد بجار اي الذي حقه ان يصدق الى اخره قال
في المغني وجرى اصطلاحهم على انه اذا قيل مفعول واطلق
لم يرد الا المفعول به لما كان اكثر المفاعيل دورا في الكلام
خففوا اسمه وانما حق ذلك ان لا يصدق الا على المفعول
المطلق ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول الا مقيدا
بقيد الاطلاق انتهى والسر في ذلك ان المفعول المطلق
هو المفعول حقيقة بقولك ضربت ضربا فالضرب مفعول
لانه نفس الشي الذي فعلته بخلاف قولك ضربت زيدا فان
زيدا ليس الشي الذي فعلته ولكنك فعلت به فعلا وهو الضرب
فلذلك سمي مفعولا به وكذلك سائر المفاعيل قوله المؤكد لعامله
قال الرضي المراد بالتاكيد المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا
زيادة شي عليه من وصف او عدد وهو في الحقيقة تاكيدا

لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تاكيدا للفعل توسعا فنحو لك
ضربت بمعنى احدثت ضربا لكنها ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة
قولك احدثت ضربا ضربا فظهر انه تاكيد للمصدر المضمون وجرده
لا للاخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل انتهى **قوله** او المبين
لنوعه او عدده قال السيد في شرح اللباب المبين للنوع هو
المصدر الموصوف سوا كان ذلك الوصف معلوما من الوضع نحو
رجع القهقرى او من الصفه مع ثبوت الموصوف نحو جلست
جلوسا حسنا او مع حذفه نحو من عمل صالحا اي عملا صالحا
ونحو ضربته ضرب الامير اي ضربا مثل ضربه او من كونه
اسما صريحا مبينا كونه بمعنى المصدر لفظ من نحو ضربته
انواعا من الضرب او الاضافة نحو ضربته اي ضرب واشد
ضرب او من كونه مثنى او مجموعا لبيان اختلاف الانواع
نحو ضربته ضربتين اي مختلفتين او من كونه معرفا بلام
العهد نحو ضربته الضرب عند الاشارة الى ضرب معهود
وقال في المبين للمرة هو الذي يدل على عدد المرات معينا
كان العدد ام لا سوا كان العدد معلوما من الوضع نحو ضربته
ضربة او من الصفة نحو ضربته ضربا كثيرا او من العدد
الصريح المميز بالمصدر نحو ضربته ثلاث ضربات او عشر المميز به
نحو ضربته الفا او من الالة الموضوعة موضع المصدر نحو ضربته
سوطا او سوطين او اسواطا فان تثنية الالة وجمعها لاجل
تثنية المصدر وجمعه لقيامها مقامه فيكون الاصل فيه ضربته
ضربة بسوط وضربتين بسوط وضربات بسوط ويجوز ان يكون
الاصل فيه ضربة سوط بالاضافة فحذف المضاف واقيم
المضاف اليه مقامه وقد اجتمع في هذا القسم النوع والمرة
كما اجتمعا في نحو ضربته ضربتين اذا قصد اختلاف الانواع انتهى

كلامه قوله **باب** المفعول لاجله قوله المفعول لاجله
قال السيد المفعول له سبب حامل للفاعل على الفعل وينقسم
الى قسمين احدهما علة غائية للفعل كالتاديب للضرب الثاني
ما ليس كذلك كالجبن للقعود والاول يكون بحسب تعقله علة
للفعل وبحسب وجوده في الخارج معلولا له والقسم الثاني
يكون بحسب وجوده في الخارج علة للفعل انتهى **قوله** شاركه
في الزمان والفاعل لا فرق في مشاركته له في الفاعل بين المشاركة
اللفظية كضربته تاديبا والتقديرية كقوله تعالى يريكم
البرق خوفا وطمعا لان معنى يريكم يجعلكم ترون كذا قاله
المرادي وجعل الزمخشري نصب ذلك بالحالية واستثنى الشيخ
ابو حيان تبعا لابن مالك من المشاركة في الزمان والفاعل
ان وان اذا ابنتا عن المصدر نحو جئتك ان زيدا يكرمني وجئتك
ان يكرمني زيد ويحذف معهما الحرف ايضا **قوله** بان يكون زمانهما
واحدا وفاعلهما واحدا قال الرضي ومعنى تشاركهما في الفاعل نها
ان يقوما بشي واحد كقيام الضرب والتاديب في ضربته
تاديبا بالمتكلم وتشاركهما في الزمان بان يقع الحدث في بعض
زمان المصدر نحو جئتك طمعا وقعدت عن الحرب جبنا او يكون
اول زمان الحدث اخر زمان المصدر نحو جئتك خوفا من
فراقك او بالعكس نحو جئتك اصلاحا لك وشهدت الحرب
ايقاعا للصلح بين الفريقين واذا كان الحدث المعلل منفصلا
وتفسيرا للمصدر المجمل كما في ضربته تاديبا واعطيته مكافاة ة
فليس ها هنا حدثان في الحقيقه حتى يشتركا في زمان بل هما
في الحقيقه حدث واحد لان المعنى ادبته بالضرب وكا فيته
بالاعطا فالضرب هو التاديب والاعطا هو المكافاه والعلة
ها هنا في الحقيقه ليس هذا المصدر المنصوب لان الشي لا يكون

علة لنفسه بل هي اثره اي ضربته لتادبه لكن او صرحت بما
هو العلة لم ينتصب عند النحاة لعدم المشاركة في الفاعل وفي
الزمان اذ ربما لا يحصل هذا الاثر فكيف يشارك الضرب
في الزمان كما قال ابن دريد والشيخ ان قومته من زيغه
لم يقم التثقيف منه ما التوى وانما نصبت هذا المصدر
لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته الحدث في الفاعل والزمان
اذ هو هو كما بينا انتهى **قوله** ويجوز فيه الجر نقله في الاول
الى اخره قال الرضي والاولى ان يحال ذلك على السماع ولا
يعلل انتهى **باب** المفعول فيه قوله ما ضمن معنى في اي
اسم ضمن معنى في لكونه كررا الواقع فيه من فعل وشبهه
واشار به الى انه لا يعتبر فيه صحة التصريح بها اذ لا يصح التصريح
بها في الظروف التي لا يتصرف كعيد كذا قيل وخرج من التعريف
نحو ترغبون ان تنكحوهن اذا قدر بفي فانه ليس باسم
زمان ولا مكان ونحو يخافون ونحو الله اعلم حيث يجعل رسالته
ونحو ارجعوا وراءكم فانها ليست بمعنى في فانتصاب الاولين
على المفعول به وناصب حيث يعلم محذوفا لان افعل التفضيل
لا ينصب المفعول به اجماعا وورائكم اسم فعل ومعناه ارجعوا
وانما جمع بينهما تاكيدا وانما لم يكن ظرفا لان الظرف انما يذكر
لتقييد العامل وهو منتف هنا اذ لو قلت ارجع وراءك
واردت الظرفية كان بمنزلة ارجع في الوراء الرجوع لا يكون
الا في الوراء فهذا الظرف مستفاد من الفعل والظرف لا يكون
كذلك كذا قاله جماعة منهم ابو البقاء وابن هشام ورده
الشهاب السمين بجواز كونه ظرفا اذ المعنى ارجعوا الى
الموقف الذي اعطينا فيه نورا والتمسوا نورا مع من
يقتبس او الى الدنيا فالتمسوا نورا تحصل سببه وهو الايمان

وهذا الظرف ليس مستفادا من الفعل فان قلت تضمين الظرف
معنى في يقتضي بناءه لتضمنه معنى الحرف قلت اجيب بان
المقتضي للبناء تضمنه اياه وضعا وهذا عارض عند التركيب
والاستعمال **قوله** من اسم زمان الى اخره مراده باسم
الزمان والمكان ما دل على الزمان والمكان ولو حكما
فيدخل في ذلك اسم العين والمصدر اذا انتصبا على
الظرفية نحو لا اكلمك القارظين او خفوق النجم لانهما
في حكم الزمان والمكان من حيث انه حذف اسم الزمان
والمكان واقيما مقامه في الاعراب فاندفع ما قيل
ان في البيان قصورا **قوله** مكان مبهم ان قلت لم استاثر
اسماء الزمان بصلاحية المبهم منها والمختص للظرفية
عن اسماء المكان فقلت اجيب بان اصل العوامل الفعل
ودلالته على الزمان اقوى من دلالته على المكان
لانه يدل على الزمان بصيغته وبالالتزام ويدل
على المكان بالالتزام فقط فلما كانت دلالة الفعل
على الزمان قوية تعدى الى المبهم من اسمائه والمختص
ولما كانت دلالة الفعل على المكان ضعيفة لم يتعدى
الى كل اسمائه بل يتعدى الى المبهم منها لان في الفعل
دلالة عليه في الجملة والى المختص الذي اشتق من اسم
ما اشتق منه العامل لقوة الدلالة عليه حينئذ **قوله**
وهو ما ليس له صورة ولا حد وهو محصورة خرج
به الدار والمسجد ونحوهما لان صورة مسماها
بينة ولا يفتقر في بيانها الى غيرها **قوله** والمكان
المبهم نحو جلست خلف زيد الى اخره وذلك لان
خلف زيد يتناول جميع ما يقابل ظهره الى انقطاع

الارض ولا يخص مكانا معينا وكذا البواقي **قوله**
وما اشبه ذلك من اسما الجهات الى اخره مثل للمبهم بثلا
انواع اسما الجهات واسما المقادير وما صيغ من الفعل
والحدث مادته ومادة عامله وظاهره ان هذه
الانواع الثلاثة انواع للمبهم اما الجهات فلا اشكال
في انها مبهمة واما المقادير فظاهر كلام الفارسي انها
داخلة تحت المبهم وصححه بعض النحويين وقال الشلوبين
ليست داخلة تحته وصحح بعضهم انها شبيهة بالمبهم
لا مبهم وقال ابن هشام في شرح الشذور وتحقيق القول
فيه ان فيه ابهاما واختصاصا اما الابهام فمن جهة انه
لا يختص ببقعة بعينها واما الاختصاص فمن جهة دلالته
على كمية معينة فعلى هذا يصح فيه القولان انتهى واما
ما صيغ من الفعل والحدث مادته ومادة عامله فالظا
كما قاله المرادي انه من المختص لا من المبهم كما نص عليه
بعضهم وهو ظاهر كلام ابن مالك في شرح الكافية حيث
قال فيه واما المكان فلا يكون من اسمائه ظرفا منصوبا
الا ما كان مبهما كقعدت مقعدا اي غير مبهم كقعدت
مقعد زيد **قوله** من اسما الجهات الست اعلم ان
الجهات الست اسماؤها اكثر من ستة وهي الفوق
والتحت واليمين والشمال وذات اليمين وذات الشمال
والورا والامام وسميت الجهات الست باعتبار الكا
في المكان فان له ست جهات **قوله** وما صيغ من الفعل
ان قلت ما يعني بالفعل في قوله وما صيغ من الفعل قلت
ظاهر كلامه انه الفعل الصناعي وليس ذلك بجيد لانه
لم يصغ من الفعل وانما صيغ من المصدر عند البصريين وكم

انه اراد بالفعل المصدر لان سيبويه يسمي المصدر فعلا
وحدثا وحدثانا وقد يقال مراده ما صيغ من مادة
الفعل اي مصدره دون نفسه والمراد بالفعل الفعل
الماضي غاية الامر انه اختار صيغة الماضي على المصدر
لحكمة هي التنبيه على الحروف المعتبرة في الاشتقاق
لان بعض المصادر ربما لخروج يشتمل على حروف لا تعتبر
فيه **قوله** والحدث مادته ومادة عامله قال ابن
هشام في نفسه ومن الوهم قول الزجاج في واقعدوا
لهم كل مرصد ان كل ظرف ورده ابو علي في الا
بما ذكرنا يعني من انه انما يكون ظرفا مكانيا ما كان مبهما
واجاب ابو حيان بان اقعدوا ليس على حقيقته بل
معناه ارصدوا ونصب ارصدوهم كل مرصد فكذا اصح
قعدت كل مرصد قال ويجوز قعدت مجلس زيد كما
يجوز قعدت مقعده انتهى وهذا مخالف لكلامهم اذ
اشترطوا ان توافق مادتي الظرف وعامله ولم يكتفوا
بالتوافق المعنوي كما في المصدر والفرق ان انتصاب
هذا النوع على الظرفية على خلاف القياس لكونه مختصا
فينبغي ان لا يتجاوز به محل السماع واما نحو قعدت جلو
فلا دافع له من القياس وقيل التقدير على كل مرصد فحذ
على كما قال واخفي الذي لولا الاسى لقضاني اي
لقضى علي وقياس الزجاج ان يقول في لاقعدن لهم
صراطك مثل قوله في واقعدوا لهم كل مرصد والصوا
في الموضعين انهما على تقدير على كقولهم ضرب زيد الظهر
والبطن فيمن نصبهما او لان لاقعدن واقعدوا ضمنا
معنى لالزمن والزموا انتهى **باب** المفعول معه

قوله المفعول معه اي الذي فعل بمصاحبته بان يكون
الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول في
وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله
اسند اليه المفعول كما اسند اليه الجار والمجرور في
المفعول به وفيه وله والضمير المجرور راجع الى اللام
واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل
الى لازم النصب وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه
في الاكثر وقيل المعنى الذي فعل فعل بمصاحبته على
ان يكون مفعولا ما لم يسم فاعله ضميرا ذ[...] راجعا
الى مصدره والضمير المجرور للمفعول فايده انما
جعل اخر المفاعيل في الذكر لامرين احدهما انهم اختلفوا
فيه هل هو قياسي او سماعي وغيره من المفاعيل لم يختلفوا
في انه قياسي والاصح انه قياسي والثاني ان العامل انما
يصل اليه بواسطة حرف ملفوظ به وهو الواو بخلاف
ساير المفعولات قوله وبالمسبوقة بفعل يعني به
وبما بعده لانه فقط لما لا يخفى قوله كل رجل وضيعته
مثل الضيعة بالضاد المعجمة والمثناه التحتيه في اللغة
العقار التي هي الارض والنخل والمتاع وهي هنا كنايه
عن الصنعة وفي مثل هذا التركيب سوال مشهور وهو
ان ضمير ضيعته لا يصح ان يعود الى كل ولا الى رجل اما
الاول فلانه يصير المعنى كل رجل وضيعة كل رجل
مقترنان وهو لا يمكن ودفع بانه كما ان كل رجل نايب عن
اسما كثيرة فكذلك ضميره نايب عن ضماير كثيرة وكل رجل
جمع في المعنى وضميره ايضا في معنى الجمع ومقابلة الجمع بالجمع
يقتضي انقسام الاحاد بالاحاد فكانه قيل زيد وضيعته

مقترنان

مقترنان وهكذا كقولنا ركب القوم دوابهم ولبسوا ثيابهم
قوله وباسم فيه معنى الفعل وحروفه لو قال وبالمسبوق
بفعل او باسم فيه معنى الفعل وحروفه نحو كل رجل
وضيعته و هذا لك واياك لكان اظهر قوله هذا لك
واياك قيل انما يقدر الفعل فيه كما قدر في ما لك وزيدا
حيث اوجبوا فيه النصب على المفعول معه لقوة الدا[عي]
الى تقدير الفعل في ما لك وزيدا بسبب تقدم ما الاستفهاميه
التي هي بالافعال اولى وتاخر الجار والمجرور لاقتضايه
ما يتعلق به وجوبا بخلاف هذا لك واياك فانه ليس
فيه الا داع واحد وهو تاخر الجار والمجرور فافترقا
انتهى باب الحال قوله الحال اعلم ان الحال يذكر
ويونث وهو الافصح يقال حال حسنه وحال حسن
وقد يونث لفظها فيقال حاله قال الشاعر
على حاله لو ان في القوم حاتما • على جوده لضن بالماء حاتم
قوله الوصف ان قلت يرد على ذكر الوصف نحو قوله
تعالى فانفروا ثبات فان ثبات حال وليس بوصف
والجمله الواقعه حالا وكذا الجار والمجرور اذا وقع
حالا قلت المراد بالوصف ما يشمل الوصف الصريح
والوصف المؤول وثبات مؤول بمتفرقين فهو
وصف تاويلا وكذلك الجمله والجار والمجرور اذا
وقعا حالا مؤولان بالوصف قوله الفضله ان قلت
يرد على ذكر الفضله نحو قوله تعالى ولا تمش في الارض
مرحا فانه لو اسقط مرحا فسد المعنى وقوله تعالى
وما خلقنا السما والارض وما بينهما لاعبين فان الحال في
[مثل] ذلك لا يستغني الكلام عنه قلت المراد بالفضله

فا[...] تعالى وقوله تعالى
لا تقربوا الصلاه وانتم
[سكارى] وقوله تعالى ...

ما ليس جزءا من الكلام لا ما يستغني الكلام عنه فلا يرد شيء
من ذلك **قوله** المبين لهيئة صاحبه قال ابن هشام
في حواشي التسهيل المراد بالهيئة الصورة والحالة
المحسوسة المشاهدة كما هو المتبادر وحينئذ تخرج
مثل تكلم صادقا ومات مسلما وعاش كافرا وان ارادوا
الصفة فالتعبير بها اوضح لمقصودهم لكن تخرج عنه
مثل جاء زيد والشمس طالعة وجاء زيد وعمرو جالس
انتهى واجيب بانهما جاءا في معنى مقارنا لطلوع الشمس
ومقارنا لجلوس عمرو فحسب التأويل لا اعتراض لانهما
حينئذ مبينان للصفة **قوله** ايحب احدكم ان ياكل
لحم اخيه ميتا هو تمثيل وتصوير لما يناله المغتاب في
عرض المغتاب على افظع وجه وافحشه وفيه مبالغات
شتى منها الاستفهام الانكاري ومنها جعل ما هو في الغاية
من الكراهة موصولا بالمحبة ومنها اسناد الفعل الى
احدكم اشعارا بان احدا من الاحدين لا يحب ذلك
ومنها انه لم يقتصر على تمثيل الاغتياب باكل لحم الانسان
حتى جعله اخا ولم يقتصر على لحم الاخ حتى جعله ميتا
وقال الرماني كراهة هذا اللحم يدعو اليها الطبع وكراهة
الغيبة يدعو اليها العقل وهو احق ان يجاب لانه بصير
عالم والطبع اعمى جاهل وقال ابن الحاجب في الامالي انه
تعالى لما نهى عن الغيبة شبهها بما هو مكروه معتاد ثم وهو
اكل لحم المغتاب ميتا واتى به على صيغة الانكار تنبيها
على انه مما لا يفعلونه ثم كان ذلك التشبيه سببا لذكر
تحقق الكراهة وثبوتها مسببا عن هذا التشبيه الذي
قصد تاكيد كراهة ما نهى عنه اذ به يتحقق ثبوتهم في

وقوعهم

وقوعهم في الغيبة المشبهة بما يانفونه ويكرهونه **قوله** ان
اتبع ملة ابراهيم حنيفا قال المولى سعد الدين في حاشية
الكشاف عند التكلم على هذه الاية حنيفا حال من المضاف
اليه للاطباق على جواز ذلك اذا كان المضاف جزءا من
المضاف اليه او بمنزلة الجزء بحيث يصح قيامه مقامه
مثل اتبعوا ابراهيم اذا اتبعوا ملته ورايت هندا اذا
رايت وجهها بخلاف رايت غلام هند قائمة واختلفوا
في عامل مثل هذه الحال فقيل معنى الاضافة لما فيها من
معنى الفعل المشعر به حرف الجر كانه قيل ملة ثبتت لابراهيم
حنيفا والصحيح ان عاملها عامل المضاف اليه لما بينهما
من الاتحاد بالوجه المذكور واما اعجبني ضرب زيد راكبا
فلا كلام في جوازه وكون عامله هو المضاف نفسه هذا
كلامه وقد اشار بقوله والصحيح الى اخره الى بطلان
القول الاول اذ لو كان العامل معنى الاضافة بالطريق
المذكور لم يكن لتخصيص الجواز بما اذا كان المضاف جزءا
او كجزء معنى بل يلزم تجويز وقوع الحال حينئذ من كل مضاف
اليه وهو باطل بل انما يجوز في الصور الثلاثة التي ذكرها
المصنف وذكرها ابن مالك في الفيته بقوله
ولا تجز حالا من المضاف له * الا اذا اقتضى المضاف عمله
او كان جزء ما له اضيفا * او مثل جزئه فلا تحيفا
قوله اليه مرجعكم جميعا المرجع بكسر الجيم مصدر ميمي بمعنى
الرجوع والقياس فتح الجيم اذ المصدر الميمي قياس عينه
الفتح مطلقا كاعجبني مضربك زيدا قال في الصحاح والمر
الرجوع وكذلك المرجع ومنه الى ربكم مرجعكم وهو شاذ
لان المصادر من فعل يفعل انما تكون بالفتح انتهى والمراد

الى البناء هنا الخارج عن القياس وان كان فصيحا في الاستعمال
قوله وخلق الله الزرافة يديها اطول من رجليها الزرافة
مفعول خلق ويديها بدل بعض واطول حال لازمة من
يديها وفي شرح الشذور انه حال من الزرافة قال
ابو البقاء وبعضهم يقول يداها اطول من رجليها بالرفع
فيداها مبتدا واطول خبره والجملة حالية انتهى ولا
تتعين الحالية لجواز الوصفية لان الزرافة معرف بال
الجنسية والزرافة بفتح الزاي وضمها حكاهما الجوهري
وغيره ولم يذكر ابن مكي الا الفتح وجعل الضم من لحن العوام
وليس كما قال وهي كما قال السهيلي حيوان طويل العنق
قيل انها اختلط فيها النسل من الابل الوحشية والبقر
الوحشية والنعام وانها متولدة من هذه الاجناس
الثلاثة وكذلك ذكر الزبيدي وانكر الجاحظ هذا في
كتاب الحيوان له وقال انما دخل عليهم الغلط من تسمية
الفرس لها اشتركاو ماه والفرس انما سمتها بذلك لان
في خلقتها شبها من جمل ونعامة وبقرة فاشتر هو الجمل
وكاو النعامة وماه البقرة والفرس تتلاعب بالاسماء وعنج
الالفاظ اذا كان في المسمى شبه من شيئين واسماء ويقال
زرافة بتشديد الفاء حكاه ابو عبيدة انتهى قوله
وخلق الله اليربوع يديه اقصر من رجليه اليربوع
مفعول خلق ويديه بدل بعض واقصر حال لازمة
واليربوع بفتح اوله واسكان ثانيه وضم ثالثه جمعه
يرابيع قال ابو السعادات اليربوع هذا الحيوان المعروف
وقيل هو نوع من الفار وفي الاشراف اليربوع دويبة
مثل الجرذ وهو الذكر من الفيران له راس مدور

وعين

وعين ضخمة مستديرة وهو اصبغ الظرف ورجلاه طويلتان
ويداه قصيرتان وله ذنب طويل مقدار شبر والياء والواو
فيه زائدتان قوله وهي الجامدة بناء في قوله في الحد
الوصف الا ان اولت بوصف قوله فتمثل لها بشرا
دعوى الحال يقتضي ان المعنى فتمثل لها في حال كونه بشرا
والاقرب انه منصوب باسقاط الخافض اي فتمثل لها
ببشر اي فتشبه به وتصور بصورته قوله نحو ادخلوها
خالدين اما كون الحال مقدرة فيه فواضح ضرورة
ان الخلود غير مقارن للدخول وتقديره مقارن
فلذلك جعل الحال فيه من قبيل المقدرة اي ادخلوها
مقدرا خلودكم قوله جاء زيد امس راكبا قيل اي داع
الى ارتكاب كون الحال فيه محكية مع امكان جعلها
مقارنة بان يكون راكبا اريد منه المعنى المقارن للعامل
قوله وتنفرد ذه لمتعدد نحو لقيته مصعدا منحدرا
الى اخره قال الرضي اعلم ان الحال قد يكون عن الفاعل
وحده نحو جاء زيد راكبا وعن المفعول وحده نحو ضربت
زيدا مجردا عن ثيابه فاذا قلت لقيت زيدا راكبا
فان كان هناك قرينة حالية او مقالية تبين لصاحب
الحال جاز ان تجعلها لما قامت له من الفاعل او المفعول
وان لم تكن وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه الى
جنب صاحبه لازالة اللبس نحو لقيت راكبا زيدا وان لم
تقدمه فهو عن المفعول واما ان جاءا لان الفاعل والمفعول
معا فان كانا متفقين فالاولى الجمع بينهما فانه احصر نحو
لقيت زيدا راكبين ولا منع من التفريق نحو لقيت راكبا
زيدا راكبا ولقيت زيدا راكبا راكبا وان كانا مختلفين

ولا يخفى انه وقت التمثل ملك لا بشر

فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما
جاز وقوعهما كيف ما كان نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة
فان لم تكن فالاولى جعل كل حال بجنب صاحبه نحو
لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال
المفعول بجنبه وتاخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا
مصعدا منحدرا والمصعد زيد وذلك لانه لما كانت
مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال اخرت الحالين
وقدمت حال المفعول على حال الفاعل اذ لا اقل من
كون احد الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد
بجنب صاحبه ويجوز عطف احد حالي الفاعل والمفعول
على الاخر كقولك لقيت زيدا راكبا وماشيا قال
وانا سوف تدركنا المنايا . مقدرة لنا ومقدرينا
قوله عهدت سعادا الى اخره الشاهد فيه ظاهر كما
بينه المصنف ومعنى اي اسيرا في الحب وسلوانا لقوم الذين
غير معنى السلوة اي زدت سلوة وزادت عزانا
وهذا من عكس الزمان حيث يأتي بضد المقصود قوله
محمله اثنى حال من انا في خرجت وذلك لان اثنى للمتكلم
فهو راجع الى انا المتكلم قوله وحمله بحر بالتاء الفوقية
حال من ها وذلك لان بحر للغايبة المؤنثة فهو راجع
الى ضميرها قوله هذه الكلمة اي تاء كرا التعريف وما
بعده قوله وهي المؤسسة هي التي لا يستفاد معناها
بدون ذكرها قوله موكدة هي التي تستفاد معناها
بدون ذكرها قوله موكدة لعاملها الموكدة لعاملها هي
التي يستفاد معناها من صريح لفظ عاملها قوله
فتبسم ضاحكا مثال للموكدة لعاملها معنى لا لفظا ومعناه

فتبسم

فتبسم شارعا في الضحك اخذا فيه لان التبسم اول
الضحك ومقدمته اذ انبساط الوجه حتى تظهر الا سنان
من السرور ان كان بصوت وكان بحيث يسمع من بعيد
فهو القهقهة والا فالضحك وان كان بلا صوت فهو
التبسم ومثال الموكدة لعاملها لفظا ومعنى نحو وارسلنا ك
للناس رسولا قوله وموكدة لصاحبها الموكدة لصاحبها جهها
هي التي يستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها قوله
ولو شاء ربك لآمن من في الارض كلهم جميعا حصر بالتمثيل
اشارة الى الرد على ابن مالك في تمثيله به للموكدة
لعاملها قوله وموكدة لمضمون جملة قبلها هي الاتية
بعد جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدين وهي دالة
على وصف ثابت مستفاد من تلك الجملة واشار بقوله
قبلها الى انه لا يجوز ان تتقدم هذه الحال على الجملة
ولا على احد جزئيها فلا يقال عطوفا زيد ابوك ولا
زيد عطوفا ابوك قوله وعامل الثالثة اي الموكدة
لمضمون جملة قبلها محذوف وجوبا قال بدر الدين بن
مالك والعامل في الحال من هذا النوع يعني الحال الموكدة
لمضمون جملة مضمر تقديره احقه او اعرفه ان كان المبتدا
غير انا وان كان انا فالتقدير احق او اعرف او اعرفني
وقال الزجاج العامل هو الخبر لتاوله بمسمى وقال
ابن خروف العامل هو المبتدا لتضمنه معنى تنبه وكلا
القولين ضعيف لاستلزام الاول المجاز والثاني
جواز تقديم الحال على الخبر وانه ممتنع فالعامل
فالعامل اذا مضمر كما ذكرنا وهو لازم الاضمار لتنزيل
الجملة المذكورة منزلة البدل من اللفظ به كما التزم اضمار

عليه [illegible] ونحوك انتهى وقوله فالتقدير احق واعرف
بدعوته المعمول او اعرفني بالمدح امره وقال الرضي ولخلو
[illegible] الى المؤكدة التي بعد الاسمية فقال سيبويه العامل
مقدر بعد الجملة تقديره زيد ابوك احقه عطوفا يقال
حققت الامر اي تحققته وعرفته اي اتحققه واثبته
عطوفا وفيه نظر اذ لا معنى لقولك تحققت الاب وعرفت
في حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى اعلمه عطوفا
فهو مفعول ثان لا حال وقال الزجاج العامل هو الخبر
لكونه هو ولا معنى نحو انا حاتم سخيا وليس معنى الاسم لانه
يكن سخيا وقت تسميته بحاتم ولا يقصد القائل بهذا
اللفظ هذا المعنى وايضا لا يطرد ذلك في نحو هذه ناقة الله
لكم آية وهو الحق مصدقا وغير ذلك مما ليس للخبر فيه عمل
وقال ابن خروف العامل المبتدأ المتضمن معنى التنبيه نحو
انا عمرو شجاعا وهو فاسد لان عمل المضمر والعلم في نحو
انا زيد وزيد ابوك مما لم يثبت نظيره في شيء من كلامهم
والاولى عندي ما ذهب اليه ابن مالك وهو ان العامل
معنى الجملة كما قلنا في المصدر المؤكد لنفسه ولغيره كانه
قيل تعطف عليك عطوفا وترحم مرحوما وحق ذلك حقا
وذلك لان الجملة وان كان جزاها جامدين جمودا محضا
فلا شك انه يحصل من اسناد احد جزئيها الى الآخر معنى
مرتبا في الفعل الا ترى ان معنى انا زيد انا كائن زيدا
فعلى هذا لا يتقدم المؤكدة على جزئي الجملة ولا على احدهما
لضعفها في العمل وذلك لخفاء معنى الفعل فيها انتهى

باب التمييز

قوله ويقال له التفسير والتبيين
اعلم ان التمييز والتفسير والتبيين الفاظ مترادفة لغة

واصطلاحا

١٠٧

واصطلاحا وهي في اللغة بمعنى فصل الشيء عن غيره قال الله
تعالى وامتازوا اليوم ايها المجرمون اي انفصلوا عن المؤمنين
تكاد تميز من الغيظ اي ينفصل بعضها عن بعض وفي الاصطلاح
ما ذكره المصنف ويقال له ايضا المميز والمفسر والمبين
قوله وهو اسم الخ فيه تسامح لان التمييز لا يكون جملة قوله
نكرة ان قلت فما تصنع في قولهم في العدد المركب احد
عشر من الدراهم وفي العقود عشرون من الدراهم ونحو
ذلك قلت اجيب بانه ليس المجرور بمن تمييزا اصطلاحا
لانه معرفة ولانه فرع المنصوب وشرطه الافراد ومن
ثم قالوا في وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا ان اسباطا
بدل مما قبله والتمييز محذوف اي فرقة فان قلت فما
تصنع بقول القائل ** رايتك لما ان عرفت وجوهنا
صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو ** قلت هو
محمول عند البصريين على زيادة ال وذهب الكوفيون
وابن الطراوة الى جواز تعريف التمييز قوله بمعنى من
اي البيانية كما سيصرح به والبيانية هي التي يكون المجرور
بها عين المبين بها وبهذا الاخير خرج تمييز احد عشر
لعدم صدقه على الاحد عشر ولا خرج التمييز في نحو
طاب زيد نفسا اذ النفس ليس زيدا وكذا اعلم ولدا
وابوه وعلى هذا فهذه المميزات ليست بمعنى من البيانية
فلا يكون منطبقا عليها فلا يكون منعكسا فتامله كذا
قيل والتحقيق ان من البيانية عندهم لبيان ان المبهم
اي جنس من اجناس الامور وانواعها لا لمجرد انه
هو قوله يقع في اربعة مواضع اي مع اربعة مواضع
فهي بمعنى مع كما في قوله تعالى ادخلوا في امم ودمية لفظ

[illegible] خذ يعني البعث به فان قلت المميز لا بهما
[illegible] بما ذكره المصنف قلت المصنف لم يدع الحصر
[illegible] يقوم له وفايدة ذكر العدد ضبط الاوزان
[illegible] مهملت فلا شك في ان المميز لابهام اسم يتم بعده
[illegible] المقدرات كالالات [illegible] مكال بها [illegible]
لشبا لبنا وكوزما وكشبه الموزون [illegible] مثقال دره
حنرا وثوب [illegible] وحب برا و [illegible] خلا و [illegible]
و [illegible] منها كما اذا كان فرعا للمميز نحو خاتم حديدا و [illegible]
نسا جا وجبه خزا فان الخاتم فرع الحديد وقيل [illegible]
وكذلك ما افهم غيرية كلنا عندها [illegible]
لنا امثالها شا او نحيا [illegible] ذنوبا ربيا [illegible]
والمعطوف لمعنى مع المعطوف عليه قوله فسبرا [illegible]
وذلك لان المراد بالمقادير في هيئة الصور [illegible]
لان قولك عندك عشرون درهما ورطل زيتا وارد
[illegible] وشبرا رضا المراد بها المعدود والموزون [illegible]
والمقدر بالشبر قوله تنبيه [illegible] وجه [illegible]
[illegible] من كلام الرضي من ان الاسم اعا [illegible] النصب في
التمييز لان الاسم بعد تمامه بالتنوين الملفوظ او المقدر
او نون التثنية او نون الجمع او الاضافة [illegible] الفعل
الذي تم بفاعله فنصب الاسم الواقع بعده [illegible] الاسم التام
على التمييز كما نصب الاسم الواقع بعد الفعل التام على
المفعولية قوله والثاني في اربعة مواضع الى اخره [illegible]
قال والثاني اربعة اقسام [illegible] كما ذكره
اقسام للتمييز [illegible] الاخفش قوله
والباعث على ذلك الى اخره ان الباعث على ذلك ايضا

انه

انه يرى المتكلم المعنى في صورتين مختلفتين احداهما مبهمة والاخرى
موضحة وعلمان خير من علم واحد ومنه ايضا ان تكمل لذة العلم بالمعلم
لما لا يخفى من ان نيل الشيء بعد المشوق والطلب الذ من خود اشرح لي
صدري فان الشرح لي يفيد طلب شرح لشيء ما للطالب وصدري
يفيد تفسير ذلك الشيء قوله واوقع في النفس اي اوقع عندها قوله
اصله فجرنا عيون الارض الى اخره هذا مذهب الجزولي وابن عصفور
وابن مالك واكثر المتاخرين وانكره الشلوبين وحجته ان سيبويه
لم يمثل بالمنقول عن المفعول وتبعه تلميذه الابذي وابن ابي الربيع
وقال الشلوبين عيونا انتصب في الاية على انها حال مقدرة لانها
حال التفجير لم تكن عيونا وانما صارت عيونا بعد ذلك واولها
ابن ابي الربيع بوجهين احدهما ان يكون بدل البعض من كل على حذف
الضمير اي عيونها مثل اكلت الرغيف ثلثا اي ثلثه والثاني ان
يكون مفعولا على اسقاط الجر اي بعيون ورده ابن هشام في
شرح اللمحة باب المستثنى وادوات الاستثناء اي
الاتية قوله وهي امها اي اصلها واصل كل شيء امه فائدة ذكر
بعض المفسرين ان الام في القران على خمسة اوجه احدها
الاصل ومنه قوله عز وجل في الزخرف وانه في ام الكتاب لدينا
لعلي حكيم والثاني الوالدة ومنه قوله تعالى في سورة النساء فلامه
الثلث والثالث المرضعة ومنه قوله تعالى في سورة النساء
وامهاتكم اللاتي ارضعنكم الى ان قال حرمت عليكم المرضعات لان
المرضعة بالرضاع تسمى اما والرابع مشابهة الام في الحرمة
والتعظيم ومنه قوله تعالى في سورة الاحزاب وازواجه امهاتهم
والخامس المرجع والمصير ومنه قوله تعالى فامه هاوية وقيل

اتحد وقعا وتكافيها للمجمل
الله تعالى عليه النفوس من ان التي
اذا ذكر مبهما ثم بين كان [illegible]

اراد ام راسه وقال ابن قتيبة فامه هاوية يعني النازلة كلام ياوي
اليها انتهى **قوله** وسوى بلغاتها ماذكره من انه يستثنى بسوى بلغاتها
هو ظاهر كلام الاخفش ولم يمثل سيبويه الا بسوى المكسورة السين
بوزن رضى وقال ابن عصفور في الشرح الصغير لم يشرب منها معنى
الا سوى المكسورة السين فان استثنى بما عداها فبالقياس **قوله**
منصوب بالا هو الاصح واليه ذهب المبرد والزجاج وممن صرح بانه
الاصح البدر ابن مالك ووجهه ما قال الرضى من ان الا مقومة لمعنى
الاستثنا ومخلصة له والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب
وان الا نائبة عن استثنى كما ان حرف الندا نائب عن انادي وقال البصريون
العامل الفعل المتقدم او معناه بتوسط الا لانه شي يتعلق به
الفعل معنى وقد جا بعد تمام الكلام فشابه المفعول **قوله**
والمراد بالكلام التام ان يكون المستثنى منه مذكورا لو قال والمراد
بالتمام ان يكون المستثنى منه مذكورا لكان احصر واظهر ولعله
قدر المضاف اى والمراد بتمام الكلام التام ماذكر او والمراد بالكلام
التام ان يكون المستثنى منه مذكورا **قوله** قبلها ليس معتبرا في معنى
التمام كما لا يخفى على ذى مسكة **قوله** والمراد بالاستثنا المتصل الى آخره
اعلم ان تفسير المتصل والمنقطع بما ذكر فاسد لان قول القائل جا بنوك
الا بنى زيد منقطع مع انه من جنس الاول فالصواب تفسير المتصل
بالذى يكون بعض المستثنى منه وقد نبه ابن مالك وغيره على
ان تفسير بعضهم للمنقطع بكونه من غير جنس المستثنى منه فاسد
قوله او شبهه المراد به النهي والاستفهام المووّل بالنفي فمثال
النهى لا يقم احد الا زيد ومثال الاستفهام ومن يغفر الذنوب الا
الله واكثر ما يكون ذلك في هل ومن **قوله** بدل بعض من كل عند البصريين

قال

١٠٦

قال ابن هشام في المغني ويبعده انه لا ضمير معه في نحو ما جاءني
احد الا زيد كما في اكلت الرغيف ثلثه وانه مخالف للمبدل
منه في النفي والايجاب انتهى واجاب الدماميني عن الاول
بانه لم يشترط الضمير في بدل البعض من حيث هو ضمير وانما
اشترطوه من حيث هو رابطة فاذا وجدوا الربط بدونه
حصل من غير جمود على اشتراط وجوده وهنا الربط متحقق بدونه
وذلك لان الا وما بعدها من تمام الكلام الاول والا الاخراج
الثاني من الاول فعلم انه بعضه فحصل الربط بذلك ولم يحتج
الى ضمير وعن الثاني بان الرضى قال ولا منع من التخالف مع الحرف
المقتضى لذلك كما جاز الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم
جعلت حرف النفي مع الاسم بعده صفة لرجل والاعراب على الاسم
كذلك تجعل في نحو ما جاءني احد الا زيد بدلا والاعراب على الاسم
قوله بمنزلة لا قال ابن هشام في المغني وهي عندهم بمنزلة لا
العاطفة في ان ما بعدها مخالف لما قبلها لكن ذاك منفي بعد ايجاب
وهذا موجب بعد نفي ورد بقولهم ما قام الا زيد وليس شي من
احرف العطف يلي العوامل وقد يجاب بانه ليس تاليها في التقدير
اذ الاصل ما قام احد الا زيد انتهى **قوله** جاز فيه الاتباع والنصب
اتفاقا لم يبين الراجح منهما لكن تقديم الاتباع يشعر بانه ارجح
لكن يشترط في الاول كونه غير مردود به كلام يتضمن الاستثناء
فان اريد به ذلك تعين النصب قصد التطابق بين الكلامين كان
يقول لك قايل قاموا الا زيدا وانت تعلم خلافه فتقول ما قاموا الا
زيدا وكان يقول لي عندك مائة الا درهمين وانت تعلم خلافه
فتقول ما لك عندى مائة الا درهمين ولو رفعتها كنت مقرا

بالدرهمين الثاني كون المستثنى غير متراخ عن المستثنى فان كان متراخيا
عنه ترجح النصب لان الاتباع انما كان مختارا قصدا للتطابق بين المستثنى
والمستثنى منه نحو ماجاني احد حين كنت جالسا هنا الا زيد
ونحو ما ثبت احد في الحرب ثباتا نفع الناس الا زيد اذ الرفع
يضعف للتشاغل بطول الفصل بين البدل والمبدل منه ومنه
خبر ما لعبدي المومن عندي جزا اذا قبضته من اهل الدنيا
ثم احتسبه الا الجنة **قوله** اذا تعذر الاتباع على اللفظ اتبع
على الموضع نحو لا اله الا الله ونحوما فيهما من احد الا زيد برفعهما
وليس زيد بشي الا شيا لا يعبا به لان الجنسية لا تعمل في
معرفة ولا في موجب ومن والبا الزايدتين كذلك فان قلت لا
اله الا الله واحد فالرفع ايضا لانها لا تعمل في موجب **قوله**
وان امكن تسليط العامل على المستثنى اي الذي يستحق من المستثنى
منه فالصفة مسندة الى الضمير المستتر الراجع الى الموصول لا الى
الظرف الذي بعده **قوله** والتميميون يجيزون الاتباع للمستثنى
منه حمل عليه الزمخشري قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب
الا الله **قوله** واعرابه ما نافية الى اخره ان قيل ذكر ما النافية
في مقام الاعراب مستدرك لانه لا يكون الا حرفا فلا اعراب
له اصلا وكذلك ذكر الا ثمة لانه لا يكون الا حرفا فالجواب عن
الاستدراك انه ليس المراد بالاعراب هنا مقابل البنا حتى يكون
ذكر بعض المبنيات مستدركا بل المراد به تطبيق المركب على القواعد
النحوية سوا كان مبنيا او غير مبني **قوله** وبذلك يوجه قولهم
الى اخره وذلك لانهم جعلوا انا ضربته بدلا اي بدل كل من كل لان العامل
فرغ لما بعد الا والموخر عام اريد به خاص لان البدل عين المبدل

فضح

فضح ابداله من المستثنى **قوله** او شبه النهي نحو ولا تقولوا على
الله الا الحق ولا تجادلوا اهل الكتاب الا بالتي هي احسن والاستفهام
الانكاري نحو فهل يهلك الا القوم الفاسقون واما قوله تعالى
ويابى الله الا ان يتم نوره فحمل يابى على لا يريد لانها بمعنى **قوله**
قد يقع بعد الا في الاستثنا المفرغ الجملة وهو اما خبر مبتدا نحو ما
زيد الا يقوم او صفة نحو ما جاني منهم رجل الا يقوم ويقعد
او حال نحو ما جاني زيد الا يضحك وكثير ما يقع بعد الحال الا ماضيا
مجردا عن قد والواو **قوله** على حسب ما قبلها الحسب القدر يعني على
قدر العامل الذي قبل   لان ما قبل الا من العوامل تفرغ
للعمل فيما بعدها غير مطرد لتخلفه في نحو ما في الدار الا ما
قبل الا فانه ليس عاملا فيما بعدها بل ما بعدها عامل فيما
قبلها **قوله** فزيدا منصوب على المفعولية برايت فيه حكاية
المفرد وهي شاذة وانما نسب عمل النصب الى رايت مع ان العامل
الفعل وحده ليعلم ان مطلوب رايت وشبهه المنصوب
لتضمنه المرفوع او لانه كالجزا **قوله** وان كان ما قبل الا يحتاج
الى مخفوض يعني بحرف يتعلق بما قبل الا **قوله** ويحكم لغير
وسوى الى اخره قال ابن هشام في شرح اللمحة واختلف
في نصب غير حيث نصبت في غير تفريغ فقال ابن خروف
انتصبت بما قبلها على الاستثنا كما انتصب الاسم الذي بعد
الا وجعل ذلك دليلا على ان النصب في قام القوم الا زيدا
ليس بالا لان الا قد عدمت مع غير مع وجود النصب وقال
الفارسي على الحال وفيها معنى الاستثنا وهي حال من المستثنى
منه وصح ذلك لان غير لا يتصرف بالاضافة وقيل على

التشبيه بظرف المكان والجامع بينهما الابهام **قوله** غير وسوى
ماذكره من ان سوى كغير معنى واعرابا هو ما قاله
الزجاج وابن مالك ويؤيده ما حكاية الفرا اتانى سواك
وقال سيبويه والجمهور هى ظرف بدليل وصل الموصول
بها كجاء الذى سواك قالوا ولا تخرج عن النصب على الظرفية.
الا فى الشعر كقوله ~~ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا~~
وقال الرمانى والعكبرى تستعمل ظرفا غالبا وكغير
قليلا قاله ابن هشام فى الاوضح والى هذا ذهب **قوله**
يجوز فى المعطوف على المستثنى بغير مراعات اللفظ فيجر و
ومراعات المعنى فينصب تقول قام القوم غير
زيد وعمرو وما قام احد غير زيد وعمرو وعمرو
وظاهر كلام سيبويه

بياض صحيح

كلام سيبويه ان ذلك من العطف على الموضع وقال الشلوبين هو من
باب التوهم ولا يجوز جر المعطوف على المستثنى بالا نحو قام
القوم الا زيدا وعمرو ونحو عمرو واجازه بعضهم **قوله** عايد
على اسم الفاعل غير مطرد لتخلفه فى نحو القوم اخوتك ليس
او لا يكون زيد الا انه لم يتقدم فيه فعل ولا شبهه ومحل
ما قاله اذا كان الفعل السابق مبنيا للفاعل فان كان مبنيا
للمفعول عاد الضمير المذكور على اسم المفعول المفهوم من
الفعل السابق نحو القوم ضربوا بضم الضاد وكسر الراء
ليس زيدا او لا يكون زيدا اي ليس هو او لا يكون هو اي
المضروب زيدا ولو عبر بالوصف لكان اولى **قوله** من
الفعل السابق مثله الوصف نحو القوم ضاربون ليس زيدا
او لا يكون زيدا **قوله** او البعض الى اخره لا يرد على هذا
ما اورد على قاموا ما خلا زيدا عند من جعل الفاعل فيه
ضميرا يعود على البعض المفهوم مما سبق لان البعض هاهنا
فى سياق النفى فيشمل كل بعض من القوم فيحصل المقصود
من الاستثناء بخلافه فيما خلا وشبهه **قوله** واما المستثنى
بخلا وعدا الى اخره اعلم ان المنصوب بخلا وعدا مفعول به
اما عدا فلفعل متعد واما خلا فانه وان كان بحسب اصل الوضع
قاصرا الا انه يقال خلت الدار من كذا الا انه ضمن معنى جاوز
حيث جعل اداة استثناء فتعدى بنفسه **قوله** وفى فاعلهما
الخلاف السابق فعلى الاول اسم الفاعل المفهوم من الفعل السا
وفيه ما تقدم وعلى الثانى البعض المدلول عليه بكله السا
قال الدمامينى وفيه نظر لان المقصود من قولك قام
القوم حاشا زيدا وعدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا
يلزم من خلو بعض القوم منه ومجاوزة بعضهم اياه خلو الكل

ولا لمجاوزة الكل قاله الرضي وقد يقال نحو ان يراد ببعضهم من
عدا المستثنى فلا يتم ما قاله لكن اطلاق البعض على الاكثر قليل
انتهى واعترض بانه لا حاجة الى هذا الاعتذار الذي ليس
بتام بل الجواب ان البعض الذي هو الفاعل بعض منهم ومجا وزة
البعض المبهم لزيد مثلا وخلو ذلك البعض عنه لا يتحقق
الا بمجاوزته الكل وخلوه عنه فليتامل **قوله** وجره ان قد رتها
حروفا انما جر المستثنى بكل منها ولم ينصب مع ان نصبه هو
الاصل للفرق بينها حروفا وبينها افعالا واعطى الحرف الجر
والفعل النصب لان الفعل لا يعمل الجر ولان عمل الحرف النصب
بالحمل عليه **فايدة** يجوز في نحو قام القوم حاشاك وحاشاه
كون الضمير منصوبا او كونه مجرورا فان قلت حاشاي تعين
الجر وحاشاني تعين النصب وكذا القول في خلا وعدا **قوله**
ما لم يحكم بزيادة ما فانه يجوز الجر على تقدير الحرف فيه اشار
به الى ما حكاه الجرمي في الفتح ان بعض العرب يقولون
ما خلا زيد وما عدا عمرو على زيادة ما ووجه شذوذه
ان ما اذا زيدت مع حرف الجر لا يتقدم عليه بل يتاخر
عنه نحو فيما رحمة من الله وعما قليل **باب** اسم لا
النافية للجنس **قوله** النافية للجنس اي لصفته وحكمه اذ
لا رجل ضارب مثلا لنفي الضرب عن الرجل لا لنفي الرجل
واسناد النفي اليها مجاز لان اسناد ما للشيء الى الله لا الى النا في
حقيقته هو المتكلم **قوله** اذا كان مضافا الى اخره كان عليه
ان يترك التعبير بذلك لان الكلام في المنصوبات الشاملة
للمنصوبات محلا بدليل تقسيمه المفعول به الى ظاهر والى
مضمر والمضمر انما ينصب محلا كما لا يخفى فان يقول وانما ينصب
لفظا او تقديرا اذا كان مضافا او شبيها بالمضاف واما اذا

لم

لم يكن كذلك فانه يبنى على ما ينصب به وهو مع ذلك منصوب محلا
وقد يكون منصوبا محلا اذا كان مضافا فقد قال الرضي في قولهم لا
كزيد ان جعلت الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوف
اي لا امثاله موجود وجاز ان يكون كزيد خبرا اي لا احد مثل
زيد وان جعلت الكاف حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد
انتهى **قوله** وغلام سفرا اسمها فيه تسمح والمراد وغلام
من غلام سفرا اسمها **قوله** في العمل فيما بعده فيه قصور
لانه لا يشمل نحو لا ثلاثة وثلاثين هنا **قوله** فيبنى على
الفتح في نحو لا رجل الى اخره قيل انما بني لتركبه مع لا تركيب
خمسة عشر وقيل لتضمنه معنى من الجنسية بدليل ظهورها
في قول الشاعر * فقام يذود الناس عنها بسيفه * وقال
الا لا من سبيل الى هند * وذهب الكوفيون والزجاج الى
الى ان فتحه اعراب والمبرد الى ان المثنى والمجموع معربان
قوله على وتيرة الوتيرة بالتاء المثناة فوق الطريقة
باب المنادى **قوله** وهو المطلوب اقباله اي توجهه
اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجهه
حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض
فانها نزلت اولا منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل
عليها حرف النداء او قصد نداؤها فهي في حكم ما يطلب
اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه دخل عليه
حرف النداء لمجرد التفجع لا للتنزيل منزلة المنادى وقصد
ندائه فان قيل يخرج من هذا التعريف نحو يا زيد لا تقبل
فانه نهي عن الاقبال لا مطلوب به قيل في الجواب انه مطلوب
الاقبال لسماع النهي ونهي عن الاقبال بعد توجهه فاختلف
الجهتان وبانه مطلوب الاقبال حكما لكونه مسؤول الاجابة

كما قيل في يا الله **قوله** بحرف مخصوص متعلق بالمطلوب اي
بواسطة حرف من حروف الندا الخمسة نايب مناب ادعو
وهي يا وايا وهيا واي والهمزة واحترز به عن الطلب اقبال
زيد وانادي زيدا او ادعوك ونحو ذلك فانه وان كان طلب
الاقبال لكن لا بواسطة حرف مخصوص **قوله** وانما نصب
لفظا او تقديرا والا فالمفرد الاتي منصوب محلا لان
المنادى مطلقا مفعول به لفعل محذوف مع انه خارج عن
الحكم المذكور نحو يا يوم لا ينفع مال ولا بنون ويا مثل
ما يعنيني ويا عنتر ما يضرني مما هو مبني على الفتح ولم
ينصب لفظا ولا تقديرا بل محلا مع انه مضاف وكان ينبغي
ان لا يقيد كون المنادى من المنصوبات بقوله اذا كان
مضافا او شبيها بالمضاف لان الكلام في المنصوبات الشاملة
للمنصوب محلا بدليل ما تقدم **قوله** وهو ما عمل فيما بعده
الى اخره فيه قصور لانه لا يتناول نحو يا ثلاثة وثلاثين
ولا الموصوف بجملة او ظرف نحو يا حافظا لا ينسى والا
يا نخلة من ذات عرق بخلاف الموصوف بصفة مفردة
فانه مفرد **قوله** او للجر الى اخره فيه نظر لان المنادى
في نحو يا رفيقا بالعباد ليس عاملا الجر اصلا لا بنفسه
ولا بواسطة **تنبيه** لو قلت يا ضارب بنيته على الضم
ولا نظر الى الضمير المستكن فيه ولو قلت يا ضارب وزيد
فان عطفت على ضارب بنيته ايضا او على الضمير نصبت
ضاربا لعمله في زيد بواسطة الحرف ولذا اوجب نصب
مشتركا من قولك يا مشتركا وزيد عطفا على الضمير لعدم
استغنائه بواحد **قوله** لو كان معربا قبله على نحو بكر مان
مما لا استحقاق له الا في الندا **قوله** فينبني على الضم في نحو

يا زيد

يا زيد هذا مذهب الجمهور وذهب الكسائي والرياشي الى ان
ضمة يا زيد ونحوه ضمة اعراب ونقله ابن الاعرابي عن الكوفيين
قوله نحو يا زيدان ويا زيدون فان قيل العلم اذا ثني او جمع
لزم فيه اللام فكيف يصح يا زيدان ويا زيدون بلا لام قيل
انما يصح ذلك لقيام يا مقام اللام في كونها في حكمها في افادة
التعريف ولو استعمل مع اللام هنا يلزم اجتماع اداتي التعريف
وهو محذور وذهب بعض الكوفيين الى ندا المثنى والجمع
على حده بالياء تشبيها بالمضاف قال في البسيط وهو فاسد
لانه ليس مركبا ولهذا قالوا في ندا اثني عشر واثنتي عشرة
بالياء على هذه الصورة اجراء لهما مجرى المضافين وقال المبرد
نداؤهما بالالف فيقول يا اثنا عشر ويا اثنتا عشرة **قوله**
لمعين حال من رجل اي حال كونه مقولا لمعين **قوله** فالحقت
بالشبيه بالمضاف ان قيل ما السر في ان الموصوف بجملة او ظرف
من الشبيه بالمضاف في باب الندا دون باب لا نحو لا حليم
يجهل وفي ان الموصوف بالمفرد نحو يا زيد الظريف ليس من
الشبيه بالمضاف فالجواب ان الموصوف بالجملة او الظرف
لا بد ان يجعل من ندا الموصوف لا من وصف المنادى والا
لزم وصف المعرفة بالجملة او الظرف وهو لا يجوز بخلاف
اسم لا فانه لو جعل من وصف المنفي لا من نفي الموصوف
لم يلزم وصف المعرفة بالجملة لان اسم لا لا يكون معرفة
باب خبر كاد واخواتها **قوله** المقاربة هي مصدر قارب رب
بمعنى قرب فالمفاعلة غير مرادة بقرينة قوله الاتي وما وضع
للدلالة على قرب الخبر **قوله** وهي من باب تسمية الكل
باسم جزئه اي من نوع في تسمية الكل باسم جزئه ورد ما ذكره
بانه تسمية الكل باسم جزئه عبارة عن اطلاق اسم الجزء على ما تركب

منه ومن غيره كتسمية المركب كله وتسمية الاشيا المجتمعة
من غير تركب باسم بعض تسمي تغليبا كالعمرين والقمرين اذا تقرر
هذا ظهر لك ان تسمية جميع افعال الباب بافعال المقاربة
من التغليب لا من تسمية الكل باسم الجزء فليتامل قوله انها
ثلاثة اقسام اي الافعال المسماة بافعال المقاربة على تجوز
فلا يقال يلزم تقسيم الشي الى نفسه وغيره ولا جعل قسم
الشي قسيما له قوله ما وضع للدلالة على قرب الخبر فيه
تجوز والحقيقة ما وضع لقرب الخبر لان الدلالة عارض للموضوع ٤
له لا موضوع له كذا قيل وقد يقال ان اللام للعاقبة لا لاصل
الوضع اي ما وضع لاجل الدلالة على قرب الخبر فلا يقتضي
العبارة ان الموضوع له الدلالة على قرب الخبر قوله
كاد بدا بها لانها اشهر افعال المقاربة ويقال كاد يكيد
كيدا ومكادة كهاب يهاب هيبا ومهابة وحكى الاصمعي
كود بالواو فيكون كخاف يخاف خوفا ومخافة قوله
وكرب بفتح الرا وكسرها والفتح افصح قوله وما وضع
للدلالة على رجائه يجري فيه نظير ما تقدم قوله على
رجائه اي الطمع في المحبوب منه والاشفاق اي الخوف
في المكروه منه نحو عسيت ان اموت فاطلاق الرجا عليهما
مجاز للتغليب قال الرضي وقوله تعالى عسى ربه ان طلقكن
ان يبدله ازواجا خيرا منكن للتخويف لا للتحضيض كما ان او في
كلامه تعالى للتشكيك لا للشك وقد اجتمع الطمع والاشفاق
في قوله تعالى وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى
ان تحبوا شيئا وهو شر لكم قوله وما وضع للدلالة على الشروع
فيه اي التلبس باوايل اجزائه ويجري فيه ايضا مثل ما تقدم
قوله وطفق بفتح الفا وكسرها قوله وعلق بكسر اللام

وهي

وهي غريبة ومن شواهد استعمالها قول الشاعر
فاخذت اسال والرسوم تجيبني وقال اراك علقت تظلم من أجزنا
قوله وجعل واخذ بفتح السين فيهما قوله وقام نحو قام زيد
يفعل قوله وكلها تعمل عمل كان وانما افردت بباب لاختصاص ص
خبرها باحكام ليست لخبر كان كما ذكره بعد ذلك ومما ذكرنا
من ان عسى تعمل عمل كان هو ما ذهب اليه المتاخرون وبيان في
الكلام عليها قوله الا في اقتران الخبر بان المصدرية لا
يخفى كما قال بعض شراح شيخنا ان الحرف المصدري يخرج
ما اقترن به عن الجملة الى الافراد بدليل امتناع وقوعه
جواب شرط او قسم او خبرا عن جثة فاشتراط الجملية
غير صحيح بل الوجه ان يقال يشترط في خبرها كونه فعلا
قوله فيمتنع مع افعال الشروع ذلك لانها للحال وان
للاستقبال فبينهما تناف وقال الرضي وانما لزم كون
اخبار افعال الشروع فعلا مضارعا مجردا عن ان دون
الاسم والماضي والمضارع المقترن بان لان المضارع المجرد
عن علامات الاستقبال ظاهر في الحال فهو من حيث
الفعلية يدل على الحدوث دون الاسم بدليل انك اذا
قلت كان زيد وقت الزوال قائما لم يدل على حدوث
القيام في ذلك الوقت ومن حيث ظهوره في الحال يدل
على كونه مشتغلا به دون الماضي بدليل انك اذا قلت
كان زيد وقت الزوال قام دل على انه كان فرغ من
القيام في ذلك الوقت واذا قلت كان زيد وقت الزوال
يقوم دل على اشتغاله بالقيام في ذلك الوقت مع حدوث
القيام فلما جعلت هذه الافعال على كان وقصد المعنيان
اي حدوث مضمون خبرها وكون فاعلها مشتغلا به وجب

ان لا يكون اسما ولا ماضيا ولا مضارعا مقترنا بان انتهى **قوله**
ويجب مع حرى واخلولق وجهه ما قال الرضي ان اصلهما حرى
بان يفعل واخلولق بان يقوم فحذف حرف الجر كما هو القياس س
مع ان وان ولم يسمع حذف خبر واحد منهما في شعر ولا
غيره وقل من ذكر حرى **قوله** ويقل مع عسى يعني ان الغالب ب
في المضارع الواقع خبر عسى اقترانه بان ويقل كونه
بدون ان ومنه ❁ عسى الكرب الذي امسيت فيه ❁
يكون وراءه فرج قريب ❁ وجمهور البصريين على ان حذف
ان بعد عسى ضرورة وظاهر كلام سيبويه انه لا يختص بالشعر
وفي التسهيل وليس المقرون بان خبرا عند سيبويه وذلك
لان ان وما بعدها بتأويل المصدر فيلزم في مثل قولك
عسى زيد ان يقوم الاخبار بالحدث على الجثة وانما المؤول
بان عند سيبويه مفعول به منصوب على اسقاط الخافض
والفعل بمعنى قرب فالتقدير في المثال المذكور قرب زيد
من ان يقوم ثم حذف الجار توسعا او يحمل الفعل بمعنى قارب ب
زيد القيام واما القائلون بان ان وما بعدها خبر فيقدر ون
مضافا اما في الاسم اي عسى حال زيد ان يخرج او في الخبر
اي عسى زيد صاحب ان يخرج وفي هذا التقدير تكلف
اذ لم يظهر المضاف الذي قدروه يوما من الدهر لا في الاسم
ولا في الخبر واعتذر بعضهم بانه من باب زيد عدل وصوم
وبعضهم بان ان زائدة وليس بشيء لانها قد نصبت ولانها
لا تسقط الا قليلا والكوفيون يرون ان عسى في ذلك فعل
قاصر بمعنى قرب وان والفعل بدل اشتمال من فاعلها
ورد بانه يكون حينئذ بدلا لازما يتوقف عليه فائدة
الكلام وليس هذا شان البدل واجيب بانه لا مانع من ان

يكون

ح يكون البدل لازما لكونه هو المقصود بالحكم وكونه تابعا لا يقتضي
في اللزوم فقد يكون بعض التوابع لازما كوصف مجرور رب
اذا كان ظاهرا **قوله** واوشك يعني ان الغالب في خبرها
ان تقترن بان كقوله ❁ ولو سئل الناس التراب لاوشكوا ❁
اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا ❁ ويقل تجرده عنها
كقوله ❁ يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها ❁
قوله ويقل مع كاد وكرب قال الرضي واما كاد وكرب
واوشك فيستعمل اخبارها مع ان ومجرده والتجريد
مع كاد وكرب اكثر واذا كانت مع ان فهو بتقدير حرف
الجر اي كاد وكرب من ان يقوم واوشك في ان يقوم ثم
حذف حرف الجر على القياس وحذفوا ههنا حذفه
لكثرة الاستعمال وان اما منصوبة او مجرورة كما مر واذا
حذفت ان من اخبار هذه الافعال الثلاثة فاما ان يقصد
مع الحذف كما في قولهم تسمع بالمعيدي واما ان تحذف راسا
بلا تقدير لها ثم قال وانما غلب في افعال المقاربة اعني
ز كاد ومرادفاته ان يكون اخبارها كذلك اي مجرده من
اقترانها بان لكونها من شدة القرب الذي فيها كالحال للا
ستقبال والشروع اسمي واستشكل كون اوشك مشاركة
ف لكاد وكرب في الدلالة على القرب والتعدية في الاصل بحر
الجر مع اختصاصها عنهما بغلبة الاقتران بان ودفع بان
القرب المرجح للتجرد عارض فيها دونهما اذ هي موضوعة
للاسراع المفضي للقرب **باب** خبر ما الحجازية قوله
وقد يهمل يعني ليس الحجازية ما ذكر من اهمال ليس اذا اقتران
الا بخبرها كالا حول ليس الطيب الا المسك لغة بني تميم فانهم
يرفعونه حملا على ما في الاهمال عند انتقاض النفي كما حمل اهل

الحجاز ما على ليس عند استيفا بها حاكي ذلك عنهم ابو عمرو بن العلا
فبلغ ذلك عيسى بن عمر الثقفي فقال يا ابا عمرو ما شي بلغني عنك
ثم ذكر ذلك له فقال ابو عمرو نمت وادلج الناس ليس في الارض
تميمي الا وهو يرفع ولا حجازي الا وهو ينصب ثم قال لخلف
الاحمر واليزيدي اذهبا الى ابي مهدي فلقناه الرفع فانه
لا يرفع والى المنتجع التميمي فلقناه النصب فانه لا ينصب فاتيا مما
وجهدا بكل منهما ان يرجع كل واحد عن لغته فلم يفعل فاخبرا
ابا عمرو وعنده عيسى فقال له عيسى بهذا فقت
الناس وخرج الفارسي ذلك على وجه احدها ان في ليس
ضمير الشان ولو كان كما زعم لدخلت الا على اول الجملة
الاسمية الواقعة خبرا فقيل ليس الا الطيب المسك واجاب
بان الا قد توضع في غير موضعها الثاني ان الطيب اسمها وان
خبرها محذوف اي في الوجود وان المسك بدل من اسمها
الثالث انه كذلك ولكن الا المسك نعت للاسم لان تعريفه
تعريف الجنس اي ليس طيب غير مسك طيبا ولابي نزار
الملقب بملك النحاة توجيه اخر وهو ان الطيب اسمها وان
المسك مبتدا حذف خبره والجملة خبر ليس والتقدير الا
المسك افخره وما تقدم من نقل ابي عمرو وان ذلك لغة تميم
يرد هذه التاويلات وزعم بعضهم ان قايل ذلك قدرها
حرفا وان من ذلك قولهم ليس خلق الله مثله وقوله
هي الشفا لداي لو ظفرت بها • وليس منها شفا النفس مبذول
ولا دليل فيهما لجواز كون ليس فيهما شانية كذا في المغني
باب الفعل المضارع المنصوب قوله ولم يتصل بها جزم
ثبت بوجب بناه الاولى ترك ذلك لان الكلام في المنصوبات
التامة كالمنصوب محلا كما تقدم قوله المتفق عليها فيه

المنتجع

نظر

نظر فان النصب باذن هو الصحيح وذهب الخليل فيما رواه
عنه ابو عبيدة والزجاج والفارسي الى ان الناصب بعدها ان
مضمرة قوله ان بدا بها لانها الاصل والباقي فرع عليه
وانما كان اصلا لعمله ظاهرا ومضمرا وانما كان الباقي فرعا لانه
حمل عليه لشبهه به في نقل الفعل الى المستقبل مع ما في كي ولن
من الشبه اللفظي وانما عملت ان النصب لكونها شابهتها لان في
اللفظ والاختصاص بنوع واحد وهي تنصب الاسما فهذه
تنصب الافعال وانما لم تعمل الرفع والنصب لانها فرع عنها.
فان قيل فلم لم تعمل الرفع دون النصب مع انه عمل لاصلها.
قيل ليس في كلامهم حرف يرفع ولا ينصب ولهذا ابطل،
قول من قال ان لولا هي الرافعة للاسم وايضا لو رفعوا
بها لم يظهر لها عمل فايدة ذكر بعض النحويين وابو عبيدة
ان بعض العرب يجزم بان ونقله اللحياني عن بعض بني
صباح وانشدوا • اذا ما غدونا قال ولدان اهلنا •
تعالوا الى ان ياتنا الصيد نحطب • وقد يرفع الفعل المضارع
بعدها فيكون مهملة كقراءة ابن محيصن لمن اراد ان يتم الرضاعة
بضم الميم فدل على انها قد تهمل ونظر فيه بعضهم لاحتمال
ان يكون المضارع مسندا الى ضمير الغايبين عايدا على من
رعاية لمعناها بعد رعاية لفظها فان قلت لو كان كذلك
لرسم بالواو والالف على ما تقرر في علم الخط وانما هو سنة
تتبع وكم فيه من اشيا خارجة عن القياس الخط المصطلح عليه
وذكر ابن هشام في الباب الخامس في الجهة الرابعة ان بعضهم
ذهب في الاية الى ان الاصل ان يتموا بالجمع قال وهو حسن
انتهى قوله ولن مذهب سيبويه والجمهور ان معناها
نفي الفعل وهو الصحيح عند ابن مالك وغيره وذكر الزمخشري

لعله
ضاعه
ما يكون ان ترسم العصمه للاكبرى
على القياس المقرر وعلم الخط

في المفصل وفي الكشاف عند قوله تعالى ولن تفعلوا انها تفيد تاكيد
وبه جزم ابن الحاجب وعبره وقال في الانموذج نقلا عن جماعة
انها تقتضي تابيده قال في المغني وكلاهما دعوى بلا دليل
قوله واذن قال سيبويه معناها الجواب والجزا فقال
ابو علي الشلوبين هذا الامر ثابت لها في كل موضع وقال
الفارسي في الاكثر وقد تتمحض للجواب بدليل انه يقال لك
احبك اي انا اتصف في الحال بمحبتي لك فتقول في جواب
هذا الكلام اذن اظنك صادقا اذ لا مجازاة هنا ضرورة
ان ظن الصدق واقع في الحال ولا يصلح ان يكون جزا لذلك
الفعل وتكلف الشلوبين في حمل هذا امثالا للجزا اي ان
كنت قلت ذلك حقيقة صدقتك والمراد بكونها للجواب
انها تقع في كلام يجاب به كلام اخر ملفوظ او مقدر سوا
وقعت في صدره او حشوه او اخره ولا تقع في مقتضب
ابتدا الشي جوابا عن شي فباعتبار ملابستها للجواب على هذا
الوجه سميت حرف جواب والمراد بكونها للجزا ان يكون
مضمون الكلام الذي هي فيه جزا المضمون كلام اخر وليس
المراد من الجزا في قولهم حرف جواب وجزا ما يراد بجزا
الشرط من كونه مسببا عن شي واقع بعد اداة الشرط
المفيدة للتعليق بل المراد ما هو اعم من ذلك كما يوخذ
من كلام الزمخشري في الكشاف في تفسير قوله تعالى في
الشعرا قال فعلتها اذن وانا من الضالين **قوله** للاستقبال ل
اي المستقبل **قوله** فلانها لنفي الحدث اي موضوعة
لانتفا الحدث ومفيدة له **قوله** ان تكون متصدرة في
اول الجواب اي واقعة صدرا في جملة الجواب بحيث لا
لا يسبق عليها شي له ارتباط وتعلق بما بعدها **فايدة**

قال

قال جماعة من النحويين اذا وقعت اذن بعد الواو والفا
جاز فيها الاعمال والالغا وصرح بعضهم بان الالغا اكثر لعدم
الاعتماد وبه جا القران نحو واذا لا يلبثون خلفك الا قليلا
فاذا لا يوتون الناس نقيرا وقراشاذا بالنصب فيهما قال
في المغني والتحقيق انه اذا قيل ان تزرني ازرك واذا
احسن اليك فان قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل
عمل اذا لوقوعها حشوا او على الجملتين جاز الرفع والنصب
لتقدم العاطف وقيل يتعين النصب لان ما بعدها مستانف
او لان المعطوف على الاول اول ومثل ذلك زيد يقوم
واذا احسن اليه ان عطفت على الفعلية رفعت او على
الاسمية فالمذهبان انتهى **قوله** وان يكون الفعل الدا خلة
عليه مستقبلا اي مستقبلا زمانه قال المولى سعد الدين
المشهور المستقبل بفتح البا اسم مفعول والقياس يقتضي
كسرها ليكون اسم فاعل لانه يستقبل كما يقال الماضي
ولعل وجه الاول ان الزمان يستقبله وهو مستقبل اسم
مفعول لكن الاولى ان يقال المستقبل بكسر البا فانه الصحيح
ووجه الاول ان يقال لا يكون للخلو عن جزاء انتهى
قوله ولا يضر فصلها منها بالقسم مثل الفصل بالقسم
الفصل بلا النافية كما في المغني والشذور وذلك النافي
كالجزء من المنفي فكانه لا فاصل **قوله** فان وقعت حشوا
اي معتمدا ما بعدها على ما قبلها قال الرضي وذلك في
ثلاثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها
نحو انا اذا اكرمك واني اذن اكرمك الثاني ان يكون
جزا للشرط الذي قبلها نحو ان تاتني اذن اكرمك الثالث
ان يكون جوابا للقسم الذي قبلها نحو والله اذن لاخرجن

وقوله • لئن عادلي عبد العزيز بمثلها • وامكنني منها
اذن لا اقيلها • ولا ينصب المضارع بعدها في غير هذه المواضع اسمه
الثلاثة معتمدا على ما قبلها بالاستقرا بل يقع متوسطا في
غيرها نحو تفعل اذن زيد عمرا وليس الرجل اذن زيدا ابيه
قوله اني احبك من الحب اي اني متصف في الحال بمحبتي
ر لك قوله اهملت في الامثلة الثلاثة الامثلة الثلاثة
هي نحو اني اذن اكرمك ونحو اذن تصدق ونحو اذن في الدار
اكرمك قال ابن الحاجب في شرح المفصل وانما لم تعمل معتمدا
ما بعدها تابت لما قبلها قبل مجيئها ومجيئها في امثلة لغرض
معنى يحصل بلفظها مع بقا المعنى الاول فبقي كما كان عليه
قبل مجيئها ابدا انا يبقا المعنى وكراهة ان يتوهم تغير المعنى
فيه بسببها بخلاف قولك زيد لن اكرمه وشبهه فانه
ليس كذلك وقال تلميذه انما لم تعمل مع الاعتماد لضعفها
بسبب وقوعها حشوا وقال ابن الحاجب في شرح المفصل
وانما لم تعمل الا في المستقبل اجراها مجرى النواصب كلها
وقال تلميذه الاستقبال شرط في النواصب لان فعل الحال
له تحقق في الوجود كالاسما فلا تعمل فيها عوامل الافعال
قوله فلانها تؤول مع الفعل بعدها بمصدر الظاهر
ان المراد من ذلك انها حالة تحل المصدر او ان المصدر
تكلم يصح ان يحل محلها ويسد مسدها قوله اي لعدم اسا
اشارة الى ان لا نافية قوله وعلامة كونها مصدرية تقدم
اللام عليها لفظا او تقديرا اي ولم تقع بعدها ان وذلك
لدخول حرف الجر عليها وحرف الجر لاسما ثم مثله اي عند
امكان الاحتراز عن ذلك فان وقعت ان بعدها الا وذلك
لدخول حرف الجر عليها ولا يكون الا في الضرورة كقوله

قوله لعدم اساكم فيه نظر وصوابه لعدم اساكم منه

اردت

اردت لكيما ان تطير بقربتي • فتتركها شنا ببيدا بلقع
احتمل كونها مصدرية موكدة بان واحتمل ان تكون حرف جر
موكدة للام وهو الارجح لان ان ام الباب فلا تكون موكدة
لغيرها وايضا فان ان وليت الفعل فتكون اولى ولو جردت
كي من اللام نحو جئت كي تفعل جاز الامران فان جعلت
ناصبة كانت اللام مقدرة قبلها وان جعلت جارة كان
الفعل بعدها منصوبا بان مضمرة كما تنصب بعد اللام بدليل
ظهورها في الضرورة كقوله • فقالت اكل الناس اصبحت
مانحا • لسانك كيما ان تغر وتخدعا • وما تقدم من كون
كي تكون مصدرية وتكون حرف جر هو مذهب سيبويه
وجمهور البصريين وقال الاخفش لا تكون الا حرف جر
وقال الكوفيون لا تكون الا ناصبة للفعل وما ولو اكمه
على تقدير كي تفعل ماذا فايده لا يجوز تقديم معمول
معمولها عليها عند الجمهور خلافا للكسائي حيث اجاز
جيت النحو كي اتعلم ولو فصل بين كي والفعل لم يبطل عملها
خلافا له ايضا فيمنع جيت كي فيك ارغب بالنصب ويجيز
الرفع والصحيح ان الفصل بينهما لا يجوز في الاختيار قوله
وتضمر ان بعد اربعة من حروف الجر وثلاثة من حروف
العطف ليس في كلامه ما يفيد الحصر فلا يرد ان ان تضمر
ايضا بعد الفا والواو واو وثم ان عطفت على اسم خالص
من تاويله بالفعل مثاله بعد الفا قوله •
لولا توقع معتر فارضيه • ما كنت اوثر اترابا على ترب
ومثاله بعد الواو قوله • ولبس عباءة وتقر عيني
احب الي من لبس الشفوف • ومثاله بعد او قوله تعالى
وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل

وايضا ما كان اصلا في بابه لا يجعل موكدا لغيره

رسولا في قراءة من قرأ يرسل بالنصب بان مضمرة لعطفه على
وحيا ومثاله تقدم قوله اني وقتلي سليكا ثم اعقله كالثور
يضرب لما عافت البقر وخرج بالخالص نحو قولهم الطاير
فيغضب زيد الذباب فلا ينصب الفعل لان الاسم المعطوف
عليه مؤول بالفعل اي الذي يطير وقد ورد مواضع
نصب الفعل فيها بان مضمرة وليست مما ذكر كقولهم خذ
اللص قبل يأخذك وقولهم تسمع بالمعيدي خير من ان
تراه وقراءة بعضهم بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه
وهو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه واعلم انه يجب اظهار ان
بعد لام الجر اذا لم يقترن الفعل بعدها بلا فان اقترن
الفعل بلا نحو لئلا يكون للناس على الله حجة لئلا يعلم
اهل الكتاب وجب اظهار ان لئلا يحصل الثقل بالتقاء
المثلين **قوله** فلام التعليل نحو لتبين للناس اعلم ان
لام العاقبة نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا
وحزنا داخلة في لام التعليل عند كثير واثبتها بعضهم وكذا
اللام المؤكدة فيها ايضا نحو انما يريد الله ليذهب عنكم
الرجس فلا يرد ان على المصنف والاولى ما صنعه بعضهم
من افصاحه بالجميع حيث قال وتضمر بعد اللام التعليلية
والجحودية والتي للعاقبة والزايدة **قوله** ولام الجحود
ب سميت بذلك لملازمتها للجحد اي للنفي قال النحاس والصواب
تسميتها لام النفي لان الجحد في اللغة انكار ما تعرفه لا مطلق
الانكار انتهى ومعناها توكيد النفي ووجه التوكيد
فيها عند الكوفيين ان اصل ما كان ليفعل ما كان يفعل
ثم ادخلت اللام زيادة لتقوية النفي كما ادخلت الباء
في ما زيد بقايم لذلك فعندهم انها حرف زايد مؤكد

غير

غير جار ولكنه ناصب ولو كان جارا لم يتعلق عندهم بشيء لزيادته نه
فكيف وهو غير جار ووجهه عند البصريين ان الاصل ما كان
قاصدا للفعل ونفي قصد الفعل ابلغ من نفيه ولهذا كان
قوله ش يا عاذلاتي لا تردن ملامتي ان العواذل لسن
لي بامير لانه نهي عن السبب وعلى هذا فهي عندهم حرف
جر معدي متعلق بخبر كان المحذوف والنصب بان مضمرة
وجوبا **قوله** وهي المسبوقة بما كان او لم يكن اي بكون
ماض ولو معنى ناقص مسند لما اسند اليه الفعل المقرون
باللام كما في المغني سبق بما او لم والحق بعضهم بلم لما وبما ان
وشرط النفي ان لا ينتقض بالا فيمتنع ما كان زيد الا ليفعل
ولا يدخل في هذا الحكم بقية اخوات كان خلافا لمن اجازه
قياسا في اخواتها ولمن اجازه في ظننت قال في المغني وزعم
كثير من الناس في قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه الجبال
في قراءة غير الكسائي بكسر اللام الاولى وفتح الثانية انها
لام الجحود وفيه نظر لان النافي على هذا غير ما ولم ولا ختلاف صح
فاعلي كان وتزول والذي يظهر لي انها لام كي وان ان شرطية
اي وعند الله جزاء مكرهم وهو مكر اعظم منه وان كان مكر هم
لشدته معدا لازالة الامور العظام المشبهة في عظمها
بالجبال كما تقول انا اشجع من فلان وان كان معدا للنوا زل
وقد تحذف كان نقيل لام الجحود كقوله • فما جمع ليغلب جمع
قومي • مقاومة ولا فرد لفرد • اي فما كان جمع وقول
ابي الدرداء رضي الله عنه في الركعتين بعد العصر ما انا لاد عهما
انتهى **فائدة** لام الجر التي تنصب الفعل بعدها مكسورة
وحكي فتحها في التسهيل لغة لعكل وبلعنبر وقال ابو زيد
سمعت من يقرأ وما كان الله ليعذبهم واجاز بعض النحويين

حذف لام الجحود واظهار ان وجعل منه وما كان هذا القران
ان يفترى والصحيح المنع لان ان يفترى في تاويل مصدر
هو الخبر والقران ايضا مصدر فاخبر عن مصدر بمصدر
ولعله بمعنى المفترى والا فالقران هنا بمعنى المقرو قوله
اذا كان الفعل مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها بان في المعنى
ولا ينتصب الفعل بعد حتى الا اذا كان مستقبلا ثم ان كان استقباله
بالنظر الى زمن التكلم فالنصب واجب نحو قوله تعالى لن
نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى وان كان بالنظر
الى ما قبلها خاصة فالوجهان نحو وزلزلوا حتى يقول
الرسول الاية فان قولهم انما هو مستقبل بالنظر الى الزلزال
لا بالنظر الى زمن قص ذلك علينا ولذلك لا يرتفع الفعل
بعد حتى الا اذا كان حالا ثم ان كانت حاليته بالنسبة
الى زمن التكلم فالرفع واجب كقولك سرت حتى ادخلها
اذا قلت ذلك وانت في حالة الدخول وان كانت حاليته
ليست حقيقية بل محكية رفع وجاز نصبه اذا لم تقدر
الحكاية نحو قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول
والذين امنوا معه يقولون كذا وكذا واعلم انه لا يرتفع
الفعل بعد حتى الا بثلاثة شروط احدها ان يكون حالا
او مأولا بالحال كما مثلنا والثاني ان يكون مسببا عما قبلها
فلا يجوز سرت حتى تطلع الشمس ولا ما سرت حتى ادخلها
وهل سرت حتى تدخلها اما الاول فلان طلوع
الشمس لا يتسبب عن السير واما الثاني فلان الدخول
لا يتسبب عن عدم السير واما الثالث فلان السبب لم
يتحقق وجوده ويجوز ايهم سار حتى يدخلها ومتى سرت
حتى تدخلها لان السير محقق وانما الشك في عين الفاعل

وفي

وفي غير الزمان واجاز الاخفش الرفع بعد النفي على ان يكون
اصل الكلام ايجابا ثم ادخلت اداة النفي على الكلام باسره لا على
ما قبل حتى خاصة ولو عرضت هذه المسئلة بهذا المعنى على سيبويه
لم يمنع الرفع فيها وانما منعه اذا كان النفي مسلطا على السبب
خاصة وكل احد يمنع ذلك والثالث ان يكون فضلة فلا يصح
في نحو سيري حتى ادخلها لئلا يبقى المبتدا بلا خبر ولا في
نحو كان سيري امس حتى ادخلها جاز الرفع الا ان علقت
امس بنفس السير لا باستقرار محذوف انتهى قوله وكي
التعليلية اي الدالة على لام العلة الغائية فقط فهي اخص
من اللام قوله منصوب بان مضمرة بعد كي اضمارا لازما لما ذكر
من لزوم اضمار ان بعد كي التعليلية هو مذهب البصريين فلا
يجوز اظهار ان بعدها الا في الضرورة كقوله فقالت اكل
الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا وجوزه
الكوفيون في السعة قوله وفاء السببية اي سببية ما قبلها
لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على
السببية حيث يدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى فاذا لم
يقصد السببية فهي الاستينافية بان يقدر ما بعدها مبنيا
على مبتدا محذوف نحو ما تاتيني فاكرمك على معنى ما تاتيني
فانا اكرمك اذ لست كارها لاتيانه والعاطفة نحو ما تاتينا
فتحدثنا على معنى ما تاتينا فكلما تاتينا فما تحدثنا ونحو ولا يؤذن
لهم فيعتذرون فيجب الرفع فيهما قوله وواو المعية اي
المفيدة مصاحبة ما قبلها لما بعدها وخرج بها الواو الاستينافية
والعاطفة نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن
فان جعلت الواو استينافية وجب الرفع لان المعنى
لا تاكل السمك وانت تشرب اللبن وان جعلتها عاطفة وجب

حتى ادخلها الرفع ان كان ناقصة
فان قدرتها تامة او قلت سيري و

الجزم فيكون نهيا عن كل واحد منهما ظاهر الخلاف ما اذا
جعلتها بمعنى مع يجب النصب على معنى لا يكن منك اكل السمك
مع شرب اللبن فيكون نهيا عن الجمع بينهما **قوله** في الاجوبة
الثمانية اي بها او في حال دخولها الاجوبة الثمانية **قوله**
وهو طلب ما لا طمع فيه تقدم الكلام عليه في باب خبر ان
فليرجع اليه من احب الوقوف عليه وهذا التعريف الذي (ي)
ذكره قد يشمل الطلب بصيغة افعل المطلوب بها ما ذكر
والظاهر انه لا يسمى عندهم تمنيا ولو قيل وهو طلب
ما لا طمع فيه او ما فيه عسر ليت كان كافيا وكذا ينبغي
ان يقال في الترجي **قوله** وهو طلب الامر المحبوب تقدم
الكلام على ما يتعلق به في باب خبر ان **قوله** وهو الطلب
بلين ورفق الظاهر ان عطف الرفق على اللين تفسيري
والمراد الطلب الغير المتاكد **قوله** وهو الطلب بحث
وازعاج الظاهر ان عطف الازعاج على الحث تفسيري
والمراد الطلب المتاكد **قوله** هلا احسنت الى زيد اي
احسن الى زيد ولا بد **قوله** وهو طلب الفهم لو قيل طلب
الافهام لكان له وجه اذ لا يطلب من المستفهم الا ما يمكن ان
يفعله وانما يفعل الافهام لكان له وجه لا الفهم القائم بغيره
فيكون الافهام هو المطلوب منه واجيب بان المطلوب الحقيقي
في الاستفهام هو الفهم اي فهم المتكلم ما في ضمير المخاطب والافهام (م)
وسيلة الى ذلك المطلوب واعتبار المقاصد اولى من اعتبار
الوسايل فلذلك جعل لطلب الفهم لا الافهام فان قيل ينتقض
بحواتهم فان حقيقته طلب الفهم وليس باستفهام فالجواب
ان المراد طلب الانسان فهمه وذلك لان الطلب مصدرا
مضاف الى المفعول فلا بد له من فاعل والاصل وهو طلب

الانسان

الانسان فهمه فحذف الضمير المضاف اليه وعوض عنه لام التعريف
على راي الكوفيين او تنزل هي للعهد والتعريف اللامي قايم
مقام التعريف الاضافي من غير حذف وتعويض فالمعهود هو
فاعل الطلب فاذن لا يرد النقض بالفهم فانه وان كان لطلب
الفهم لكنه لطلب فهم شخص اخر غير الطالب ولا يرد النقض
بمجموع علمي وفهمي اذ الطلب نفس علمي وفهمي لا لمجموع علمي
وفهمي ولا بمجرد علمي وفهمي اذ المطلوب بهما حصول امر في
الذهن مطلقا لا في ذهن الطالب فليس المطلوب فهم الطالب
بل الفهم مطلقا فليتامل **قوله** ولم يسمع النصب بعد واو
المعية الا بعد اربعة فيه نظر لانه قد سمع بعد الاستفهام
ايضا كقوله • الم اك جاركم ويكون بيني • وبينكم المودة
والاخاء • ويشترط في الاستفهام ان لا يكون باداة يليها
جملة اسمية خبرها جامد فلا يجوز هل اخوك زيد فاكرمه
بالنصب وشرط في التسهيل ان لا يتضمن الاستفهام وقوع
الفعل واحترز به عن نحو لم ضربت زيدا فيجازيك لان
الضرب قد وقع فلا يمكن سبك مصدر مستقبل منه وهذا
شرطه ابو علي خلافا للمغاربة **فايدة** الحق الكوفيون [illegible] (كن)
لفظة ثم في قوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن احدكم [illegible]
في الماء الدايم ثم يغتسل منه وجوز ابن مالك فيه الرفع
والنصب ورد بانه يصير المعنى النهي عن الجمع بين البول
والاغتسال وليس الحكم خاصا به بل لو بال في الماء فقط كان
داخلا تحت النهي ويجوز فيه الجزم ايضا **باب**
الجوازم قوله على قسمين لو اسقط كلمة على لكان احصر
واظهر **قوله** ما يجزم فعلا واحدا يعني بالاصالة والا
فقد يتعدد المجزوم بالعطف او غيره قوله وما يجزم

فعلين اي مما تدخل تجزم فعلين والافقد تجزم فعلا وجملة وقد تجزم
واحدا ان اذاجي بها في مقام التاكيد مع واو الحال لمجرد الوصل
والربط ولا تذكر حينيذ له جزا نحو زيد وان كثر ماله بخيل
وعمرو وان اعطي جاها لئيم فقد صرح كثير من النحاه بان
مثل هذا الشرط الواقع حالا لا يحتاج الى الجزا قوله لم قال
في المغنى وقد يرتفع الفعل بعدها كقوله • لولا فوارس من
نعم واسرتهم • يوم الصليفا لم يوفون بالجار • فقيل ضرورة
وقال ابن مالك لغة وزعم اللحياني ان بعض العرب ينصب
بها كقراه بعضهم الم نشرح بالنصب وقوله • في اي يومي
من الموت افر • ايوم لم اقدر ام يوم قدر • وخرجتا على ان
الاصل نشرحن ويقدرن حذفت نون التوكيد الخفيفه
وبقيت الفتحه دليلا عليها وفي هذا شذوذ ان توكيد المنفي
بلم وحذف النون لغير وقف ولا ساكن انتهى ما اردناه
قوله احتها قيدها بذلك احترازا عن التي بمعنى حين وعن
التي بمعنى الا واذا تاملت لم تجد موقعا للاحتراز فانها
لا تدخل على المضارع الا جازمه قوله لما الحينيه اي التي
بمعنى حين عند بعضهم قوله فانهما يدخلان على الماضي اما
الحينيه فتدخل على الماضي لفظا او معنى وعلى الجملة الاسميه
نحو ان كل نفس لما عليها حافظ فيمن شدد الميم ولو قال
فانهما لا يدخلان على المضارع لكان اظهر قوله ولام الامر
اي اللام الموضوعة للامر اي طلب الفعل بشرط ان يكون
الطالب اعلى رتبه من المطلوب منه فلا ينافي انها قد
تستعار لغير ذلك كاللام التي يراد بها ويصحبها الخبر
نحو قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا ولنحمل
خطاياكم اي فيمد ونحمل او التهديد نحو من شا فليكفر واما

قوله

قوله تعالى ليكفروا بما اتيناهم وليتمتعوا فيحتمل اللامان فيه
التعليل فيكون ما بعدهما منصوبا والتهديد فيكون مجزوما
قوله ولا في النهي اي حال كونه مستعملا في النهي الذي هو
طلب ترك الفعل وقد سمع عن العرب الجزم بلا النافيه اذا
صلح قبلها كي تخرجيته لا انزله على حجة والمصنف لم يتعرض
له لقلته قوله لم لنفي الفعل المراد بالنفي هنا وفيما ياتي الانتفا
لان كلا من لم ولما وغيرهما من ادوات النفي انما يدل على انتفا
الحدث الان شخصا نفاه وانما نبهنا على ذلك مع وضوحه لانا
سمعنا عن بعض من يدعي الفضل انه توقف في ذلك بل انكره وهذا
قد دلنا على حصالانه وقلة بضاعاته قوله وقد تلحق لم ولما
همزة الاستفهام اي الهمزة الموضوعة للاستفهام وان استعملت
في غيره فان الهمزة تدخل على منفي فيخرج عن الاستفهام الى التقرير
اي حمل المخاطب على الاقرار بما بعد النفي نحو الم نشرح لك صدرك
فيجاب ببلى كما في حديث البخاري بينا ايوب يغتسل عريانا
فخر عليه جراد من ذهب فجعل ايوب يحثي في ثوبه فناداه
ربه يا ايوب الم اكن اغنيتك عما ترى قال بلى وعزتك ولكن
لا غنى بي عن بركتك وقد تبقى على الاستفهام كقولك لمن قال
لم افعل كذا الم تفعله اي احق انتفا فعلك فيجاب بنعم او بلا
ومنه قوله • الا اصطبار لسلمى ام لها جلد • اذا الاقي
الذي لاقاه امثالي • فيجاب بمعين منهما قوله من الاعلى الى
الادنى وقوله امر راجع ونهي اي فطلب الفعل وطلب
الترك من الاعلى الى الادنى وقوله امر راجع الى طلب الفعل
وقوله نهي راجع الى طلب الترك واما قوله تعالى حكاية عن
فرعون ماذا تامرون فجاز عن ماذا تشيرون وقد يقال
انه لما تجبر اخنضع فنزل نفسه منزلة الادنى قوله ان

فابن قد تقترن الى الشرطية بلا النافية فيظن من لا معرفة له
انها الا الاستثنائية من جهة انه يجب قلب نون ان لاما
وادغامها في لام الثانية الداخلة بعدها فيصير مجموعها في اللفظ
كالا الاستثنائية نحو الا تنصروه فقد نصره الله الا تنفروا
يعذبكم عذابا وان لا تغفر لي وترحمني اكن من الخاسرين وان
لا تصرف عني كيدهن وقد وقع لبعض من يدعي الفضل وهو
كاذب في دعواه انه سال في ان لا تفعلوه فقال ما هذا
الاستثناء امتصل هو ام منقطع وكان ينبغي ان يجاب بان
الاستثناء الذي تخيلته متصل بالجهل ومنقطع عن الفضل **قوله**
وقيل هي اسم هو قول المبرد وابن السراج والفارسي قالوا انها
ظرف زمان واحتجوا بانها قبل دخول ما كانت اسما والاصل
عدم التغيير واجيب بان التغيير قد تحقق قطعا بدليل انها
كانت للماضي فصارت للمستقبل فدل على انها نزع منها ذلك
المعنى انتهى وفي هذا الجواب نظر **قوله** وهما موضوعات
لمجرد الدلالة على تعلق الجواب على الشرط لان الدلالة
عارض للوضع لا موضوع له وقد يقال ان اللام للتعليل والغا ية
لاصلة الوضع والمعنى ما وضع لاجل الدلالة الخاص وقس
على ذلك ما اشبهه ثم رايت في نسخة ما وضع لمجرد تعلق الجواب
على الشرط وهذه لا اشكال فيها **قوله** وكيفما ما ذكره من
ان كيف تعمل الجزم هو مذهب الكوفيين وقطرب ومذهب
سائر البصريين المجازاة بها معنى لا عملا وذلك لمخالفتها
لادوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها فيمتنع
كيف تجلس اذهب باتفاق قاله في المغني **قوله** الاقسام الخمسة
صوابه الاربعة الاخيرة ويدل على ذلك ما ذكره بعد ذلك
قوله امثلة ذلك ظاهر كلامه انه لم يمثل لما يجزم فعلا

واص

واحدا فيما مر وليس كذلك بل مثل له بقوله نحو لم تلد ولم يولد
ونحو ولما ياتكم ونحو ليقض ونحو لا تخف ولا تحزن **قوله** وانك
اذ ما اتيت الى اخره تمامه واتيا من الابيات وروي بعدهما باب
وابيا **قوله** ويعمل وفاعله الخ يوضح ذلك قول ابن هشام
في المغني واذا وقع اسم الشرط مبتدا فهل خبره فعل الشرط
وحده لانه اسم تام وفعل الشرط مشتمل على ضميره فقولك من
يقم لو لم يكن فيه معنى الشرط بمنزلة قولك كل من الناس يقوم او
فعل الجواب لان الفائدة به تمت ولالتزامهم عود ضمير منه
اليه على الاصح ولان نظيره هو الخبر في الذي ياتيني فله درهم
او مجموعهما لان قولك من يقم اقم معه بمنزلة قولك كل من الناس
ان يقم اقم معه والصحيح الاول وانما توقفت الفائدة على الجواب
من حيث التعليق فقط لا من حيث الخبرية انتهى **قوله** وما تفعلوا
من خير يعلمه الله قال السمين في اعرابه كل ما قلنا في اعراب
ما ننسخ ياتي هنا والذي قاله هناك ان في ما قولين احدهما
وهو الظاهر انها مفعول مقدم لننسخ وهي شرطية جازمة
والتقدير اي شيء ننسخ مثل قوله تعالى اياما تدعوا والثاني
انها شرطية ايضا جازمة لننسخ ولكنها واقعة موقع المصد ر
ومن اية هو المفعول به والتقدير اي نسخ ننسخ اية قال
ابو البقا وغيره وقالوا مجي ما مصدرا جائز انتهى ونقل
عن ابي البقاء انه يراد في وما تفعلوا من خير وجه اخر وهو
ان يكون من خير في محل نصب نعتا لمصدر محذوف تقد يره
وما تفعلوا فعلا كائنا من خير ويعلمه جزم على جواب
الشرط ولا بد من مجاز في الكلام فاما ان يكون عبر بالعلم
عن المجازاة على فعل الخير كانه قيل يجازيكم واما ان يقدر
المجازاة بعد العلم اي فيثيبه عليه **قوله** فمهما اسم شرط

الدليل على انها اسم عود الضمير اليها في مهما تاتنا به من اية
لتسحرنا بها وقال الزمخشري عاد عليها ضمير به وبها حملا
على اللفظ وعلى المعنى انتهى قال في المغني والاولى ان يعود ضمير
بها للاية قوله حركة الروي الروي هو الحرف الذي
تعزى ان تنسب له القصيدة كقولك قصيدة لامية اذا
كان رويها لاما ولا يخفى عليك ان تعريفه بذلك يفضي الى
الدور ضرورة ان معرفة الروي متوقفة على نسبة
القصيدة اليه ونسبة القصيدة اليه متوقفة على معرفة
كونه رويا قوله ومحل الجملة الابتدائية جزم ليس المراد
بالابتدائية المستانفة لان المستانفة لا محل لها من الاعرا
وانما المراد بها المصدرة بالمبتدا وان كان لها محل قوله ب
كيفما تتوجه تصادف خيرا فيه نظر في المغني وتستعمل
يعني كيف على وجهين احدهما ان يكون شرطا فيقتضي
فعلين متفقي اللفظ والمعنى غير مجزومين نحو كيف تصنع
اصنع ولا نحو كيف تجلس اذهب باتفاق ولا كيف
تجلس بالجزم عند البصريين الا قطربا لمخالفتها الادوات
الشرط بوجوب موافقة شرطها لجوابها كما مر وقيل
يجوز مطلقا واليه ذهب قطرب والكوفيون وقيل يجوز
بشرط اقترانها بما قالوا ومن ورودها شرطا قوله تعالى
ينفق كيف يشاء يصوركم في الارحام كيف يشاء وجوابها
في ذلك محذوف لدلالة ما قبلها وهذا يشكل على اطلاقهم
ان جوابها يجب مماثلته لشرطها انتهى قوله متى
اضع العمامة تعرفوني تجزيت لسحيم بن وثيل صدره
انا ابن جلا وطلاع الثنايا وبعد هذا البيت فان مكاننا
من حميري مكان الليث من وسط العرين والظاهر ان اليا

المشدده

المشدده من حميري زايدة كما في دواري واحمري ونحوهما
اي فان مكاننا من حميري وهي قبيلة من اليمن منها كانت
الملوك في العصور الاول ويحتمل ان يكون بالنسبة
وحذف الموصوف اي فان مكاننا من نسب حميري والليث
الاسد والعرين ماواه الذي ياوي اليه يقول انا المفرج
للامور العظام متى اضع العمامة عن راسي تعرفوني فلست
بمجهول فان مكاننا من حمير مكان الليث من ورد عرينه
اي انا اشرف بني حمير ويقال ان الحجاج بن يوسف لما
قدم العراق واليا امر ان ينادي الصلاة جامعة فاجتمع
الناس في المسجد الجامع فصعد المنبر متلثما فوقف ساعة
ثم انشد انا ابن جلا وطلاع الثنايا البيتين قوله وحيثما
تستقم الى اخره النجاح الظفر بالمقصود والغابر من الغين
المعجمة يطلق على المستقبل وهو المراد هنا ويطلق على
الماضي ايضا قال في المغني وهذا البيت دليل عندي على
مجيئها للزمان قال الدماميني كان ذلك ماخوذ من قوله
في غابر الازمان فصرح بالزمان وليس بقاطع فان الظرف
المذكور اما لغو متعلق بيقدر واما مستقر صفة لنجاحا
وذلك لا يوجب ان يكون المراد حيث الزمان ايضا لاحتمال ل
ان يكون المراد انما تستقم يقدر لك الله النجاح في الزمان
المستقبل انتهى واجيب بان مراد ابن هشام ان يحتفظ هو
في الزمان ونفي الدماميني القطع لا يوجب ذلك قوله
ونسمي الاول من الفعلين فعل الشرط ويسمى ايضا شرطا
وذلك لانه علامة على وجود الفعل الثاني والعلامة حة
تسمى شرطا قال الله تعالى فقد جاء اشراطها والاشراط
في الاية جمع شرط بفتحتين لا جمع شرط بسكون الراء لان

فعلا لا يجمع على افعال قياسا الا في معتل الوسط كاثواب وابيات
قوله وسمي الثاني جواب الشرط وجزا الشرط انما سمي بذلك
تشبيها له بجواب السوال وبجزا الاعمال وذلك لانه يقع
بعد وقوع الاول كما يقع الجواب بعد السوال وكما يقع الجزا
بعد الفعل المجازى **باب** المجرورات **قوله** الا بالاضافة على الاصح
الاضافة نسبة تقييدية بين اسمين تقتضي
انجرار ثانيهما ما ذكره من ان العامل في المضاف اليه هو المضاف
اختاره ابن مالك وغيره وقيل العامل الحرف المقدر واختاره
ابن الحاجب وقيل العامل الاضافة وهو ضعيف قال الرضي
وفي العامل في المضاف اليه اللفظي اشكال ان قلنا العامل
هو الحرف المقدر اذ الاحرف فيه مقدر وكذا ان قلنا
ان العامل معنى الاضافة لانا لا نريد مطلق الاضافة اذ لو
اردنا ذلك لوجب انجرار الفاعل والمفعول والحال وكل
معمول للفعل بل نريد الاضافة التي تكون بسبب حرف
الجر وكذا ان قلنا ان العامل هو المضاف لان الاسم على
ما قال ابو علي في هذا الباب لا يعمل الجر الا نيابة عن
الحرف العامل فاذا لم يكن حرف فكيف ينوب الاسم عنه
ويجوز ان يقال عمل الجر لمشابهته للمضاف الحقيقي بتجرده
عن التنوين والنون لاجل الاضافة بالاضافة ثانيا
الاضافة مقتضية للجر والفاعلية للرفع والمفعولية
للنصب وفي غير العوامل يعني ان العامل ما تقوم به
هذه المعاني المقتضية كما في اول الكتاب وانما نسب العمل
الى ما تقوم به المقتضي لا الى المقتضي فقيل الرافع هو
الفعل ولم يقل هو الفاعلية لكون المقتضي امرا خفيا
وما تقوم به المقتضي امرا ظاهرا جليا في الاغلب

قوله

قوله والكل منه والتنبيه به على ان من قال بجران
المضمر كالجران المظهر في الفصاح وكل وبعض معرفتان لم
يحك عن العرب بالالف واللام وهو جائز لان فيهما معنى
الاضافة اضيفت او لم تضف انتهى وفي قوله معرفتان نظر
لان معنى الاضافة الثابت فيهما قد يفيد التعريف ان
كان المضاف اليه معرفة والتخصيص ان كان نكرة **قوله**
ما تقدر باللام اي بان تكون الاضافة المعنوية بمعنى
اللام اي يستفاد منها الخصوصية والمناسبة المستفادتان
من اللام اذا ذكر مع المضاف اليه وان لم يتحد المعنى العرفي
الظاهر بسبب تعريف المضاف في الاضافة وتنكيره مع
اللام بل قد لا يجوز اظهار اللام كيوم الاحد وانما المدار
على افادة المناسبة المخصوصة بين المضاف والمضاف
اليه وقس عليه تسمية قوله وما تقدر بمن اي بان
يستفاد منها ما يستفاد من ذكر من مع المضاف اليه
من بيان الجنس قوله وبما تقدر وذلك في الاضافة
الى زمان المضاف ومكانه من حيث انه ظرف اي اذا
قصد بيان الظرفية بان اضيف الى الظرف لقصد
الاختصاص والمناسبة كما في مضارع مصر ويتبع الدار
فهو بمعنى اللام الا في صرح به ابن الحاجب في الامالي **قوله**
وبعضهم حصر المجرورات في المضاف اليه بمعنى المجرور
بحرف جر ظاهر مضاف اليه سيبويه لكنه خلاف
ما هو المشهور الان من اصطلاح القوم فانه اذا اطلق
لفظ المضاف اليه اريد به ما انجر باضافة اسم اليه بحرف
السوس من الاول للاضافة واما من حيث اللغة فلا
شك ان زيد في مررت بزيد مضاف اليه اذ ضيف

اليه المرور بواسطة حرف الجر قوله واما الجر بالمجاورة
اي الملاصقة قال الدماميني حركة الخفض على الجوار حركة
اجتلبت للمناسبة بين اللفظين المتجاورين وليست اعرابية
ولا بنائية والاصل فيها من جملة صور الاتباع وفي قولهم
على الجوار ما يشير اليه قوله نحو هذا جحر ضب خرب
بجر خرب لمجاورته لضب اعلم ان اكثر العرب يرفع
خربا ولا اشكال فيه ومنهم من يخفضه لمجاورته للمخفوض
كما قال الشاعر قد يوجد الجار بجرم الجار ومرادهم
بذلك ان يناسبوا بين المتجاورين في اللفظ وان كان المعنى
على خلاف ذلك وعلى هذا الوجه ففي خرب ضمة مقدرة
منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة وليس
ذلك بمخرج له عن تبعيته لمنعوته في اعرابه كما انا نقول
المبتدا والخبر مرفوعان ولا يمنع من ذلك قراءة الحسن
البصري الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام وقال
الشيخ عز الدين بن جماعة ان الاصل خرب جحره فحذف
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فارتفع الضمير واستتر ت
ولا يخفى عليك ان هذا لا يرضاه بصري لانه يلتزم ابرا ز
الضمير عند جري الصفة على غير من هي له سواء البس
ام لا قوله فانهما يرجعان عند التحقيق الى الجر بالمضا ف
والجر بالحرف اما رجوع الجر بالتوهم الى الجر بالمضاف
والجر بالحرف فلان المعطوف على خبر ليس وخبر ما مجرو ر
بحرف مقدر باب الجملة واقسامها قوله كل مركب
اسنادي افاد او لم يفد ان قلت الاسنادي ما فيه اسناد
وهو ربط احد الكلمتين بالاخرى على وجه يفيد فالمركب
الاسنادي لا يكون الا مفيدا قلت اراد بالاسناد ما فيه

اسناد

اسناد في الاصل او في الحال وفي شرح الحاجبية للرضي
الفرق بين الجملة والكلام ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصلي
سواء كانت مقصودة لذاتها ام لا كالجملة التي هي خبر
المبتدا وسائر ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر واسما الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما اسندت اليه
والكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وان كان مقصودا لذاته
فكل كلام جملة ولا ينعكس قوله هي المصدرة باسم اي
في الاصل او في الحال قوله هي المصدرة بفعل اي في الاصل
او في الحال قوله وهي المصدرة بالظرف اراد بالظرف
ما يشمل الجار والمجرور نحو اعندك زيد وافي الدار زيد
اذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور لا
بالاستقرار المحذوف ولا مبتدا مخبرا عنه بهما ووجه
تسمية المجرور بالظرف ما قال الرضي وعن ان كثيرا
من المجرورات ظروف زمانية او مكانية فاطلق اسم
الاخص على الاعم انتهى وقيل ان معنى الاستقرار يعرض
له وكل ما يستقر فيه شيء فهو ظرف وعروض بان عرو ضده
في مثل زيد في القوس مستبعد جدا فالاوجه ما سلف
قوله فان قدرت بحرف شرط فهي فعلية مشروط
بان لا يكون اداة الشرط لولا فانها لا تدخل الا على جملة
اسمية قوله فان قدرت فيها الظرف متعلقا بفعل الى
اخره مشروط بان يقدر الاسم المذكور بعد الظرف فاعلا
لذلك الفعل فان قدر مبتدا فالجملة اسمية او قدر فاعلا
بالظرف فظرفية وحينئذ يكون السؤال باقيا وقوله
والا فهي اسمية اي وان لم يجعل الظرف متعلقا بفعل بان
جعل متعلقا بكائن او مستقر وكذا اذا جعل الظرف

متعلقا بفعل لكن جعل الاسم الذي بعده مسندا الا فاعلاً
فليتامل **باب** اقسام الجملة قوله قلت لانها عن باب
اسم التفضيل الى اخره ان قلت مقتضى هذا الجواب تخطيه
النحويين في قولهم جملة صغرى جملة كبرى قلت قال
في المغني انما قلت صغرى وكبرى موافقة لهم وانما الوجه
استعمال فعلى افعل بال او بالاضافة ولذلك لحن من
قال كان كبرى وصغرى من فواقها • حصباء در على ارض
من الذهب • وقول بعضهم ان من زايد وانهما مضافا ل
على حد قوله بين ذراعي وجبهة الاسد يرده ان
الصحيح ان من لا تجي في الايجاب ولا مع تعريف المجرور
ولكن ربما استعمل افعل التفضيل الذي لم يرد به المفاضلة
مطابقا مع كونه مجردا قال •
اذا غاب عنكم اسود العين كنتم • كراما وانتم ما اقام الايم
اي لئام فعلى ذلك يتخرج البيت وقول النحويين وكذلك
قول العروضيين فاصلة كبرى وفاصلة صغرى انتهى
قوله فالكبرى ما كان الخبر فيها جملة قال في المغني
الكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة ثم قال فما فسرت
به الجملة الكبرى هو مقتضى كلامهم وقد يقال كما
تكون مصدرة بالمبتدا تكون مصدرة بالفعل نحو
ظننت زيدا يقوم ابوه انتهى **باب** الجمل التي
لا محل لها من الاعراب قوله الجمل التي لا محل لها من
الاعراب سبع بدا بها لانها لم تحل محل المفرد وذلك
هو الاصل في الجمل **قوله** الابتدائية تسمى المستانفة
ايضا قال في المغني وهذا اوضح لان الابتدائية تطلق
ايضا على الجملة المصدرة بالمبتدا ولو كان لها محل انتهى

قوله

قوله فجملة الموصول صلة الذي اي فلا محل لها من الاعراب
قال في المغني وبلغني عن بعضهم انه كان يلقن اصحابه ان يقولوا ١
ان الموصول وصلته في موضع كذا احتجاجا بانهما ككلمة واحدة
والحق ان الموصول وصلته ما قدمت لك لانه من ان الموصول
وحده في محل كذا بدليل ظهور الاعراب في نفس الموصول
في نحو ليقم ايهم في الدار ولاكرمن من ايهم عندك وامرر
بايهم هو افضل وفي التنزيل ربنا ارنا اللذين اضلانا وقرى
انهم اشد بالنصب وروي سلم على ايهم افضل بالخفض وقال ل
الطائي • بحسبي من ذي عندهم ما كفانيا • وقال العقيلي
نحن اللذون صبحوا الصباحا • وقال الهذلي • هم اللاؤن
فكوا الغل عني • انتهى وفي الرضي ما يوافقه فانه قال
واعلم ان حق الاعراب ان يدخل على الموصول لانه المقصود
بالكلام وانما جي بالصلة لتوضيحه انتهى **قوله** وصلة
الحرفي لا تحتاج اليه لا يحتاج ان عدم الاحتياج الى الرا بط
لا ينفي صحة تعلق الرابط به فالمراد الثاني لا الاول
فكان الاولى التعبير بما يقتضيه **قوله** الثالثة
المعترضة الذي نظر كما قاله بعضهم انه يجوز ان يقال
المعترضة بفتح الراء على انه من باب الحذف والايصال
اي المعترض بها فحذف الجار وصير الضمير المجرور
مرفوعا واوصل به على انه مفعول القائم مقام الفا عل
وكسر الراء ايضا مسند الى الضمير المستتر فيه اسنادا
مجازيا كما في قوله تعالى عيشة راضية قال في المطول
ونعني بالجملة الاعتراضية ما تتوسط بين اجزاء الكلام
متعلقا به معنى مستانفا لفظا على طريق الالتفات
كقوله • فانت طلاق والطلاق البتة • وقوله • ترى كل من

فيها وحاشا نفانيا • وقد يجي بعد تمام الكلام كقوله عليه
الصلاة والسلام انا سيد ولد ادم ولا فخر **قوله** بين شيئين
متلازمين اي متطالبين قال في المغني للبيانيين في الاعتراض
اصطلاحات مخالفة لاصطلاحات النحويين والزمخشري
يستعمل بعضها كقوله في ونحن له مسلمون يجوز ان يكون
حالا من فاعل نعبد او من مفعوله لاشتمالها على ضميريهما
وان يكون معطوفة على نعبد وان يكون اعتراضية مؤكدة
اي ومن حالتنا انا له مخلصون التوحيد ويرد عليه
مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كابي حيان توهما منه
انه لا اعتراض الا ما يقوله النحويون وهو الاعتراض بين
شيئين متطالبين انتهى فعلم ان التقييد بما ذكر اصطلاح النحاة
فان قلت تعريف المعترضة بالواقعة بين شيئين متلازمين
صادق على صلة الاسم الموصول في ذلك الذي منا اسى
زيد مع انها ليست اعتراضية قلت اجاب شيخنا الشهاب
ابن القاسم رحمه الله تعالى بان الصلة مع الموصول كشي
واحد والمراد من شيئين ليسا في حكم الشي الواحد فليتامل
قوله كعلي وانا لم احمل السلاح شجاع • الى اخره في
المطول ان الجملة فيه معترضة او الحال ونصه وكذا
يعني قد يستعمل ان في غير الاستقبال قياسا اذا جي بها
في تمام التاكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا
يذكر حينئذ له جزا نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو
وان اعطي جاها لئيم وفي غير ذلك قليلا كما في قول ابي العلا
فيا وطني ان فاتني بك سابق • من الدهر فلينعم لساكنك البال
وقوله ايضا • وان ذهلت عما احب صدورها • فقد الهبت
وجدا نفوس رجال • لظهور ان المعنى على المعنى دون

الاستقبال

الاستقبال انتهى **قوله** ان الثمانين الى اخره قائله عوف بن
محلم بالحا المهملة الشيباني يشكو كبره وضعفه والترجمان على
وزن الزعفران ويقال ترجمان بضم الجيم ولك ان تضم التا
لضم الجيم يقال ترجم كلامه اي فسره بلسان اخر كذا في
الصحاح ومعنى البيت ان الثمانين سنة التي انتهى اليها سنه
احدثت في سمعه ثقلا يحتاج معه الكلام فيحتاج الى مترجم
يبلغه اياه ويكرره عليه من قريب ولما احتاج في ادراك
المسموع الى ان يعاد له الكلام بصوت جهير جعل الاعادة
منزلة التفسير بلسان اخر فاطلق عليه الترجمان قيل
الدعا للممدوح ببلوغ الثمانين فيه تاكيد لتحقيق مقالة
الشاعر لانه اذا بلغ الثمانين صدقه في احتياج سمعه
الى ترجمان اي مفسر ومكرر واعترض عليه بانه يوهم
الدعا عليه بالضرورة الى ضعف سمعه واحتياجه الى
ترجمان **قوله** وكونها اقسم الى اخره التمثيل بذلك المعتر
المقترنه بالواو سبق قلم لان الجملة المعترضة فيه بين
الجملتين مقترنه بالواو **قوله** المفسرة يقال لها التفسيرية
ايضا **قوله** فجملة خلقه من تراب قال في المغني اي مع
ما بعده **قوله** تفسير لمثل قال في المغني لا باعتبار ما يعطيه
ظاهر اللفظ من كونه قدر جسدا من طين ثم كون بل باعتبار
المعنى اي ان شان عيسى كشان ادم في الخروج عن مستمر
العادة وهو التولد بين ابوين انتهى واعترض بانه تفسير
لمثل قطعا باعتبار ما يعطيه ظاهر اللفظ لا باعتبار المعنى
الذي ذكره في اخر كلامه والظاهر انه اراد نقل كلام
الزمخشري فلم يعرف المقصود منه وذلك لان الزمخشري
قال خلقه من تراب جملة مفسرة لما له شبه عيسى بادم

نخلها منقعر لوجه الشبه لا للمشبه به فيحتاج حينئذ
الى ان يقال وجه الشبه المستفاد من هذه الجملة ليس هو
ما يعطيه ظاهر لفظها من تقديرا دم جسدا من طين
ثم تكوينه فان هذا ليس مشتركا بين ادم وعيسى عليهما
السلام وانما وجه الشبه ما يعطيه معنى الجملة من الخروج
عن مستمر العادة من التوالد بين ابوين وهذا اقدر
مشترك بينهما ونظيره ما في الكشاف ان مثل عيسى شان
عيسى وحاله الغريبة كشان ادم وقوله خلقه من
تراب جملة مفسرة لما شبه عيسى بادم اي خلق ادم من
تراب ولم يكن ثم اب ولا ام فكذلك حال عيسى فان قلت
كيف شبه به وقد وجد هو بغير اب ووجد ادم بغير
اب وام قلت هو مثله في احد الطرفين ولا يمنع اختصاصه صح
دونه بالطرف الاخر من تشبيهه به لان المماثلة
مشاركة في بعض الاوصاف ولانه شبه به في انه
وجد وجودا خارجا عن العادة المستمرة وهما في ذلك
نظيران ولان الوجود من غير اب وام اغرب واخرق
للعادة من الوجود من غير اب فشبه الغريب بالاغرب
ليكون اقطع للخصم لما ده شبهه اذا نظر فيما هو اغرب
مما استغربه وعن بعض العلماء انه اسر بالروم فقال
لم تعبدون عيسى قالوا لانه لا اب له قال فادم
اولى لانه لا ابوين له قالوا كان يحيي الموتى قال
فحزقيل اولى لان عيسى احيى اربعة وحزقيل احيى
ثمانية الاف قالوا كان يبري الاكمه والابرص قال
فجرجيس اولى لانه طبخ واحرق ثم قام سالما الى هنا
كلامه **قوله** السلوبين هو بفتح اللام وضمها للاسنا د

ابو علي

ابو علي وهو بلغة الاندلس الابيض الاشقر **قوله** ان فسرت
ما لا محل له اوضح من ذلك ان تفسرت ما لا اعراب له لا لفظا
ولا محلا **قوله** نحو قام زيد وقعد عمرو اي ان قدرت
الواو عاطفة لا واو الحال **باب** الجمل التي لها محل
من محال الاعراب قوله والجمل التي لها محل من محال
الاعراب سبع هذا الذي ذكره من احصاء الجمل التي لها
محل في سبع جار على ما قرروا وقال في المغني والحق انها
تسع والذي اهملوه الجملة المستثناة والجملة المسند
اليها اما الاولى فنحو لست عليهم بمسيطر الا من تولى
وكفر فيعذبه الله قال ابن خروف من مبتدا ويعذبه بد
الله الخبر والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع
وقال الفراء في فشربوا منه الا قليل منهم قليل مبتدا
حذف خبره اي لم يشربوا وقال جماعة في الا امرا تك
بالرفع انه مبتدا والجملة بعده خبر وليس من ذلك
ما مررت باحد الا زيد خير منه لان الاستثناء مفرغ
والجملة هنا حال من احد باتفاق او صفة له عند
الاخفش وكل منهما قد مضى ذكره وكذلك الجملة في الا
انهم لياكلون الطعام فانها حال وفي نحو ما علمت
زيدا الا يفعل الخير فانها مفعول وكل ذلك قد
ذكر واما الثانية فنحو سواء عليهم اانذرتهم الاية
اذا اعرب سواء خبرا واانذرتهم مبتدا ونحو تسمع
بالمعيدي خير من تراه اذا لم يقدر ان الاصل ان
تسمع بل قدر تسمع قائما مقام السماع كما ان الجملة بعد
الظرف في نحو ويوم نسير الجبال وفي نحو اانذرتهم في
تاويل المصدر وان لم يكن معها حرف سابك واختلف

في الفاعل ونائبه هل يكونان جملة ام لا فالمشهور المنع مطلقا
واجازه هشام وثعلب مطلقا نحو يعجبني قام زيد وفصل
الفراء وجماعة ونسبوه لسيبويه فقالوا ان كان الفعل
قلبيا ووجد معلق عن العمل نحو ظهر لي اقام زيد صح والا
فلا وحملوا عليه ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات
ليسجننه ومنعوا يعجبني يقوم زيد واجاز هشام
وثعلب واحتجا بقوله وما راعني الا يسير بشرطة
ومنع الاكثرون ذلك كله واولوا ما ورد مما يوهمه
فقالوا في بدا ضمير البداء وتسمع ويسير على اضمار ان
واما قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض وقوله
لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة وقول العرب
زعموا مطية الكذب فليس من باب الاسناد الى الجمل لما
بيناه في غير هذا الموضع انتهى قوله الا في الواقعة
خبرا فتحتمل الانشائية نحو زيد اضربه فهي في محل رفع
على الخبرية وهو الصحيح وقيل في محل نصب بقول
مضمر فهو الخبر بناء على ان الانشائية لا تكون خبرا
قال في المغني وقد مر ابطاله قوله الواقعة مفعولا
للقول كان عليه حذف قوله للقول قال في المغني وتقع
الجملة مفعولا في ثلاثة ابواب احدها باب الحكاية
بالقول او مرادفه فالاول نحو قال اني عبد الله
وهل هي مفعول به او مفعول مطلق نوعي كالقرفصا
في قعد القرفصا اذ هي دالة على نوع خاص من القول
من الح فيه مذهبان ثانيهما اختيار ابن الحاجب قال
والذي غر الاكثرين انهم ظنوا ان تعلق الجملة بالقول
كتعلقها بعلم في علمت لزيد منطلق وليس كذلك لان

الجملة

بالجملة نفس القول والعلم غير المعلوم فافترقا انتهى والصواب
قول الجمهور اذ يصح ان يخبر عن الجملة بانها مقولة كما يخبر
عن زيد من ضربت زيدا بانه مضروب بخلاف القرفصا
في المثال فلا يصح ان يخبر عنها بانها مقعودة لانها نفس
القعود واما تسمية النحويين الكلام قولا فكتسميتهم اياه
لفظا وانما الحقيقة انه مقول وملفوظ والثاني نوعان
ما معه حرف التفسير كقوله • وترمينني بالطرف اي
انت مذنب • وتقلينني لكن اياك لا اقلي • وقولك
كتبت اليه ان افعل اذا لم يقدر الجار والجملة في هذا
النوع مفسرة للفعل فلا موضع لها ومما ليس معه حرف
التفسير نحو ووصى بها ابراهيم بنيه ويعقوب يا بني ان
الله اصطفى لكم الدين ونحو ونادى نوح ابنه وكان في
معزل يا بني اركب معنا وقراءة بعضهم فدعا ربه اني
مغلوب بكسر الهمزة قوله • رجلا من مكة اخبرنا •
انا راينا رجلا عريانا • روي بكسر ان فهذه الجملة في
موضع نصب اتفاقا ثم قال البصريون النصب بقول
مقدر وقال الكوفيون بالفعل المذكور ويشهد
للبصريين التصريح بالقول في نحو ونادى نوح ربه
فقال رب ان ابني من اهلي ونحو اذ نادى ربه نداء خفيا
قال رب اني وهن العظم مني وقول ابي البقاء في قوله
تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين
ان الجملة الثانية في موضع نصب بيوصي قال لان المعنى
تفريض لكم او يشرع لكم في اولادكم انما يصح هذا
على قول الكوفيين وقال الزمخشري ان الجملة الاولى
اجمال والثانية تفصيل لها وهذا يقتضي عنده انها مفسرة

لا محل لها وهو الظاهر الباب الثاني من الابواب التي يقع
فيها الجملة مفعولا باب ظن واعلم فانها تقع مفعولا ثانيا
لظن وثالثا لاعلم وذلك ان اصلهما الخبر ووقوعه جملة
سائغ كما مر الباب الثالث باب التعليق وذلك غير مختص
بباب ظن بل هو جائز في كل فعل قلبي وبهذا انقسمت هذه
الجملة الى ثلاثة اقسام احدها ان يكون في موضع مفعول
مقيد بالجار نحو اولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة فلينظر
ايها ازكى طعاما يسالون ايان يوم الدين لانه يقال فكرت
فيه وسالت عنه ونظرت فيه ولكنها علقت هنا بالاستفها م
عن الوصول في اللفظ الى المفعول وهي من حيث المعنى طالبه
له على معنى ذلك الحرف وزعم ابن عصفور انه لا يعلق
فعل غير علم وظن حتى يضمن معناهما وعلى هذا فتكون هذه
الجملة سادة مسد مفعولين والثاني ان يكون في موضع
المفعول المسرح نحو عرفت من ابوك وذلك لانك تقول
عرفت زيدا وكذا علمت من ابوك اذا اردت علم
التي بمعنى عرف انتهى ما اردناه منه **قوله** قال ابو
عبد الله اصل اني انني ذي المحذوف منه خلاف فذهب
ابن مالك الى ان المحذوف منه ومن اني ولكني وكاني هو
نون الوقاية وهو مذهب الاكثر من البصريين والكوفيين
وذهب بعضهم الى ان المحذوف هو النون الثانية والصحيح
الاول لانها طرف وبدليل لعلي وهو مذهب سيبويه واما
نحو انا فقد حكى بعض النحويين فيه المذاهب الثلاثة الا
ان الصحيح هنا حذف الثانية لان الثالثة هنا من الضمير
ولثبوت حذفها من ان اذا خففت **قوله** اسم زمان
او مكان يجري على الغالب في المعنى ولا يضاف الى الجملة

الا

الا انه باحدها اسما الزمان ظروفا كانت او اسما الثاني حيث
ويختص بذلك عن سائر اسما المكان واضافتها الى الجملة لازمة
ولا يشترط لذلك كونها ظرفا والثالث اية بمعنى علامة
كانها تضاف جوازا الى الجملة الفعلية المتصرف فعلها مثبتا
او منفيا بما كقوله • بآية تقدمون الخيل شعثا •
كأن على سنابكها مداما • وقوله •
بآية ما كانوا ضعافا ولا عزلا • هذا قول سيبويه وزعم
ابو الفتح انها انما تضاف للمفرد نحو قوله تعالى آية ملكه
ان ياتيكم التابوت وقال الاصل بآية ما تقدمون اي بآية
اقدامكم كما قال • الا من مبلغ عني تميما • بآية ما تحبون
الطعاما • انتهى وفيه حذف موصول حرفي غير ان
وبقاء صلته ثم هو غير متات في قوله • بآية ما كانوا
ضعافا ولا عزلا • والرابع ذو في قولهم اذهب بذي
تسلم والباقي ذلك ظرفيه وذي صفة لزمن محذوف
ثم قال الاكثرون هو بمعنى صاحب فالموصوف نكرة اي
اذهب في وقت صاحب سلامة اي في وقت هو مظنة
السلامة وقيل بمعنى الذي فالموصوف معرفة والجملة
صلة فلا محل لها والاصل اذهب في الوقت الذي تسلم
فيه ويضعفه ان استعمال ذي موصولة مختص بطي
ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم وان الغالب
عليها في لغتهم البناء ولم يسمع هنا الا الاعراب وان حذف
العائد المجرور وهو والموصول بحرف متحد المعنى مشروط
باتحاد المتعلق نحو ويشرب مما تشربون والمتعلق هنا
مختلف وان هذا العائد لم يحذ في وقت والخامس والسا دس
لدن وريث فانهما يضافان جوازا الى الجملة الفعلية التي

فعلها متصرف وتشترط كونه مثبتا خلافه مع اينه فاما لدن
فهو اسم لمبدا الغاية زمانية كانت او مكانية ومن شواهدها
قوله • لو منالكم لدن سنا لموننا رفاقكم • فلا يك منكم للخلاف جنوح
واما ريث فهي مصدر راث اذا ابطا وعوملت معاملة اسما
الزمان في التوقيت نحو قولك حيث صلاة العصر قال
خليلي رفقا ريث اقضى لبانة • من العرصات المذكرات عهودا
وزعم ابن مالك في كافيته وشرحها ان الفعل بعد بها على اظهارا ن
والاول قوله في التسهيل وشرحه وقد تقرر في ريث
الخالصة زمانا خلاف لدن وقد يجاب بانها لما كانت لمبدا
الغايات مطلقا لم تخلص للوقت وفي الغرة لابن الدهان ان
سيبويه لا يرى جواز اضافتها الى الجملة ولهذا قال في قوله
من لد شولا الى اتلائها ان تقديره من لد ان كانت شولا ولم يقدر من
لدن كانت والسابع والثامن قول وقايل وقوله فاجبت
قايلا كيف انت بصالح حتى مللت وملني عوادي • انتهى
ما اردناه منه **قوله** جوابا لشرط جازم يرد عليه انه
لا يخلو اما ان يريد بالشرط اداة الشرط او فعل الشرط فان
اراد الاول فالجملة الواقعة جوابا ليست بجواب لاداة
الشرط وانما هي جواب لفعل الشرط وان اراد الثاني
فقوله جازم ينافيه اذ الجازم عنده انما هو الاداة
لا الفعل وقد يجاب بانه اراد بالشرط فعل الشرط وبالمجاز
في قوله جازم الشرط يعني الاداة فيكون من الاستخدام
قوله اذا كانت مقترنة بالفا او باللام او باذا الفجائية
قال في المغني والفا المقدرة كالموجودة كقوله من يفعل
الحسنات الله يشكرها ومنه عند المبرد وان اطعتموهم انكم
وهو احد الوجهين عند سيبويه والوجه الاخر انه على

التقديم والتاخير فيكون دليل الجواب لا عينه وحينئذ
فلا يجزم ما عطف عليه ويجوز ان يفسر ناصبا لما قبل
الاداة نحو زيدا ان تاتني اكرمه الى اخره انتهى فان
قلت لم كان محل الجملة المقرونة بما ذكر الجزم وغير
المقرونة الجزم للفعل الماضي وحده قلت قد سال
ذلك شيخنا الشاب ابن قاسم واجاب بان المقرونة لا ه
تسلط للاداة على الفعل لما الفا تمنع الجملة لربطها بالادا
وكان المحل في الثانية للجملة واما غير المقرونة فالاداة
متوجهة بنفسها للفعل وهو مطلوب بالذات فجزمته
فتامل والذي في كلام الجماعة ان المحل في جواب الشرط
الجازم محكوم به لمجموع الفا وما بعدها وقد صرح به
المصنف في قوله فيما ياتي قريبا فجملة فان الله به عليم
محلها الجزم ويمكن حمل كلامه هنا على ما صرح به عقب
ذلك بان يكون مراده بالجملة المقترنة بالفا او باذا
الفجائية مجموع الجملة والفا واذا فان قيل قد يربطهما
جميعا نحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا فتبع
ان كلام المصنف مشعر بامتناع ذلك قلت الجواب اذ هنا
جواب شرط غير جازم والكلام فيه للجازم **قوله**
التابعة لمفرد قال في المغني وهي ثلاثة انواع احدها
المنعوت بها والثاني المعطوفة بالحرف نحو زيد منطلق
وابوه ذاهب ان قدرت الواو عاطفة على الخبر ن
فان قدرت العطف على الجملة فلا موضع لها او قدر
الواو واو الحال فلا تبعية والمحل النصب الثالث
المبدلة كقوله تعالى ما يقال لك الا ما قيل للرسل من
قبلك ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب اليم فان وما

عملت فيه بدل من ما وصلتها وجاز اسناد يقال الى الجملة
كما جا واذا قيل ان وعد الله حق هذا كله ان كان المعنى
ما يقول الله لك الاما قد قال اما اذا كان المعنى ما يقو
لك كما رفو دك من الكلمات الموذية الا مثل ما قال ل
الكفار الماضون لانبيائهم وهو الوجه الذي بدا به
الزمخشري فالجملة استيناف انتهى ما اردناه منه
قوله التابعة لجملة لها محل من الاعراب قال في المغني
ويقع ذلك في بابي النسق والبدل خاصة فالاول
كذا وذكرنا ذكره المصنف والثاني يشترط فيه كون
الثانية اوفى من الاولى بتادية المعنى نحو واتقوا الذي ي
امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون
فان دلالة الثانية على نعم الله مفصلة بخلاف
الاولى وقوله • اقول له ارحل لا تقيمن عندنا •
فان دلالة الثانية على ما اردناه من اظهار الكراهة
لافادته بالمطابقة **قوله** باسرها اي بجميعها
فان الاسر القيد الذي يشد به الاسير واذا ذهب
الاسير باسره فقد ذهب جميعه **قوله** ومن غير
الاغلب فيها الجاحره فيه نظر لان الجملة التي ذكرها
انما هي من غير الاغلب من ان كل جملة لا تقع موقع المفرد
لا محل لها من الاعراب فالبتامل **باب** حكم الجمل
بعد المعارف والنكرات قوله المحضة هي الخبرية
لفظا ومعنى واحترز به عن الجملة الانشائية وفي شرح
بدل المحضة المخصصة وكانه احتراز عن جملة الجزاء والجمل
المحكية بالقول ونحو ذلك فليحرر **قوله** اذا وقعت
الجملة بعد معرفة محضة فهي حال منقوض بمثل قولهم

فى ندا

في ندا الباري جل وعلا يا حليما لا يعجل ويا جوادا لا يبخل
فان الجملة الواقعة بعد الاسم المنصوب في موضع نصب على
الصفة له مع ان الموصوف معرفة محضة لانه منادى
معين مقصود نص عليه ابن السيد في اجوبة المسائل قال
قال وانما وجب ان ينتصب هذا النوع من المناديات
وان كان غير مذكور لان اللفظ الاول لما كان محتاجا
الى اللفظ الثاني لانه الذي يتمم معناه ويخصصه اشبه
المنادى المضاف الذي لا يتم الا بالمضاف اليه فانتصب
كانتصابه وصار بمنزلة قولك يا خيرا من زيد ويا مارا
رجلا ولذلك سمى النحويون هذا النوع بالمنادى المشبه
بالمضاف وجوابه يوخذ من كلام الرضي وهو انه يقدر
انه كان موصوفا قبل الندا وبعضهم اعرب الجملة المذكورة
حالا وعليه فلا نقض **قوله** عشا قال المنتخب
انتصابه على الظرف وهو بالكسر والمد اخر النهار وقيل
العشي وهو من صلاة المغرب الى العتمة اي جاءوا وقت
العشا **قوله** واذا وقعت الجملة بعد نكرة محضة
الى قوله احتملت الحالية والوصفية قال في المغني
وكل ذلك بشرط وجود المقتضي وانتفاء المانع ثم قال
فيه احترزت بالشرط الاول عن نحو فعلوه من قوله
تعالى وكل شي فعلوه في الزبر فانه صفة لكل او لشي
ولا يصح ان يكون حالا من كل مع جواز الوجهين في نحو
اكرم كل رجل جاءك لعدم ما يعمل في الحال ولا يكون
خبرا لانهم لم يفعلوا كل شي ونظيره قوله تعالى لولا
كتاب من الله سبق فجملة سبق صفة فانه لا حالا
من الكتاب لان الابتدا لا يعمل في الحال ولا من الضمير

المستتر في الخبر المحذوف لان ابا الحسن حكى ان الحال لا تذكر
بعد لولا كما لا يذكر الخبر ولا يكون خبر المبتدا اشترنا الله ولا
ينتقض الثاني بقولهم لولا راسك مدهونا ولا الثالث
بقول الزبير رضي الله تعالى عنه ؛ ولولا بنوها حولها
لخطتها ؛ كخطة عصفور ولم اتلعثم ؛ لبنه وربما واما
قول ابن الشجري في ولولا فضل الله عليكم ان عليكم خبر
فرد ود بل هو متعلق بالمبتدا والخبر محذوف وقد بالمر
الثاني عن المانع وهو اربعة انواع احدها ما يمنع حالية
كانت متعينة لولا وجوده ويتعين حينئذ الاستئنا ف
نحو زارني زيد سا كافيه او لن اشتمه ذلك فان الجملة
بعد المعرفة المحضة حال ولكن السين ولن يانعان
لان الحالية لا تصدر بدليل استقبال واما قول بعضهم
في وقال اني ذاهب الى ربي سيهدين سيهدين حال كما
تقول ساذهب مهديا فسهو والثاني ما يمنع وصفية
كانت متعينة لولا وجود المانع ويمتنع فيه الاستئناف
لان المعنى على تقييد المتقدم فتتعين الحالية بعد ان
كانت ممتنعة وذلك نحو وعسى ان تكرهوا شيئا وهو
خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم او كالذي مر على
قرية وهي خاوية وقول الشاعر ؛ مضى زمن
والناس يستشفعون بي ؛ والمعارض فيهن الواو فانها
لا تعترض بين الموصوف وصفته خلافا للزمخشري
ومن وافقه والثالث ما يمنعهما معا نحو وحفظا من كل
شيطان مارد لا يسمعون الى الملا الاعلى وقد مضى
البحث فيها والرابع ما يمنع احدهما دون الاخر ولولا
ولولا المانع لكانا جائزين وذلك نحو وما جاءني احد

الاقال

الا قال خيرا فان جملة القول كانت قبل وجود الا محتملة
للوصفية والحالية فلما جاءت الا امتنعت الوصفية ومثله
وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون واما وما اهلكنا من
قرية الا ولها كتاب معلوم فللوصفية بانعان الواو والا
ولم ير الزمخشري وابو البقا واحدا منهما مانعا وكلام
النحويين بخلاف ذلك قال الاخفش لا يفصل الا بين
الموصوف وصفته فان قلت ما جاءني الا راكب فالتقدير
الا رجل راكب يعني ان راكبا صفة لبدل محذوف وقال
وفيه قبح لجعلك الصفة كالاسم يعني في ايلائك اياها
العامل وقال الفارسي لا تقول ما مررت باحد الا قائم
فان قلت الا قائما جاز ومثل ذلك ؛ وقائلة تخشى علي
اظنه ؛ سيودي به ترحاله وجعائله ؛ فان جملة تخشى
علي حال من الضمير في قائلة ولا يجوز ان يكون صفة لها
لان اسم الفاعل لا يوصف قبل العمل انتهى قوله فنعت
ظاهره لعلى سبيل التحتم ولكنه يشكل بجواز مجي الحال من النكرة
المحضة وان كان قليلا الا ان يحمل هذا على ان الغالب ذلك
مع جواز الحالية على قلة قوله كمثل الحمار يحمل
في الموضعين سماه قصة اي قصتهم لشهرتها كقصة الحمار
فالكاف غير زائدة كما في الكشاف والا يصير مخالفة من خا لغة
قوله نظرا الى معناه فان المراد به الجنس اي من حيث
تحققه في ضمن فرد من افراده فيكون من قبيل المعهود
الذهني كقولهم ادخل السوق واشتر اللحم فلا يكون
المراد منه الجنس من حيث هو ولا من حيث الاستغراق ق
ولا المعهود الخارجي كما لا يخفى قال الرضي الفرق بين
ذي اللام والمجرد ان المجرد لاجل التنوين الذي فيه

للتنكير يفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة فمعنى اشتريت تمرا
ولقيت رجالا اشيا من التمر وجماعة من الرجال بخلاف المعرف
باللام فان المراد به الماهية مجرده عن البعضية لكن
البعضيه مستفاده من القرينه كالشرا واللقا وكانك قلت
لقيت هذا الجنس واشتريت هذا الجنس فهو كعام مخصوص
بالقرينة فالمجرد وذو اللام اذن بالنظر الى القرينه بمعنى
وبالنظر الى انفسهما مختلفان ومن ثم جاز وصف المعرف بها ذا
الجنس بالنكره قال ولقد امر على اللئيم يسبني انتهى ويوخذ
من كلام الرضى ان المعرف بلام الجنس الذي في حكم النكره المعرف
بلام الجنس الذي اشير به الى الماهيه في ضمن فرد مبهم وذكر
الشيخ سعد الدين في شرح المفتاح ان المعرف بلام الجنس
مطلقا في حكم النكره **باب حكم** الظروف والمجرورات
قوله احوال الى قوله صفات انما هو بحسب الظاهر فان
الحال والصفه في الحقيقه متعلقهما كما سيذكره **قوله**
بعد المعارف الى قوله الفاء فيه للتفسير قوله احتمال
الحاليه والوصفيه فان قلت الاحتمال يستلزم
ان يكون نحو حمل اسفارا ونحو على حاله اعضائه حالا وصفه
معا في حاله واحده لقيام مقتضى كل منهما والا يلزم الترجيح
بلا مرجح قلت الاحتمال لا يستلزم الوقوع والثاني الوقوع
لا في الاحتمال سلمنا لكن الاختيار مرجح كاختيار الجائع
احد الرغيفين المتساويين فان قلت قيام مقتضى كل منهما ع
يستلزم اجتماع العلل المتخالفه على معلول واحد مخصوص
وهو لا يجوز كما لا يجوز اجتماع العلل المتوافقه عليه قلت
ليس المراد من العلل النحويه العلل الموثره حتى يؤدي الى
الامتناع بل المراد منها الامارات والعلامات **قوله**

الثمر

الثمر على اغصانه قال في الصحاح الثمرة واحدة الثمر والثمرات
وقال الراغب في مفرداته الثمر اسم لكل ما يتطعم من احمال
الشجر وفي النهايه لابن الاثير الغصن يجمع على اغصان
وهي اطراف الشجر ما دامت فيها ثابته ويجمع على غصون
قوله قلت هذا التقدير الى اخره يكفي ان يقال ان الحكم
ثابت في الظاهر لهما مع قطع النظر عن متعلقهما وهما ت
بهذا الاعتبار غير الجمله قطعا ولا منهما من ذكر المفردا
قوله واذكر في الكتاب مريم اذا نتبذت اي اذكر
في القران قصتها حين اعتزلت **قوله** بل بدل
اشتمال من مريم قال البيضاوي لان الاحيان مشتمله
على ما فيها او بدل الكل لان المراد بمريم قصتها وبالظرف
الامر الواقع فيه وهما واحد او ظرف لمضاف مقدر
وقيل اذ بمعنى ان المصدريه كقولك اكرمتك اذ لم
تكرمني فتكون بدلا لا محاله انتهى وقال ابو حيان
في النهر واذ ظرف لما مضى لا يعمل فيه اذكر لانه مستقبل
بل التقدير اذكر ما جرى لمريم وقت كذا انتهى
قوله ولابد للظروف الى اخره قال في الصحاح
قولهم لابد من كذا اي لا فراق منه انتهى **قوله** ويسمى
العامل المتعلق به بفتح اللام فان قيل ما السر في ان
المتعارف ان المعمول متعلق بكسر اللام وان العامل
متعلق بفتح اللام فالجواب السر في ذلك ان التعلق
هو التشبث والمتشبث بالكسر هو المعمول الضعيف
وبالفتح هو العامل القوي وقد يصح الفتح في المعمول
والكسر في العامل **قوله** واحترزنا بالاصليه عن
الزايده فانها لا متعلق بشي قال في المغني وذلك

لان معنى التعلق الارتباط المعنوي والاصل ان افعالا
قصرت عن الوصول الى الاسما فاعينت على ذلك بحروف
الجر والزايد انما دخل في الكلام تقوية وتوكيدا ولم
يدخل للربط وقول الحوفي ان البا في اليس الله باحكم
الحاكمين متعلقة وهم نعم يصح في اللام المقوية ان يقال
انها متعلقة بالعامل المقوى نحو مصدقا لما معهم
وفعال لما يريد وان كنتم للرؤيا تعبرون لان التحقيق
انها ليست زايدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف
الذي نزله منزلة القاصر ولا معدية محضة لاطراد
صحة اسقاطها فلها منزلة بين منزلتين **تنبيه** لم يقتصر
في المغني على استثنا الحروف الزايدة بل قال يستثنى من
قولنا لابد لحرف الجر من متعلق ستة امور احدها
الحرف الزايد الثاني لعل في لغة عقيل لانها بمنزلة
الحرف الزايد الا ترى ان مجرورها في موضع رفع بالا
بتدا بدليل ارتفاع ما بعده على الخبر قال لعل ابي
المغوار منك قريب ولانها لم تدخل لتوصيل عامل بل
لافادة معنى التوقع كما دخلت لافادة التمني ليت
ثم انهم جروا بها منبهة على ان الاصل في الحروف المختص
بالاسم ان تعمل الاعراب الذي يختص به كحروف الجر الثالث
لولا فيمن قال لولاي ولولاك ولولاه على قول سيبويه
ان لولا جارة للضمير فانها ايضا بمنزلة لعل في ان ما بعدها
مرفوع المحل بالابتدا ان لولا الامتناعية تستدعي
جملتين كساير ادوات التعليق وزعم ابو الحسن ان لولا
غير جارة وان الضمير مرفوع ولكنهم استعاروا ضمير
الجر مكان ضمير الرفع كما عكسوا في قولهم ما انا كانت

وهذا

وهذا كقوله في عساي وبرده ما ان نيابة ضمير عن ضمير
يخالفه في الاعراب انما ثبتت في الكلام في المنفصل فاما
جات النيابة في المتصل بثلاثة شروط كون المنوب عنه
منفصلا وتوافقهما في الاعراب وكون ذلك في الضرورة
كقوله ٭ الا يجاورنا الاك ديار ٭ والرابع رب في نحو
رب رجل صالح لقيته او لقيت لان مجرورها مفعول في
الثاني ومبتدا في الاول او مفعولا على حد قولك زيدا
ضربته ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار لان
رب لها الصدر من بين حروف الجر وانما دخلت في المثا
لافادة التكثير والتقليل لا لتعدية عامل هذا قول لين
الرماني وابن طاهر وقال الجمهور هي فيهما حرف جر
معد فان قالوا انها عدت العامل المذكور فخطا لانه يتعدى
بنفسه لاستيفائه معموله في المثال الاول وان قالوا عدت
محذوفا تقديره حصل ونحوه كما صرح به جماعة ففيه
تقدير ما معنى الكلام مستغن عنه ولم يلفظ به في وقت
الخامس كاف التشبيه قاله الاخفش وابن عصفور مستد لين
بانه اذا قيل زيد كعمرو فان كان المتعلق استقر فالكا ف
لا تدل عليه بخلاف نحو في من نحو زيد في الدار وان
فعلا مناسبا للكاف وهو اشبه فهو متعد بنفسه لا
بالحرف والحق ان جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع
الخبر ونحوه تدل على الاستقرار السادس حروف
الاستثنا وهو خلا وعدا وحاشا اذا خفضن فانها
لتنحية الفعل عما دخلت عليه كما ان الا كذلك وذلك عكس
معنى التعدية الذي هو ايصال معنى الفعل الى الاسم
ولو صح ان يقال انها متعلقة لصح ذلك في الا وانما

خفض بعض المستثني ولم ينصب كالمستثني بالا اليا الا بزول
العرق بينهن افعالا واحرفا قوله ما رة اي مرة ومثله
طورا فهي الفاظ مترادفة ويفهم من كلام ابن الحاجب في شرح
الكافية ان انتصاب مرة في مثل قولنا ضربته مرة يجوز ان
يكون على الظرف ويجوز ان يكون على المفعول المطلق واذا
كان طورا وتارة بمعناه فانتصابهما ايضا اما على الظرف
او على المفعول المطلق ذكر ذلك نجم الدين سعيد في شرح
الساوية في العروض قوله عاما العام هو الذي لا يخلو
منه فعل كحاصل وكاين ومستقر قوله والركب
اسفل منكم قال المنتجب الركب مبتدا او ... اسفل
منكم فهو منصوب اللفظ مرفوع المحل لكونه خبرا
للمبتدا كما تقول زيد عندك والقتال خلفك وهو
نعت لظرف محذوف تقديره والركب مكانا اسفل
من مكانكم وقد اجيز رفع اسفل وفي الكلام على هذا
حذف مضاف تقديره وموضع الركب اسفل منكم
ومنكم من صلة اسفل لان فيه معنى التسافل والركب
جمع راكب في المعنى دون اللفظ بشهادة قولهم في
تصغيره ركيب وانشد • بنيته بعصبة من ماليا
اخشى ركيبا او رجيلا غاديا • ومحل الجملة جر عطفا
على اسم المجرور بما ذا تقول وا ذا الركب اسفل منكم
والله تعالى اعلم قوله محذوف وجوبا قال في المغني
وربما ظهر ضرورة كقوله • لك العز ان مولاك عز
وان يهن • فانت لدى بحبوحة الهون كاين •
واما قوله تعالى فلما راه مستقرا عنده مما وقع فيه
خلاف فزعم ابن عطية ان مستقرا هو المتعلق الذي

يقدر

يقدر في امثاله قد ظهر والصواب ما قاله ابو البقا
وغيره ان هذا الاستقرار معناه عدم التحرك لا مطلق
الوجود والحصول فهو كون خاص انتهى قوله تقديره
استقر اي على احد المذهبين فانه يقدر المحذوف
فعلا قوله او مستقر اي على المذهب الاخر الذي
يقدر المحذوف اسما وتعبيره باستقر او مستقر للتمثيل
لا للتقييد فيصح تقديرهما كان بمعناهما نحو حصل وثبت
في الاول وحاصل وثابت في الثاني قال في المغني ان
ان اريد المضي قدر كان او استقر او وصفهما وان اريد
الحال او الاستقبال نحو الصوم في اليوم والجزا في
غد قدر يصار دعهما هذا هو الصواب وقد اغفلوه
انتهى قال المولى سعد الدين التفتازاني في حواشي
الكشاف عند الكلام على قوله تعالى فمن كان منكم مريضا
او على سفر وصاحب التنبيه له انه اذا قدر في الظرف
المستقر كان او كاين فهو من الناقصة بمعنى حصل وثبت
والظرف بالنسبة اليه لغو لا الناقصة والا لكان الظرف
في موضع الخبر فيقدر كان اخرى ويتسلسل التقدير ا
ودجه في المغني كلا من المذهبين فقال من قدر في الخبر
والصفة والحال الفعل وهم الاكثرون فلانه الاصل
في العمل ومن قدر الوصف فلان الاصل في الخبر
وعدمه والحال والنعت الافراد ولان الفعل في
ذلك لا بد من تقديره بالوصف الوا ولان تقليل المقدر
اولى وليس بشي لان الحق انا لم نحذف الضمير بل نقلناه
الى الظرف فالمحذوف فعل او وصف وكلاهما مفرد
والحق عندي انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل

بحسب المعنى كما سأبينه ثم قال الاصل ان تقدير المحذوف
مقدما على الجار والمجرور كسائر العوامل مع معمولاتها
وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخرا وما يقتضي
ايجابه فالاول نحو في الدار زيد لان الاهتمام بذلك
ويلزم من قدر المتعلق فعلا ان يقدره مؤخرا في جميع
المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدا
انتهى **قوله** الا في الصلة فانه يتعين استقر قال في
المغني قال ابن يعيش وانما لم يجز في الصلة ان يقال ان
نحو جا الذي في الدار يتقدر بمستقر على انه خبر
لمحذوف على حد قراءة بعضهم تماما على الذي احسن
بالرفع لقلة ذلك واطراد هذا انتهى وكذا يجب في
الصفة في نحو رجل في الدار فله درهم لان الفا تجوز
في نحو رجل يأتيني فله درهم ويمتنع في نحو رجل صالح
فله درهم فاما قوله • كل امر مباعد او مدان •
منوط بحكمة المتعالي • فنادر انتهى كلام المغني **قوله**
انتقل الضمير الذي كان فيه الى الجار هو مذهب ابي علي
ومن تابعه لانه يؤكد كقوله • فان فؤادي عندك الدهر
اجمع • ويعطف عليه كقوله • الا يا نخلة من ذات
عرق • عليك ورحمة الله السلام • وينتصب عنه
الحال كقوله تعالى ففي الجنة خالدين فيها وذهب
السيرافي الى ان الضمير حذف مع المتعلق قاله الرضي
قوله تسمى كل من الظرف والجار والمجرور مستقرا لاستقرار
الضمير فيه او لحذف عامله كذا علل بعضهم وقضيته
انه لا يسمى بذلك فيما اذا رفع الظاهر نحو ازيد في
الدار ابوه او عنده اخوه لان رفع الظاهر مع

استقرار

استقرار الضمير فيه وان كان متعلقا بكون عام محذوف
وجوبا على انه لا يأتي على من يقول بحذف الضمير مع
المتعلق وقد حمل السيد في حواشي الكشاف الظرف
المستقر ما كان عامله المحذوف مفهوما منه وان كان
كونا خاصا وعلله بان استقر فيه معنى عامله فانه
لما قال الفاضل اليمني النحويون يقدرون في الظرف
المستقر فعلا عاما اذا لم يوجد قرينة الخصوص وحيث
وجدت فلا بد من تقديرها لانه اكثر فايدة انتهى قال
السيد وتحقيقه ان هذا القسم من الظروف انما سمي
مستقرا لانه استقر فيه معنى عامله وفهم منه فان
لم يفهم منه سوى الافعال العامة كان المقدار فيها
عاما وان فهم منه شيء من خصوصيات الافعال
كان المقدر بحسب المعنى خاصا نحو زيد على الفرس
او من العلماء او في البصرة اي راكب ونحوه وذلك
وذلك لا يخرجها عن كونها ظروفا مستقرة لان معنى
ذلك الفعل الخاص استقر فيها ايضا وجاز تقدير
الفعل العام لتوجيه الاعراب قال ولما كان تقدير
الافعال العامة ضابطا مطردا اعتبره النحاة
وفسروا المستقر بما عامله محذوف وعام انتهى **قوله**
غير الاستقرار اي غير مقيد الاستقرار سواء كان
الدال على الاستقرار من لفظ الاستقرار او من غير
لفظه كلفظ الحصول والكون والوجود **قوله** للعارية
عن الضمير عبارة الدماميني سموا ملغى لكونه
النحو ولم يعتبر اعتبارا الاول **باب** الاعراب
قوله اعوذ بالله من الشيطان الرجيم في الافعال لا في

عثمان عاذ بالله عوذا وعياذا اوعاذ لجا اليه وفي التحرير
اعوذ بالله اعتصم به من الشيطان اسم لكل جني كافر وهو
المتمرد العاتي مشتق من شطن اذا بعد لبعده عن الخير والر حمة
وقيل من شاط اذا احترق وهلك الرجيم المطرود المبعد
المرجوم بالشهب انتهى البغوي والشيطان المتمرد العاتي
من الجن والانس ومن كل شي واصله التبعد يقال بئر شطون
اي بعيد عن الحق سمي الشيطان شيطانا لامتداده في الشر
وبعده من الخير وفي اعراب ابي البقا الرجيم فعيل بمعنى
مفعول اي مرجوم بالطرد والبعد وقيل هو فعيل بمعنى فاعل
اي يرجم غيره بالاغوا ابن عطيه يرد على من قال انه مشتق
من شاط ان سيبويه نقل عن العرب تشيطن اذا فعل فعل
الشيطان فلو كان كما قالوه لقيل تشيط ومن لابتدا
الغايه اي لبيان ابتدا المسافه ومعنى اعوذ بالله من
الشيطان التجي منه الى الله فكانه يقول ابتدات بالاستعاذة
من الشيطان فهو محل ابتدايته ذلك الفعل **قوله** جار
ومجرور متعلق بمحذوف وجوبا فيه نظر لانه ليس من
المواضع التي يجب فيها حذف المتعلق نعم ان جعل في موضع
الخبر اي ابتداي باسم الله الرحمن الرحيم كان حذف
المتعلق واجبا **قوله** تقديره اقرا او قراتي اقتصاره
على اقرا او قراتي قد يوهم تعينه للتقدير وعبارة
الكشاف تقديره اقرا او اتلو وهي سالمة عن الايهام
مؤذنة بان المعتبر خصوص المعنى دون اللفظ **قوله**
والرحيم نعت للرحمن اي لا لاسم الله تعالى اذ لا يتقدم
البدل على النعت **قوله** تقديره استقرار على احد
المذهبين فانه يقدر المحذوف فعلا **قوله** او مستقرا

على

١٣٦

على المذهب الاخر الذي يقدر المحذوف ثم **قوله**
اسما ونعبر باستقرار او مستقر للتمثيل كما تقدم فيصح
تقديره كاين بمعنا مما نحو حصل وثبت ووجد في الاول
وحاصل وثابت وموجود في الثاني **قوله** مفعول
مقدم اي اما من اياك لان الصحيح ان الضمير هو ايا
فقط **قوله** بدل من الصراط بدل كل من كل ان قيل
ما فايدة البدل وهلا اقتصر على اهدنا صراط الذين انعمت
عليهم مع ان المقصود حقيقته ما جواب انه فايدتين
احدهما التاكيد لما فيه من ذكر الصراط مرتين وتكرير
العامل والثانيه التنصيص على ان طريق المسلمين هو
المشهود له بالاستقامة على وجه هو اكد وابلغ لا
جعل كالتفسير والبيان للصراط المستقيم لذكره عقبه له
موضحا له **قوله** انعمت عليهم اي بالهداية قال ابن
جني اسند النعمة اليه بطريق الخطاب تقربا واخر
عن ذلك الى الغيبه في ذكر الغضب تادبا وهو كلام
حسن ومراده بالغيبه ترك الخطاب **قوله** نعت
الذين هو اعراب سيبويه وجوز ابو علي ايضا
ولما اشتهر ان غير لا تتعرف بالاضافه لتوغلها في
الابهام فلا توصف بها المعرفة اورد ذلك الكشاف
سوالا مع الجواب عنه وحاصله ان اعراب غير صفة
يصح باحد امرين الاول ان الموصوف نكرة في المعنى
والثاني حاصله لابن السراج ان الصفة معرفه وتقرير
الاول ان الموصول وهو الذي اجري مجرى النكرة
اذا لم يقصد به معهود معين كالمحلى باللام في قول
القايل • ولقد امر على اللئيم يسبني • وقولهم اني

لا امر با الرجل مثلك فنكره معنى اذا لم يقصد به معين ولا رجل
معين كما لم يرد جميع افراد اللئيم ولا جميع الرجال ففي الايه
لم يرد بالذين انعمت عليهم قوم باعيانهم بل اريد الجنس
من حيث وجوده في ضمن بعض افراده لا بعينه كما يراد
ذلك في المحلى باللام ويسمى بالمعهود الذهني عند البيانيين
فبالنظر الى معناه يعامل معامله النكره فيوصف بالنكره
وبالجمله كما في البيت والمثال وبالنظر الى لفظه يوصف بالمعرفه
ويجعل مبتدا او ذا حال وتقرير الثاني ان كلمه غير اذا
اضيفت الى ماله ضد واحد تعرفت بالاضافة لافادتها
تعين ضد ما اضيفت اليه وساغ وصف المعرفة بها
وهي هنا كذلك لان المنعم عليهم ضد المغضوب عليهم
فتتعرف غير باضافتها اليه فيتعين المنعم عليه بوصفه
بمغايرة مدخولها الذي هو ضده تعين الحركة في قولك
عليك بالحركة غير السكون والتاويل الاول يلائم تفسير
المغضوب عليهم باليهود والضالين بالنصارى لبقاء لفظ
غير على ابهامه نكره مثل موصوفه والتاويل الثاني يلائم
تفسيرهما بمطلق المغضوب عليهم والضالين لكون
المضاف مشتهرا بمغايرة المضاف اليه فتتعرف غير
ويكون الموصوف وهو الذين حينئذ محمولا على احد الوجوه
الثلاثه التي تقدمها في تعريف فتتوافق الصفه والموصوف
في التعريف لفظا ومعنى وجاز ان لا يراد بالذين معهود
كما مر ويوصف بالمعرفه نظرا الى لفظه **قوله** او بدل
منه نكتة البدل افادة ان المهتدين ليسوا يهودا
ولا نصارى **قوله** لان فعله لازم الى آخره يعني واسم
المفعول لا يبنى من اللازم الا بعد تعديته لانه ليس

له

له مفعول فيثنى ايضا ويجمع ويذكر ويؤنث الضمير في اسم
المفعول الذي يتعدى بحرف الجر لا اسم المفعول لا يقال
ممروران بهما ولا ممرورون بهم ولا ممرورة بها وكذلك
لان القائم مقام الفاعل لفظا اعني الجار والمجرور من حيث
هو هو ليس بمؤنث ولا مثنى ولا مجموع فلا وجه لتانيث
العامل الذي هو اسم المفعول وتثنيته وجمعه **قوله** بدل
من ايلاف بدل كل من كل قيل اطلق الايلاف ثم ابدل عنه
المقيد بالرحلتين تفخيما لامر الايلاف وتذكيرا لعظم النعمه
فيه كما تقول عجبت من احسانك لحسانك الى زيد
والاظهر انه تاكيد **قوله** لما في الكلام من معنى الشرط قال
البيضاوي اذ المعنى ان نعم الله تعالى عليهم لا تحصى فان
لم يعبدوه لسائر نعمه فليعبدوه لاجل ايلافهم الرحلتين
وقال الجلال المحلي والفاء زائده **قوله** من جوع اي من
اجله **قوله** من خوف اي من اجله وكان يصيبهم الجوع
لعدم الزرع بمكة وخوف جيش الفيل **قوله** ارايت
الذي يكذب بالدين اي بالجزاء والحساب اي هل عرفته
قوله فذلك قال الجلال المحلي بتقدير هو بعد الفاء
وجمله جوابا بالشرط مقدرا اي ان لم تعرفه **قوله**
يدع اليتيم اي يدفعه بعنف عن حقه **قوله** ولا يحض
اي نفسه ولا غيره **قوله** على طعام المسكين اي اطعامه
قوله ساهون اي غافلون يؤخرون الصلاه عن وقتها
قوله يراءون اي في الصلاه وغيرها **قوله** الماعون اي
كالابره والفاس والقدر والقصعه **قوله** اعطيناك
الخطاب فيه لمحمد صلى الله عليه وسلم **قوله** الكوثر هو نهر في
الجنة هو حوضه ترد عليه امته او الكوثر الخير الكثير

من السوق والقرآن والشفاعة ونحوها وانما اكد في انا
اعطيناك اولا تشريفا ونفيا للشبهة وعظم المعطي والمعطى
قوله فصل اي صلاة عيد النحر قوله الفا العاطفة
لعن لجملة صل على جملة انا اعطيناك الكوثر وفيه نظر
والذي تقتضيه البلاغة ان قوله صل ليس معطوفا
للتباين التام بين الجملتين اذ الاولى اسميه خبريه
والثانية فعليه انشائيه فالفا فا السببيه الرابطه بين
السبب والمسبب والتعقب اي عقب ما انعم به عليك
صل قال ابن هشام ولا نقل فا العطف لانه لا يجوز على
راي ولا عكس على الخبر عطف الطلب على الخبر ولا
العكس منه قوله لربك اي خالصا له لجلب المزيد
وفيه التفات حيث وضع لربك مكان لنا وفايدة
الالتفات في الاية ان في لفظ الرب حثا على فعل المامور
به لان من يربيك يستحق العباده وفيه ازالة الاحتمال
ايضا لان قوله انا اعطيناك الكوثر ليس صريحا في افادة
الاعطا من الله تعالى وايضا كلمة انا تحتمل الجمع كما تحتمل
الواحد المعظم نفسه فلما التفت بقوله فصل لربك
زال هذان الاحتمالان قوله وانحر اي النسك قوله
شانئك هو مبغضك قوله ضمير فصل قال في المغني ووهم
ابو البقا فاجاز في ان شانئك هو الابتر ان يكون هو
توكيدا او قد يريد انه توكيد الضمير مستتر في شانئك
لا للنفس شانئك قال الدماميني اذا كان ابو البقا لم
يصرح بان الضمير توكيد لشانئك وانما اطلق القول
بانه توكيد احتمل ان يريد ما ذكره المصنف من انه
توكيد للضمير المستتر في شانئك وهو محتمل صحيح متجه

فكيف

فكيف يحكم بالوهم عليه ولا ينبغي حمل الكلام على الفساد
ما وجد سبيل الى حمله على الصحة قوله الابتر اي
المنقطع عن كل خير او المنقطع العقب نزلت في
العاص بن وايل سمى النبي صلى الله عليه وسلم ابتر
عند موت ابنه القاسم قوله سورة الكافرون
نزلت لما قال رهط من المشركين للنبي صلى الله عليه
وسلم نعبد الهنا سنه ونعبد الهك سنة قوله
لا اعبد اي في الحال قوله ما تعبدون اي من الاصنا م
قوله ولا انتم عابدون اي في الحال قوله ما اعبد
اي الله تعالى وحده قوله ولا انا عابد اي في
الاستقبال قوله ولا انتم عابدون اي في الاستقبا د
قوله ما اعبد اطلاق ما على الله تعالى على جهة
المقابله قوله ظرف لما يستقبل من الزمان اي
خبر ثان اي اذا موضوعة لما يستقبل من الزمان
قوله منصوب بجوابه اي بما في جوابه من فعل
او شبهه كما في المغني قال وهو قول الاكثرين ويرد د
عليهم امور وقال المحققون انه منصوب بشرطه
فيكون بمنزله متى وحيثما وايان وقول المحققون
اي البقا انه مردود بان المضاف اليه لا يعمل في
المضاف غير وارد لان اذا عنده هو لا غير مضافه
كما يقول الجميع اذ اجزمت كقوله . واذا تصبك
خصاصة فتجمل انتهى قوله نصر الله المفعول
محذوف اي نبيه صلى الله عليه وسلم على اعدايه
قوله والفتح اي فتح مكه قوله في دين الله اي
الاسلام قوله افواجا اي جماعات بعد ما كان يدخل

واحد واحد وذلك بعد فتح مكة جاء العرب من
اقطار الارض طايعين قوله بحمد ربك اي ملتبسا
بحمد ربك وكان صلى الله عليه وسلم بعد نزول
هذه السورة يكثر من قول سبحان الله وبحمده
استغفر الله واتوب اليه وعلم بها انه قد اقترب
اجله وكان فتح مكة في رمضان سنة ثمان وتوفي
صلى الله عليه وسلم في ربيع الاول سنة عشر قوله
تبت يدا ابي لهب اي جملته وعبر عنها باليدين
لان اكثر الافعال تزاول بهما وهذه الجملة دعا
وانما كناه والكنية تكرمة لاشتهاره بكنيته ولان
اسمه عبد العزى فاستكره ذكره ولانه لما كان من
اصحاب النار كانت الكنية اوفق بحاله او للتجانس قوله
ذات لهب قوله وتب اي خسر هو وهذه خبر
كقولهم اهلكه الله وقد هلك ولما خوفه النبي صلى الله
عليه وسلم بالعذاب قال ان كان ما يقوله ابن اخي
حقا فاني افتدي منه بمالي وولدي نزل ما اغنى عنه
الى اخره قوله وكسبه اي ولده قوله ذات لهب
اي تلهب وتوقد فهي مآل لكنيته لتلهب وجهه
اشراقا وحمرة قوله وامراته هي ام جميل اخت
ابي سفيان قوله يحتمل ان يكون معطوفة على فاعل
يصلى سوغ العطف المذكور الفصل بالمفعول وصفته
قوله نعت امراته الى اخره وجاز ذلك لان الاضافة
نة حقيقية اذ المراد المضي ويجوز كونها بيانا او بدلا
لانها قربت من الجوامد لتمحض اضافتها ويجوز ان
يكون الرفع ايضا على انها خبر مبتدا محذوف اي

هي

[illegible]
ماحست الافواه من صافي الزلال من الحياض بالورود واعذب الحمد لله تعالى ثم الصلاة تهطل غيوث سحايبها
وسلام ترج من قدود اغصانه نسمات القبول غلايلا على من جرد من مرهفات الرشاد نصلا ولترقاب
ذوي العناد مد سنه فرض وقطع ولشرايع الدين القوي القويم على منابر مناهج الحق اظهر وشرع الرشد
الذي ما زال على الفضايل راكبا بكل ميدان منها جوادا والنبي الذي ما برحت تسقي رياضه غادية المعا
من عنوبه لجدادا محمد الذي اتخذ بطروس الفتك سمر العوالي اقلاما وحمل لهاذما ذوي الشقاق مدا
صلى الله وسلم عليه وعلى جميع الانبيا والمرسلين واله وصحبه وال كل وصحبهم ما السنت خطبا شجار يرع
منابر عبيد الخا سوادا امين هذا ولما عقدت يد الاسعاف من جيد مملوكا في عقد هذا الكتاب در
واطلعت بسما السعد في متنه بدرا لا يبرح بهالات الافادة معذرا وبدرت يد المحبة له بحبة الفؤاد
حبا وسكبت عليه من غيث الاشواق دمعا وانبتت لارامه حشاشة ذلك القلب بالمحبة نبت ذا
المرعى وجعلت راعي ناظرها بنواظر الاشواق اليها راعيا فكل منهما على الحالين يرعى وقد اصبحت لو
خال الفضايل على صفحة خدها بالفضل شاهد واضحت من لحظات المعاني ناصبة حبايلا بشراكها
البلاغة مفيد فبالها من ظبا علوم سكنت من القلب سويداه فتفننت شوقا اليها احبابها واصبحت
لسواد العين هي الانسان وللعيون لحظاتها ونظارتها سيما والمملوك شرع في القراءة على مولفه الذي
للدهر قد اصبح خالا بوجنته ومنشيها الذي قد عم فضله فاصبح عمدة لذوي الابصار لما عداه
شار ربا من فضله لا برحت له ظبا السعادة ترعى من الفضايل معشوشب روضها عشيا سراحة
خمايلها ولا فتيت قدود اغصانها تميس طربا في سندسيات جلابيبها معطفة سيما بها لفا لابها
واطلع سما الاختتام بهذا الكتاب لنا بدر التمام وقشع عن وجوه مخدراته كل سحاب قاطع له
عنها ولثام اصبح بنان الاقلام ناسجا على منوال هذه الطروس لها ثياب الحبر وامسى منشي الف
بيد الانشا لبقا هذه الالفاظ سطر زاهية بالابر متنشيا تلك الغزالة التي بلغتها نقاسك كل ذي
جيد وجود وها هو قد ابدى ما تستر بجنا المزجية الجامدة واظهر واضاع ما بما طرا الشائع
الكتاب بروض هذا الطرس نغط مازلا على من شهد خللا بفنا الساحة زبروضها قايلا مناديا د
ترجمان لسانه بلسان الاعتذار عند ما اصبح قايلا ازهر روض من الاكمام قد بسما ام رو
نوهر به عرف الشذا انسما ام ذاك عقد سطور بالطروس غدا كالدر سيد وبجيد الفضل منتظما
ام ذاك در من الانداء قد نثرت ابدي السحاب على روض الها كرما ام تلك اغصان فضل بالد
سقيت من عارض العلم في افق العلى ديما ام تلك ظبية علم غادة الافكار قد برزت تجرد يلا ذ
بالسهى قمما ام تلك ظبية علم في خمايلها ترعى خزاماية عطر العلوم نما بالمحظ قد نصبت حبر
حبايلها رفقا لطالبها بالجهل مذ حرما تميس عجبا لها الاعطاف لابسة من حله الفضل بـ
بالسنا رقما تدير راحا عن الذوق قد مزجت ختامها المسك فيه هامت الندما وقلدت
عاطل الاجياد منتظما عقدا تراه بجيد الفكر قد بسما وراق منها زلال الفكر حين صغى
نهام شوقا به صادله ظما لله حاشيه دقت محاسنها رقت شمايلها ابدت لنا حكما لله منشيه
الحبر الذي فتكت بيض له لمعت للجهل اذ صرما لها المحيا الذي ان لاح بارقه بحالك الجهل
اسى منه منهزما منيعة ذات عسر لا يواصلها سوى الذي بجواد الجد قد عزما فان ترد نكـ
صعود من منالها ترى العلوم بها سمنا حكت علما وان ترد غوص جود من مكارمها تلقى الجوا
من اصدافها نعما فلو راي خالد للفضل مذ بذلت لجاد بالنفس اذ حيت له الرحما كذا
تعط سحى بالروح منه لها وما راي نفسه من جملة الكرما ومذ غدت لزمام الفضل مالكة
لها انه مالك بالتحقيق قد خدما فهي التي برزت بالحور كافيه للجهل شانيه من ذايه السقم

صحب

فايدة قالوا العلم ينعت ولا ينعت به وما قاله الكشاف في سورة الملائكة في قوله تعالى ذلكم الله ربكم
من انه يجوز في حكم الاعراب ايقاع اسم الله تعالى صفة لاسم الاشارة او عطف بيان وربكم خبرا انما
يصح بناء على تاويله بالمعرف باللام كالمستحق للعبادة والا فيجوز نعت اسم الاشارة بما ليس معرفا
باللام وبالذين موصول مما اجمع النحاة على بطلانه وقد صرح هو ايضا بامتناع كل من الامرين
في مفصله وايضا صرح في اوايل الكشاف بان هذا الاسم لا يوصف به واستدل بذلك على علميته ثم
البدلية وان جوزوها في قوله تعالى ذكر رحمة ربك عبده زكريا لكن الاظهر ان الموصوف الاصل ههنا
ايضاح الصفة السابقة وتقرير النسبة تبع والبدلية تستدعي العكس ويجوز ان يكون فائدة
عطف البيان هنا المدح كما ذكره الزمخشري في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام ان البيت
عطف جيء به للمدح انتهى شنواني

قال البيضاوي في قوله تعالى فاذا افضتم من عرفات انما نون
وكسر وفيه العلمية والتانيث لان تنوين الجمع تنوين
المقابلة لا تنوين التمكين ولذلك يجمع مع اللام وذهاب
الكسرة تبع ذهاب التنوين من غير عوض لعدم الصرف
وههنا ليس لذلك ولان التانيث اما ان يكون بالتاء المذكورة
وهي ليست تاء التانيث وانما هي مع الالف قبلها علامة جمع
المونث او بتاء مقدرة كما في سعاد ولا يصح تقديرها لان المذكورة
تمنعه من حيث انها كالبدل لاختصاصها بالمونث كتاء التانيث
انتهى

هي حمالة الحطب وقرى في السبعة بالنصب ايضا
باضمار اذم فهي نعت مقطوع على النصب وكذا على الرفع نخ
على الخبرية قوله او نعت اي حمالة على ان اضافتها
لفظية اذ المراد الاستقبال لانه ورد في التفسير
انها تحمل يوم القيمة حزمة من حطب النار كما كانت
تحمل الحطب في الدنيا ويحتمل ان قوله او نعت اشارة
الى قول وهو جواز نعت المعرفة بالنكرة قوله
الحطب اي الشوك والسعدان تلقيه في طريق النبي
صلى الله عليه وسلم قوله في جيدها حبل من مسد
اي في عنقها حبل من ليف وهذه الجملة حال من حمالة
الحطب الذي هو نعت لامراته قوله ضمير شان
ويحتمل انه ضمير المسول عنه وهو الله تعالى لانهم
قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم صف لنا ربك فنزلت
سورة قل هو الله احد فالخبر مفرد وهو الله واحد
خبر بعد خبر وتفسير الاحد به بحسب الوصف
بمعنى انه احد في وصفه مثل الوجوب والاستحقاق
العبادة ونظايرهما او بحسب الذات اي لا تركيب
فيه اصلا وعلى الوجهين نظهر فايدة حمل الاحد عليه
تعالى ولا يلزم مثل زيد احدا وبدل بناء على جواز
ابدال النكرة الغير الموصوفة من المعرفة اذا استفيد
منها ما لم يستفد من المبدل منه كما ذكره الرضي واجاز
ابو البقاء الزمخشري ان يكون خبر مبتدا محذوف
واجاز ابو البقاء ان يكون الله بدلا من هو واحد
خبر هو ولم يورد العاطفة بين الجملتين لكمال
الازدواج بينهما فان الثانية كالتتمة للاولى

وتعريف الصمد مع تنكير احد لعلمهم بصمديته بخلاف
احديته قوله الله الصمد اي المقصود في الحوائج على
الدوام قوله لم يلد وذلك لانتفاء مجانسته قوله
ولم يولد وذلك لانتفاء الحدوث عنه قوله كفوا اي
مكافيا ومماثلا وله متعلق بكفوا كما قال المصنف وقدم
عليه لانه محط القصد بالنفي واخراجه وهو اسم يكن
عن خبرها رعاية للفاصلة قوله ويحتمل ان يكون
له متعلق باستقرار الى اخره قال ابن هشام في شرح
الشذور والظاهر الاول وعليه العمل وفي الاية
دليل على جواز الفصل بين كان ومعمولها بمعمول معمولها
اذا كان ذلك المعمول ظرفا او جارا ومجرورا نحو
كان في الدار زيد جالسا وكان عندك عمرو جالسا
وهذا مما لا خلاف فيه انتهى قوله ونعت النكرة الى
اخره يعني انه قد ينتصب على الحال عند تقدمه
في الرضي واعلم انه ان صلح النعت لمباشرة العامل
اياه جاز تقديمه وابدال المنعوت منه نحو مررت
بظريف رجل قال والمؤمن العائذات الطير يمسحها
ركبان مكة بين الغيل والسند وقريب منه قوله
تعالى وغرابيب سود لان حق غرابيب ان يتبع سود
لكونه تاكيدا له نحو احمر قاني وان لم يصلح لمباشرة العامل
لم يقدم الجر ولزمه التاخير كما تقول في ان رجلا
ضربكا في الدار ان ضربك رجلا انتهى واحترز بنعت
النكرة عن نعت المعرفة فانه اذا تقدم اعرب بحسب
العوامل واعرب المعرفة بدلا وصار المتبوع تابعا
كقوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة نص عليه

ابن

ابن مالك قوله الفلق اي الصبح قوله ما خلق اي من
حيوان مكلف وغير مكلف وجماد كالسم وغير ذلك
واعلم ان هذه السورة والتي بعدها نزلتا لما سحر لبيد
اليهودي النبي صلى الله عليه وسلم في وتر به احدى
عشرة عقدة فاعلمه الله بذلك وبمحله فاحضر بين يديه
صلى الله عليه وسلم وامر بالتعوذ بالسورتين فكان
كلما قرا اية منهما انحلت عقدة ووجد خفة حتى
انحلت العقد كلها وقام كانما نشط من عقال قوله
ومن شر غاسق اذا وقب اي الليل اذا اظلم او القمر
اذا غاب قوله النفاثات اي السواحر تنفث قوله
في العقد اي التي يعقدنها في الخيط تنفخ فيها بشيء تقوله
من غير ريق وقال الزمخشري مع ريق كبنات لبيد
المذكور قوله اذا حسد اي اظهر حسده وعمل
بمقتضاه كلبيد المذكور من الحاسدين للنبي صلى الله
عليه وسلم وذكر الثلاثة الشامل لها ما خلق بعد
لشدة شرها قوله برب الناس اي خالقهم ومالكهم
وخص الناس بالذكر لشرفهم ومناسبته للاستعاذة
من شر الموسوس في صدورهم قوله ملك الناس اله
الناس ما ذكره المصنف من ان ملك الناس اله الناس نعت
هو الصواب كما قاله ابن هشام في المغني وقال ان من
الوهم قول الزمخشري في ملك الناس اله الناس انهما عطفا
بيان لاشتراطهم الجمود لعطف البيان والاشتقاق
للنعت وقد يجاب بانهما جريا مجرى الجوامد اذ يستعملا
غير جاريين على موصوف وجرى عليهما الصفات نحو
قولنا اله واحد وملك عظيم انتهى وقال الجلال المحلي

بدلان او صفتان او عطفا بيان واظهر المضاف اليه
فيهما زيادة للبيان **قوله** الوسواس اي الشيطان سمي
بالحدث لكثرة ملابسته له **قوله** الخناس اي الذي عادته تد
ان يخنس اي يتاخر اذا ذكر الانسان ربه **قوله** في
صدور الناس اي قلوبهم اذا غفلوا عن ذكر الله تعالى
قوله من الجنة والناس بيان للشيطان الموسوس
انه جني وانسي لقوله تعالى شياطين الانس والجن
او من الجنة بيان له والناس عطف على الوسواس
وعلى كل يشمل شر لبيد وبناته المذكورين واعترض
الاول بان الناس لا يوسوسون في صدور الناس
انما يوسوس في صدورهم الجن واجيب بان الناس
يوسوسون في ايضا بمعنى يليق بهم في الظاهر ثم تصل
وسوستهم الى القلب وتثبت فيه بالطريق المودي
الى ذلك والله تعالى اعلم **قوله** وفي هذا العدد
كناية للمبتدي ان المراد بالمبتدي المشتغل في اوائل
طلبه والمبتدي في كل شيء الشارع في اوائله والظاهر
ان المراد بالمبتدي في امثال هذا المقام اعم من المبتدي
حقيقة ومن سبق له اشتغال ضعيف والمشهور فيه
الهمز لانه اسم فاعل من ابتدا بالهمز ويجوز فيه عدم
همز وهي لغة لاهل المدينة ففي الصحاح اهل المدينة
يقولون بدينا بمعنى بدانا قال عبد الله بن رواحة
باسم الاله وبه بدينا • ولو عبدنا غيره شقينا
ويترتب على هذا فائدة مهمة ان مصدر بدا المهموز
بداية بكسر الوصلة بغير همز وعلى هذا اتحمل ما يقع في
بعض العبارات من لفظ البداية ولا يكون تحريفا ومن

استشهد

استشهد بهذا البيت على ترك الهمز الزجاج قال
بعضهم وهذا الوهم كان فاين خليلة لله غير مسلم
فان لفظه بدينا المستشهد هنا على هذه اللغة بفتح
الدال وانما هي بكسرها فالفعل عليها بدي لا بدا الخ
ففي نهاية ابن الاثير يقال بديت بالشيء بكسر الدال
اي بدات به فلما خفف الهمز كسر الدال فانقلبت
الهمزة ياء وليس هو من بنات الياء فان كان مع ذلك تكون
المصدر بداية حصلت الفائدة المذكورة والا فالله اعلم
انه يجوز ان يقال المبتدي بغير همز لانه اصل اللغة
المذكورة بل لان البطليوسي قال وقد حكى ان من العرب
من يترك الهمز في كل ما يهمز الا ان يكون الهمز مبتدا بها
حكى ذلك الاخفش **قوله** والحمد لله الذي هدانا لهذا
وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله شكر لله تعالى على ما اولاه ه
وقد اقتدى فيه باهل الجنة حيث قالوا ذلك في حال
الجزاء المجعول لخاتمة امرهم ولهذا قال الاستاذ ابو
القاسم القشيري هذا اعتراف منهم واقرار بانهم لم يصلوا
الى ما وصلوا اليه من حسن تلك العطيات وعظم
تلك المراتب العليات بجهدهم واستحقاق فعلهم
وتمام ذلك اجمع ابتدا فضل منه ولطف **قوله** وصلى
الله عقب كتابه بالصلاه على النبي صلى الله عليه وسلم
شكرا لما اولاه من انعامه الجسيم لانه الاتي باحكام هذه
الشريعة السمحة من عند ربه للحكم المتضمنة للحث
على تاليف مثل هذا الكتاب المرقوم فقد قال ابن عبد
السلام ليست صلاتنا عليه شفاعة له على ما اولانا بل ربنا ده
فقد اسدى الينا افضل الرغائب واسنى المطالب وقد

قال عليه السلام من اسدى اليكم معروفا فكافئوه
فان لم تستطيعوا فادعوا له وقد عاونا بالصلاة المنزعة
مكافاه للتعجز عن المكافاة والى هذا يشير قول الحليمي
المقصود بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
التقرب الى الله تعالى بامتثال امره وقضا حق النبي
صلى الله عليه وسلم علينا انتهى وايضا لما افتتح كتابه
بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى اله وصحبه
ختمه بما ابتداه به ليكون كتابه مكتنفا بين صلاتين
فيكون اجدر لدوام النفع به وقد فعل الله له ذلك
من اطباق اهل العصر على الاشتغال بكتبه **قوله**
على سيد علم من كلامه انه صلى الله عليه وسلم افضل
الخلق مطلقا واما قوله صلى الله عليه وسلم لا تفضلوا
بين الانبيا وقوله صلى الله عليه وسلم لا تفضلوني على
يونس ونحوهما فاجيب عنها بانه نهى عن تفضيل يودي
الى تنقيص بعضهم فان ذلك كفر او عن تفضيل في نفس
النبوة التي لا تتفاوت في ذوات الانبيا عليهم افضل
الصلاة والسلام اتفاقا وتبين بالخصائص او بانه نهى
قبل علمه بانه افضل الخلق ولهذا لما علم قال انا سيد
ولد ادم ولا فخر او بانه نهى تادبا وتواضعا ولئلا
يودي الى الخصومة **قوله** وصحبه اسم جمع لصاحب
عند سيبويه وجمع له عند الاخفش على الدلالة على
ما فوق الواحد **قوله** كلما ذكرك الذاكرون وغفل
عن ذكره الغافلون ضمير المخاطب لله تعالى وضمير
الغيبة للنبي صلى الله عليه وسلم ولما كان ذكر الله تعالى
اكثر من ذكر محمد صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى وان

من

شي الا يسبح بحمده وقال القايل • طلع البدر علينا
من ثنيات الوداع • وجب الشكر علينا ما دعى لله داع
والظاهر ان المراد بذكره ما يشمل ذكر اسمه
وذكره بالعباده والغفلة عن ذكر محمد صلى الله عليه
وسلم اكثر اذ الصلاه عليه صلى الله عليه وسلم
بذكر الله تعالى وبالغفلة عن ذكر محمد صلى الله عليه
وسلم فان قيل ما الحكم في ذكر الغافل دون الساكت
مع ان الساكت اعم من الغافل فالجواب انه كثيرا ما يطلق
في الكتاب والسنة اسم الغافلين على التاركين طريق
الحق المنهمكين عن عقلاتهم المشغولين بلهوهم الذين
كذبوا باياته وكانوا عنها غافلين فان قلت هل يحتمل
عود الضمير من على الله سبحانه وتعالى لانه الذي يوصف
عادة بكثرة ذكره والغفلة عنه ويكون من باب
الالتفات فالجواب ان ذلك وان كان محتملا لكنه
لا يحسن لان هذا المقام ليس مقام الالتفات فيما يظهر
فان قلت ما معنى تابيد الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم بما ذكر مع ان الصلاة الصادرة من المصلي
صلاه واحده فالجواب المراد تابيد تمام الصلاة
وهي الرحمه وفي هذا القدر كفايه لمن تامله بالدرايه
فان يكن صوابا فمن فضل ربنا الرحمن وان يكن خطا
فمني ومن الشيطان وانا فيه من جاهل منتقد
وحاسد متمرد وليلله در القايل • قل لمن لا يرى
المعاصر شيا • ويرى للاوايل التقديما • ان ذاك
القديم كان جديدا • وسيبقى هذا الجديد قديما
والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان

١٤٧

وعلى ازواج سيدنا محمد وعلى اصحاب سيدنا محمد

هدانا الله وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى ازواج
سيدنا محمد وعلى ذريه سيدنا محمد وعلى ذريه سيدنا
محمد كلما ذكره الذاكرون وكلما سهى عن ذكره
الغافلون عدد معلوماته ومداد كلماته ربنا اتنا في
الدنيا حسنة وفي الاخرة حسنة وقنا عذاب
النار ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا
بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين امنوا ربنا
انك رؤف رحيم والله المسئول ان يغفر لي ولي
ويصلح لي في ذريتي وان يفعل ذلك بجميع اهلي
واحبابي ربنا تحي عنه وكرمه والله المسئول
بحسن الخاتمة هو حسبي ونعم الوكيل والصلاة
والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين وفاتح ابواب
الهداية للخلق اجمعين محمد بدر التمام وسيد الختام
واله وصحبه مصابيح الظلام
والحمد لله على التمام تم في ...
شهر الحج الحرام سنة
١٢١٨ عام ثمانية عشر
والف